التقريـــر السنـــوي

2017

www.cese.ma

التقرير السنوي 2017

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقريـــر السنـــوي 2017

مرفـــوع إلى

صاحـب الجـلالـــة الملك محمد السادس نصره الله

من طـــرف

نزار بركة

رئيـــــس المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـي والبيئـــي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، يشرفني عظيمَ الشرف أن أرفع إلى جنابكم العالي باللّه، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 27 يونيو 2018.

صاحبَ الجلالة،

طبقاً للمادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشرفني أن أرفع إلى السدة العالية بالله التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2017. وهو التقرير الذي يتضمن رصداً وتحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا وجرداً للأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذه السنة.

لقد شهدت سنة 2017 العديد من الأحداث الكبرى. فعلى الصعيد الإقليمي، وعلى إثر عودته إلى الاتحاد الإفريقي في بداية السنة، عمل المغرب على تعزيز توجهه نحو مزيدٍ من الانفتاح على القارة الإفريقية، من خلال تقدّمه بشكل رسمي بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو). وعلى المستوى الوطني، تميزت هذه السنة بتأخر مسلسل تشكيل الحكومة، والمصادقة المتأخرة على قانون المالية، فضلا عن توتر المناخ الاجتماعي الذي تجلى في المظاهرات التي عرفتها بعض المناطق من البلاد. أما بخصوص السياق الاقتصادي، فقد شهد النشاط الاقتصادي خلال سنة 2017 انتعاشا ملموسا مقارنة مع الأداء الضعيف الذي اتسمت به السنة الماضية. غير أن هذا التحسن يظل تحسنا ظرفيا، بالنظر إلى أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من العديد من أوجه القصور البنيوية التي ينبغي معالجتها.

صاحب الجلالة،

على المستوى الدولي، تَواصل خلال سنة 2017 في العديد من البلدان، الانتعاش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد العالمي، والذي بدأ منذ نهاية سنة 2016. وقد اتخذ هذا الانتعاش وتيرة أكثر تسارعا شيئا ما في البلدان المتقدمة. وواصلت البلدان الصاعدة الرئيسية، مثل الصين والهند، تسجيل معدلات نمو مرتفعة. من جانبهما، عادت كل من البرازيل وروسيا إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، مما يعزز خروجهما من مرحلة الركود الاقتصادي. من جهة أخرى، ورغم استمرار خطر النَّزَعات الحمائية، شهدت التجارة العالمية بعض الانتعاش خلال سنة 2017. وفي ما يخص سوق المواد الأولية، يشار إلى ارتفاع أسعار البترول مقارنة مع السنة الفارطة، وذلك بالنظر إلى الاستمرار في تطبيق قرار منظمة «أوبك» وارتفاع الطلب على المستوى العالمي.

وفي ما يتعلق بالمحيط الإقليمي، سيّما العلاقات بين المملكة وباقي بلدان القارة الإفريقية، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يسعى، من خلال تقدمه رسميا بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيديلو)، إلى إرساء مقاربة قائمة على الربح المشترك ترمي إلى استثمار فرص الشراكة والتبادل في قطاعات ذات بعد استراتيجي.

صاحب الجلالة،

على المستوى الوطني، سجل النمو الاقتصادي انتعاشا، حيث ارتفع نمو الناتج الداخلي الخام من 1.1 في المائة في سنة 2016 إلى 4.1 في المائة في 2017. ويعزى هذا التحسن، بشكل خاص، إلى الانعكاس الإيجابي للموسم الفلاحي الجيد. فقد ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15.4 في المائة سنة 2017، بعدما كانت قد انخفضت بنسبة 13.7 في المائة في السنة الماضية، فيما ظل نمو القيمة المضافة غير الفلاحية متواضعا، رغم ما سجله من ارتفاع، إذ انتقل من 2.2 في المائة إلى 2.7 في المائة ما بين سنتي 2016 و2017.

لكن، وبغض النظر عن هذا التحسُّن، الذي يبقى ظرفيا بالأساس، نلاحظ أن دينامية الاقتصاد الوطني فقدت خلال السنوات السبع الأخيرة زخمها، على اعتبار أنها لم تستطع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو. وتطرح هذه الوضعية جملة من التساؤلات بخصوص نموذج النمو الحالي الذي لا يزال يعاني من العديد من أوجه القصور التي تعيق قدرته على خلق الثروة. ومن بين أسباب هذا العجز الازدواجية البنيوية التي تطبع الاقتصاد الوطني والتي تتجاور في إطارها بعض الفروع العصرية المتسمة بالدينامية والمندمجة في سلاسل القيمة العالمية من جهة، وفروع ذات قيمة مضافة ضعيفة وكذا أنشطة الاقتصاد غير المنظم من جهة أخرى.

وتتجلى محدودية نموذج النمو الحالي أيضا على مستوى الاستثمار، والذي يستم بضعف الفعالية رغم استمرار تسجيله لمستويات مرتفعة (حيث يبلغ المعامل الحَدِّي لإنتاجية رأس المال ICOR 8.5)، وهو وضع يقتضي ضرورة الانكباب على النهوض بالاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وتلك التي لها قدرة أكبر على توليد الآثار التبعية غير المباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يدعو المجلس إلى إحداث هيئة مستقلة تناط بها مهام التتبع والتقييم القبلي والبعدي للسياسات والاستثمارات العمومية.

وبخصوص المبادلات الخارجية، فقد اتسمت سنة 2017 بارتفاع عامٍّ في حجم الصادرات، مع تفاقم طفيفٍ للعجز التجاري (188.8 مليار درهم). وقد عرفت أغلب المهن العالمية للمغرب دينامية مهمة، خاصة قطاع السيارات. لكن، هناك قطاعات أخرى كالإلكترونيك وصناعة الأدوية تجد صعوبة في بلوغ الحجم الذي يُمكِّنها من المساهمة بشكل قوي في تحسين رصيد الميزان التجاري. وبخصوص هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى

أنه بالرغم من مختلف التدابير المتخذة لتحفيز الصادرات، فإن مساهمة المبادلات الخارجية في نمو الناتج الداخلي الخام تبقى مساهمة محدودة، وإن كانت قد شهدت تحسنا طفيفا جدا خلال سنة 2017. ويعكس هذا الوضع أيضا، ضعف توَجُّه المقاولات المغربية نحو التصدير، سيّما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، حيث قامت 6324 مقاولة فقط بمعاملات تجارية في مجال التصدير خلال سنة 2017.

وبخصوص بنية الصادرات المغربية حسب المنتوج، تجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز تقدم على مستوى المحتوى التكنولوجي للصادرات، حيث تحسنت حصة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط من مجموع صادرات المملكة.

من جهة أخرى، تظل الصادرات المغربية موجَّهَة على العموم نحو مناطق جغرافية ذات معدل نمو اقتصادي ضعيف، إذ لا تشكل الصادرات الموجَّهَة نحو بلدان ذات معدل نمو اقتصادي يفوق 4.5 في المائة سوى 12.4 في المائة من مجموع صادرات المملكة. وفي هذا السياق، يشدد المجلس على ضرورة تسريع جهود تنويع وِجهات الصادرات المغربية، عبر استهداف شركاء أكثر دينامية ويتوفرون في الوقت نفسه على أسواق ذات جاذبية مهمة من حيث حجمها. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي النهوض بالصادرات العمل بشكل خاص على تحسين جودة منتجاتنا وتنافسيتها غير السعرية، مع العمل على ملاءمةٍ أفضل للعرض الذي نقدمه مع حاجيات كل سوق مستهدف وخصوصياته.

وفي ما يتعلق بالمبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فإن حصة هذه البلدان من مجموع المبادلات التجارية للمملكة لا تزال ضعيفة، غير أنها تتخذ منحى تصاعديا بوتيرة شبه متواصلة منذ سنة 2013، لتبلغ 3 في المائة سنة 2017. ومن أجل النهوض بالمبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ينبغي مضاعفة الجهود بغية 1) التقليص المتبادل للحواجز الجمركية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والتي يظل حجمها مرتفعا جدا، 2) تعزيز الترابط اللوجيستيكي بين المغرب والشركاء الأفارقة، وضمان جودته، 3) تسريع جهود تطوير بنية صادرات المغرب، من أجل الرفع من مستوى التكامل التجاري بين الصادرات المغربية وبين حاجيات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من الواردات.

أما في ما يتعلق بمناخ الأعمال خلال سنة 2017، فقد تراجع المغرب برتبة واحدة في تصنيف مؤشر التنافسية الذي يعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي (الرتبة 71)، وفي تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) (الرتبة 69). وقد تَبيَّن أن ثمة خمسة عوامل تشكل العراقيل الرئيسية التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، ألا وهي : الفساد، ضعف نجاعة الإدارة العمومية، الحصول على التمويل، النظام الضريبي، بالإضافة إلى التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل. وتنضاف إلى هذه العراقيل إشكالية تمديد آجال الأداء، حيث واصلت منحاها التصاعدي لتبلغ 99 يوما في المتوسط سنة 2017، في وقت لم يتم فيه بَعْدُ نشر النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بسَنِّ أحكام خاصة بآجال الأداء المعتمد في سنة 2016. وفي هذا السياق، تراجعت خلال سنة 2017 وتيرة إحداث المقاولات، مُسَجِّلَةً 5.2 في المائة مقابل 8.3 في المائة خلال السنة المنصرمة، فيما لا تزال المقاولات حديثة النشأة تواجه صعوبات في البقاء، حيث إن 37 في المائة من المقاولات التي تم التشطيب عليها خلال سنة 2017 يقل عمرها عن خمس سنوات وحوالي 69 في المائة منها يقل عمرها عن عشر سنوات.

ويضع استمرار هذه العوامل المعرقِلة مسألة فعالية الإصلاحات المتعددة التي تم إنجازها إلى حدٍّ الآن موضع التساؤل، كما أنه يكشف عن البطء المسجَّل في تنفيذ سياسات النهوض بمناخ الأعمال وتحسين أداء المرفق العام.

من جهة أخرى، يظل أداء المغرب في مجال الابتكار أداءً متواضعا، وهو ما يتجلى في المراتب التي يحتلها في التصنيفات العالمية، وكذا في ضعف عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع المودعة من لدن المواطنين المغاربة. ذلك أن الابتكار والتطور التقني لا يشكلان مكونَيْن أساسيَيْن في نموذج النمو القائم حاليا، في ظل محدودية نجاعة السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالابتكار والبحث والتطوير. ويقتضي هذا الوضع الانكباب بشكل خاص على حكامة منظومة الابتكار، والولوج إلى أنماطِ تمويلٍ ملائمة، والاستثمار الأمثل للفرص التي يمكن أن تتأتى من بناء شراكات بين منظومة التعليم العالي والبحث والقطاع الخاص.

وبالنسبة لتمويل الاقتصاد، شهدت وتيرة تطور القروض البنكية تباطؤا خلال سنة 2017، وذلك على الرغم من ارتفاع القروض المقدمة للمقاولات الخاصة. وإذا كانت المؤشرات المتعلقة بأداء المنظومة البنكية قد ظلت جيدة على العموم، فلا بد من الإشارة إلى أن نسبة القروض مُعَلقة الأداء من إجمالي القروض شهدت ارتفاعا طفيفا خلال هذه السنة، بالإضافة إلى استمرار تنامي ظاهرة التركيز في القطاع البنكي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن انفتاح الأبناك المغربية على باقي بلدان إفريقيا يستدعى التحلي بالمزيد من اليقظة من أجل تتبع الأخطار المرتبطة بنشاطها داخل القارة، سيّما مسألة قدرة الزبناء على الوفاء بالالتزامات المالية (الملاءة)، نظرا لهشاشة الطبقة الوسطى بإفريقيا.

وتميزت سنة 2017 أيضا باعتماد المالية التشاركية بشكل رسمي في المغرب. وتُعَدُّ هذه الخطوة ثمرة مسلسل طويل لملاءمة الإطار القانوني، سيّما في إطار القانون البنكي، ومن خلال مختلف التدابير الهادفة إلى تقليص حجم الإكراهات الضريبية. لكن، إذا كانت هذه المنتجات المالية تحبل بالعديد من الفرص، فإن المجلس يثير الانتباه إلى وجود جملة من التحديات التي يتعين رفعها من أجل توفير كافة الشروط الكفيلة بإنجاح هذه التجربة في المغرب.

وفي ما يتعلق بقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات، فقد كانت المنجزات المحققة خلال هذه السنة متباينة. فعلى مستوى الاستقرار الماكرواقتصادي، اتسمت سنة 2017 على العموم باستمرار جهود تحسين توازنات المالية العمومية. وتجلى ذلك بشكل خاص في انخفاض عجز الميزانية، إذ بلغ 3.6- في المائة من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة تنامي مديونية الخزينة التي بلغت 65.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام. في المقابل، ظل مستوى الدين العمومي الإجمالي مرتفعا، حيث وصل إلى 82 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مما يقتضي التحلي بالمزيد من اليقظة لتفادي المس باستدامة ميزانية الدولة وقدرتها على مقاومة الصدمات على المستوى الماكرواقتصادي.

وبخصوص التوازنات الخارجية، شهدت سنة 2017 تراجعا في نسبة عجز الحساب الجاري إذ بلغت 3.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، عِوَضَ 4.2 في المائة. ورغم ما عرفه من انخفاض، فإن استمرار رصيد الحساب الجاري في مستويات سلبية منذ سنة 2007، يؤثر سلبا على قدرة الاقتصاد المغربي على مقاومة الصدمات، كما يكشف عن عدم توازن بنيوي بين الادخار والاستثمار بالمغرب.

ودائما على المستوى الماكرواقتصادي، تميزت سنة 2017 بتسارع وتيرة الاستعدادات من أجل الانتقال نحو نظام سعرِ صرفٍ أكثرَ مرونةً. وقد شُرِعَ في هذا الانتقال مع بداية سنة 2018. غير أن التحول إلى نظام صرف أكثرَ مرونة يقتضي اتخاذ تدابير للمواكبة ويتطلب درجة أكبر من الحذر والتفاعل في ما يتعلق بتتبع وتدبير المخاطر المحتملة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وبخصوص قدرة المجالات الترابية على مقاومة الصدمات الاقتصادية، كشفت الاحتجاجات التي شهدتها بعض أقاليم المملكة هذه السنة كجرادة، والتي كان من بين أسبابها نقص فرص الشغل اللائق ومواردِ الدخل المستقرة، مَحدُودِيةَ نماذج التنمية القائمة في بعض المجالات الترابية والمعتمدة على مورد طبيعي واحد أو التي تتوفر على بنية إنتاجية غير متنوعة بالقدر الكافي، مما يقتضي بلورة استراتيجية حقيقية لتنويع الأنشطة القطاعية وفرص الشغل في هذه المناطق، مع الحرص على تثمين الموارد والإمكانيات المحلية. ويتعين أن تعمل برامج التنمية الجهوية (PDR) على أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار، نظرا لما يكتسيه من أهمية بالغة في استدامة المجالات الترابية، كما ينبغي العمل على ضمان إشراكٍ فعلي لجميع الأطراف المعنية في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم.

وفي ما يخص الجوانب المتعلقة بالإدماج الاقتصادي، فقد مكن سوق الشغل خلال سنة 2017 من إحداث 86 000 منصب شغلٍ صافٍ، عِوَضَ فقدان 37 000 منصب شغل في السنة الفارطة. وباستثناء قطاع الفلاحة، فإن القطاعات الرئيسية الأخرى أحدثت عدداً أقل من مناصب الشغل مقارنة بسنة 2016. وتؤكد هذه التطورات أن نموذج النمو الوطني أضحى أقل إدماجاً من خلال التشغيل، سيّما أن نسبة كبيرة من المناصب المُحدَثة تتعلق بوظائف تتطلب مؤهلات بسيطة وبوظائف غير مستقرة، وبالتالي لا يمكنها أن تشكل رافعة حقيقية للارتقاء الاجتماعي. وفي هذا السياق، بلغ معدل البطالة 10.2 في المائة في نهاية سنة 2017 عِوَضَ 9.9 في المائة في 2016، وذلك رغم تراجع معدل النشاط.

من جهة أخرى، لا يزال الشباب يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على منصب شغل، حيث يتجاوز معدلُ البطالة في صفوفهم معدلَ البطالة على الصعيد الوطني بـ 2.6 مرة. كما يفوق معدل بطالة الشباب 40 في المائة في الوسط الحضري. وتُحيل هذه الوضعية على التأثير المحدود لمختلف برامج إدماج الشباب، كما تُبرز ضرورة اعتماد رؤية شمولية ومندمجة على المدى الطويل في مجال تشغيل الشباب. وفي السياق نفسه، يساهم ضعف خلق المقاولة في تقليص فرص الشغل المتاحة أمام الشباب. فبسبب مختلف المعيقات التي يواجِهُها الشباب حاملو المشاريع، يظل معدل إحداث المقاولات بالمغرب في مستويات محدودة، علماً أن نسبة الأشخاص الذين يُطلَق عليهم اسم «المقاولين بحُكم الضرورة»، لأنهم اختاروا المبادرة الحرة كملاذٍ أخيرٍ في غياب فرص شغل مأجور، تبقى بدورها نسبة مرتفعة في المغرب.

أما بخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي غالبا ما يتم تقديمه كأحد الحلول التي من شأنها أن تساهم في الرفع من قدرة الاقتصاد على الإدماج، فينبغي بذل المزيد من الجهود على مستوى هذا القطاع. إذ رغم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم الفترة 2010 – 2020، وعلى بُعد سنتين من بلوغ أجلها، فإن القطاع لا يساهم حالياً إلا بنسبة 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي أقل من الهدف الذي حددته الاستراتيجية في 3.9 في المائة في أفق سنة 2020. كما لا يشغِّل القطاع سوى 5.5 في المائة من السكان النشيطين، بدل نسبة 7.5 في المائة المُحَدَّدة في إطار الاستراتيجية المذكورة. وعلاوة على ذلك، تؤكد النتائج التي حققها قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن انعكاساته على إدماج حاملي الشهادات والنساء لا تزال دون مستوى الإمكانات التي يتيحها، حيث لا يُشغل سوى 2 في المائة من الخريجين، كما أن التعاونيات النسائية لا تشكل سوى 14.5 في المائة من مجموع التعاونيات.

صاحب الجلالة،

على إثر تشخيصه للوضعية الاقتصادية للبلاد، انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل خاص، على دراسة الوسائل الكفيلة بضمان « النجاح في رفع تحدي التصنيع» و«جَعْلِ ريادة الأعمال (خلق المقاولة) إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب».

فبخصوص مجال التصنيع، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإنّ القيمة المضافة الصناعية ما زالت لا تساهم بالقدر الكافي في نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن المهن العالمية غير قادرة بَعْد على إحداث ما يكفي من فرص الشغل اللائق لتعويض القطاعات التي تشهد تراجعاً. وبالإضافة إلى ذلك، يُصنَّف المغرب ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة 4.0. وأمام هذا الوضع، يوصي المجلس بما يلي :

- تعزيز الحكامة المؤسساتية والإطار الخاص بقيادة مسلسل التصنيع، من أجل ضمان المزيد من الفعالية والانسجام؛
- معالجة أوجه قصور السوق مع الحرص على تجنب خلق وضعيات ريعية، وذلك من خلال ربط الاستفادة من التدابير التحفيزية بالنتائج المحققة؛
- تطوير صيغِ تمويل ملائمة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية والاستثمارات المبتكرة؛
- العمل على إرساء تصنيع مستدام يكفل تحقيق طموح جعل المغرب بمثابة «مصنع أخضر»، مع تعزيز التحفيزات لفائدة المقاولات الصناعية الأكثر احتراما للبيئة؛
- ضمان الالتقائية بين المجالات الترابية، من خلال اعتماد نموذج «الممرات الصناعية» (corridors industriels)، وتشجيع إشراكٍ أكبر للجهات؛
- ضمان مزيد من التنسيق بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التكوين؛
- وضع إطار مرجعي مشترك ومفصَّل لتقييم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الكبرى؛
- النهوض بالابتكار والبحث والتطوير لتعزيز فرص المغرب في تموقعٍ أفضل على مستوى سلاسل القيمة العالمية؛
- اعتماد سياسة متجددة وفعالة لليقظة والذكاء الاقتصادي؛
- ضمان تصنيعٍ مُدمِجٍ، من خلال تبني مبدأ التمييز الإيجابي في تشغيل الفئات التي تعاني من التمييز.

أما في ما يتعلق بإدماج الشباب عن طريق ريادة الأعمال (خلق المقاولة)، فلا يخفى على أحد اليوم أن الارتفاع شبه المستمر لمعدل البطالة في صفوف الشباب منذ سنة 2004 وكذا عدم قدرة الاقتصاد الوطني على إحداث ما يكفي من مناصب الشغل الملائمة، يشكلان عاملين باتا يهددان بشكل متزايد السِّلْم والتماسك الاجتماعيين بالبلاد. ومن هذا المنطلق، وقع اختيار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المحور المتعلق بالنهوض بريادة الأعمال (خلق المقاولة)، باعتباره أحد المداخل التي ينبغي استكشاف ما تحبُل به من فرص كفيلة بتعزيز إدماج الشباب داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس ما يلي :

- مراعاة الطابع غير المتجانس لفئة الشباب عند صياغة البرامج المتعلقة بالتشغيل؛
- اعتماد مقاربة لا مركزية لتحسين مناخ الأعمال، من خلال إشراكٍ أفضل للجهات في النهوض بريادة الأعمال على الصعيد المحلي؛

- تشجيع إرساء قواعد المنافسة الشريفة، من أجل تقليص الحواجز التي تحول دون ولوج المقاولين الشباب وحَمَلة المشاريع إلى سوق السلع والخدمات؛
- تحسين فرص حصول الشباب على صِيَغ التمويل الملائمة وتعزيز قدرات الصناديق المخصصة لريادة الأعمال المبتكرة؛
- تنمية الحس والمهارات المقاولاتية لدى الشباب منذ سن مبكرة، على مستوى المنظومة التربوية؛
- جعل المقاول نموذجاً ملهماً للشباب داخل المجتمع، وهو ما يحيل على الجانب المتعلق باستراتيجية التواصل وبدَوْرِ وسائل الإعلام؛
- تطوير وتحسين الولوج إلى خدمات جيدة في مجال التوجيه (mentorat) والتأطير (coaching) المقاولاتي، من أجل تحسين أمد بقاء المقاولات حديثة النشأة.

صاحب الجلالة،

على المستوى الاجتماعي، لا تزال العديد من أوجه القصور البنيوي تلقي بظلالها على قطاعيّ التربية والتكوين المهني. وفي هذا الصدد، كشف الموسم الدراسي 2016-2017 عن وجود جملة من الاختلالات، تَهُمُّ على الخصوص توظيف مدرِّسين لا يتوفرون على تكوين ملائم في مهن التربية والتكوين، فضلاً عن الاكتظاظ الذي تشهده الفصول الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، يطرح تنامي أعداد المتمدرسين في القطاع الخاص مسألة التمازج الاجتماعي، ويثير تساؤلات حول الشَّرخ الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن منظومة تربوية تسير بسرعات متعددة، كما يُمكن أن يشكل تهديداً للتماسك الاجتماعي وأن يُقَوِّض ثقة المواطنين في القدرة على الارتقاء الاجتماعي من خلال المدرسة.

وبخصوص **التكوين المهني**، فإن هذا القطاع يشهد بالتأكيد زيادة كبيرة في أعداد المسجَّلين، بيْد أن معدل البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني لا يزال أعلى من المعدل المسجل في صفوف نظرائهم من خريجي التعليم العام. وتحيل هذه الوضعية على ضرورة تعزيز آليات التوجيه والتركيز على جودة التكوين الذي يوفره هذا القطاع أكثر من التركيز على طاقته الاستيعابية.

وفي ما يتعلق **بقطاع الصحة**، تتواصل الجهود الرامية إلى تعميم التغطية الصحية الأساسية، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية للساكنة مع نهاية سنة 2017، حسب وزارة الصحة، 60 في المائة، وذلك بالنظر إلى مواصلة تسجيل الطلبة في نظام التغطية الصحية المحدث لفائدتهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من اعتماد القانون المتعلق بالتغطية الصحية لفئة العاملين المستقلين في 2016، فإن هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ خلال سنة 2017. وعلاوة على ذلك، ورغم التقدم المحرز على درب تعميم التغطية الصحية الأساسية، تسجَّلُ عدة اختلالات، إنّ على مستوى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو نظام المساعدة الطبية (راميد)، وترتبط بشكل خاص بتمويل المنظومة وبحكامة القطاع.

فبخصوص نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تعرف نسبة الجزء الباقي من مصاريف العلاج على عاتق المستفيدين من هذا التأمين منحى تصاعديا مستمراً منذ سنوات، سيّما في القطاع الخاص. لذا، فقد بات من اللازم العمل على مراجعة التعريفات المعتمدة في هذا القطاع وتعزيز آليات مراقبة تطبيقها. وفي ما يتعلق بنظام المساعدة الطبية (راميد)، فقد شمل مع متم سنة 2017 ما مجموعه 11.7 مليون مستفيد، غير أن

7.4 مليون منهم فقط يتوفرون على بطائق سارية المفعول. ويعزى هذا الأمر إلى ضعف معدل تجديد البطائق، سيّما من قبل الفئات الهشة (31 في المائة). وفضلا عن ذلك، لم تتم مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية بزيادة حجم التمويل وتعزيز الموارد البشرية المخصَّصة لقطاع الصحة العمومية، بما يُمَكِّن من الاستجابة للحاجة المتزايدة إلى خدمات الرعاية الصحية.

أما في ما يتعلق **بالسكن**، تؤكد المؤشرات المتاحة إقبالاً هاما على الوحدات السكنية البالغة قيمتها المالية 250 000 درهم، مقابل إقبال ضعيف على برنامج المساكن ذات القيمة العقارية المخفَّضة، التي حُدد ثمنها في 140 000 درهم. وفي ما يخص برنامج «مدن بدون صفيح»، الذي تم إطلاقه سنة 2004، فقد مكن من إعلان 58 مدينة «مدينةً بدون صفيح» في متم سنة 2017. غير أنه من الضروري ألَّا تقتصر سياسة السكن على بناء وحدات سكنية فقط، بل ينبغي أن يتوسع نطاقها ليشمل، في إطار سياسة اجتماعية، مجالات التشغيل والتعليم والصحة والثقافة والتنقل.

وبخصوص المساواة بين الجنسين والمناصفة، جرى الوقوف عند انشار الفقر والبطالة وضعف معدل النشاط في صفوف النساء. كما أن المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد النساء وبتحسين ظروف عيشهن وبضمان استقلاليتهن الاقتصادية، ظلت في مستويات مقلقة، رغم التقدم المحرز على الصعيد المؤسساتي والاجتماعي. ويتجلى هذا الوضع بشكل خاص في المنحى التنازلي الذي بات يشهده معدل ولوج المرأة إلى سوق الشغل، وذلك رغم تعميم تمدرس الفتيات وتزايد نسبة ولوجهن إلى التعليم العالي.

وفي ما يتعلق **بوضعية الفئات الهشة**، تجدر الإشارة إلى ضرورة تعزيز آليات محاربة تشغيل الأطفال وتحسين حكامتها. ومن بين هذه الآليات، نذكر برنامج «تيسير»، الذي يهدف إلى تقديم الدعم المالي للأسر بغية محاربة الهدر المدرسي، والذي يواجه عدة صعوبات تتعلق على وجه الخصوص بضعف المبلغ الشهري للمنح الدراسية وعدم انتظام وتيرة صرفها لفائدة الأسر. ومن هذا المنطلق، فإن تحسين حكامة التدابير التحفيزية المعتمدة حاليا يكتسي أهمية بالغة، خاصة في ظل استمرار ظاهرة تشغيل الأطفال في بلادنا، حيث شملت «الأعمال الخطيرة لدى الأطفال» المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و17 سنة، 000 162 طفلٍ في سنة 2017، أي ما يمثل 65 في المائة من مجموع الأطفال العاملين.

وفي ما يخص **الأشخاص في وضعية إعاقة**، فيُسجل أن تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التي تم اعتمادها في سنة 2015، اقتصر على إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم خلال سنة 2017 إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي جرت المصادقة عليه سنة 2016، مما ساهم في تأخير تفعيل الآليات التي ينص عليها القانون المذكور من أجل محاربة التمييز الذي يمكن أن تتعرض له هذه الفئة.

أما بخصوص **موضوع الهجرة**، فقد تواصلت خلال سنة 2017 المرحلة الثانية من عملية تسوية وضعية المهاجرين التي انطلقت في 2016. وقد تم في إطار هذه العملية إيداع 600 25 طلب إلى غاية متم نونبر 2017. وعلى المستوى التشريعي، تجدر الإشارة إلى التأخر الذي عرفه تفعيل القانونيْن المتعلقيْن بالحق في اللجوء وبالهجرة. ومن ناحية أخرى، بات من الضروري التعجيل بإيجاد حل للظروف الصعبة التي يعيشها المهاجرون السريون الذين يقيمون في مخيمات مؤقتة.

وفي ما يتعلق **بالأشخاص المسنين**، فإن التطور الديموغرافي والتغيرات التي شهدتها البنيات المجتمعية يتطلبان بلورة سياسة اجتماعية خاصة بهذه الفئة، سيّما لفائدة الأشخاص المسنين غير القادرين على التكفل بأنفسهم

(فاقدي الاستقلالية). كما ينبغي تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المسنين، من خلال تعميم التغطية الصحية وتعزيز عرض العلاجات الصحية الموجهة لهذه الفئة.

أما بالنسبة **لمحاربة الجريمة**، فقد سجلت بلادنا توقيف 140 541 شخصاً في إطار قضايا جنائية تم عرضها على النيابة العامة خلال سنة 2017. وفي هذا الصدد، ينبغي على السلطات أن تولي أهمية خاصة لمحاربة الأفعال الإجرامية التي تُقَوِّض شعور المواطن بالأمن، والتي غالبا ما يتم تداولها وتضخيمها عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ويقتضي هذا الوضع مواصلة الجهود المبذولة في مجال التواصل، من أجل الحد من انتشار الأخبار الزائفة حول الجريمة.

وبخصوص **نزلاء المؤسسات السجنية**، يطرح الارتفاع المستمر لأعداد السجناء، (40 في المائة منهم مسجونون في إطار الاعتقال الاحتياطي) إشكالية الاكتظاظ بالسجون وتكلفة تدبير المنظومة السجنية الملقاة على عاتق المجتمع، كما يطرح بشكل خاص مدى نجاعة العقوبات السالبة للحرية. ومن هذا المنطلق، ينبغي الإسراع بإصلاح مسطرة ومدة الاعتقال الاحتياطي، من جهة، والعمل من جهة أخرى على إدراج العقوبات البديلة في القانون الجنائي باعتبارها وسيلة لمكافحة حالات العَوْد وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية.

وعلى صعيد **الحوار الاجتماعي**، لم تمُكِّن سنة 2017 من تحقيق تقدم ملموس بين الشركاء الاجتماعيين. ويدعو المجلس في هذا الصدد إلى وضع اللبنة الأساسية لاستئناف حوار اجتماعي بنَّاء وناجع.

وفي ما يتصل **بالمناخ الاجتماعي**، سُجِّل خلال سنة 2017، 154 إضراباً في القطاع الخاص، تمَّ خوضها في 121 مقاولة، وأسفرت عن 289 178 يوم إضراب. ويبقى السبب الرئيسي لخوض الإضرابات هو عدم احترام المشغِّلين لمقتضيات مدونة الشغل. وينبغي أن يثير هذا الوضع الانتباه إلى ظروف العمل في بلادنا ومدى تطبيق مدونة الشغل.

صاحب الجلالة،

من بين أوجه القصور المتعددة التي كشف عنها تشخيص الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2017، ركَّز المجلس بشكل خاص على جانبين أساسيين، ألا وهما : ضرورة «تعزيز الالتزام بفعلية المساواة بين الجنسين» و«جَعْلِ توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والحفاظ عليها محوراً ذا أولوية في السياسات العمومية».

ففي ما يتعلق **بالطبقة الوسطى**، يوصي المجلس بما يلي:

- ضرورة إيلاء عناية فائقة لجودة مناصب الشغل المحدَثة إضافة إلى الجانب الكمي، بما يُمَكِّن الخريجين الشباب من الولوج إلى مناصب شغلٍ لائقٍ، تكفل تحقيق الارتقاء الاجتماعي؛
- تجنب أي إضعاف للنقابات، من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأجراء، كما ينبغي الحرص على التطبيق الفعلي لمقتضيات مدونة الشغل، مع العمل على أن يظل مستوى الأجور متناسبا مع مستوى إنتاجية العمال؛
- العمل، بالإضافة إلى توجيه الدعم نحو الطبقات ذات الدخل المحدود، على تعزيز حماية المستهلك وبلورة سياسة للتنافسية الفعلية، تُمَكِّنُ من تطبيق العقوبات المناسبة ومحاربة مظاهر الاحتكار ومَوَاطن الريع والممارسات المتعلقة بالاتفاق على تحديد الأسعار والاستغلال التعسفي لوضعٍ مهيمنٍ في السوق؛

- العمل على جَعْلِ حجم الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى في نطاق تحمل هذه الأخيرة، وضمان المزيد من الإنصاف والتدرج في مجال الضرائب؛
- ضمان تتبُّع منتظم ودقيق لمديونية الأسر؛
- تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية التي لها انعكاسات أكبر على المستوى المعيشي للطبقة الوسطى وعلى قدرتها على الارتقاء الاجتماعي، سيّما التعليم، والصحة، والسكن مع النفقات المرتبطة به (الطاقة والماء...)، مع العمل على الرفع من جودة تلك الخدمات؛
- التشجيع على مشاركةٍ أكبر لممثلي الطبقة الوسطى في مسلسل اتخاذ القرار، سيّما على مستوى الانخراط في الحياة السياسية.

ومن أجل النهوض بالإعمال الفعلي للمساواة بين الجنسين، يوصي المجلس بما يلي:

- وضع برنامج مدرسي للتحسيس المستمر بتأثير السلوكات التمييزية على تكافؤ الفرص بين الفتيات والفتيان؛
- تطوير الممارسات البيداغوجية، بما يجعلها خالية من كل سلوك يتنافى مع مبادئ المساواة بين الجنسين؛
- مراجعة الكتب المدرسية بشكل يسمح بمناهضة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وتصحيح النظرة المختزِلة لأدوار المرأة؛
- تشجيع وسائل الإعلام على تعزيز انخراطها في دينامية النهوض بالمساواة بين الجنسين.

صاحب الجلالة،

وفي المجال البيئي، تميزت سنة 2017 باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وبقيام حركات احتجاج اجتماعية في بعض المناطق، على خلفية صعوبة الولوج إلى الموارد المائية. وفي ضوء هذه الأحداث، التي تؤكد حجم المخاطر التي ينطوي عليها الإجهاد المائي وتداعياته على جوانب أخرى من قبيل الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي، فقد بادرت بلادنا، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، إلى وضع برنامج استعجالي للتزويد بالماء، وإطلاق مجموعة من الأوراش المهيكِلة الجديدة من أجل تحسين الولوج إلى الماء في مجموع التراب الوطني. وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج استثمارات بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب والسقي، في الفترة الممتدة ما بين 2018 و2025، والشروع في عملية مراجعة المخطط الوطني للماء، وإطلاق مشروع تحلية مياه البحر في جهة سوس ماسة، والتنصيص في قانون المالية لسنة 2018 على تدابير تحفيزية لفائدة منشآت تحلية مياه البحر، وإدراج المناطق القروية ضمن نطاق البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، في أفق سنة 2040.

وبالموازاة مع ذلك، تم اعتماد البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء 2017-2030 والشروع في إعداد المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل. ويقتضي تفعيل هذا المخطط تجاوز عدد من العقبات المتعلقة بالحكامة، والقدرة على التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية، وآليات التحكيم ذات الصلة، وموضوع الاستثناءات الممنوحة في المناطق غير القابلة للبناء.

وفي المجال الطاقي، كانت النتائج المحققة خلال سنة 2017 مطابقة للأهداف المسطرة في إطار الورش المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تميزت هذه السنة بتزايد إدماج هذه الطاقات في قطاعات الفلاحة، والتزود بالماء في الوسط القروي، والصناعة (توقيع بروتوكول اتفاق مع مجموعة «BYD»). غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في مجال النجاعة الطاقية.

ومن جهة أخرى، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة، ووضع سياسة وطنية للتنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر). ذلك أن قطاع النقل يعتبر من بين القطاعات الرئيسية المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة. وإذا كانت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية قد أولت عناية خاصة لقطاع نقل السلع واللوجستيك بالمناطق الحضرية، فإن المغرب في حاجة إلى اعتماد سياسة وطنية خاصة بمجال التنقل الأخضر في مجموع مناطق البلاد، تشمل تدابير تَهُمُّ التحسيس، وترشيد الطلب على خدمات النقل، وملاءمة المنظومة الإنتاجية والإطار التنظيمي والبنيات اللازمة من أجل تطوير العرض وتحفيز الطلب في مجال وسائل النقل الأكثر مراعاة للبيئة.

صاحب الجلالة،

لقد أبرزت الحركات الاجتماعية المسجَّلة خلال الفترة الأخيرة، أنّ الفقر والبطالة في صفوف الشباب والإقصاء والفوارق أضحت ظواهرَ يَنظُر إليها المواطنون بشكل متزايد بصفتها شكلا من أشكال الحيْف. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن ربط الرفض المتزايد للفوارق بالمغرب بالتغيرات التي شهدها المجتمع المغربي. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أن تفاقم الفوارق ينعكس على التماسك الاجتماعي للبلاد، فقد أفرد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره السنوي برسم سنة 2017 لمسألة الفوارق الاجتماعية والمجالية، مقترحاً في هذا الصدد جملة من المداخل ذات الأولوية، والتي يمكن تقديم خطوطها العريضة كما يلي :

- اسْتعادة ثقة المواطنين في قدرة المؤسّسات والسياسات العموميّة على تحسين ظروف عيشهم، وتعزيز قيمة الاستحقاق، والحدّ من حجم الفوارق، وذلك من خلال تركيز الجهود على محاربة الفساد، وتعميم مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وزجْر الممارسات المنافية للتنافس، ومحاربة الامتيازات، وتقليص الآجال الفاصلة بين اعْتمادِ القوانين وبين إصدار النصوص التطبيقيّة المتصلة بها، وغير ذلك؛
- إحياء آليات الارتقاء الاجتماعي عن طريق إعادة تأهيلِ المدرسة العموميّة بما يمكنها من توفير تعليمٍ ذي جودة ومتاح للجميع؛
- توْسيع القاعِدَة الضريبيّة وإرساء نظام ضريبي منصف ومتدرج يضمن إعادة توزيع المداخيل والثروات؛
- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال تسريع عملية توجيه المساعدات العمومية للمواطنين وفق مبدأ الاستهداف، واستكمال إرساء نظام الحماية الاجتماعية الشاملة، وتجميع أنظمة التقاعد، وغير ذلك؛
- وضع سياسة وطنية إراديّة وعَرَضانيّة كفيلة بتحسين وتعزيزِ مكانة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، واتخاذ تدابير المُواكَبة اللازمة لتنفيذ القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضدّ النساء...؛
- تقليص الفوارقِ المجاليّة عبْر تحسينِ الحكامة والديمقراطية المحلّيتيْن، وتعزيز آليات التضامن المجالي.

صاحب الجلالة،

بخصوص أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017، أعد المجلس، في إطار إحالة من مجلس المستشارين، رأياً حول «مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي». كما أنجز المجلس، على إثر إحالة واردة من مجلس النواب، دراسة ورأيا حول موضوع «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية». وفي إطار الإحالات الذاتية، عمل المجلس على إنجاز أربعة تقارير وأربعة آراء تَهُمُّ المواضيع التالية : «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، «المدن المستدامة»،«التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب»، و«تنمية العالم القروي : التحديات والآفاق». كما أعد المجلس «التقرير السنوي برسم سنة 2016».

ومن جهة أخرى، جرى انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2017 نائبا أوّلا لرئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والمؤسسات المماثلة لها، كما تم انتخابه نائبا لرئيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية. ووقع المجلس في سنة 2017 اتفاقية تعاون مع مجلس المستشارين للمملكة المغربية ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لكل من جمهورية الغابون وجمهورية الكوت ديفوار.

تِلْكُمْ، يا صاحب الجلالة، العناصِرُ الرئيسيةُ للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017، المعروض على أنظار جلالتكم كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها 87 المنعقدة يوم الأربعاء 27 يونيو 2018.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2017.

وفي هذا الصّدد، أنجز المجلسُ تحليلاً للتطوّرات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو تحليل يعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدنيّ المنَظَّم والغنيّ بتعدد الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية لمختلف الفئات المُكوِّنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويقترح المجلس، انطلاقاً من هذا التحليل، مجموعةً من التوصيات أُعِدَّت وفق مقاربَةٍ تشاركية مندمجةٍ، مع التركيزِ على نقاط اليقظة الأساسية.

من جهة أخرى، وفي ظل حركات الاحتجاج الاجتماعي التي شهدتها بلادنا، خلال الفترة الأخيرة، والتي أبرزت أنّ الفقر وبطالة الشباب والفوارق أصبحت بالنسبة لساكنة بعض المناطق، وعلى نحو متزايد، مظاهر للحيف تتجاوز حدود المقبولية، فقد خصَّص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره برسم سنة 2017 لموضوع «الفوارق الاجتماعية والمجالية».

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2017، كما يعرِض برنامج عمله لسنة 2018.

القسم الأول

تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2017

1 أهم التطورات

1.1. المحور الاقتصادي

1.1.1. المحيط الدولي والإقليمي

يُبْرِزُ تحليل تطور الاقتصاد العالمي خلال سنة 2017[1]**، أن الانتعاش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد العالمي، والذي بدأ منذ نهاية سنة 2016، اتخذ وتيرة متسارعة نوعا ما في عدة دول**، حيث عرف معدل النمو في 114 بلدا تحسنا أو استقرارا بين سنتي 2016 و2017. وكان هذا التسارع أقوى شيئا ما في البلدان المتقدمة (بمعدل نمو بَلَغ 2.3 في المائة خلال سنة 2017، مقابل 1.7 في المائة سنة 2016)، مقارنة مع البلدان الصاعدة والبلدان النامية، التي انتقل فيها معدل النمو من 4.4 في المائة سنة 2016 إلى 4.8 في المائة سنة 2017. وعلى مستوى البلدان المتقدمة، شهدت وتيرة النمو ارتفاعا في أبرز الاقتصادات، سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا، غير أنه تم تسجيل تباطؤ في بعض البلدان من قبيل إسبانيا والمملكة المتحدة. وقد انعكست هذه الظرفية أيضا على معدلات البطالة التي شهدت تراجعا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من بلدان منطقة الأورو. وبخصوص البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد واصلت كل من الصين والهند تسجيل معدلات نمو عالية، بلغت 6.9 في المائة و6.7 في المائة على التوالي، رغم أن اقتصاد الهند شهد تباطؤا مقارنة مع سنة 2016، ويُعزى هذا التراجع بشكل خاص إلى انعكاسات التدابير الحكومية المتعلقة بسحب بعض الفئات من الأوراق النقدية من التداول في نونبر 2016، بالإضافة إلى سَنِّ ضريبة جديدة على السلع والخدمات. من جانبهما، عادت كل من البرازيل وروسيا إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال سنة 2017، مما يعزز خروجهما من مرحلة الركود الاقتصادي. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأثرت العديد من البلدان سلبا بالتوترات الداخلية والجيوسياسية التي ألقت بظلالها على وتيرة نموها الاقتصادي، حيث تراجعت من 4.9 في المائة إلى 2.2 في المائة خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للبترول. وفي ما يتعلق ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فرغم وجود تفاوتات في تطور اقتصاداتها من بلد لآخر، فإن مستوى النمو الذي سجلته المنطقة خلال سنة 2017 جاء على العموم أفضل من السنة الفارطة، إذ بلغ 2.8 في المائة مقابل 1.4 في المائة لكن دون أن يصل إلى مستوى وتيرة النمو المرتفعة المسجلة قبل سنة 2015.

ويعزى هذا الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال سنة 2017 إلى جملة من العوامل تهم بشكل خاص، نمو الطلب الداخلي في العديد من البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان الصاعدة كالصين، بالإضافة إلى التطور الإيجابي الذي عرفه الاستثمار على العموم، سيَّما في قطاع الطاقة بالولايات المتحدة، والنمو القوي للإنتاج الصناعي بآسيا، وصمود تدفقات الرساميل نحو البلدان الصاعدة،، فضلا عن ما عرفته التجارة العالمية من بعض الانتعاش خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2017.

من جهة أخرى، يَبرُزُ من خلال الوقوف عند تطور المتوسط السنوي لأسعار المواد الأولية الأساسية خلال سنة 2017، أن أسعار المواد الطاقية والمعادن شهدت ارتفاعا، مقابل انخفاض أسعار الأسمدة. وهكذا، ارتفع سعر برميل البرنت بـ 23.5 في المائة مقارنة مع سنة 2016، ليتجاوز 60 دولارا عند نهاية سنة 2017. ومن بين

1 – معطيات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يعده صندوق النقد الدولي، أبريل 2018.

أسباب هذا التطور، الاستمرار في تطبيق قرار منظمة «أوبك» القاضي بالحد من إنتاج البترول، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط، في سياق دولي اتسم بارتفاع الطلب. وعلى غرار التطور الذي عرفته أسعار البترول خلال سنة 2017، فإن مؤشر سعر الغاز الطبيعي، شهد أيضا، وفق حسابات البنك الدولي، ارتفاعا ملحوظا، خاصة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة.

وعلى عكس المنتجات الطاقية، سجل مؤشر أسعار الأسمدة انخفاضا بنسبة 5.4 في المائة سنة 2017. ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض القوي لأسعار الفوسفاط بحوالي 23 في المائة مقارنة مع السعر المتوسط المسجل سنة 2016، مع ما رافقه من انخفاض لأسعار مشتقات الفوسفاط (TSP) وكذا سعر كلوريد البوتاسيوم. وبالموازاة مع انخفاض أسعار الأسمدة، سجل مؤشر أسعار المواد الفلاحية[2] انكماشا طفيفا جدّاً بلغت نسبته 0.5 في المائة مقارنة مع متوسط أسعار سنة 2016، مع انخفاض في سعر السكر في السوق الدولية بـ 11.3 في المائة.

وبخصوص الأسواق المالية الدولية، اتسمت سنة 2017 بالارتفاع الصاروخي لتداول الأصل الرقمي «**بِتْكُويْن**»[3]، الذي ارتفعت قيمته من حوالي 000 1 دولار أمريكي في بداية السنة إلى أزيد من 850 13 دولاراً عند متم دجنبر (في 17 دجنبر 2017 حدث ارتفاع كبير في قيمته بلغ نحو 000 20 دولار)، قبل أن يشهد تراجعا سنة 2018. وقد أبان هذا الأصل الرقمي الذي لم تكن قيمته عند إحداثه سنة 2009 تتجاوز بعض السِّنْتَات، عن جاذبية كبيرة جدا، رغم الشكوك المحيطة به. ففي سنة 2017، أبدى الأفراد والصناديق التحوطية (Hedge Funds)، اهتماما متزايدا بالاستثمار في الأصول الرقمية، كما أن عددا متزايدا من الشركات الناشئة (startups) أقبل على جمع التمويلات من خلال الأصول الرقمية. غير أن طابع هذه الأصول القائم على التقنين الذاتي وغير الخاضع لمراقبة الأبناك المركزية وهيئات الإشراف، والتخوف من تشكل فقاعات مالية، والتقلب المفرط للبتكوين، وكذا خطر الاستعمال غير القانوني لهذا الأصل الرقمي (جمع الأموال بطريقة غير قانونية، التهرب الضريبي، تمويل الإجرام...)، كلها عوامل أثارت تحفظا قويا إزاء هذا الشكل المبتكر من الأصول. وفي هذا الصدد، يُذكر أن البنك المركزي الصيني أمر في شتنبر 2017 منصات تداول وصرف العملات الافتراضية العاملة في بكين وشنغهاي بوقف نشاطها. كما صرحت روسيا رسميا أن الأصول المشفرة تشكل «خطرا» وأغلقت مواقع بيعها انطلاقا من أكتوبر في نفس السنة. أما بالنسبة لبنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) فقد اعتبر أن البتكوين «لا تعتبر عملة رسمية».

ورغم هذا التحفظ، فإن احتمال تطور الأصول المشفرة بشكل أكبر وأسرع في المستقبل يظل قائما، وذلك بالنظر إلى التقدم التكنولوجي المستمر في هذا المجال، وهو ما يقتضي من الهيئات المشرفة على التقنين العمل على استباق هذه التطورات ووضع إطار قانوني واحتياطي مناسب.

وفي ما يتعلق بآفاق النمو على المدى القصير، فإن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي ستواصل تحسنها، حسب توقعات بعض المؤسسات الدولية. ومن المتوقع أن يهم هذا التحسن كلاً من 1) اقتصاديات البلدان المتقدمة، سيَّما نتيجة للأثر الإيجابي المرتقب لتخفيض الضريبة على الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية والأداء الجيد للطلب الداخلي والخارجي بمنطقة الأورو، و2) البلدان النامية (ارتفاع مرتقب للطلب الخارجي بالنسبة لبعض الدول الصاعدة وارتفاع أسعار البترول بالنسبة للدول المصدرة للبترول...).

أما على المدى المتوسط، فهناك جملة من الأخطار لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. وتتجلى هذه الأخطار بشكل خاص في استمرار مديونية المقاولات، والهشاشة المالية التي يمكن أن تنجم عن تمديد العمل بشروط التمويل التيسيرية على المستوى الدولي، والاضطرابات الجيوسياسية، وخطر تفاقم النزعات الحمائية

2 – Pink Sheet, Banque Mondiale, mai 2018

3 – تقوم عملة البِتْكُوين على ما يسمى «تكنولوجيا قواعد البيانات المتسلسلة»

لدى العديد من البلدان، حيث يُنْظَرُ بشكل متزايد إلى الانفتاح كعامل مسبب لنمو غير مُدْمِجٍ، مما قد يزيد من تأخر تقدم مشاريع الاتفاقات الإقليمية الكبرى ويؤثر سلبا على نجاعة توظيف عوامل الإنتاج.

على الصعيد الإقليمي، تميزت سنة 2017 بتعزيز توجه المملكة نحو مزيد من الانفتاح على باقي بلدان القارة الإفريقية. وفي هذا الإطار، وبعد عودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي في بداية السنة، تقدّمت بشكل رسمي بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو). غير أنه لم يتم بَعْدُ رسميا إصدار القرار النهائي في شأن قبول طلب انضمام المغرب إلى هذا التجمع.

مسلسل اندماج المغرب والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

يولي المغرب أهمية خاصة **للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)**. وقد تأكد مؤخرا اهتمام المملكة بهذا التجمع الإقليمي من خلال تقدمها رسميا بطلب الانضمام إلى المجموعة في فبراير 2017. ويشار في هذا الصدد إلى أن حصة بلدان «السيدياو» من مجموع المبادلات التجارية للمغرب مع باقي بلدان القارة الإفريقية انتقلت من 19.9 في المائة إلى 22.9 في المائة ما بين سنتي 2010 و2016. ويؤشر هذا التطور الإيجابي على تحقيق تقدم على مستوى تعزيز الاندماج بين المغرب وهذه المنطقة، رغم أن المغرب لا يوجد بَعْدُ ضمن لائحة الشركاء التجاريين العشر الأوائل لهذه المجموعة.

انطلاقا من الاهتمام الذي يوليه المغرب لمجموعة «سيدياو»، تبنت المملكة مقاربة خاصة إزاء بلدان هذه المنطقة. ففضلا عن كون تجمع السيدياو يشكل سوقا ذات جاذبية ومصدرا للفرص الاقتصادية، فإن مقاربة المغرب تسعى لأن تكون مقاربة أكثر شمولا، إذ تندرج في الواقع في إطار اختيار جيوسياسي قائم على حس الانتماء إلى إفريقيا وعلى طموح بلادنا في تسريع اندماجها مع باقي دول القارة الإفريقية. كما أن هذه الصبغة المتفرد للمقاربة المغربية تعزى إلى الطابع متعدد الأبعاد لإطار التعاون والتبادل الذي يربط المملكة مع باقي بلدان القارة الإفريقية ومع بلدان السيدياو بشكل خاص، حيث يشمل هذا التعاون جوانب متعددة، منها الاقتصادي والأمني والتقني والثقافي والديني، مع ترصيد واستثمار العلاقات التاريخية والاقتصادية القائمة مع بلدان هذه المنطقة.

لكن، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يتم بعد رسميا إصدار القرار النهائي في شأن قبول طلب انضمام المغرب إلى مجموعة سيدياو.

ومَرَدُّ ذلك أنه بالرغم من الآثار الإيجابية المحتملة التي يمكن أن تجنيها بلدان المنطقة من انضمام المغرب إلى هذا التجمع، فثمة جملة من النقاط المهمة التي لاتزال عالقة والتي تستلزم الانكباب على توضيحها. فمن جهة، يستجيب المغرب لأغلب المعايير الماكرواقتصادية للالتقائية، كما أن انضمام بلادنا من شأنه أن يعزز وزن المنطقة على المستوى الجيواستراتيجي والاقتصادي والعسكري، مما سيقوي موقعها في مفاوضاتها المحتملة مع تجمعات إقليمية أخرى على المستوى الدولي. كما أن انضمام المملكة المغربية – في إطار مقاربة قائمة على الربح المشترك– من شأنه وضع أسس تبادل مُثمِر للخبرات والمهارات مع بلدان «سيدياو» في العديد من الميادين، سيَّما الفلاحة والأمن الغذائي والبنيات التحتية والطاقة، وغير ذلك.

في المقابل، لا يزال هناك تردد لدى بعض بلدان التجمع، ينبع بالأساس من التخوف المحتمل للمقاولات المحلية في بعض دول المجموعة من منافسة المنتوجات المغربية والمنتجات الأجنبية، التي تمر عبر المغرب نحو سوق بلدان سيدياو.

في هذا السياق، ثمة بعض نقاط اليقظة التي ينبغي إيلاؤها أهمية خاصة :

- إمكانية تطبيق التوحيد النقدي من الناحية الاقتصادية، الذي يقتضي تقييما معمقا في ضوء الخصوصيات الحالية لاقتصادات بلدان المجموعة ودرجة اندماجها وتكاملها التجاري الذي ينبغي تطويره؛
- حتى يعود انضمام المغرب إلى تجمع «سيدياو» بالنفع أيضا على المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية وليس فقط على المجموعات الكبرى، فمن الضروري أن تستفيد تلك المقاولات من مواكبة مالية وتقنية مناسبة تمكنها من تحقيق معرفة أفضل بالأسواق المحتملة في بلدان فضاء «سيدياو»؛
- يَفترِض انضمام المغرب إلى مجموعة «سيدياو» اعتماد تعرفة جمركية موحدة. وهو الأمر الذي قد يَطرح مسألة الملاءمة مع التعريفات المعتمدة برسم الاتفاقات الموقعة من قبل المغرب. وبالإضافة إلى هذا الإكراه، تنضاف ضرورة تجانس السياسات التجارية لمختلف بلدان مجموعة سيدياو (التعريفات، التدابير غير الجمركية، قواعد المنشأ،...)؛
- كما أن حرية تنقل الأشخاص وإقامتهم تتطلب تدبيرا استباقيا لتداعياتها على سوق الشغل.

لكن، تنبغي الإشارة إلى أن المغرب لم يُصدِر أيّ دراسة جدوى قبل التقدم بطلب الانضمام إلى التجمع من أجل العمل بشكل مفصل على توضيح وتحليل مزايا هذا الانضمام والمخاطر التي ينطوي عليها. كما أنه من الضروري العمل على تقاسم نتائج الدراسات والتحليلات المتعلقة بالآثار المنتظرة لانضمام المغرب إلى مجموعة سيدياو، وذلك بالنظر إلى ثلاثة اعتبارات على الأقل : أولا، لأن الأمر يتعلق بخطوة حاسمة ستكون لها آثار على مجموع الفاعلين بالمجتمع المغربي وفي مختلف المجالات (الاقتصادية والنقدية والمؤسساتية والسياسية والأمنية وتلك المتعلقة بالهجرة). ثانيا، من شأن الدراسة المشار إليها أن توفر المعطيات والحجج التي يمكن أن تقدم للمواطن بشأن الانعكاسات الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها بشكل مباشر أو غير مباشر جراء هذا الانضمام. ثالثا، من شأن هذه الدراسة تقديم مقترحات حول مختلف السيناريوهات البديلة، مع توضيح إيجابيات وسلبيات مختلف صيغ الانضمام الممكنة، من قبيل الاندماج التدريجي.

2.1.1. الاقتصاد الوطني

▪ الدينامية الاقتصادية وخلق الثروة

• النمو الاقتصادي وأداء مختلف القطاعات خلال سنة 2017

شهد النشاط الاقتصادي خلال سنة 2017 **انتعاشا مقارنة مع الأداء الضعيف الذي اتسمت به السنة الماضية،** إذ ارتفع نمو الناتج الداخلي الخام من 1.1 في المائة في سنة 2016 إلى 4.1 في المائة في 2017. **ويعزى هذا التحسن، في جزء كبير منه، إلى الانعكاس الإيجابي للموسم الفلاحي الجيد** 2017/2016. ويتجاوز هذا المعدل المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2010-2016 والذي بلغ 3.6 في المائة، غير أنه يظل دون وتيرة النمو التي تم تحقيقها في فترة 2000-2009 والتي بلغت 4.8 في المائة. ويوضح الرسم البياني التالي كيف أن دينامية الاقتصاد الوطني فقدت **خلال السنوات السبع الأخيرة زخمها، إذ باتت لا تستطيع مواصلة عملية الانتقال إلى مستوى أعلى من النمو، كما كان الحال** بين مرحلتي 1990-1999 و2000-2009، **وهو ما يطرح السؤال حول قدرة نموذج النمو الحالي على خلق ما يكفي من الثروة ومناصب الشغل لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.**

تطور نمو الناتج الداخلي الخام بالمغرب (بالنسبة المئوية)

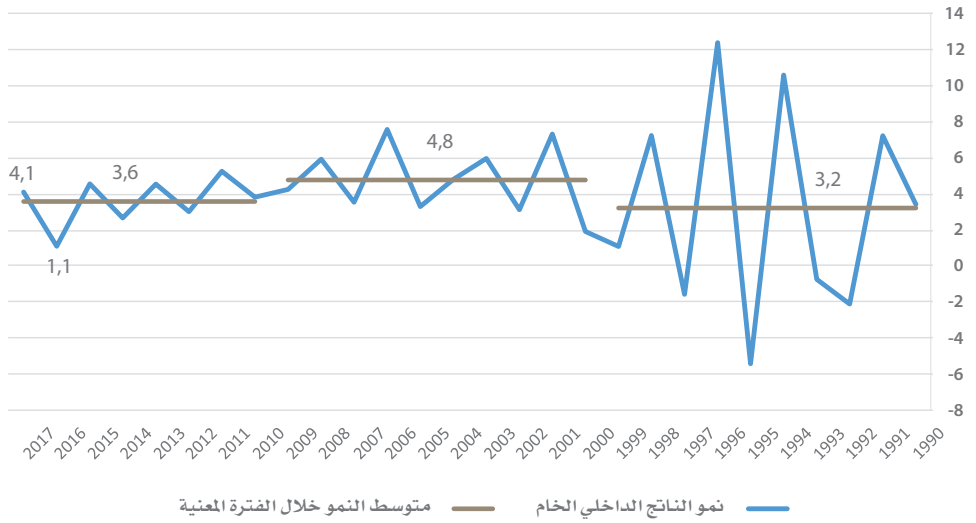

المصدر : رسم بياني منجز ارتكازا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

شكل القطاع الفلاحي المحرك الرئيسي للنمو بالبلاد، إذ ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 15.4 في المائة سنة 2017، بعدما كانت قد انخفضت بنسبة 13.7 في المائة خلال سنة 2016. لقد مَكَّن الموسم الفلاحي الجيد 2017/2016، من تحقيق رابع أفضل أداء على مستوى إنتاج الحبوب منذ سنة 2008، أي 96 مليون قنطار، وذلك رغم أن كمية التساقطات كانت أقل بنسبة 14 في المائة مقارنة مع التساقطات المُسَجَّلة خلال سنة اعتيادية.

أما بالنسبة للقيمة المضافة غير الفلاحية، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا، إذ انتقلت من 2.2 في المائة إلى 2.7 في المائة ما بين سنتي 2016 و2017، مدفوعة بشكل أساسي بنمو القطاع الثاني، سيَّما المناجم والصناعات التحويلية. في المقابل، تأثر فرع البناء والأشغال العمومية سلبا خلال هذه السنة بظرفية متسمة بضعف النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تباطؤ القيمة المضافة لهذا القطاع. وقد تراجعت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 2.9 في المائة إلى 2.7 في المائة، على الرغم من التطور الإيجابي لبعض الفروع، خصوصا القطاع السياحي، الذي سجل أداء قياسيا عبر استقبال 11.3 مليون سائح (مجموع السياح الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج).

وتؤكد طبيعة هذا التطور أن القطاع غير الفلاحي لا يزال غير قادر على تحقيق وتيرة نمو قوية بالقدر الكافي. ويتجلى هذا الوضع، بشكل خاص، على مستوى قطاع الصناعات التحويلية. ذلك أنه رغم جهود الاستثمار في مختلف المنظومات ورغم التطور السريع والمتواصل لصادرات بعض المهن العالمية للمغرب (السيارات والطيران)، لا تزال القيمة المضافة لمجموع قطاع الصناعات التحويلية تتطور بوتيرة متواضعة لم تتجاوز 2.2 في المائة سنة 2017. وتعكس هذه الوضعية ازدواجية القطاع الصناعي بالمغرب، حيث تتجاور في إطاره مهن متسمة بالدينامية ومندمجة بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب فروع ذات إنتاجية محدودة وذات قيمة مضافة ضعيفة، وذلك بالموازاة مع استمرار أنشطة الاقتصاد غير المنظم.

من جهة أخرى، وفي إطار تعزيز النسيج الصناعي، يجدر التذكير بأن نهاية سنة 2017 تميزت بتوقيع أزيد من 26 مشروعا استثماريا في قطاع صناعة السيارات، وهي مشاريع من شأنها تمكين المغرب من التموقع في مجالات جديدة في سلسلة قيمة صناعة السيارات، دون إغفال توقيع بروتوكول اتفاق في السنة نفسها حول المشروع الاستثماري للمجموعة الصينية (بي واي دي) «BYD» المختصة في صناعة السيارات الكهربائية.

غير أن تحقيق المغرب لاستفادة مثلى من مختلف الاستثمارات الأجنبية من حيث نقل المهارات والتكنولوجيا، يظل رهينا من جهة بالتوفر على رأسمال بشري مؤهل وقادر على امتلاك التكنولوجيات المستوردة وإتقانها، ومن جهة أخرى بالعمل على تكثيف الاندماج القبلي والبعدي بين الاستثمارات الكبرى وبين نسيج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسط الوطنية. ولن تتمكن هذه الأخيرة من الاضطلاع بهذا الدور إلا إذا استفادت من الدعم المالي والتقني اللازم، حتى يكون بمقدورها تلبية المتطلبات التي يفرضها التعامل مع الاستثمارات الكبرى على مستوى معايير الجودة، والتحكم في التكنولوجيات، وأنماط التدبير، والقدرة على التفاعل...

- **خصائص المكونات الرئيسية للطلب خلال سنة** 2017

يتبين من خلال تحليل تطور المكونات الأساسية للناتج الداخلي الخام أن **الطلب الداخلي يظل المساهمَ الرئيسي في النمو خلال سنة** 2017، حيث بلغت هذه المساهمة 3.6 نقطة مئوية، وذلك رغم تسجيل تباطؤ في وتيرة نموه، والتي انتقلت من 5.1 في المائة سنة 2016 إلى 3.3 سنة 2017.

وقد اتسم تطور الطلب الداخلي خلال سنة 2017، من جهة بتباطؤ الاستهلاك النهائي للأسر، من 3.7 في المائة إلى 3.5 في المائة، مساهما بنقطتين مئويتين مئوية في نمو الناتج الداخلي الخام، ومن جهة أخرى باستقرار وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، في حدود 1.5 في المائة، مع مساهمة ضعيفة في نمو الناتج الداخلي الخام بلغت 0.3 نقطة. كما تأثر تطور الطلب الداخلي بتراجع الاستثمار الخام بنسبة 0.8 في المائة، حيث كانت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام سلبية سنة 2017، في حدود 0.2 – نقطة.

من جانب آخر، يُبرِز تحليل الطلب الخارجي من زاوية الصادرات الصافية للسلع والخدمات، أن مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام عادت لتسجل من جديد نموا إيجابيا، إذ بلغت 0.5 **نقطة بعدما سجلت مساهمة سلبية خلال السنة الماضية بلغت** 4.3 – **نقطة. ورغم هذا التحسن، فإن مساهمة الطلب الخارجي في نمو الناتج الداخلي الخام تظل هيكليا ضعيفة. كما أن هذا الأداء الضعيف يتجلى كذلك على المستوى الميكرواقتصادي، المتسم بمحدودية توجه المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة نحو التصدير.** فإلى غاية متم سنة 2017، قامت 324 6[4] مقاولة فقط من أصل 000 550 مقاولة قائمة بصفة قانونية[5] (000 217[6] منها فقط منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، بمعاملات تجارية في مجال التصدير.

4 – مكتب الصرف

5 – المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

6 – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2017

تطور نسبة مكونات الطلب ضمن الناتج الداخلي الخام (بالنسبة المئوية)

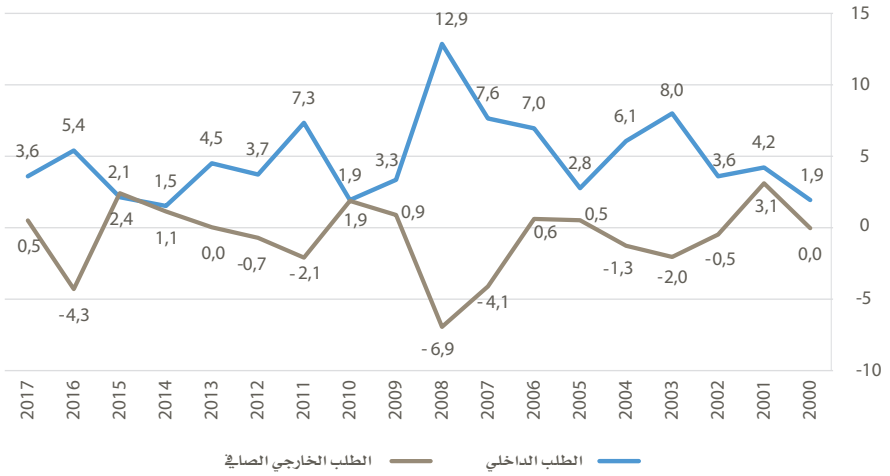

المصدر : رسم بياني منجز ارتكازا على الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط

من جهة أخرى، بلغت نسبة الادخار الوطني حوالي 28.9 في المائة من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2017، عوض نسبة 28.4 في المائة التي تم تسجيلها في السنة الماضية. ومن جانبه، ظل معدل الاستثمار مرتفعا، حيث بلغ حوالي 32.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى تراجع على مستوى عجز تمويل الاقتصاد (مقارنة مع السنة الفارطة)، حيث بلغ 3.7- في المائة من الناتج الداخلي الخام.

وموازاة مع ذلك، فعلى الرغم من ارتفاع معدل الاستثمار، فإنه يتسم بضعف فعاليته، كما يتجلى ذلك من خلال مستوى المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال (ICOR[7]) **الذي بلغ** 8.5[8]، وهو ما يقل بمرتين عن المتوسط العالمي المسجل في مجال أثر الاستثمارات على النمو. **ويستدعي هذا الوضع، الذي يعد من بين أوجه القصور الكبرى التي تعتري نموذج النمو المعتمد حاليا، العمل على:**

- توجيه الاستثمار بشكل أكبر نحو فروع ذات قيمة مضافة أعلى من حيث خلق الثروة وإحداث فرص الشغل، وتلك التي لها قدرة أكبر على توليد الآثار التبعية غير المباشرة على مستوى باقي الفروع الاقتصادية؛
- تحسين العرض المتعلق بالعقار الصناعي، بالإضافة إلى العمل على تعميم الجهود المبذولة في مجال تحسين معدل تثمين المناطق الصناعية، لتشمل تلك الجهود مجموع المناطق المفتوحة حاليا أمام المستثمرين، وذلك من أجل تحقيق أفضل عائد من الاستثمارات التي تم القيام بها في هذا المجال. وقد همت الجهود المشار إليها أساسا اللجوء المتزايد إلى كراء العقار الصناعي للمستثمرين عوض الاقتناء النهائي، واعتماد مقتضيات قانونية محكمة ترمي إلى ضمان انخراط أكبر لمجموع الفاعلين في مسلسل تهيئة وتوزيع الأراضي الصناعية من أجل تثمين العقار الموجه للأنشطة الصناعية. وإن من شأن تعميم هذه التدابير أن تكون له انعكاسات إيجابية على مستوى النمو وبالتالي على مستوى تحسين فعالية الاستثمار؛
- ضمان تنسيق جيد بين المستويين المركزي والمحلي في مجال إعداد وتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومية؛
- إناطة مهام التتبع والتقييم القبلي والبعدي لمختلف المشاريع الاستثمارية الكبرى لهيئة مستقلة تكون مكلفة بتقييم المشاريع الاستثمارية العمومية والسياسات العمومية[9]. وينبغي أن تضطلع هذه البنية بمهمة الحرص

7 – عدد وحدات الاستثمار اللازمة لخلق نقطة إضافية في معدل نمو الناتج الداخلي الخام

8 – تم احتسابه في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016

9 – إطار رقم 1 في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016 حول نجاعة الاستثمار في المغرب

على حسن سير المراحل الرئيسية الثلاثة لمشاريع الاستثمار، ألا وهي : التخطيط، تخصيص الموارد، والتنفيذ. كما يمكنها أن تساهم في تقييم معايير تحديد المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية، والحرص على الانسجام بين الاستثمارات المبرمجة في مختلف القطاعات، وأخيرا، من المهم أن ترتكز تقييمات هذه البنية على دراسات معمقة، تتجاوز الجانب المتعلق بالافتحاص والمراقبة المالية، لتشمل تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والترابي.

- **تطور الحسابات الخارجية والأداء في مجال التصدير خلال سنة** 2017

استمرار تفاقم العجز التجاري، لكن بوتيرة أقل حدة من السنة الماضية

شهدت سنة 2017 ارتفاعا طفيفا للعجز التجاري، حيث بلغ 188.8 مليار درهم مقابل 184.9 مليار درهم خلال سنة 2016. وقد نجم هذا التفاقم، الذي تم تسجيله للسنة الثانية على التوالي، وإن بوتيرة أقل حدة من السنة الفارطة، عن ارتفاع الصادرات بنسبة 10.1 في المائة، وارتفاع الواردات بنسبة 6.5 في المائة. ومن جهته، ارتفع معدل تغطية الواردات من السلع عن طريق الصادرات إلى 56.8 في المائة مقابل 55 في المائة في السنة الماضية.

وقد شمل ارتفاع الصادرات مجموع القطاعات، غير أن ثمة ثلاثة قطاعات ساهمت بأزيد من 56 في المائة من هذا الارتفاع، ألا وهي : الفوسفاط ومشتقاته، والفلاحة والصناعة الغذائية، وصناعة السيارات. ويلاحظ أيضا أن أغلب المهن العالمية للمغرب عرفت دينامية مهمة خلال سنة 2017. لكن، لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كان قطاع صناعة السيارات قد نجح في الحفاظ على المكانة الأولى، باستثناره بـ 24 في المائة من الصادرات، فإن القطاعات الأخرى كالإلكترونيك وصناعة الأدوية تجد صعوبة في بلوغ الحجم الذي يمكنها من المساهمة بشكل أكبر في تحسين رصيد الميزان التجاري.

وفي ما يخص الواردات، يُلاحظ أن الواردات من المنتوجات الطاقية ساهمت بحوالي 56 في المائة في ارتفاع حجم الواردات خلال سنة 2017، حيث ارتفعت الفاتورة الطاقية للمغرب بـ15 مليار درهم مقارنة مع سنة 2016. وقد ارتفعت جميع أصناف الواردات تقريبا، باستثناء المنتوجات الغذائية التي سجلت انخفاضا مقارنة مع السنة الفارطة، على إثر تراجع الواردات من الحبوب. من جانبها، لاتزال سلع التجهيزات تحتل المرتبة الأولى، وذلك بالنظر إلى حاجة مختلف المهن العالمية إلى التجهيزات، تليها منتوجات السلع الاستهلاكية.

وبخصوص عائدات الأسفار، فقد سجلت ارتفاعا سريعا مقارنة مع السنة الماضية، حيث بلغت 71.9 مليار درهم سنة 2017، مما سمح بتحقيق فائض في ميزان الأسفار بلغ 54.9 مليار درهم، وهي نتيجة أفضل من تلك المحققة سنة 2016 والتي بلغت 49.9 مليار درهم. **أما في ما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج**، فقد سجلت خلال سنة 2017 ما مجموعه 65.4 مليار درهم، أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 4.5 في المائة، وهي نسبة أعلى من الوتيرة المتوسطة لنمو هذه التحويلات المسجلة خلال السنوات الخمس الأخيرة. من جانبها، بلغت **التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة** 25.7 مليار درهم، محققة بذلك تحسناً بأزيد من 20 في المائة مقارنة مع السنة الماضية. أما **الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج** فقد بلغت 9.3 مليار درهم مقابل 5.7 مليار درهم في السنة الفارطة، أي بارتفاع بنسبة أكثر من 63 في المائة.

تظل الصادرات المغربية مركَّزة في مناطق جغرافية ذات نمو اقتصادي ضعيف

على مستوى وجهة الصادرات، يسعى المغرب منذ فترة إلى تنويع الأسواق التي يمكن أن يوجه صادراته نحوها وكذا التقليص من تبعيته للاقتصاد الأوروبي وتعزيز العلاقات الاقتصادية للمملكة مع العديد من البلدان، سيَّما

بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وروسيا والصين. لكن، ورغم الجهود المبذولة مؤخرا، فإن مسلسل تنويع وِجهة الصادرات الوطنية يبقى غير متقدم بالقدر الكافي.

وفي مجال التنويع الجغرافي لوِجهة الصادرات المغربية، فإن هذه الأخيرة تظل إجمالا موجَّهَة نحو مناطق جغرافية ذات نمو اقتصادي ضعيف (يتم توجيه 63.3 في المائة من الصادرات المغربية نحو بلدان يقل معدل نموها الاقتصادي السنوي عن 1.5 في المائة)، في حين تُوجَّه 12.4 في المائة فقط من صادرات المملكة نحو بلدان ذات نمو اقتصادي أعلى من 4.5 في المائة.

ويتبين مما سبق، أنه بات من الأهمية بمكان العمل على تسريع جهود تنويع وجهات الصادرات المغربية، عبر استهداف بلدان ذات دينامية اقتصادية مرتفعة والتي تتوفر في الوقت نفسه على أسواق ذات جاذبية مهمة من حيث حجمها. ويقتضي تحقيق هذا الهدف تعزيز جودة صادراتنا وتنافسيتها غير السعرية، بالإضافة إلى تحقيق ملاءمة أفضل للعرض مع احتياجات كل سوق، سيَّما أننا في عصر باتت فيه ضرورة ملاءمة المنتوجات للخصوصيات المحلية للأسواق الخارجية المستهدفة تفرض نفسها بشكل متزايد.

توزيع صادرات المغرب حسب فئات البلدان اعتبارا لوتيرة نمو ناتجها الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية

فئة البلدان (مقسمة إلى أربعة أقسام حسب مستوى النمو بالنسبة للفترة 2011-2016)	الحصة من مجموع الصادرات المغربية - بالنسبة المئوية) خلال سنة 2016
بلدان ذات نمو اقتصادي أقل من 1.5 في المائة	63.30 في المائة
بلدان يتراوح نموها الاقتصادي بين 1.5 في المائة و2.85 في المائة	15.50 في المائة
بلدان يتراوح نموها الاقتصادي بين 2.85 في المائة و4.6 في المائة	8.76 في المائة
بلدان يزيد نموها الاقتصادي عن 4.6 في المائة	12.44 في المائة

المصدر : جدول مُنجَز على أساس معطيات مكتب الصرف ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تغير مستمر في البنية الجغرافية لمبادلات المغرب مع باقي البلدان الإفريقية

خلال سنة 2017، تجلى التوجه الاستراتيجي للمغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والذي تقوده أعلى سلطة في البلاد، في مضاعفة اتفاقيات التعاون والاستثمار التي وقعتها المملكة مع مختلف شركائها الأفارقة. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2017 بتوقيع 19 اتفاقية للتعاون مع زامبيا في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، بالإضافة إلى توقيع 8 اتفاقيات مع غينيا و14 اتفاقية شراكة مع الكوت ديفوار و9 اتفاقيات ثنائية مع جنوب السودان همت العديد من القطاعات.

واستمر الاهتمام الذي يوليه المغرب لإفريقيا في التأثير على البنية الجغرافية لمبادلاته الخارجية خلال سنة 2017. فقد شهدت حصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من مجموع المبادلات التجارية للمغرب تناميا بطيئا لكن بوتيرة غير منقطعة تقريبا منذ سنة 2013، إذ انتقلت من 2.36 في المائة إلى 2.81 في المائة مع نهاية سنة 2017. غير أن حصة مجموع بلدان القارة الإفريقية من المبادلات التجارية للمغرب شهدت انخفاضا للسنة الثانية على التوالي، حيث تراجعت من 6.8 في المائة سنة 2015 إلى 5.5 في المائة سنة 2017. ويعزى

هـذا التراجـع أساسـا إلـى تدنـي حصـة بلـدان شـمال إفريقيـا مـن مجمـوع مبـادلات المغـرب مـن 3.6 فـي المائـة سـنة 2015 إلـى 2.7 فـي المائـة فـي سـنة 2017.

وفـي مـا يتعلـق بالميـزان التجـاري بيـن المغـرب وباقـي بلـدان القـارة الإفريقيـة، فـإن التطـورات التـي شـهدتها السـنوات الأخيـرة، تُبـرِزُ أن المغـرب حقـق بشـكل مسـتمر فائضـا تجاريـا فـي مبادلاتـه مـع بلـدان إفريقيـا جنـوب الصحـراء منـذ سـنة 2008. وقـد مكـن هـذا المنحـى الإيجابـي انطلاقـا مـن سـنة 2015، علـى مسـتوى مجمـوع بلـدان إفريقيـا، مـن تعويـض العجـز البنيـوي الـذي يعرفـه المغـرب فـي ميزانـه التجـاري، فـي مبادلاتـه مـع منطقـة شـمال إفريقيـا، وهـو العجـز الـذي عـرف رغـم ذلـك تراجعـا ملحوظـا منـذ سـنة 2015.

تطور حصة القارة الإفريقية في حجم المبادلات التجارية للمغرب[10] (النسبة المئوية من إجمالي مبادلات المملكة)

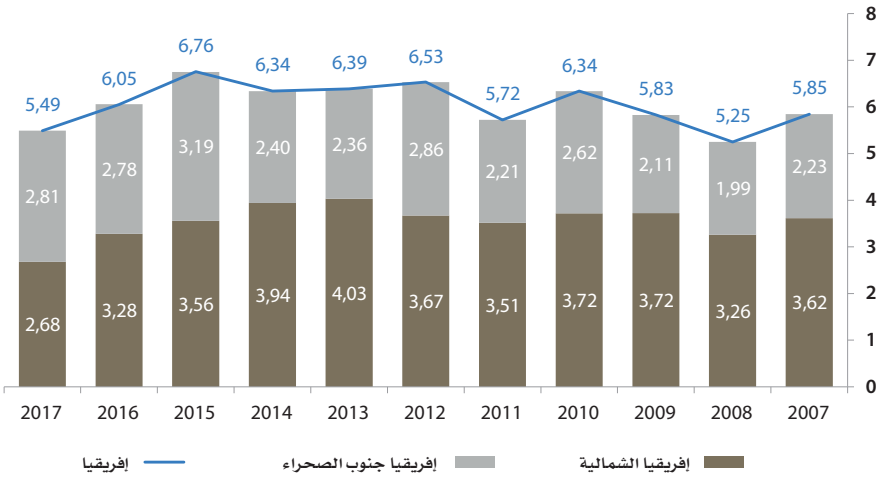

المصدر : شكل منجز ارتكازا على معطيات مكتب الصرف

مـن خـلال تحليـل حصـة كل منطقـة مـن مناطـق القـارة الإفريقيـة مـن إجمالـي المبـادلات المغربيـة علـى المسـتوى القـاري، تَبْـرُزُ بجـلاء التحـولات التـي تشـهدها البنيـة التجاريـة بيـن المغـرب وباقـي بلـدان إفريقيـا. وقـد حدثـت هـذه التحـولات علـى حسـاب منطقتـي إفريقيـا الوسـطى وشـمال إفريقيـا، حيـث تراجعـت حصتهمـا مـن مجمـوع مبـادلات المغـرب مـع القـارة مـن 11.9 فـي المائـة إلـى 6.2 فـي المائـة ومـن 58.4 فـي المائـة إلـى 51.1 فـي المائـة علـى التوالـي، مـا بيـن سـنتي 2010 و2016. لكـن، يلاحـظ أنـه رغـم هـذا التراجـع، مازالـت منطقـة شـمال إفريقيـا تحـوز أكبـر حصـة. فـي المقابـل، شـهدت حصـص المناطـق الثلاثـة الأخـرى ارتفاعـا ملحوظـا فـي حجمهـا، حيـث انتقلـت منطقـة إفريقيـا الغربيـة مـن 21.7 فـي المائـة إلـى 26.9 فـي المائـة، ومنطقـة شـرق إفريقيـا مـن 3.4 فـي المائـة إلـى 8.6 فـي المائـة، فيمـا مـرت منطقـة الجنـوب الإفريقـي مـن 4.7 فـي المائـة إلـى 7.3 فـي المائـة.

10 – حسب المعطيات المتوفرة إلى غاية نهاية شتنبر من سنة 2017.

تطور بنية المبادلات بين المغرب وباقي بلدان إفريقيا (النسبة المئوية لحصة كل منطقة من إجمالي المبادلات مع إفريقيا)

	2010	2016	منحى التطور
شمال إفريقيا	58.4	51.1	↓
غرب إفريقيا	21.7	26.9	↑
إفريقيا الوسطى	11.9	6.2	↓
شرق إفريقيا	3.4	8.6	↑
الجنوب الإفريقي	4.7	7.3	↑
المجموع	100	100	

المصدر : قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ثلاثة تحديات رئيسية من أجل تحقيق اندماج تجاري أفضل بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء

من شأن الاندماج بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن يفتح آفاقاً رحبة في مجالات متعددة، سيَّما تلك التي تهم البنيات التحتية والأمن الطاقي والأمن الغذائي، إذا ما تمكن مختلف الشركاء من الجمع بين الالتزام السياسي القوي وبين اعتماد حكامة جيدة، يتقاسمها كل الفاعلين، لمسلسل الاندماج في هذه القطاعات ذات الصبغة الاستراتيجية. غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق اندماج تجاري أفضل. ولبلوغ هذا الهدف، ثمة ثلاثة تحديات رئيسية تفرض نفسها :

- **ضرورة التقليص المتبادل للحواجز الجمركية** بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقات التجارية التي سبق توقيعها، بل وإبرام اتفاقات جديدة مع شركاء آخرين محتملين بالقارة. ويعتبر هذا الأمر شرطا ضروريا من أجل تسريع الاندماج التجاري بين المملكة المغربية وباقي بلدان القارة الإفريقية. ويتبين من خلال تحليل متوسط الرسوم الجمركية التي يطبقها المغرب على واردات الصناعات التحويلية، أن معدل الرسوم المطبَّقة على الواردات القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء سنة 2016 والذي بلغ 12.7 في المائة، يعتبر أعلى بكثير من المعدل المتوسط الذي يطبقه المغرب على الواردات المتأتية من كافة الشركاء الدوليين (من كل المناطق)، والبالغ 3.9 في المائة. وفي المقابل، فإن متوسط الرسوم الجمركية المطبقة من لدن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على الواردات القادمة من المغرب يفوق المعدل الذي تفرضه هذه البلدان على واردات مجموع شركائها الدوليين، أي 16.6 في المائة مقابل 11.4 في المائة على التوالي (انظر الجدول الموالي)[11]؛

11 – يمكن التوصل إلى خلاصات أكثر تفصيلا حول مقارنة مستويات الرسوم الجمركية المطبقة بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، إذا ما تم تناولها حسب فئة المنتوج .

متوسط الرسوم الجمركية المطبقة على المبادلات الخاصة بمنتجات الصناعات التحويلية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء

خلال سنة 2016 (احتساب الرسوم على أساس المتوسط البسيط)

	على الواردات القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	على الواردات القادمة من المغرب	على الواردات المتأتية من مجموع الشركاء
متوسط الرسوم المطبقة من لدن المغرب	12.7 في المائة		3.9 في المائة
متوسط الرسوم المطبقة من لدن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء		16.6 في المائة	11.4 في المائة

المصدر : قاعدة معطيات (**TRAINS**)

- **تعزيز الربط اللوجيستيكي بين المغرب والشركاء الأفارقة.** وهو شرط لا محيد عنه من أجل تيسير التجارة مع بلدان المنطقة وتحقيق مردودية أفضل للنقل. وفي هذا الصدد، عزز المغرب ريادته في الربط البحري على المستوى القاري، بحيث حقق حسب تصنيف مؤشر الأداء اللوجستي لسنة 2016، درجة 2.67، مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 2.88، مما يجعل المغرب في المرتبة 86 من أصل 160 بلدا مشمولا بهذا المؤشر. أما بالنسبة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فإن أغلبها يسجل أداء ضعيفا في هذا المضمار، باستثناء دولة جنوب إفريقيا التي تحتل الرتبة 20. وتشكل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء نصف الأربعين بلدا الأضعف على مستوى العالم في مجال الأداء اللوجيستي. كما أنه من أصل الأربعين دولة إفريقية التي شملها التصنيف وفق هذا المؤشر (باستثناء بلدان شمال إفريقيا)، فإن 33 بلدا يقل تنقيطها في مجال الأداء اللوجيستي عن المتوسط العالمي. لذلك، فإن العمل على سد هذا الخصاص في مجال اللوجيستيك والبنيات التحتية يكتسي أهمية قصوى لتطوير المعاملات التجارية بين المغرب وباقي بلدان القارة الإفريقية. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تعبئة الاعتمادات المالية الكافية، مما يتطلب وضع صيغ جديدة للتمويل، من خلال العمل بشكل خاص على استثمار شراكات ثلاثية الأطراف بين المغرب والشركاء الأفارقة والاقتصاديات والمؤسسات القادرة على توفير إمكانيات تمويل مهمة؛
- **تسريع جهود تطوير بنية صادرات المغرب، من أجل الرفع من التكامل التجاري بين الصادرات المغربية وبين حاجيات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من حيث الواردات.** وإذا كان تحليل تطور مؤشر التكامل التجاري[12] يُبرز أن هذا المؤشر اتخذ منحى تصاعديا انطلاقا من سنة 2010، ليبلغ 40.1 سنة 2016، فإن المغرب يسجل تأخراً مهماً يتعين عليه تداركه، مقارنة مع العديد من الدول المتقدمة والصاعدة التي تتجاوز المغرب في مجال التكامل التجاري مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويحيل هذا الأمر على ضرورة تسريع مسلسل التحول الهيكلي وتعزيز حصة المنتوجات والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية في بنية الناتج الداخلي الخام وفي الصادرات المغربية، وذلك بغية التمكن من التلاؤم بشكل أفضل مع حاجيات باقي بلدان القارة من الواردات.

12 – يسمح مؤشر التكامل بتحديد ما إذا كان بَلَدان أو منطقتان يعتبران «شريكين تجاريين طبيعيين»، بمعنى أن عرض صادرات أحدهما يلائم حاجيات الآخر من الواردات. وكلما اقترب هذا المؤشر من 100، كلما كان الشريكان متكاملان على المستوى التجاري. المصدر : قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS).

مؤشر التكامل التجاري لعينة من البلدان مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

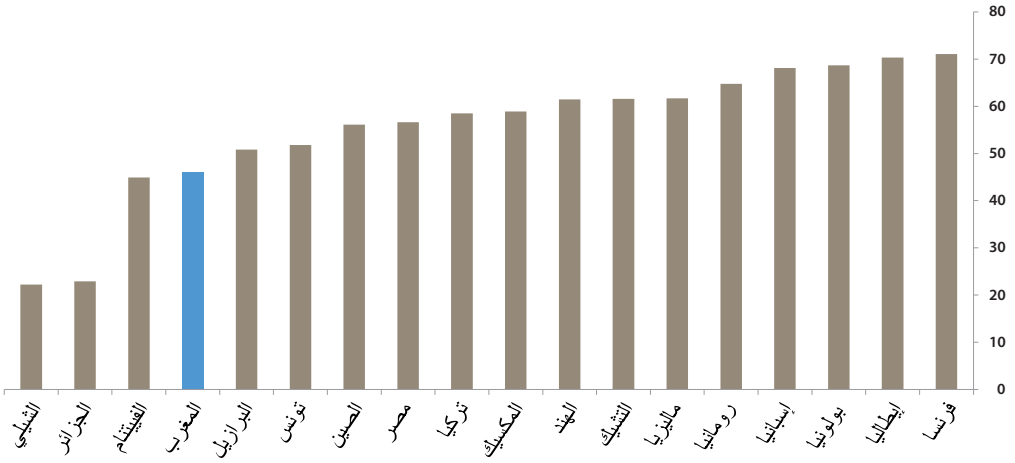

المصدر : قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (**WITS**)

- **التنافسية ومناخ الأعمال خلال سنة 2017**

تطورات متباينة على مستوى التصنيفات العالمية

يظل تحسين التنافسية ومناخ الأعمال على الصعيد الوطني ضمن أولويات برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال برسم 2018/2017. وينص برنامج العمل المشار إليه على إعداد خارطة طريق تهدف إلى الرفع من تصنيف المغرب ليتمكن من التموقع بين أحسن 50 بلدا عالميا على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) في أفق سنة 2021. وتهم المحاور الرئيسية لهذا البرنامج برسم الفترة 2018/2017 التدابير التالية: 1) وضع آليات تكفل الإنصات للقطاع الخاص والتفاعل معه وتتبع صورة المغرب في التقارير الدولية، 2) تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال و3) تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالمقاولة.

لكن، على مستوى المنجزات، لم تشهد سنة 2017 تحسنا ملحوظا مقارنة مع السنة الماضية. بل بالعكس من ذلك، تراجع المغرب في تصنيف مؤشر التنافسية الذي يعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي برتبة واحدة، حيث تراجع من الرتبة 70 إلى الرتبة 71 ما بين سنتي 2016 و2017. كما تراجع على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) برسم 2018/2017، حيث تقهقر من الرتبة 68 المسجلة سنة 2016 إلى الرتبة 69 خلال سنة 2017. وقد صُنف في الرتبة الثالثة على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي الرتبة ذاتها على مستوى القارة الإفريقية.

من جهة أخرى، يشار إلى أنه تَبيَّن خلال سنة 2017 أن ثمة جملة من العوامل التي تشكل عراقيل رئيسية تحول دون تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، نذكر منها : الفساد، ضعف نجاعة الإدارة العمومية، استمرار صعوبة الولوج إلى التمويل، النظام الضريبي بالإضافة إلى التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل. ومع ذلك فقد تقدم المغرب بتسع نقط في التصنيف الجديد لمؤشر مُدْرَكَاتِ الفساد (Indice de perception de la corruption) لسنة 2017[13]، حيث احتل المرتبة 81 من أصل 180 دولة.

إن استمرار هذه العوامل الخمسة المعرقِلة، يطرح التساؤل حول مدى نجاعة وفعالية الإصلاحات المتعددة التي تم إنجازها لحد الآن، كما أنه يكشف عن البطء المسجل في تنفيذ السياسات الرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال

13 – منظمة الشفافية الدولية،2017.

وتحسين أداء المرفق العام. ومن ثم فإن هذا الواقع يُبْرِزُ حجم التحديات الواجب رفعها من لدن المغرب من أجل التمكن من الوفاء بالتزامه بالتموقع ضمن أفضل 50 بلداً على مستوى ممارسة الأعمال بحلول سنة 2021.

استمرار تمديد آجال الأداء خلال سنة 2017

لاتزال إشكالية تمديد آجال الأداء تلقي بثقلها على المقاولات بالمغرب. كما أكد ذلك البحث الأخير الذي أجرته الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاص) حول الموضوع، حيث كشف هذا البحث أن متوسط أجل الأداء واصل منحاه التصاعدي، منتقلا من 66 يوما خلال سنة 2015 إلى 82 يوما سنة 2016 ثم إلى 99 يوما سنة 2017. كما أن نسبة المقاولات التي عرفت آجال أداء تفوق 120 يوما ارتفع بشكل استثنائي خلال سنة 2017، إذ بلغت حوالي 42 في المائة مقابل 13 في المائة فقط سنة 2016.

وفضلا عن طابعه البنيوي بالمغرب، فإن الارتفاع المفرط لتمديد آجال الأداء سنة 2017 يمكن أن يعزى إلى جملة من العناصر الظرفية طبعت هذه السنة بالتحديد. ومن بين هذه العوامل، نذكر التأثير الممتد للأداء الاقتصادي السلبي الذي شهدته سنة 2016 والانعكاس المحتمل لتأخير تشكيل الحكومة والمصادقة المتأخرة على قانون المالية، وجُلّها عناصر تولدت عنها شكوك ونجمت عنها ضغوطات على مختلف أنواع المقاولات وفي كل القطاعات تقريبا.

تطور متوسط أَجَل الأداء بالمغرب (بالأيام)

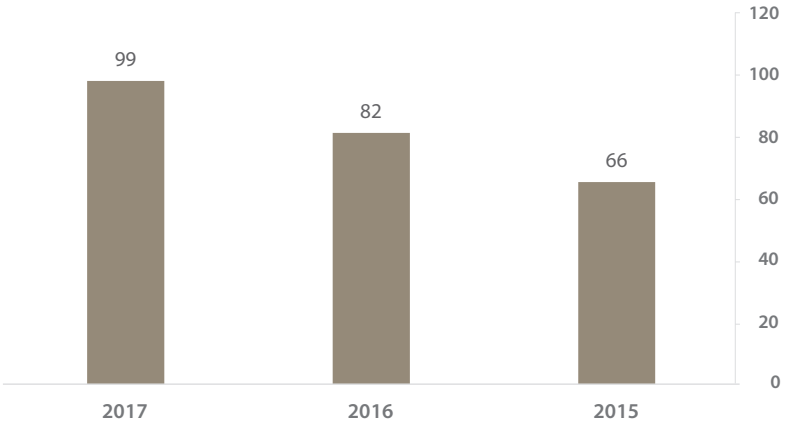

المصدر : الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاص)

من جهة أخرى، وبالرغم من ضرورة التعجيل بمعالجة هذه الظاهرة بالنظر إلى تأثيرها على خزينة المقاولات وعلى استثماراتها واستمراريتها وكذا انعكاسها على مجال التشغيل، فإن القانون المتعلق بِسَنِّ أحكام خاصة بآجال الأداء الصادر في 2016 لايزال غير قابل للتطبيق. فبعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية، لم تصدر بعد جميع النصوص التطبيقية الخاصة بهذا القانون والضرورية لتفعيله. ومما يزيد من ضرورة التعجيل بتفعيل القانون المذكور، كون آجال الأداء بلغت سنة 2017 مستويات مرتفعة بشكل مفرط (99 يوما)، تتجاوز بكثير أجل 60 يوما الذي ينص عليه القانون المشار إليه. كما يتعين أن تُفَصِّل النصوص التطبيقية المشار إليها، بشكل دقيق الاستثناءات المنصوص عليها في القانون لفائدة بعض القطاعات وبعض الأنشطة الموسمية، وذلك بهدف تفادي أي خلط على مستوى التطبيق.

التجربة الإسبانية في مجال مكافحة تراكم متأخرات الأداء المستحقة للمقاولات

إن تقليص آجال الأداء يقتضي العمل، بالموازاة مع سَنِّ وإعمال النصوص القانونية، على وضع وسائل وآليات خاصة للتقويم والتسوية. ومن شأن هذه الآليات أن تمكن من تسوية متأخرات الديون العمومية المستحقة للموردين الخواص والعودة إلى وضعية مالية سليمة تشكل منطلقا كفيلا بتيسير تطبيق النصوص القانونية المعتمدة. لذلك، يمكن أن تشكل دراسة التجارب الدولية مصدرا ثمينا يحبل بالدروس في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يمكن دراسة الآلية التي تم اعتمادها بإسبانيا ما بين سنتي 2012 و2014، والتي تحمل اسم «صندوق تمويل المتأخرات المستحقة للموردين» (FFPP)، وذلك للنظر في مدى قابلية تطبيقها بالمغرب. إذ يمكن أن تشكل هذه الآلية حلا بديلا يسمح بالتعاطي مع مشكل آجال الأداء على المستوى الترابي. لقد تم إحداث هذا الصندوق بإسبانيا بهدف تمكين الجهات والسلطات المحلية من الاستفادة من الموارد الضرورية لتسوية الديون المتراكمة التي في ذمتها قبل سنة 2012 لفائدة المقاولات والموردين، وذلك بعدما بلغ تمديد آجال الأداء مستويات مقلقة وحدث تراكم كبير للمتأخرات. وقد مكن هذا الصندوق خلال الفترة 2012-2014 من تعبئة حوالي 41.9 مليار أورو، وأداء 8 ملايين فاتورة لفائدة 000 230 مورد وتقليص متوسط أجل الأداء إلى 35 يوما.

ويمكن أن يكون إحداث صندوق مماثل في بلد نام مفيدا لتحسين مناخ الأعمال. وفي هذه الحالة ينبغي تبني جملة من قواعد التسيير الضرورية :

- يمكن أن يمتد عمل الصندوق على عدد محدود من السنوات (ثلاث أو خمس سنوات) على غرار التجربة الإسبانية؛
- يمكن تمويل الصندوق من لدن العديد من المؤسسات المالية الوطنية في شكل قرض؛
- تقوم الدولة بضمان تسديد القرض المذكور أعلاه والممنوح من طرف المؤسسات المالية الوطنية؛
- يمكن للصندوق أن يُصدر سندات دين من أجل تمويل تسييره الداخلي؛
- يمكن أن يكون الصندوق خاضعا لوصاية وزارة ترى السلطات أنها الأنسب لهذا الغرض؛
- يمنح الصندوق بدوره قروضا للجهات والجماعات الترابية الأخرى بطلب منها؛
- لا يتم منح القروض للجهات والجماعات الترابية الأخرى من لدن الصندوق إلا عندما تقدم هذه الأخيرة مخططاً مُحكماً لتسوية أو تقويم ميزانياتها، وبعد المصادقة عليه من طرف الوزارة التي يقع الصندوق تحت وصايتها؛
- يتم منح القروض بسعر فائدة منخفض (إمكانية المقايسة على سعر فائدة الخزينة)؛
- ينبغي أن تهم القروض الممنوحة للجماعات الترابية تسوية المتأخرات المستحقة للموردين الخواص، المتراكمة قبل تاريخ إحداث الصندوق المشار إليه؛
- يتم صرف المبالغ، الممنوحة للجماعات الترابية في شكل قرض، لفائدة الموردين المعنيين إما بطريقة مباشرة من لدن الصندوق أو بشكل غير مباشر من خلال الجماعات الترابية المعنية؛
- يتم حل الصندوق عند انصرام عدد السنوات التي حددت له عند إحداثه. وإذا تبقى جزء من الديون في ذمة الصندوق لفائدة المؤسسات المالية المساهمة فيه، فيجرى سدادها من ميزانية الدولة، على اعتبار أنها كانت الجهة الضامنة منذ بداية هذا المسلسل.

أداء ضعيف في مجال إحداث المقاولات واستمراريتها

لقد كان لاستمرار العوامل المعيقة لتحسين مناخ الأعمال على المستوى الوطني انعكاس سلبي على دينامية إحداث المقاولات، وذلك رغم التقدم المحقق خلال السنوات الأخيرة. فقد **تراجعت خلال سنة** 2017 **وتيرة إحداث المقاولات (الأشخاص المعنويون والذاتيون)، مُسَجِّلَةً** 5.2 **في المائة مقابل** 8.3 **في المائة سنة** 2016. لكنها تظل أعلى من متوسط الوتيرة السنوية المسجل خلال السنوات العشر الأخيرة والذي بلغ 3.1 في المائة.

وفضلا عن هذا التراجع في وتيرة إحداث المقاولات، والذي تجلى بشكل أكبر في صفوف الأشخاص المعنويين، **لاتزال البنية القطاعية للنسيج المقاولاتي بالمغرب متسمة بهيمنة القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة.** فحتى نهاية 2017، سُجِّل أن 73 في المائة من المقاولات الموجودة تعمل في قطاعات التجارة والبناء والأشغال العمومية والعقار والخدمات المختلفة، مقابل 9.8 في المائة فقط تعمل في الصناعة و4.7 في المائة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. **ومن ثَمّ، فإن النسيج المقاولاتي الوطني في تركيبته القطاعية الحالية لا يسمح بالدفع بشكل قوي ومستدام بالنمو، ولا يتيح بالتالي تسريعا كافيا لوتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد.**

إن البطء الذي تتسم به عملية تحويل البنية القطاعية للنسيج المقاولاتي بالمغرب، يطرح التساؤل حول مدى فعالية ونجاعة التدابير التحفيزية التي تم وضعها لحد الآن من أجل تشجيع الاستثمار وإحداث المقاولات.

توزيع المقاولات حسب القطاعات سنة 2017 **(حصة كل قطاع بالنسبة المئوية)**

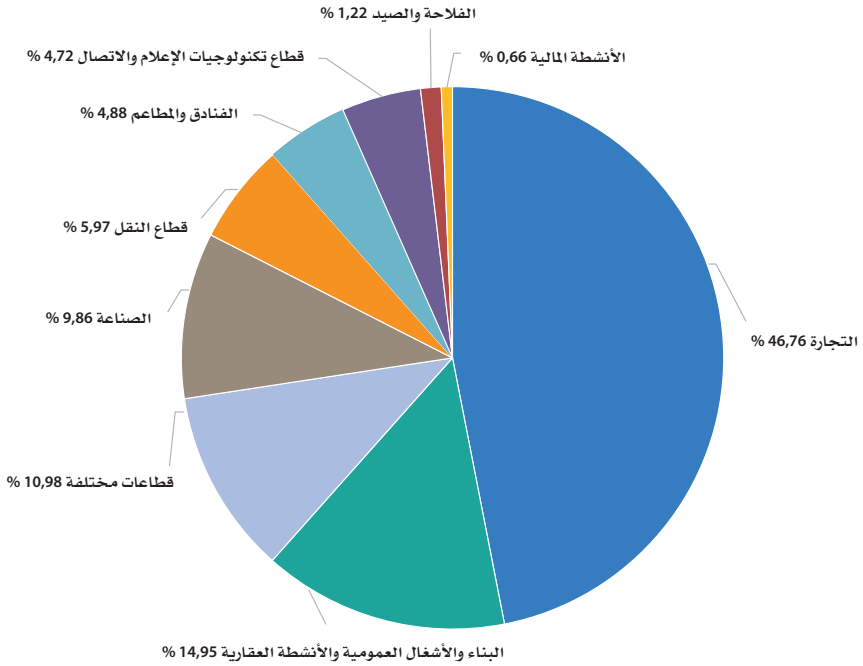

المصدر : تم احتساب هذه النسب ارتكازا على معطيات مرصد المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

وأخيرا، فإن استمرار المعيقات البنيوية والمؤسساتية التي يواجهها المستثمرون وحاملو المشاريع في المغرب، لا يتلخص فقط في مرحلة إحداث المقاولة، ولكنه يؤثر أيضا على استمرارية المقاولات القائمة : إذ ما فتئ عدد المقاولات التي يتم التشطيب عليها يزداد سنة تلو الأخرى. فقد بلغ عدد المقاولات التي جرى التشطيب عليها خلال سنة 2017 ما مجموعه 5728 مقاولة، أي بارتفاع بلغ 10.2 في المائة، ناهيك عن دخول أزيد من 7000 مقاولة مرحلة التشطيب خلال السنة ذاتها. غير أن هذا الارتفاع يظل أقل حدة مقارنة مع التصاعد

الهائل الذي تم تسجيله سنة 2016 والذي بلغ 32.2 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، ورغم التحفيزات الممنوحة، من قبيل الإعفاءات الضريبية خلال السنوات الأولى لإحداث المقاولة، يلاحظ أن 37 في المائة من المقاولات التي تم التشطيب عليها خلال سنة 2017 يقل عمرها عن خمس سنوات وحوالي 69 في المائة منها يقل عمرها عن عشر سنوات. وتحيل هذه الملاحظة مرة أخرى على ضرورة إرساء إطار وآليات ملائمة من أجل مواكبة المقاولات خلال سنواتها الأولى. وبالموازاة مع الجوانب المتعلقة بالكلفة (الإطار الضريبي، سعر الفائدة...)، ينبغي توسيع نطاق هذه الآليات لتشمل تقديم المساعدة التقنية وأنشطة الرصد والمساعدة على استكشاف سبل ولوج الأسواق، والمواكبة في مجال الامتثال لمعايير الأسواق المستوردة. كما يتعين العمل على تعزيز دور الجهات في هذا المجال وتسريع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار لكي تتمكن من توفير دعم أفضل للمقاولات المحلية.

ضرورة تعزيز الابتكار وجعله عاملا لخلق الثروة

منجزات ضعيفة واستمرار وجود عوائق تحول دون النهوض بالابتكار

قد تكون هناك عدة تفسيرات لبطء عملية تحويل الاقتصاد الوطني ولتعثر نموذج النمو الاقتصادي الحالي الذي بلغ مداه، غير أنه **يمكن اعتبار ضعف الابتكار عائقا كبيرا، حيث يتسبب في الحد من وتيرة زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج**، والحال أن هذه الأخيرة تعد أحد المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاديات الأكثر دينامية.

وحسب المعطيات المتوفرة حتى متم سنة 2017، فإن العدد الإجمالي لطلبات تسجيل براءات الاختراع[14]، وهو مؤشر يبرز قدرات البلد في مجال الابتكار، قد شهد تسارعا، حيث ارتفع بنسبة 50.4 في المائة سنة 2017 مقابل 21.7 سنة 2016. غير أنه يجب النظر إلى هذا الاتجاه الإيجابي بنوع من النسبية، على اعتبار أنه يعزى، في جزء كبير منه، إلى طلبات تسجيل براءات اختراع أجنبية، **في حين أن طلبات تسجيل براءات الاختراع التي تَقدَّم بها المغاربة تقلصت بنسبة 21.8 في المائة بعدما عرفت ارتفاعا طفيفا بلغت نسبته 5.8 في المائة في السنة الفارطة. كما أن تطور عدد الطلبات التي أودعها المغاربة خلال السنوات الأخيرة يتسم بعدم استقرار كبير، ويؤكد أن الابتكار لا يزال غير معتمد كمكون تلقائي ومُعَمَّم بجميع المقاولات**. كما أن نسبة المغاربة من مجموع مقدمي طلبات براءات الاختراع في تراجع مستمر، حيث انتقلت من 32.4 في المائة سنة 2014 إلى 10 في المائة سنة 2017.

كما يؤكد تصنيف المغرب، حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، محدودية الابتكار ببلادنا، حيث جاءت هذه الأخيرة في الرتبة 72 من أصل 127 بلدا. كما أن المغرب يُصَنَّفُ ضمن رتبة متدنية نوعا ما في مكون «الابتكار» في مؤشر التنافسية العالمي برسم 2018/2017، حيث جاء في الرتبة 94 من أصل 137 بلدا.

ومن خلال هذا الأداء الضعيف، يتبين أن السياسات الوطنية المنفذة في مجال الابتكار لحد الآن لم تنجح في تحقيق أهدافها. وهو ما ينطبق على استراتيجية «مغرب الابتكار» وآليات التمويل العمومي المتعددة التي تم وضعها من قبيل «انطلاق» و«تطوير» التدابير المتعلقة بالخدمات التكنولوجية للشبكة (PTR). فقد سعت استراتيجية مغرب الابتكار إلى تحقيق إيداع 1 000 طلب تسجيل براءة اختراع وطني في السنة ابتداء من 2014، غير أن المتوسط السنوي لطلبات تسجيل براءات الاختراع الوطنية (دون احتساب براءات الاختراع المودعة من لدن الأجانب) التي تم إيداعها فعليا ما بين سنتي 2014 و2017، لا تتجاوز 251. ومن بين أهداف الاستراتيجية أيضا، إحداث 200 مقاولة ناشئة سنويا مع نهاية سنة 2014، وهو الهدف الذي لم يتم تحقيقه، حيث لا يتجاوز

14 – معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

العدد الحالي لهذا النوع من المقاولات بالمغرب 250 وحدة فقط[15]. كما أن تعدد آليات تقديم التمويل والدعم للمقاولات وحاملي المشاريع المبتكرة يجعل من تسيير وتتبع هذه الآليات عملية معقدة، وهو ما يفسر غياب تقييم شامل لمنظومة الدعم المقدم للمقاولة في مجال الابتكار بالمغرب.

وهناك العديد من العوامل التي تعرقل تطوير الابتكار بالمغرب، حيث إن **النفقات المخصَّصَة لمجال البحث والتطوير تظل متواضعة، إذ لا تتعدى 0.71 في المائة من الناتج الداخلي الخام**[16]، وبالتالي لا يمكنها أن تشكل محركا حقيقيا للدفع بعجلة الإنتاج والنمو، عكس المستويات المرتفعة المسجلة في هذا المضمار لدى البلدان المتقدمة والاقتصاديات الصاعدة الأكثر دينامية. **كما أن الموارد البشرية العاملة في مجال البحث تبقى دون المستوى الذي يُمَكِّنُ من تسريع مسلسل الابتكار والاقتراب من المستوى المتقدم من التطور التكنولوجي.** فإذا كان المغرب يتوفر على 1.03 باحث لكل 000 1 نسمة[17]، وهو مستوى يدنو من المعدل المتوسط الذي تتوفر عليه البلدان ذات الدخل المتوسط من الفئة العليا الذي يبلغ 1.23، فإن هذا المعدل يظل أقل من المعدل المتوسط المسجل على مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع والبالغ 4.14 باحث لكل 000 1 نسمة. **من جهة أخرى، هناك عدم توازن في توزيع الباحثين حسب التخصصات**، إذ نجد أن 48 في المائة من الباحثين يتمركزون في تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية، ونحو 40 في العلوم الطبيعية، في حين أن نسبة تخصصات الهندسة والتكنولوجيا لا تتجاوز 6.4 في المائة، فيما تبلغ نسبة تخصصات العلوم الطبية 9.6 في المائة، أما تخصصات العلوم الزراعية فتظل منحصرة في 1.6 في المائة، مع العلم أن الفلاحة تعد قطاعا حيويا بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى مشاكل الاجهاد المائي التي تواجهها البلاد وأثره على الأمن الغذائي.

وبالموازاة مع ذلك، يظل المغرب بالأساس بلدا مستهلكا للمعارف العلمية والتكنولوجيا أكثر منه منتجا لها. وفي هذا الصدد، فإن الباب المخصص في ميزان الأداءات لـ «تكاليف استعمال الملكية الفكرية» سجل خلال سنة 2017 عجزا بلغ حوالي 1.22- مليار درهم، مما يُبين أن المبالغ التي يؤديها المغرب نظير استعمال حقوق الملكية الفكرية أكثر بكثير من المبالغ التي يتلقاها في هذا المضمار. وزيادة على ذلك، فإن عدد المواد المنشورة في الدوريات العلمية والتقنية لكل 000 10 نسمة[18] يبلغ 1.15 بالمغرب، في حين أن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 2.24، فيما يصل إلى 2.81 بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، من الفئة العليا. أما على مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع، فإنه يبلغ 11.75.

من جهة أخرى، لا تزال إشكالية توفر صيغ تمويل ملائمة لمشاريع الابتكار، سيَّما لفائدة المقاولات الحاملة لمشاريع مبتكرة، تشكل عائقا كبيرا في المغرب. فرغم الجهود المبذولة، من خلال إحداث عدد من الآليات المالية لدعم المقاولات الناشئة، فإن النتائج تظل دون مستوى الانتظارات. إذ نجد في هذا الصدد أن صيغ التمويل من نوع رأسمال المجازفة ورأسمال التمويل الأولي، غير مُتطَوِّرة بالقدر الكافي، حيث صُنِّف المغرب سنة 2017 في الرتبة 90 من أصل 137 بلدا في مجال توفر صيغ رأسمال المجازفة، مما يَحُدُّ من قُدرة المقاولات بالمغرب على الابتكار، حيث إن النفقات المخصصة للبحث والتطوير تُمول أساسا بشكل ذاتي. وبالموازاة مع ذلك، فإن نسبة نفقات البحث والتطوير الممولة على المستوى الوطني من لدن مقاولات القطاع الخاص، تبقى ضعيفة، حيث تبلغ حسب منظمة اليونسكو حوالي 30 في المائة، في حين تسجل هذه النسبة مستويات أكبر في العديد من البلدان الصاعدة التي تتسم بالدينامية مثل الصين (75 في المائة) وهنغاريا (73 في المائة) وتركيا (50 في المائة) أو بولونيا (46 في المائة).

15 – Oxford Business Group, 2016, « Startups au Maroc : une industrie en pleine évolution ».

16 – مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

17 – مؤشر محتسب باعتماد معيار العمل كامل الوقت، مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي .

18 – ارتكازا على معطيات منظمة اليونسكو.

كما أن ضعف الابتكار لدى المقاولات الوطنية الخاصة، رغم وجود مستثمرين أجانب كبار مستقرين بالمغرب، يشير إلى **محدودية قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية على استيعاب التكنولوجيات الأجنبية، وعلى ضعف اندماجها بشكل قبلي وبعدي، مما يحد من إمكانية التعلم بالممارسة (Learning by doing) واكتساب المعارف.**

دينامية جديدة ومؤهلات وطنية يتعين تثمينها

رغم هذه العراقيل البنيوية التي تحول دون النهوض بالابتكار، فإن المغرب يتوفر على مؤهلات حقيقية بات من الضروري تثمينها، حتى يصبح الابتكار، الذي يحمل لواءه أساسا الشباب، ركيزة لا غنى عنها لتحقيق النمو وخلق الثروة. وقد شهد هذا المجال دينامية جديدة مؤخرا، تتجلى في الجوانب التالية :

- تسريع وتيرة إحداث المقاولات الناشئة (startups) مؤخرا في المغرب، حيث تضاعف عدد المقاولات الناشئة التي تم إحداثها سنة 2015 بخمس مرات مقارنة مع تلك المحدثة سنة 2012[19]. غير أن عدد المقاولات الناشئة بالنسبة لكل مليون نسمة بالمغرب، والبالغ 8 مقاولات، يظل أقل من العدد المسجل في بلدان كمصر (12) والكوت ديفوار (25) أو كينيا (34)؛
- تتويج المواهب المغربية الشابة في تظاهرات دولية خاصة بالابتكار، على غرار سنة 2017 التي تميزت بحصول مرشحين مغاربة على 12 جائزة بالمعرض الدولي للابتكار، المنظم ببانغالور بالهند؛
- تنصيص قانون المالية برسم سنة 2018 على تحفيز ضريبي يقوم على التخفيض من مبلغ الضريبة على الشركات إثر المساهمة في المقاولات الحديثة النشأة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة (startups) في حدود مبلغ 200 000 درهم عوض 100 000 درهم؛
- الإطلاق الرسمي لصندوق الاستثمار والابتكار (Fonds Innov Invest) الذي يُشرف عليه صندوق الضمان المركزي، كآلية للتمويل الأولي (Amorçage) ولتمويل الابتكار. ويسعى الصندوق إلى تمويل ومواكبة نحو 300 من حاملي المشاريع والمقاولات الناشئة لفترة تمتد على ثلاثة سنوات؛
- إحداث وكالة التنمية الرقمية من أجل دعم منظومة الاقتصاد الرقمي والمساهمة في إدماج التكنولوجيات الجديدة.

نجاح تدابير النهوض بالابتكار رهين بجملة من الشروط المسبقة

إن تعزيز الابتكار والنهوض بالمقاولة المبتكرة يظل رهينا بالشروط المسبقة الأساسية التالية :

- خلق الانسجام والتكامل بين استراتيجية الابتكار واستراتيجية التربية والتعليم، على اعتبار أنه من الصعب مباشرة تعزيز منظومة الابتكار في وقت مازالت فيه المنظومة التربوية تعاني من القصور على مستوى الجودة. وهو الأمر الذي يحيل، بشكل خاص، على ضرورة تعزيز الموارد المالية المخصصة لهذا المجال، وتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات المخصصة للبحث على مستوى الجامعات والمدارس الكبرى؛
- تطوير قدرات الجامعات لاستقطاب أفضل الكفاءات؛
- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث، إذ من شأن ذلك أن يمكن الباحثين من ملاءمة أبحاثهم مع حاجيات السوق كما يحددها المقاولون، والذين يمكنهم بدورهم تحويل المفاهيم والأفكار التي تنتجها مختبرات البحث إلى منتوجات ملموسة تطرح في السوق؛

19 – Oxford Business Group, 2016.

- تعزيز آليات التمويل الملائمة (رأسمال المجازفة ورأسمال التمويل الأولي)، مع الحرص على ضمان ثلاثة شروط أساسية :

  - تحسين الولوج إلى هذا النوع من التمويل ورفع اللُّبسِ القانوني والحواجز التنظيمية التي تؤثر على بعض أشكال التمويل، على شاكلة : المستثمرين رعاة المشاريع (business angels) والتمويل الجماعي (crowdfunding)؛

  - تعزيز إمكانية تقديم حاملي المشاريع المبتكرة لخطة الأعمال الخاصة بمشاريعهم مباشرة أمام لجنة انتقاء المشاريع والدفاع عنها، على اعتبار أن غياب هذه الإمكانية كان من بين العوامل التي أثرت سلبا على نجاعة تجربة المركز المغربي للابتكار؛

  - إيلاء اهتمام خاص بعامل «الزمن»، حيث ينبغي أن تتم معالجة الملفات (الانتقاء، المواكبة، صرف الاعتمادات...) بما يكفي من السرعة والتفاعلية، على اعتبار أن مسألة الوقت تكتسي طابعا مهما جدا بالنسبة لاستمرارية المقاولة الناشئة؛

- وضع إطار تحفيزي من أجل جذب حاملي المشاريع المبتكرة من المغاربة المقيمين بالخارج والعمل على التعبئة المثلى لمؤهلات الجالية المغربية؛

- ضمان التنسيق المحكم لمنظومة الابتكار؛

- وضع إطار تنافسي سليم من أجل تحفيز الابتكار؛

- تشجيع اندماج أفضل بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مجال الابتكار (مشاريع مبتكِرة مشتركة) والارتقاء بجهود الابتكار والبحث والتطوير لجعلها مكونا غير منفصل عن مقاربة المسؤولية المجتمعية للمقاولات الكبرى.

- **تمويل الاقتصاد خلال سنة** 2017

التمويل البنكي

في مجال التمويل البنكي، شهدت وتيرة تطور القروض البنكية تباطؤا سنة 2017، وذلك بعد سنتين متتاليتين من الانتعاش، إذ بلغت 3.1 في المائة عوض 4.2 في المائة المسجلة مع متم سنة 2016. ويُعزى هذا التباطؤ أساسا إلى انخفاض تسهيلات الخزينة والقروض ذات الطابع المالي، فضلا عن تباطؤ قروض الاستهلاك وقروض السكن. في المقابل، شهدت قروض التجهيز والقروض المقدمة للمنعشين العقاريين تسارعا خلال سنة 2017.

ويُبرز تحليل توزيع القروض حسب القطاع المؤسساتي خلال سنة 2017 انكماشا في القروض الممنوحة لفئة «الشركات المالية الأخرى» وتباطؤا ملموسا لوتيرة تطور القروض المقدمة للمقاولات العمومية. وقد غطت هاتان الفئتان على التسارع الذي عرفته فئات القروض الأخرى. ذلك أن القروض المقدمة للمقاولات الخاصة ارتفعت بنسبة 3 في المائة سنة 2017، بعدما سجلت 1.9 في المائة في السنة الفارطة، مما يعكس، بشكل خاص، الانتعاش الطفيف للنشاط الاقتصادي غير الفلاحي. كما أن وتيرة ارتفاع القروض المقدمة للإدارات المحلية شهدت تسارعا ملموسا خلال سنة 2017، حيث ارتفعت من 6.7 في المائة إلى 14.7 في المائة. وبالموازاة مع ذلك، تطورت القروض المقدمة للأفراد بشكل أسرع خلال سنة 2017، بنسبة بلغت 5.1 في المائة مقابل 4 في المائة سنة 2016.

ومن جهة أخرى، ارتفعت الديون الصافية على الإدارة المركزية ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2017 بلغت نسبته 17.8 في المائة، بعدما كانت قد انخفضت بنسبة 3.8 في المائة في السنة الماضية. وقد يعكس هذا الارتفاع توجه المؤسسات المالية إلى تخصيص حصة أكبر من محافظها لسندات الخزينة مقارنة مع سنة 2016، مستفيدة في ذلك من الانعدام شبه الكلي للمخاطر في هذه الفئة من الأصول وكذا من الارتفاع الطفيف الذي شهدته عائدات سندات الخزينة مقارنة مع السنة الماضية، خصوصاً السندات المتوسطة والطويلة الأمد.

أما في ما يخص كلفة القروض البنكية، فقد ارتفع سعر الفائدة المرجَّح على القروض مقارنة مع المستوى الذي سجله السنة الفارطة، سيَّما خلال الفصل الثاني من السنة. وفي غياب أي تغيير لسعر الفائدة الرئيسي، ورغم شبه الاستقرار الذي عرفه سعر الفائدة ما بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة المطبقة على الودائع، فإن ارتفاع كلفة القروض سنة 2017 قد يكون انعكاسا لارتفاعٍ محتمل لعلاوة المخاطرة المُطَبَّقَة على طالبي القروض (Prime de risque).

وتجدر الإشارة إلى التباطؤ الملموس الذي شهدته القروض مُعَلقة الأداء خلال هذه السنة، حيث انخفضت نسبة تناميها من 6.8 في المائة سنة 2016 إلى 3.7 في المائة سنة 2017. غير أن هذا التطور يعكس توجهات مختلفة حسب أطراف العملية الاقتصادية. فإذا كانت المقاولات الخاصة قد نجحت في خفض قروضها مُعَلقة الأداء بنسبة 0.1 في المائة، فإن القروض مُعَلقة الأداء الخاصة بالأسر ارتفعت بنسبة 9.7 في المائة. وعموما، شهدت حصة القروض مُعَلقة الأداء من إجمالي القروض ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2017، إذ انتقلت من 7.5 في المائة إلى 7.7 في المائة. أما في ما يخص الولوج إلى الخدمات البنكية، فقد تميزت سنة 2017 بتحسن في نسبة تعميم التعامل البنكي، والتي ارتفعت إلى 71 في المائة، مقابل 69 في المائة في السنة الماضية.

وأخيرا، ظلت المؤشرات المتعلقة بأداء المنظومة البنكية جيدة على العموم، بحسب المعطيات المتوفرة إلى حدود شهر يونيو 2017[20]. لكن تجدر الإشارة إلى استمرار التوجه نحو التركيز، حيث بلغت حصة الأبناك الثلاثة الأولى 66.8 في المائة من مجموع الأصول عند نهاية يونيو 2017، مقابل 65.9 في المائة في متم سنة 2016 و65.5 في المائة سنة 2015. وبالموازاة مع ذلك، ورغم أن القطاع البنكي يظل عموما في وضعية جيدة، يستدعي توسع الأبناك المغربية في باقي بلدان القارة الإفريقية التحلي بالمزيد من الحذر من أجل تتبع مختلف المخاطر المحتملة، سيَّما خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل) في صفوف الطبقات ذات الدخل المحدود وطبقة متوسطة لاتزال في وضعية هشة في القارة الإفريقية، والأخطار الخارجية المرتبطة بعوامل عدم الاستقرار في المنطقة. وارتباطا بهذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب كان قد وقّع اتفاقية مع البنك المركزي لدول غرب إفريقيا في نونبر 2016، من أجل تعزيز التعاون على مستوى الرقابة البنكية وتبادل المعلومات والقضايا العامة.

اعتماد المالية التشاركية بشكل رسمي في المغرب: تجربة يعتمد نجاحها على نمط حكامة القطاع ومدى القدرة على رفع التحديات التقنية والتنظيمية

شكلت سنة 2017 محطة هامة في مسلسل تطوير المالية التشاركية في المغرب. وجاء استحداث البنوك التشاركية بعد دخول القانون البنكي الجديد حيز التنفيذ في سنة 2015 (القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها) وإصدار عدد من المناشير من قبل بنك المغرب في سنة 2017، والتي تعرض بالتفصيل بعض جوانب هذا النشاط الجديد وكذا المنتجات المقترحة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يُعدُّ من البلدان القليلة التي لم تضع نصا قانونيا منفصلا ينظم عمل البنوك التشاركية، بل عملت

20 – مؤشرات المنظومة البنكية، يونيو –2017 بنك المغرب.

على إفراد قسم خاص بهذه البنوك في القانون البنكي الجديد. وفي الوقت نفسه، فإن المنتجات التي تقترحها البنوك التشاركية يجب أن تحظى بمصادقة اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى التي تدلي برأي حول مدى مطابقة هذه المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. ومن شأن اختيار لجنة واحدة للتحقق من مدى مطابقة المنتجات المقترحة أن يسمح بتجنب أن يكون لكل بنك مجلسه الشرعي، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبرى تهم تضارب الآراء بين الفاعلين في السوق وخلق الارتباك والخلط لدى المستهلك.

ومن ناحية أخرى، ومن أجل التغلب على بعض الصعوبات التي تمت مصادفتها خلال المرحلة التجريبية الأولى للمالية التشاركية، التي بدأت في سنة 2007 (منشور والي بنك المغرب رقم 33 /و/2007) تحت اسم مختلف هو «المنتجات البنكية البديلة»، تم اتخاذ عدة تدابير للحد من الإكراهات الضريبية. وقد تم إطلاق معظم هذه التدابير بهدف الحد من أي تحيز ضريبي ضد المنتجات التشاركية، وهو أحد العقبات الرئيسية التي ساهمت في فشل التجربة الأولى «للمنتجات البديلة» التي اعتبرت باهظة التكلفة بالمقارنة مع المنتجات التقليدية. وهكذا، وفي إطار قوانين المالية لسنوات 2009 و2010 و2016، اعتمدت التدابير التالية:

- العمل، اعتباراً من سنة 2009، على إلغاء فرض رسوم التسجيل المزدوج عند اقتناء العقارات عن طريق «المرابحة»؛
- إخضاع المنتوج المالي البديل «المرابحة» للنظام العام المطبَّق على جميع المعاملات البنكية، أيّ نسبة ضريبة على القيمة المضافة تبلغ 10 في المائة، مع الاستفادة من الحق في الخصم، بدل نسبة 20 في المائة التي كانت مطبقة قبل سنة 2010؛
- إمكانية خصم، برسم الضريبة على الدخل، مبلغ الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا في إطار عقد «المرابحة»، وذلك بغرض تَمَلُّك أو بناء مسكن رئيسي، على غرار ما هو معمول به في القروض العقارية التقليدية؛
- منح نفس المعاملة الضريبية المطبقة على منتوج «المرابحة» لمنتوج «الإجارة المنتهية بالتمليك» الخاص بالعقارات. وهكذا، فإن شراء مسكن شخصي، عن طريق «الإجارة المنتهية بالتمليك»، من قبل أشخاص ذاتيين أصبح خاضعاً للضريبة على القيمة المضافة بنفس نسبة 10 في المائة المطبقة على عقود «المرابحة».

الفرص المتاحة أمام المغرب

يتيح إرساء إطار منسجم وشفاف للمالية التشاركية عددا من الفرص التي ينبغي إخضاعها لتقييم كمِّي من أجل تقدير تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع :

- من المتوقع أن يساهم تعزيز شبكة البنوك التشاركية في المغرب في زيادة نسبة التعامل البنكي والإدماج المالي بالبلاد. فمن شأن إطلاق البنوك التشاركية أن يؤدي إلى استقطاب جزءٍ من المدخرات الموجودة خارج النظام البنكي، مما قد يساهم في تعبئة أفضل للادخار وتعزيز السيولة؛
- يمكن أن يشكل مبدأ تقاسم الربح والخسارة بين البنك والزبون، الذي تعتمده الأبناك التشاركية، عاملا لتشجيع الإقبال على منتوجاتها، مقارنة مع الأبناك العادية حيث يتم تحمل المخاطر أساسا من لدن الزبون. غير أن تحقيق هذه النتيجة، يقتضي تطبيقا فعليا وشفافا لهذا المبدأ على مستوى الممارسة؛
- من شأن انتشار البنوك التشاركية أن يفضي، إذا توفرت بعض الشروط (انظر الجزء المخصص للمخاطر التي يتعين تدبيرها) إلى تعزيز المنافسة في القطاع البنكي الوطني، مما قد يؤدي، مع مرور الوقت، إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للزبناء؛

- من شأن تطوير سوق الصكوك (سندات الاستثمار المطابقة لمبادئ الشريعة) أن يوفر فرصا حقيقية للمغرب، من خلال تمكينه من تمويل مشاريع كبرى للبنيات التحتية والتعمير والنقل أو في مجال الطاقة. ولقد بدأ بالفعل استخدام الصكوك في القارة الإفريقية. وإذا كانت إفريقيا لا تشكل اليوم سوى 1.5 في المائة من حجم الاستثمارات التشاركية بالعالم، فإن العديد من بلدان القارة تشهد منذ سنة 2014 إقبالا على هذه الصيغة التمويلية، على غرار السينغال والكوت ديفوار وجنوب إفريقيا والنيجر ونيجيريا والطوغو ومالي[21]؛
- أخيرا، ومن أجل تحقيق طموح المغرب في أن يصبح قطبا ماليا على الصعيد الإقليمي والقاري، لابد من إدماجٍ تامٍّ لمكون «المالية التشاركية» ضمن باقة الخدمات المالية التي يقترحها هذا القطب.

المخاطر التي يتعين تدبيرها

يتطلب تحقيق الأهداف المنشودة من المالية التشاركية في المغرب، وضع إطار ملائم يضمن سيرها بشكل سليم، والحرص على تتبعها تتبعا دقيقا، مع اعتماد حكامة جيدة لهذا القطاع:

- من أجل ضمان السير الناجع للمالية التشاركية في المغرب، يتعين الإسراع بتطوير مختلف مكونات القطاع، سيَّما التأمين التكافلي والقروض الصغرى التشاركية والصكوك؛
- بالموازاة مع تطور سوق المالية التشاركية، ستزداد الحاجة شيئا فشيئا إلى تحصيل معرفة معمقة بآليات الانتقال المباشر وغير المباشر بين أدوات السياسة النقدية ونشاط هذه الفئة من البنوك (قوة التأثير وآجال الانتقال)؛
- يمكن للبنوك التشاركية في المغرب أن تستفيد من التجارب الدولية في هذا المجال وأن تتجنب أن يتركز نشاطها بشكل مفرط على المنتجات التي تنطوي على مخاطر أقل بالنسبة للبنك (المرابحة والإجارة)، مما قد يؤدي إلى نقص في استخدام التمويلات التشاركية الأخرى المخصصة للاستثمار والمقاولة، والتي يكون فيها مفهوم تقاسم الخسارة والربح أكثر وضوحا، وبالتالي تعَد أكثر إفادة للاستثمار الخاص؛
- في بداية هذه التجربة، جرى اعتماد المالية التشاركية في المغرب في إطار فروع تجمع بنوكاً مغربية وأخرى أجنبية، وذلك لتجنب أي زعزعة للقطاع البنكي الوطني. بيد أن هذا الوضع ينبغي ألا يستمر لفترة طويلة، ويتعين فتح السوق بشكل تدريجي أمام بنوك أجنبية أخرى ترغب في الاستقرار في المغرب عن طريق فروعها الخاصة. ومن شأن ذلك أن يعزز التنافسية داخل القطاع، وأن يضمن بالتالي تمويلاً أيسر للمواطنين من حيث التكلفة وتنوع المنتجات المالية المعروضة؛
- يتوقف نجاح المالية التشاركية أيضا على اعتماد سياسة تواصلية واضحة وشفافة مع العموم، تسمح بتوضيح أي لبس لدى الزبناء الفعليين والمحتملين وتجنب أي مس بمصداقية المنتجات المقترحة.

21 – BSI–Economics (2018), « La finance islamique en Afrique : état des lieux et perspectives ».
IIFM Sukuk Report, 6ème Edition (2017), « Realising Africa's Sukuk Potential", Islamic Corporation for Private Sector Development (ICD).

▪ قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات

يحيل صمود الاقتصاد على قدرته على التعافي بعد تعرضه للصدمات. ويظل هذا المفهوم مرتبطا ارتباطا وثيقا بهشاشة الاقتصاد الوطني وبدرجة تعرضه لمختلف الصدمات المحتملة. وسيتم تناول مسألة القدرة على مقاومة الصدمات من زاوية استقرار الإطار الماكرواقتصادي، وكذلك على مستوى بنية الاقتصاد في شموليته.

• الوضع الراهن للاستقرار الماكرو اقتصادي

توازن الميزانية

لقد جرى تنفيذ السياسة الميزانياتية خلال سنة 2017 في ظل سياق مطبوع بتنامي الشكوك، بالنظر إلى تأخر تشكيل الحكومة خلال الفصل الأول من السنة، مما أدى إلى تمديد أجل اعتماد قانون المالية برسم سنة 2017، مع عدم اتضاح الرؤية لدى الفاعلين الاقتصاديين في ما يخص تطور النفقات العمومية في مجال الاستثمار، والتي ظل مستواها خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة أقل من المستوى المسجل في 2016، قبل أن تشهد تسارعا في الفصل الأخير من نفس السنة.

وفي ما يخص التوازنات المالية، تَواصل تحسن بعض المؤشرات، سيَّما على مستوى عجز الميزانية، الذي استمر في منحاه التنازلي الذي انطلق في 2013 وشهد توقفا في 2016، حيث تراجع إلى3.6- في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2017 عِوض 4.5- في المائة في السنة الفارطة. وقد تحقق هذا الأداء الجيد بفضل جملة من العوامل، من بينها نمو المداخيل الضريبية والارتفاع المعتدل للنفقات العادية فضلا عن تباطؤ في وتيرة تطور نفقات الاستثمار، حيث تراجعت من 8.5 في المائة في 2016 إلى 5.1 في المائة في 2017.

أما بالنسبة لمديونية الخزينة، ورغم استمرار منحاها التصاعدي، حيث بلغت 65.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2017 مقابل 64.9 في المائة في السنة الماضية، فتجدر الإشارة إلى أن وتيرة هذا المنحى التصاعدي عرفت تباطؤا ملموساً، إذ بلغت 0.2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام سنة 2017 بدل 0.7 نقطة مئوية كمتوسط سنوي خلال فترة 2015-2016 و3.5 نقطة مئوية سنويا خلال الفترة 2010-2014. وفضلا عن ذلك، تؤكد مؤشرات أخرى استمرار الجهود المبذولة من أجل إرساء تدبير أمثل للدين العمومي، خاصة من خلال انخفاض الكلفة المتوسطة لمديونية الخزينة خلال السنوات الأربع الماضية، والنسبة المحدودة للمديونية قصيرة الأمد من إجمالي مديونية الخزينة (حوالي 12.4 في المائة)، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر للعجز في التمويل منذ 2013.

وعموماً، تُبرز هذه العناصر أن الجهود قد تواصلت خلال سنة 2017 من أجل إعادة بناء التوازنات المالية العمومية وهامش التصرف المتاح في الميزانية، وذلك بما يُمكِّن من التعزيز التدريجي لقدرة اقتصاد البلاد على اعتماد تدابيرَ مقاومةٍ للتقلبات الدورية في حالة التعرض للصدمات. بالمقابل، تجدر الإشارة إلى ارتفاع مستوى الدين العمومي الإجمالي، حيث بات يسجل منحى تصاعديا منذ 2008، ليبلغ 82 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2017، مقابل 81.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2016. ويقتضي هذا الوضع التحلي بالمزيد من اليقظة لتفادي الإضرار باستدامة ميزانية البلاد وقدرة إطارها الماكرواقتصادي على مقاومة الصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة المديونية تظل مرتبطة بمدى جودة نموذج النمو المعتمد، حيث إن الاقتصاد الدينامي، القادرِ على خلق القيمة والمداخيل وتوفير الادخار الكافي، من شأنه أن يتمتع بقدرة جيدة على تسديد ديونه.

مديونية الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

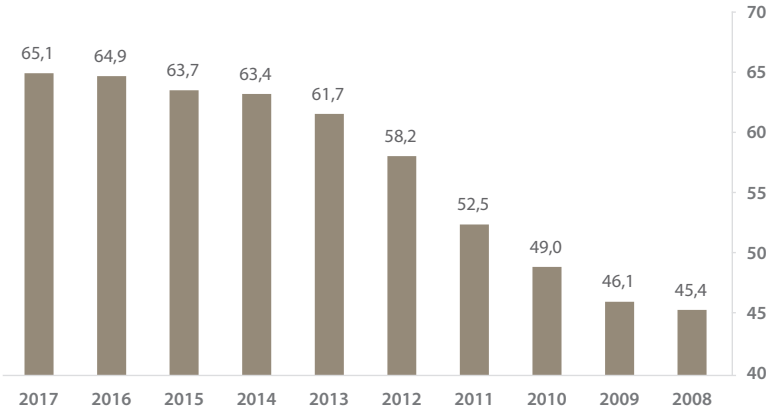

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب

التوازنات الخارجية

يشكل رصيد المبادلات الخارجية أحد المكونات الأساسية للإطار الماكرواقتصادي. إن ما عرفته **سنة** 2017 **من تطورات في هذا المجال، يؤكد الطابع البنيوي لعجز الميزان التجاري للمغرب**، والذي ظل في مستوى مرتفع، حيث استقر في حدود 18 في المائة من الناتج الداخلي الخام. غير أن الفائض المحقق في ميزان الأسفار وكذا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج مَكَّنَا من تغطية حوالي 64 في المائة من عجز الميزان التجاري للسلع لسنة 2017.

وفي هذا السياق، **لم يكن التوقف الذي شهده سنة** 2016 **المنحى التنازلي لعجز الحساب الجاري منذ** 2013، إلا توقفا مؤقتا، حيث عادت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج الداخلي الخام إلى التراجع سنة 2017، إذ بلغت 3.6- في المائة، مقابل 4.2- في السنة الماضية.

وعلى الرغم مما سجله من تراجع، فإن استمرار رصيد الحساب الجاري في مستويات سلبية منذ سنة 2007، **بالنظر أساسا إلى ارتفاع مستوى عجز الميزان التجاري، يؤثر سلبا على قدرة الاقتصاد المغربي على مقاومة الصدمات. كما يكشف عجز الحساب الجاري عن عدم التوازن بين معدل الادخار الوطني ومعدل الاستثمار الإجمالي.** وينجم عن هذا الاختلال الارتهان بشكل مستمر بالتدفقات المالية الأجنبية لتمويل العجز الخارجي للبلاد، كما يسلط الضوء مرة أخرى على إشكاليتين رئيسيتين، ألا وهما، **الحاجة الماسة إلى تعزيز الادخار الوطني، وضرورة تحسين نجاعة الاستثمار.**

وأدت التطورات التي شهدتها الحسابات الخارجية سنة 2017 إلى **انخفاض مستوى الاحتياطيات الدولية الصافية** مقارنة مع نهاية سنة 2016، بنسبة 3.3 في المائة، إذ استقرت في مستوى يمكن من تغطية 5 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات. **ومن شأن استمرار هذا الانخفاض أن يشكل خطراً محتملاً، وذلك بالنظر إلى كون المغرب يوجد في مرحلة انتقالية نحو اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة**، لا غنى فيها عن استخدام الاحتياطيات للحد من التقلبات المفرطة لسعر الدرهم في حال تعرضه لصدمات معينة.

تطور ناتج الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

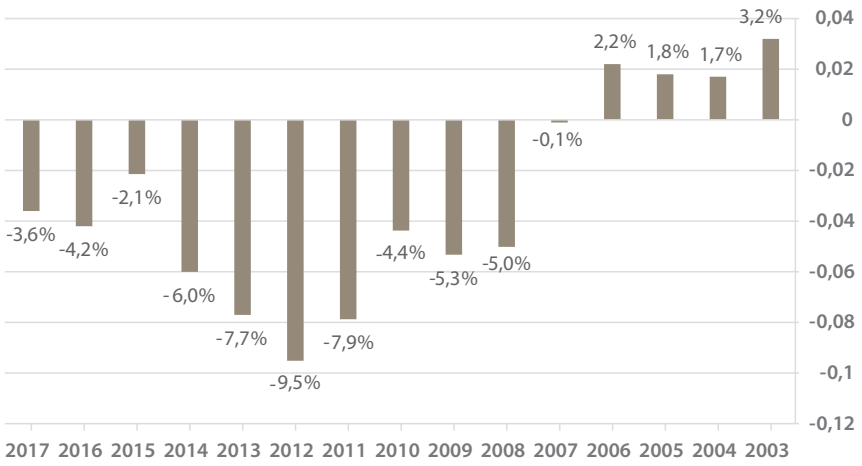

المصدر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط

الانتقال التدريجي نحو نظام سعر صرف أكثرَ مرونةً : انتقال ضروري لكنه يقتضي التحلي بدرجة عالية من الحذر إزاء الأخطارَ القائمة

شهدت سنة 2017 البدء رسميا في الانتقال التدريجي نحو نظام صرف أكثرَ مرونةً، حيث تمثلت الخطوة الأولى من هذه العملية في توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم. ومع ذلك، فقد تم تأجيل عملية الانتقال هذه، التي كانت قد تمت برمجتها في سنة 2017، إلى غاية 15 يناير 2018. وقد جاء هذا الإرجاء في وقت برزت فيه في صفوف الرأي العام بعض المخاوف، حيث ترى نسبة من المواطنين في المرونة عاملاً ينطوي على مخاطر ومن شأنه أن يؤثر سلبا على قيمة العملة الوطنية وأن يهدد قدرتهم الشرائية. وقد استمرت هذه النظرة رغم ما جرى القيام به من محاولات لشرح وتبسيط هذا الانتقال من خلال عدة حملات تواصلية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المغرب يعتمد منذ سنوات سياسةَ سعرِ الصرف الثابت، التي سمحت بضمان نوع من الاستقرار في قيمة عملة المملكة إزاء عملات أبرز شركائها (منطقة الأورو)، بما ساهم في إرساء رؤية أوضح بالنسبة للمصدرين والمستوردين والمستثمرين.

غير أن التحولات التي شهدها السياق الاقتصادي والمالي في المغرب جعلت نظام سعر الصرف الثابت يبدو أقل ملاءمة للوضع، وهو الأمر الذي حتَّم شيئا فشيئا الانتقال التدريجي إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة. والواقع أنه من بين المزايا التي يمكن أن يتيحها نظام الصرف المرن، تجدر الإشارة إلى قدرته على امتصاص الصدمات على مستوى القطاع الحقيقي (معدلات التبادل التجاري، والطلب الأجنبي، وما إلى ذلك)، التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد المغربي، وكذا على التخفيف من حدة انعكاساتها على الإنتاج والتشغيل والميزان التجاري. وهذا الدور كعامل استقرار تلقائي لا يوفره نظام سعر الصرف الثابت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام صرف أكثر مرونة من شأنه أن يمكن البنك المركزي من استعمال آلية سعر الفائدة الرئيسي أساسا لتحقيق أهداف السياسة النقدية (استقرار الأسعار)، بدلا من الحفاظ على قيمة الدرهم. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقال إلى المزيد من المرونة يمكن أن يخفف تدريجيا من العبء الذي تشكله ضرورة توفر احتياطيات كافية من الصرف، على عكس نظام الصرف الثابت.

ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى الشكوك الكبيرة التي تحيط بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الانتقال إلى نظام الصرف المرن وصعوبة بلورة موقف موحد بشأن تحديد أفضلية نظام صرف معين مقارنة مع آخر بشكل مطلق، فيمكن تفسير اختيار المغرب المرور إلى نظام صرف أكثر مرونة بالارتكاز على عدد من المعايير (انظر الجدول أدناه). هكذا، **وانطلاقا من الالتزامات المستقبلية لبلادنا والتوجهات الاقتصادية الأخيرة**، فإن العديد من المعايير (أربعة من أصل ستة) تشجع على اعتماد نظام أكثر مرونة (انظر الجدول الموالي، الخانة 3):

- إن السعي الدائم إلى تعزيز تنويع الشركاء الأجانب، سيجعل من الإبقاء على الربط الثابت للعملة الوطنية بعملات الشركاء الرئيسيين أمرا غير مبرر؛
- من المرجح أن يستمر المغرب في التأثر بشكل رئيسي بصدمات خارجية ذات طابع حقيقي أكثر من تأثره بصدمات داخلية ذات طابع نقدي، مما يجعل من نظام سعر الصرف المرن حلا ملائما للتصدي لهذه الاضطرابات؛
- ينص مشروع القانون الجديد رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الذي سيدخل حيز التنفيذ عمَّا قريب، على جملة أمور منها تعزيز استقلالية بنك المغرب في مجال تنفيذ السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يعزز هذا التغيير المؤسساتي مصداقية السياسة النقدية، ويدعم بالتالي الانتقال إلى نظامِ سعرِ صرفٍ مرنٍ، بالموازاة مع اتباع هدف استقرار الأسعار واستهداف معدل التضخم؛
- إن الصعوبات التي يواجهها الشركاء الاجتماعيون، في إطار مسلسل الحوار الاجتماعي، من أجل الوصول إلى توافق حول مفهوم الأمن الوظيفي، وكذا تخوفات النقابات من الانعكاس السلبي الذي قد ينجم عن استعمال العمل أو الأجر كمتغيرات لتعديل أثر مختلف الصدمات، كلها عوامل تبرز مبدئيا صواب الاعتماد التدريجي لمرونة سعر الصرف. ففي ظل نظام الصرف المرن، ستضطلع أسعار الصرف بدور المتغير الذي يمتص الصّدمات بدل عاملَيْ العمل والأجر.

المعايير الرئيسية لاختيار نظام الصرف

المعايير	الآثار المترتبة عن اختيار نظام سعر الصرف المناسب على المستوى النظري	حالة المغرب
حجم ودرجة انفتاح الاقتصاد	يجدر بالاقتصادات الصغيرة التي تتسم بدرجة عالية من الانفتاح التجاري أن تختار نظاما ثابتا للحد من الشكوك التي قد تؤثر على تجارتها الخارجية.	يعتزم المغرب مواصلة مسلسل انفتاحه التجاري من خلال التركيز على تعزيز القطاعات المصدرة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ووفقا لهذا المعيار، قد يكون الاستمرار في نظام سعر الصرف الثابت أكثر فائدة بالنسبة للمغرب.
تنويع (حسب المنتجات) الصادرات والإنتاج	من المرجح أن تستفيد الاقتصادات، التي تتسم بدرجة منخفضة من التنويع من حيث بنيتها الإنتاجية ومنتوجاتها المصدَّرة، بشكل أكبر من نظام مرن لكون هذا الأخير يسمح لها بالتعافي تلقائيا في مواجهة الصدمات التي تؤثر على القطاعات الرئيسية الموجهة للتصدير.	تستهدف الاستراتيجيات القطاعية التي ينتهجها المغرب فروعا وقطاعات مختلفة، وهو ما من شأنه أن يعزز تنويع بنية الإنتاج والتصدير في البلاد. ففي هذه الحالة فقط وعلى المدى البعيد، قد لا يحتاج المغرب إلى الانتقال إلى نظام صرف مرنٍ، حيث إن تنوع محفظة الصادرات سيكون بمثابة عامل مخفف للصدمات الخارجية.

المعايير	الآثار المترتبة عن اختيار نظام سعر الصرف المناسب على المستوى النظري	حالة المغرب
درجة الاندماج التجاري مع شريك رئيسي (أو عدد محدود من الشركاء)	من شأن التبعية التجارية لشريك رئيسي أن تدفع في اتجاه اعتماد نظام ثابت أو مرتبط بعملة الشريك المعني.	شهد المغرب مؤخرا تغيرا مهما في توجهاته على صعيد الشركاء الأجانب. وهكذا، فإن بلادنا أضحت تستهدف تنوعا أكبر للشركاء الجغرافيين في مجالَيْ التجارة والاستثمار وغيرهما؛ مع التركيز بشكل خاص على البلدان الإفريقية، ولكن أيضا الصين وروسيا... ومن شأن هذا التغيير أن يفضي إلى مزيد من التراجع في وزن الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية للمغرب وهو ما سيجعل ربط العملة الوطنية بالأورو أمرا غير مبرر على المدى البعيد. وفي هذه الحالة، قد يكون نظام الصرف المرن أكثر ملاءمة.
طبيعة الصدمات	بالنسبة لاقتصاد معرض لصدمات على مستوى القطاع الحقيقي (معدلات التبادل التجاري، والطلب الأجنبي، وما إلى ذلك)، سيكون من الأنسب اعتماد نظام مرن لسعر الصرف لأنه سيسمح لهذا الأخير بالاضطلاع بدور عامل استقرار تلقائي لتصحيح الاختلالات. أما الاقتصاد الذي يتعرض بشكل أكبر لأزمات داخلية ذات طابع نقدي (طلب العملة والأصول المالية المحلية وضغوط التضخم ذات الأصل النقدي...) قد يكون عليه بالأحرى اختيار نظام سعر صرف ثابت يتيح احتواء توقعات التضخم ومن ثم يساعد على استقرار الوضعية الماكرو اقتصادية، من خلال الاستفادة من التزام السلطات بالدفاع عن قيمة العملة الوطنية.	من المتوقع ألاَّ تتغير بشكل كبير طبيعة الصدمات التي يواجهها المغرب على المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، يظل نظام سعر الصرف المرن خيارا مناسبا.
مصداقية السياسة النقدية	إن اقتصاداً يسجل معدل تضخم مستقر ومعتدل، تتمتع سياسته النقدية بنوع من المصداقية لدى الفاعلين الاقتصاديين، ويمكنه أن يعتمد نظاما مرنا لسعر الصرف. أما بالنسبة لبلد يسجل باستمرار معدل تضخم مرتفع جدا ومتقلبٍ للغاية، مع ضعف الدور الذي يضطلع به البنك المركزي في التصدي للتضخم، فإنه سيختار على الأرجح نظام سعر صرف ثابت، من خلال ربط عملته بعملة اقتصاد يتمتع باستقرار الأسعار، وسياسة نقدية أكثر مصداقية.	فضلا عن كون التضخم ظل تاريخيا ضعيفا بالمغرب، منذ سنة 1997، فإن مشروع القانون الجديد رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، ينص على جملة أمور منها تعزيز استقلالية بنك المغرب في مجال تنفيذ السياسة النقدية. ولا يمكن لهذا التغيير المؤسساتي في مجال استقلالية البنك المركزي إلا أن يعزز مصداقية السياسة النقدية، ويدعم بالتالي الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن، مع العمل بموازاة ذلك على متابعة هدف استقرار الأسعار أو استهداف معدل التضخم.

المعايير	الآثار المترتبة عن اختيار نظام سعر الصرف المناسب على المستوى النظري	حالة المغرب
خصائص سوق الشغل	كلما اتسمت الأجور بالجمود، كلما زادت الحاجة إلى متغير بديل للضبط من أجل امتصاص الصدمات الخارجية، ومن هنا تبدو أهمية اعتماد نظام مرن لسعر الصرف في هذه الحالة.	إن الانعكاس السلبي الذي قد ينجم عن استعمال العمل أو الأجر كمتغيرات لتعديل أثر مختلف الصدمات، قد يعد عاملا يدفع في اتجاه الاعتماد التدريجي لمرونة سعر الصرف. ففي ظل نظام الصرف المرن، ستضطلع أسعار الصرف بدور المتغير في امتصاص الصّدمات بدل عاملَيْ العمل والأجر.

لكن، ينبغي التذكير بأنه على الرغم من أن معايير اتخاذ القرار السالفة الذكر تشير فيما يبدو إلى أن المغرب يمكن أن يستفيد من مزايا نظام أكثرَ مرونةً، فإن مثل هذا الاختيار ينطوي على مخاطر سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. ويبدو أن التحضير للانتقال نحو نظام الصرف المرن أخذ بعين الاعتبار عدة جوانب، سيَّما الجوانب ذات الصبغة المؤسساتية والعملية، وكذا المتطلبات الماكرو اقتصادية الصرفة، بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن التوفر على عملة قوية ومستقرة نسبيا في سياق من المرونة، يفترض أن يمتلك المغرب مسبقاً بنية اقتصادية متطورة، تضم قطاعات متنوعة وذات قيمة مضافة عالية، تكون أقل تأثراً بتقلبات أسعار الصرف. وتتيح هذه المزايا للبلدان التي تتوفر عليها، تحسين موقعها على مستوى الصادرات وتصحيح وضعية الحسابات الخارجية، ومن ثم التوفر على عملة محلية تحظى بطلب أكبر وقادرة على مواجهة اضطرابات الأسواق على نحو أفضل. ويلاحَظ أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة من أجل النهوض ببعض القطاعات الاقتصادية، فإن مستوى تطور الاقتصاد المغربي يبقى متوسطاً، استناداً إلى تصنيف بلادنا حسب مؤشر التشعُّب الاقتصادي (indice de complexité économique) لسنة 2016[22]، كما أن مستوى تطور محتوى الصادرات يبقى غير كافٍ. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الوضع إلى استمرار العجز الخارجي البنيوي، مما قد يكون له أثر سلبي على قيمة الدرهم كُلَّمَا تقدمت عملية الانتقال نحو سعر الصرف المرن. وفي هذه الحالة، ليس أمام المغرب من خيار آخر سوى تسريع وتيرة تطوير اقتصاده وتعزيز درجة اندماج إنتاجه الوطني، من أجل بناء أسس اقتصاد قادرٍ على دعم عملةٍ أقوى وأكثر استقراراً.

وإجمالاً، يقتضي الانتقال التدريجي نحو نظام صرف أكثر مرونة، والذي انطلق فعليا، اتخاذ تدابير للمواكبة بالموازاة مع تقدم هذا المسلسل، كما يتطلب التحلّي بالمزيد من اليقظة على مستوى تتبُّع المخاطر المحتملة وتدبيرها:

- أولاً، لا بد من إنجاز دراسات حول تداعيات هذا الانتقال على مستوى معيشة المواطنين حسب فئاتهم الاجتماعية، على اعتبار أن مكونات سلة الاستهلاك تختلف من شريحة اجتماعية إلى أخرى. ومما يزيد من أهمية القيام بهذه الدراسات، أن جزءا كبيراً من المنتجات المستهلَكة يتم استيراده، وأن بنية التجارة الخارجية للبلاد تضم واردات أساسية (الطاقة، القمح،...)؛ وإذا كانت التداعيات المباشرة للمرحلة الأولى من الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة على معدل التضخم لن تتجاوز على الأرجح 0.4 في المائة حسب بنك المغرب، فتجدر الإشارة، رغم ذلك، إلى أن الانعكاسات غير المباشرة المحتملة على المدى المتوسط والمسماة بالآثار الارتدادية، وكذا استمرار التوسيع التدريجي لنطاق تقلبات سعر الصرف، تجعل من خطر حدوث تداعيات أقوى على القدرة الشرائية للمواطنين على المدى المتوسط، خطرا قائما؛

22 – جامعة هارفارد - المركز الدولي للتنمية، أطلس التشعُّب الاقتصادي (2016)، صُنِّف المغرب سنة 2016 في المرتبة 82 من أصل 127 بلداً.

- من جهة أخرى، إن اختيار المغرب تعزيز استقلالية سياسته النقدية وكذا الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، يعني، وفقا لمثلث موندیل (1960)[23]، أن بلادنا تعتزم التخلي التدريجي عن التحكم في تدفقات الرساميل من وإلى الخارج. غير أن فتح حساب رأس المال على المديين المتوسط والطويل يتطلب بدوره العمل على تأهيل الاقتصاد الوطني ليتمكن من مواجهة التقلبات المحتملة لتدفقات الرساميل، وذلك من خلال آليات ووسائل ملائمة؛

- إذا كان مستوى احتياطيات الصرف لا يكتسي أهمية بالغة في أنظمة سعر الصرف المرن مقارنة بأنظمة سعر الصرف الثابت، فإن هذه الاحتياطيات قد تضطلع بدور رئيسي خلال المرحلة الانتقالية لتوسيع نطاقات تقلب سعر الصرف. وبعبارة أخرى، فإن المراحل الأولى لتوسيع نطاقات تقلب سعر الصرف قد تُوَلِّد شكوكاً قوية وتزيدُ من تقلبات العملة الوطنية على إثر صدمات معينة، مما قد يتطلب التوفر على احتياطيات كافية تكفل التخفيف من آثار التقلبات التي تعتبر مفرطة. ولهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطيات الدولية الصافية بلغت في نهاية 2017 حوالي 5 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات. ومع ذلك، فإن الشكوك لا تزال قوية في ما يتعلق بتطورها في المستقبل، سيَّما بالنظر إلى التوقعات الخاصة بأسعار البترول، والارتفاع المتزايد لحصة سلع التجهيز على مستوى الواردات، والارتفاع المحتمل في خدمة الدين المحرَّر بالعملة الأجنبية، في حالة تراجع قيمة الدرهم، وما إلى ذلك؛

- ومن ناحية أخرى، فإن تعميم استخدام المنتجات المالية الخاصة بتغطية مخاطر الصرف سيكون بالغ الأهمية بالنسبة لجميع المُصَدِّرين والمستوردين الوطنيين. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام المقاولات الصغرى والمتوسطة لهذه الأدوات يبقى على العموم ضعيفاً، مما يزيد من احتمال تعرضها للمخاطر المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية. ولذلك، فثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مواكبة هذه الفئة من المقاولات بشكل أفضل، بما يكفل توسيع نطاق استخدام أدوات تغطية مخاطر الصرف، سيَّما أن ذلك من شأنه أن يتيح لسوق الصرف الآجل (marché de change à terme) عمقا كافيا حتى يتمكن من القيام بدوره على الوجه الأكمل. ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التقدم التدريجي في مراحل توسيع نطاق سعر الصرف سوف يدفع بالمقاولات إلى الاستعمال المتزايد لهذه الأدوات؛

- سيكون من المهم أيضا وضع نظام معلومات ناجع لليقظة الآنية، يتيح التتبع المنتظِم لإشارات سوق الصرف ويستند إلى مؤشرات للإنذار المبكر، من أجل التمكن من اتخاذ التدابير التصحيحية أو الوقائية المناسبة؛

- وكلما تقدم المغرب في مساره نحو نظام الصرف المرن، كلما ازدادت أهمية التحلي بمزيد من اليقظة في ما يتعلق بتتبع وتدبير الدَّيْن العمومي المُحَرَّر بالعملات الأجنبية؛

- وأخيراً، ينبغي أن تراعى التجارب الدولية عند اختيار مدة المرحلة الانتقالية (توسيع نطاقات التقلب)، حيث تشير هذه التجارب إلى أن معظم أزمات أسعار الصرف تحدث على وجه التحديد خلال المرحلة الانتقالية لنظام الصرف. ونتيجة لذلك، قد يواجه المغرب مخاطر إضافية، تتمثل في زيادة احتمال خروج غير مريح من نظام سعر الصرف القائم، في حالة تمديدٍ مفرطٍ للمرحلة الانتقالية.

23 – حسب موندیل وفليمينغ، لا يمكن لاقتصاد ما أن يحقق الأهداف الثلاثة التالية بشكل متزامن: نظام سعر صرف ثابت؛ استقلالية السياسة النقدية؛ وحرية تنقل الرساميل. وبالتالي فإذ ما اختار بلد ما اثنين من هذه الأهداف، فسيكون مجبرا على التخلي على الهدف الثالث.

مظاهر القدرة على مقاومة الصدمات أو الهشاشة المرتبطة ببنية الاقتصاد

ترتكز قدرة الاقتصاد الوطني على مقاومة الصدمات أيضاً على تنوع بنيته الإنتاجية (وصادراته) وكذا على مستوى تطور هذه الأخيرة، حيث إن العرض المتنوع وذا القيمة المضافة العالية يُمكِّن من الصمود بشكل أفضل أمام الصدمات، كما يتيح انتعاش نمو الاقتصاد بوتيرة أسرع.

وبخصوص هذه الجوانب المتعلقة ببنية اقتصاد البلاد، تؤكد التطورات الأخيرة الاتجاهات التالية:

- **أخذا بعين الاعتبار تطور الناتج الداخلي الخام في سنة 2017، يتبين أن مستوى التقلب[24] المسجل في السنوات الأخيرة ظل مستقرا، وهو مستوى أقل مما كان عليه في عقد التسعينيات من القرن الماضي؛**
- بين سنَتَيْ 1998 و2017، لم تسجِّل حصة القطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام سوى انخفاض طفيف. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن وزن القطاع الأولي هو أقل من القطاعين الآخرين، مازال نمو الناتج الداخلي الخام مرتهنا بالأداء السنوي للقطاع الفلاحي. ويرجَّح أن هذا الارتهان، الذي لا يزال يؤثر على قدرة الاقتصاد الوطني على مقاومة الصدمات، يعزى إلى عاملين، هما: (1) حجم معدلات تقلب القيمة المضافة الفلاحية من سنة إلى أخرى، والتي تبقى مرتفعة، و(2) وزن التشغيل في القطاع الفلاحي، الذي يصل إلى 38 في المائة من السكان النشيطين المشتغلين ويحدد بالتالي مستوى الطلب الداخلي الموجه إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى؛
- سجل معدل تقلب نمو القيمة المضافة الفلاحية تراجعا مع مر السنوات (التقلب المحتسب على فترات متتالية من 8 سنوات). ومع ذلك، **من المهم الإشارة إلى أن أكبر انخفاض في تقلب نمو القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية سُجِّل بين سنتي 1999 و2005 (انظر الرسم البياني بعده)، أي قبل إطلاق مخطط المغرب الأخضر** في سنة 2008. وقد ساهم هذا المخطط الأخير منذ إطلاقه في الحفاظ على التقلب عند مستويات ثابتة إلى حد ما، أو حتى تقليصها بشكل طفيف ابتداءً من سنة 2015، وذلك عن طريق تشجيع التحول التدريجي للقطاع من أجل منح القيمة المضافة الفلاحية قدرة أكبر نسبيا على مواجهة التقلبات المناخية؛

تقلب نمو الناتج الداخلي الخام والقِيَم المضافة للقطاعات لفترات متتالية من 8 سنوات (الانحراف المعياري)

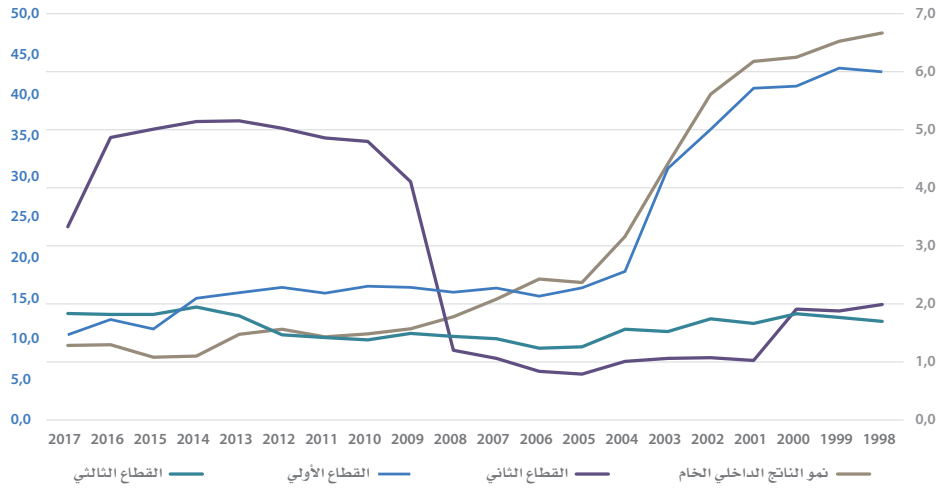

المصدر: تم إعداد الرسم البياني استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

24 – الانحراف المعياري لمعدل النمو: تم احتسابه على فترات متتالية من 8 سنوات.

- **من جهته، شهد القطاع الثاني، الذي من المفترض أن يعزز موقعه بشكل متنام كمحرك لنمو الاقتصاد الوطني، ارتفاعاً ملحوظاً في تقلب نموه بعد أزمة سنة 2008** (الرسم البياني بعده)، سيَّما بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية، وبدرجة أقل، على مستوى الصناعة التحويلية. **ولكن، تؤكد النتائج المحقَّقَة في السنوات الأخيرة، سيّما سنة 2017، استمرار الانخفاض المسجل على مستوى تقلب القيمة المضافة في القطاع الثاني، والذي بدأ في سنة 2015، ولكن دون أن يصل إلى مستويات التقلب المعتدلة التي سُجِّلت قبل سنة 2008**؛
- يعد قطاع البناء والأشغال العمومية من بين الفروع القليلة التي حافظت على انخفاض شبه مستمر لتقلب نمو قيمتها المضافة، باستثناء الارتفاع الذي سُجِّل بين سنَتَيْ 2011 و2013؛
- **شهد تقلب قطاع الخدمات منحىً تصاعدياً طفيفاً بين سنَتَيْ 2008 و2014، قبل أن يعرف استقراراً ابتداءً من سنة 2015**؛

يشكل الارتفاع المحتمل لمستويات تقلب القطاع غير الفلاحي خطراً على قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات، بالنظر إلى أنه يخلق الشكوك على مستوى هذه القطاعات، كما أنه يجعل الرؤية أقل وضوحاً أمام المستثمرين المحتملين. وهذا من شأنه أن يشجع على سوء توجيه الرساميل نحو قطاعات أقل تقلباً لكن ذات قيمة مضافة ضعيفة، كقطاع البناء.

تقلب نمو القيم المضافة للقطاع الثاني لفترات متتالية من 8 سنوات (الانحراف المعياري)

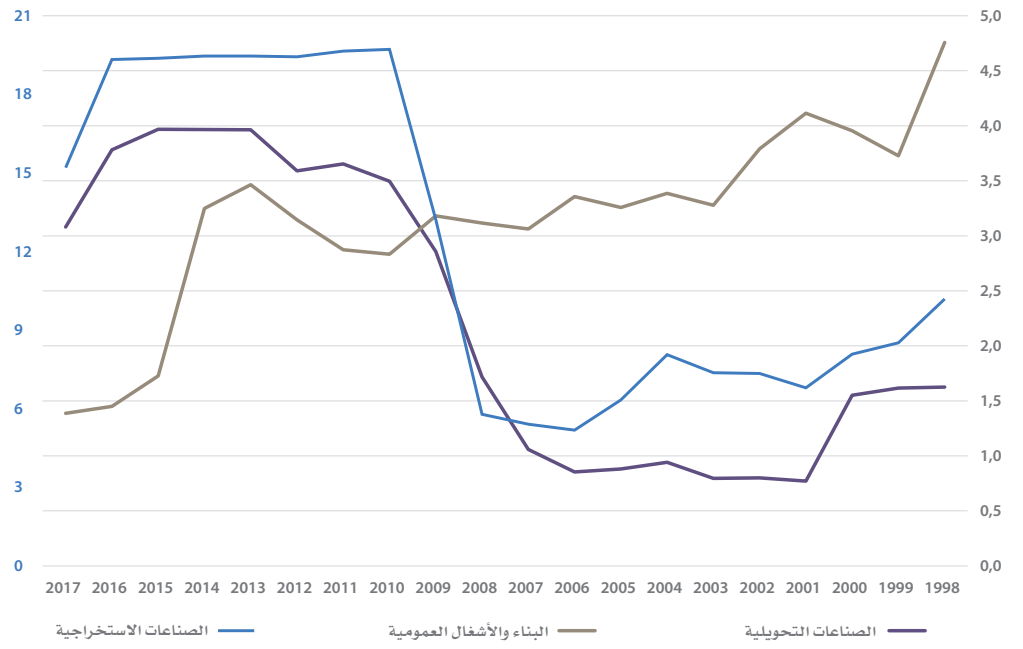

المصدر: تم إعداد الرسم البياني استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- **أما مؤشرات القدرة على مقاومة الصدمات الخاصة بالتجارة الخارجية، فتُظهِر بدورها ما يلي:**

- سجلت درجة تقلب معدل نمو الصادرات عدا الفوسفاط الخام (لفترات متتالية من 8 سنوات) ارتفاعا كبيراً منذ سنة 2008، ولم تشرع في التراجع إلا مؤخراً، غير أنها لم تبلغ المستويات المسجلة قبل الأزمة العالمية (انظر الرسم البياني بعده)؛

- يعد تقلب مداخيل الصادرات أحد عوامل هشاشة الاقتصاد الذي ينبغي ربطه ببنية التجارة الخارجية في حد ذاتها. فرغم توجه بلادنا نحو التنويع التدريجي لشركائها التجاريين، فإن المبادلات مع الاتحاد الأوروبي لا تزال تمثل حوالي 65 في المائة من صادرات المغرب و55 في المائة من وارداته. وبالتالي فإن المستوى الحالي للتنويع الجغرافي يظل غير كافٍ لضمان قدرة أكبر للصادرات على مقاومة الصدمات الخارجية؛

- وبالموازاة مع ذلك، وعلى الرغم من التغييرات التي عرفتها مؤخراً بنية الصادرات حسب المنتجات، يبقى مستوى تنويع الصادرات المغربية (بلغ مؤشر التنويع 0.68 في سنة 2016) دون المعدل المسجل في البلدان الصاعدة بآسيا (0.56) أو أوروبا (0.52)[25]؛ ورغم تحسنه المستمر، فإن هذا المستوى من التنويع لا يوفِّر للاقتصاد الوطني القدر الكافي من الحماية ضد الصدمات التي يمكن أن تمس بعض الأسواق / المنتجات الموجهة للتصدير؛

- ومن جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن بنية الصادرات المغربية حسب المحتوى التكنولوجي[26] قد تحسنت، حيث ارتفعت حصة المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة من 32 في المائة في سنة 2012 إلى 42 في المائة في سنة 2016، مقابل تراجع حصة الصادرات ذات التكنولوجيا المنخفضة وتلك المتأتية من الموارد الطبيعية والمنتجات الأولية. من جهة أخرى، ظلت حصة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي القوي محدودة واستقرت بين 5 و6 في المائة. ومن شأن تحقيق ارتفاع مستمر في حصة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي أن يساهم في الحد من هشاشة عائدات الصادرات إزاء تقلبات الظرفية الاقتصادية؛

- لا يزال المغرب يعاني من عبء الفاتورة الطاقية ومن تكلفة اعتماده على الاستيراد لسد حاجياته من المحروقات، وهو عبء يمكن تقليصه جزئياً في المستقبل إذا ما نجح المغرب في تسريع عملية انتقاله نحو مصادر الطاقة المتجددة وتحسين نجاعته الطاقية.

تقلب نمو الصادرات (باستثناء الفوسفاط الخام) لفترات متتالية من 8 سنوات (الانحراف المعياري)

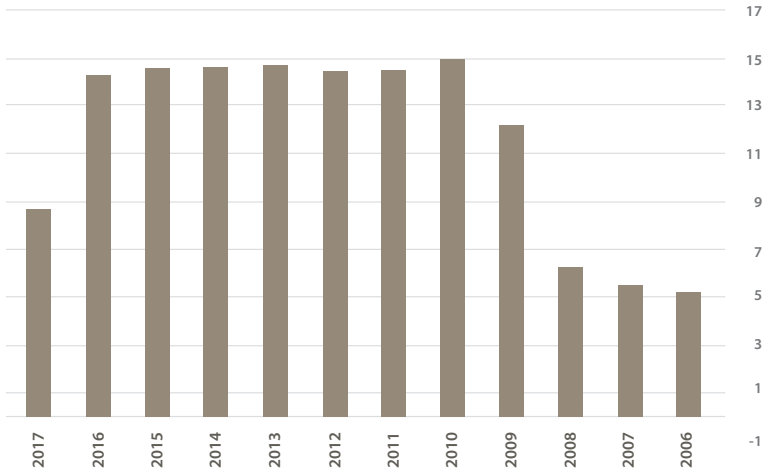

المصدر: تم إعداد الرسم البياني استناداً إلى معطيات مكتب الصرف

25 – مؤشر مستمد من قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED). كُلَّما ارتفع التنقيط، كلما دلَّ ذلك على أن الصادرات أقل تنوعاً.

26 – قاعدة بيانات (WITS).

بنية صادرات المغرب حسب المحتوى التكنولوجي (بالنسبة المئوية من مجموع صادرات البلاد)

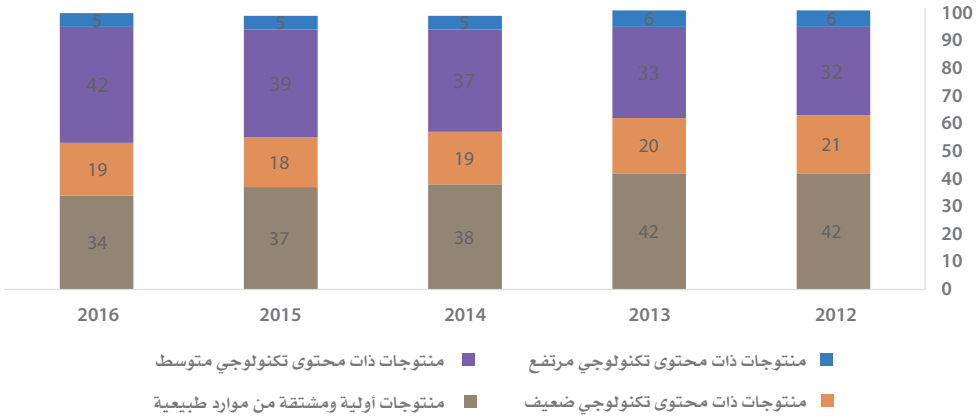

المصدر: قاعدة معطيات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)

وعلى المستوى الترابي، أضحت قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات أحد الانشغالات الكبرى للسياسات التنموية. وتجسد الاحتجاجات التي شهدتها بعض جهات المملكة في سنتي 2016 و2017، بسبب جملة أمور منها غياب فرص الشغل ومصادر قارة للدخل، طابع الهشاشة الذي تتسم به هذه المناطق على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تُظهِر أحداث جرادة، على وجه الخصوص، ضرورة بلورة استراتيجية حقيقية لتنويع الأنشطة القطاعية وفرص الشغل في هذه المناطق الهشة، مع الحرص على تثمين أكبر للموارد والإمكانيات المحلية. ولبلوغ هذا الهدف، يتعين مراعاة الجانب المتعلق بالتنويع القطاعي وتثمين الرأسمال المحلي في برامج التنمية الجهوية (PDR)، مع العمل على ضمان إشراك فعلي لجميع الشركاء المحليين في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم.

▪ الإدماج الاقتصادي

• وضعية سوق الشغل في سنة 2017

على الرغم من تحسن عدد مناصب الشغل المحدثة في سنة 2017، فإن نموذج النمو الحالي أضحى أقلّ إدماجاً من خلال التشغيل

انعكس الانتعاش الظرفي للنمو في سنة 2017 بشكل إيجابي على خلق مناصب الشغل. وهكذا، فبعد فقدان 37 000 منصب شغل في سنة 2016، تمكن الاقتصاد المغربي من إحداث 86 000 منصب شغلٍ صافٍ، في سنة 2017، 63 في المائة منها في الوسط القروي.

ويشير توزيع مناصب الشغل الصافية المحدثة خلال سنة 2017 حسب القطاعات إلى أنه باستثناء قطاع الفلاحة، فإن القطاعات الرئيسية الأخرى أحدثت عدداً أقل من مناصب الشغل مقارنة بسنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 49 في المائة من العدد الصافي لمناصب الشغل المحدثة في 2017، تمت في القطاع الفلاحي؛ مما يؤكد أن التشغيل، سيَّما في الوسط القروي، لا يزال مرتهناً بالتقلبات المناخية. وهكذا، ساهم فرع «الفلاحة والغابة والصيد» في خلق ما يقرب من 42 000 منصب شغل صافٍ، بعدما سجل فقدان عددٍ صافٍ من المناصب بلغ 119 000 منصب في سنة 2016. أما قطاع «الخدمات»، فقد عرف إحداث 26 000 منصبٍ شغل صافٍ جديد بعد إحداث 38 000 منصب في 2016، مما يؤكد وتيرة الانخفاض شبه المستمرة المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ومن جانبه، شهد قطاع «الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية»، إحداث 7 000 منصبٍ صافٍ عوض

000 8 في 2016. أما بالنسبة لقطاع «البناء والأشغال العمومية»، فقد أحدث 000 11 منصب شغلٍ صافٍ، بعد 000 36 منصب خلال السنة السابقة.

وتؤكد هذه التطورات التراجع البنيوي في محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل[27]، سيَّما في القطاع غير الفلاحي، الذي خلق عدداً أقل من المناصب مقارنة بالسنة السابقة، وذلك على الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل نموه في سنة 2017. وتُبيِّن هذه الوضعية أن نموذج النمو المغربي أضحى أقل إدماجاً من خلال التشغيل، سيَّما أن نسبة كبيرة من المناصب المحدثة تتعلق بوظائف تتطلب مؤهلات بسيطة وبوظائف غير مستقرة، وبالتالي لا يمكنها أن تشكل وسائل حقيقية للارتقاء الاجتماعي.

وبخصوص بنية السكان النشيطين المشتغلين، يتبين أن حصة الشغل المؤدى عنه من إجمالي الشغل ارتفعت خلال السنوات الست الأخيرة، حيث انتقلت من 77.9 في المائة في سنة 2012 إلى 83.2 في المائة في سنة 2017.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن المسجل على مستوى إحداث مناصب الشغل في سنة 2017، فقد تبين أن هذه المناصب تظل غير كافية من أجل استيعاب الفئات النشيطة الجديدة الوافدة على سوق الشغل. ونتيجة لذلك، بلغ معدل البطالة في سنة 2017، 10.2 في المائة عِوَضَ 9.9 في المائة التي سُجِّلت في 2016، وذلك على الرغم من تراجع معدل النشاط مقارنة بسنة 2016. وظل معدل البطالة مستقرا في الوسط القروي، حيث بلغ حوالي 4 في المائة، لكنه ارتفع في الوسط الحضري، حيث انتقل من 14.2 إلى 14.7 في المائة. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن المنحى التصاعدي لمعدل البطالة كان عامّاً، حيث سُجِّل في صفوف الذكور كما الإناث وعلى مستوى جميع الفئات العمرية.

لا يزال الشباب يعانون من عجز مزدوج داخل سوق الشغل: صعوبة الولوج إلى فرص الشغل وهشاشة التشغيل

في ما يتعلق بالولوج إلى سوق الشغل، لا يزال الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة يمثلون الفئة الأكثر معاناة من البطالة. وفي هذا الصدد، بلغ معدل البطالة في صفوف الشباب 26.5 في المائة في سنة 2017، أي ما يفوق معدل البطالة على الصعيد الوطني (البالغ 10.2 في المائة) بـ2.6 مرة، ويتجاوز هذا المعدل 40 في المائة في الوسط الحضري. كما تجدر الإشارة إلى أن البطالة في صفوف الشباب في المغرب تشهد منحاً تصاعدياً شبه مستمر منذ سنة 2004. وتتضح حدة هذه الظاهرة الاجتماعية في المغرب بشكل أكبر، عند إجراء مقارنات دولية. فعلى سبيل المثال، يتجاوز معدل بطالة الشباب في المغرب بكثير المتوسط العالمي الذي يقارب 13 في المائة، كما أنه يتعدى المتوسط المسجل في الفئة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تنتمي إليها بلادنا، والبالغ 12 في المائة.

وبالإضافة إلى العوامل الدورية المرتبطة بالظرفية، يُعْزَى ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب عموماً إلى مجموعة من العوامل البنيوية، من قبيل عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، وعجز الاقتصاد عن خلق ما يكفي من مناصب الشغل اللائق والمستجيب لمؤهلات الشباب، وتكريس حلقة مفرغة بين نقص الخبرة وضرورة الحصول على أول فرصة شغل لاكتسابها، بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها الشباب حاملو المشاريع في الحصول على التمويل، فضلا عن الأثر المحدود لمختلف برامج إدماج الشباب، وتعدد الاستراتيجيات الوطنية العرضانية والقطاعية في غياب رؤية مشتركة ومندمجة على المدى الطويل لموضوع تشغيل الشباب.

27 – انظر الحسابات الواردة في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، والتي توضح انخفاض معامل مرونة النمو – التشغيل.

مقارنة معدل البطالة في صفوف الشباب في المغرب مع المعدلات المسجلة على الصعيد الدولي (%) [28]

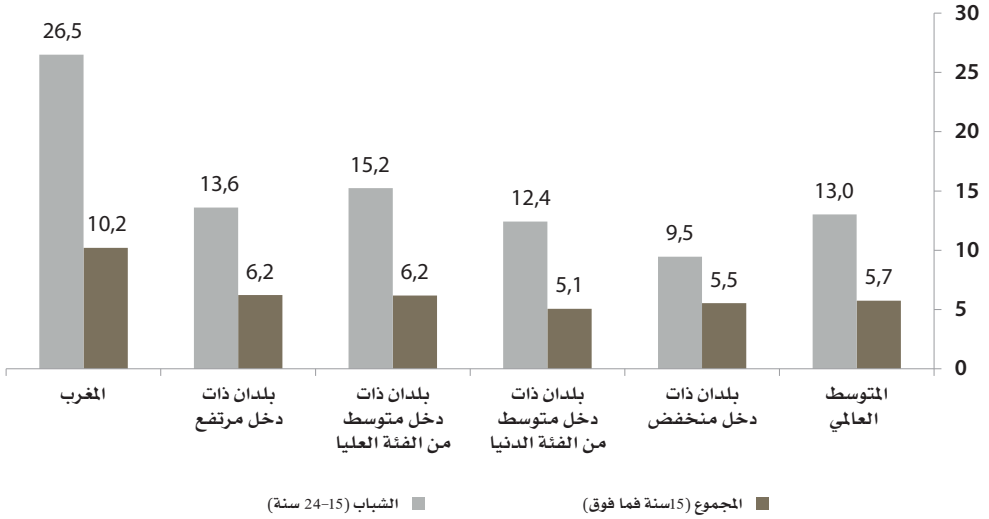

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومكتب العمل الدولي

وإذا كان الولوج إلى الشغل يمثل العائق الأول أمام الشباب في سوق الشغل، فإن جودة الوظائف المحدَثَة تشكل من جانبها تحديا كبيراً. وقد أضحت الهشاشة على مستوى تشغيل الشباب سمة عالمية. ووفقاً لتقارير مكتب العمل الدولي، فإن الشباب يمثلون النسبة الأكبر ممن يزاولون شغلا هشّاً، كما يشكلون النسبة الأكبر من العمال الفقراء. ويمكن تفسير هذا الواقع بكون عدد متزايد من الشباب أصبحوا على العموم يَقْبَلون ممارسة أنماط شغل غير مستقرة (شغل مؤقت، عقد محدد المدة، التشغيل الذاتي، العمل في القطاع غير المنظم...) أو تدر دخلا أقل من فرص الشغل الدائم. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات حول بلدان مختلفة[29] أن الشباب الذين يبدؤون مسارهم المهني بقبول شغل مؤقت أو محدد المدة من المحتمل أن ينتهي بهم المطاف في البطالة أو أن يظلوا في هذه الفئة من الشغل، أكثر مما يحتمل أن ينجحوا في الحصول على شغل دائم وأكثر استقرارا، باستثناء عدد قليل من البلدان.

وفي المغرب، تُبيِّنُ المؤشرات المتوفرة والتي تتيح إجراء مقارنة على الصعيد الدولي، مدى حدة إشكالية جودة الشغل بشكل عام، وتشغيل الشباب على وجه الخصوص. بداية، ووفقا لتعريف مكتب العمل الدولي، فقد بلغت حصة مناصب العمل الهش[30] في المغرب بالنسبة لجميع الفئات العمرية في سنة 2017، 50.7 في المائة من إجمالي مناصب الشغل، وهو ما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 42.4 في المائة، وكذا المعدل المُسَجَّل بالدول ذات الدخل المتوسط والمقَدَّر بـ46.2 في المائة. وفي المقابل، تبقى نسبة العمل الهش بالمغرب أقل من تلك المسجَّلَة في الفئة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط والتي تبلغ 63 في المائة. وعلاوة على ذلك، ودائما في ما يتعلق بهشاشة الشغل، فقد تزداد وطأة ظاهرة تقاطب (polarisation) سوق الشغل في المغرب مستقبلا. ويحيل هذا المفهوم على أن التقدم التكنولوجي والاستخدام المستمر للروبوتات ورقمنة الإنتاج يهددان على نحو متزايد بتعويض مناصب الشغل التي تتطلب «مهارات متوسطة» أكثر مما يهددان المناصب التي تتطلب مؤهلات بسيطة أو عالية. والحال أن المناصب ذات المؤهلات المتوسطة تمثل في المغرب أكبر نسبة من المستخدمين،

28 – معطيات تتعلق بسنة 2016.

29 – انظر تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 2015، أشكال التوظيف غير المعيارية.

30 – وفقا لتعريف مكتب العمل الدولي، فإن معدل العمل الهش يساوي حصة العاملين لحسابهم الخاص والمساعدين العائليين الذين لا يتلقون أجرا، من مجموع العاملين.

أي ما يقرب من 76.7 في المائة[31]، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 64.7 في المائة. وبالمقابل، فإن حصة مناصب الشغل ذات المهارات العالية، وبالتالي الأقل عرضة نسبيا لمخاطر التقدم التكنولوجي، لا تمثل سوى 7.4 في المائة من إجمالي المناصب، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 22.3 في المائة.

وأخيراً، من المهم أن نذكِّر بأنَّ مشكلة الشغل الناقص في الوسط القروي، وكون القطاع الأولي يشغل ما يقرب من 38 في المائة من السكان النشيطين المشتغلين، هما عنصران ينطويان على مخاطر تتهدد مستقبل التشغيل في المغرب، سيَّما في صفوف الشباب. والواقع أن الافتقار إلى تنوع فرص الشغل في المناطق القروية لفائدة الشباب، فضلا عن استهداف السياسة القطاعية «مخطط المغرب الأخضر» للرفع من الإنتاجية الفلاحية، سيَّما من خلال المَكْنَنَة وتحديث القطاع، يمكن أن يقلص بشكل تدريجي كثافة اليد العاملة في القطاع الفلاحي، التي تعاني أصلا من الشغل الناقص، كما أن من شأنه أن يسرع وتيرة الهجرة من القرى نحو المدن التي لا تزال غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد الإضافية من اليد العاملة. وفي هذا الصدد، فإن الاعتماد على الأنشطة الموسمية مثل السياحة القروية للإبقاء على الشباب في القرى قد لا يكون كافيا. وتبعا لذلك، يتعين تحقيق تجانس أكبر بين الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات التشغيل لفائدة الشباب في الوسط القروي. وبعبارة أخرى، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية المحلية، من خلال تكثيف الاستثمارات في مشاريع محلية تختص في «الأعمال التجارية الزراعية» (agro-business) التي من شأنها توفير فرص الشغل لسكان القرى وتوظيف الموارد والمنتجات المحلية، فضلا عن الأنشطة ذات الصلة، المتعلقة بالتخزين والتلفيف والنقل، واللوجستيك، والتسويق، وما إلى ذلك. ومن ثم، يمكن لهذه الأنشطة أن تضمن دخلا أكثر استقرارا لفائدة الشباب من سكان المناطق القروية.

يساهم ضعف ريادة الأعمال (خلق المقاولة) في تقليص فرص الشغل المتاحة أمام الشباب في المغرب

يجري الحديث على نحو متزايد، على الصعيدين الوطني والدولي، عن النهوض بريادة الأعمال (خلق المقاولة) باعتبارها واحدة من التدابير الرئيسية المساهمة في الحد من البطالة، خصوصا في صفوف الشباب. ويعتبر المقاول فاعلا أساسيا في تحديد الفرص المتاحة في عالم الأعمال، وتحسين الإنتاجية، وخلق الثروة وإحداث فرص الشغل، وغير ذلك. بيد أنه في المغرب، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، فإن الاستثمار الخاص والمقاولة الخاصة لا يتمكنان من الاضطلاع بدورهما الكامل كقاطرة للتنمية.

ويتيح استثمار بعض مؤشرات المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة (Global Entrepreneurship Monitor) (انظر الرسم البياني بعده) استخلاص بعض الاستنتاجات بخصوص ريادة الأعمال في المغرب:

- بداية، تُظْهِر ثلاثةُ مؤشرات أن نسبة السكان النشيطين المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 15 و64 سنة الذين يعتزمون إحداث مقاولة خاصة، تسجل بالأحرى مستويات معتدلة. أولا، يسجل المغرب نسبة 32.8 في المائة على مستوى مؤشر «الخوف من الفشل» مقابل 36.1 في المائة كمتوسط عالمي. وبعبارة أخرى، وبخصوص العينة التي شملتها الدراسة، فإن نسبة الأشخاص الذين يصرحون بأن الخوف من الفشل هو ما يحول دون إطلاق مشروعهم الخاص تبقى أقل من المتوسط العالمي. ثانيا، وفي ما يخص نسبة الأشخاص الذين يعتزمون إحداث مقاولتهم الخاصة، فهذه النسبة تظل مهمة في بلادنا، حيث بلغت 36.2 في المائة مقابل متوسط عالمي لا يتعدى 22.3 في المائة. ثالثا، كشفت الدراسة أن نسبة الأشخاص بالمغرب الذين يعتبرون أن ريادة الأعمال تعد خيارا مهنيا جيدا تبلغ 79.3 في المائة، متجاوزة بذلك المتوسط العالمي البالغ 62.8 في المائة؛

31 – معطيات مكتب العمل الدولي.

- وإذا كان المغرب يتجاوز المتوسط العالمي على مستوى اعتزام إطلاق المقاولة الخاصة، فإن تجسيد ذلك على أرض الواقع لا يرقى إلى مستوى التطلعات. وفي هذا الصدد، فإن المؤشر المتعلق بـ «نسبة النشاط المقاولاتي في مرحلة الانطلاق»[32]، والذي يُمكِّن من قياس نسبة الأفراد الذين يملكون فعليا مقاولات حديثة النشأة، لا يتجاوز بالمغرب 5.6 في المائة، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي 12.3 في المائة. وتؤكد هذه الفجوة القائمة بين تصور ريادة الأعمال كخيار مهني محتمل، من جهة، وخلق المقاولات بشكل فعلي، من جهة ثانية، أن مشكلة ضعف ريادة الأعمال في المغرب يرتبط بالأحرى بعوامل أخرى، منها على وجه الخصوص مناخ الأعمال والمؤهلات التي يتوفر عليها حَمَلة المشاريع؛
- وإلى جانب ضعف حجم النشاط المقاولاتي في المغرب، ثمة عنصر آخر لا يقل أهمية يتمثل في جودة المبادرات الخاصة أو طبيعتها. وفي هذا الإطار، فإن «مؤشر الحافز»[33]، الذي يمثل نسبة المقاولين الذين ينخرطون في ريادة الأعمال بدافع الرغبة في استثمار الفرص المتاحة مقارنة مع نسبة أولئك الذين أملت عليهم الضرورة فقط الاتجاه نحو ريادة الأعمال، يبلغ مستوى منخفضا قدره 1.8 في المغرب، في حين أن المتوسط العالمي هو حوالي 3. وبعبارة أخرى، لا تزال نسبة الأفراد الذين اختاروا ريادة الأعمال، فقط لأن الضرورة أملت عليهم ممارسة نشاط معيشي، في غياب فرص شغل مأجور، كبيرة بالمقارنة مع أولئك الذين اختاروا النشاط المقاولاتي بالنظر إلى وجود فرص حقيقية للنجاح. والحال أن هذه الفئة الأخيرة هي الأقدر على الدفع بدور القطاع الخاص في مجال التنمية، من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية أكثر قدرة على الاستمرار ومدرةٍ للدخل ومحدثة لمناصب شغل لائقة وأكثر استقراراً. وهكذا، فإن ارتفاع نسبة المقاولين بحكم الضرورة في المغرب ينعكس في ضعف قدرة المقاولات الناشئة على المستوى الوطني على الاستمرار، حيث إن حوالي 37 في المائة من المقاولات التي تم التشطيب عليها في سنة 2017 لم يمر على إنشائها أكثر من خمس سنوات[34]، كما أن 67 في المائة منها لا يتعدى وجودها عشر سنوات؛
- يبقى انخراط النساء الشابات في ريادة الأعمال في المغرب بدوره محدوداً. ووفقاً لدراسة نشرها مكتب العمل الدولي[35] في سنة 2017، تُمثل النساء (جميع الفئات العمرية) حوالي 10 إلى 12 في المائة من مجموع المقاولين على المستوى الوطني، 3 في المائة منهن فقط تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة، في حين أن 55 في المائة منهن تتراوح أعمارهن بين 25 و39 سنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية النساء رائدات الأعمال يدرن مقاولات صغيرة جداً و3.5 في المائة فقط منهن يَلِجْنَ الأسواق الدولية.

32 – المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة (Global Entrepreneurship Monitor).

33 – المصدر نفسه.

34 – المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

35 – مكتب العمل الدولي «تقييم تطور ريادة الأعمال النسوية في المغرب»، مارس 2017.

مؤشرات ريادة الأعمال (خلق المقاولة) في المغرب مقارنة بالمؤشرات المسجَّلة على الصعيد الدولي

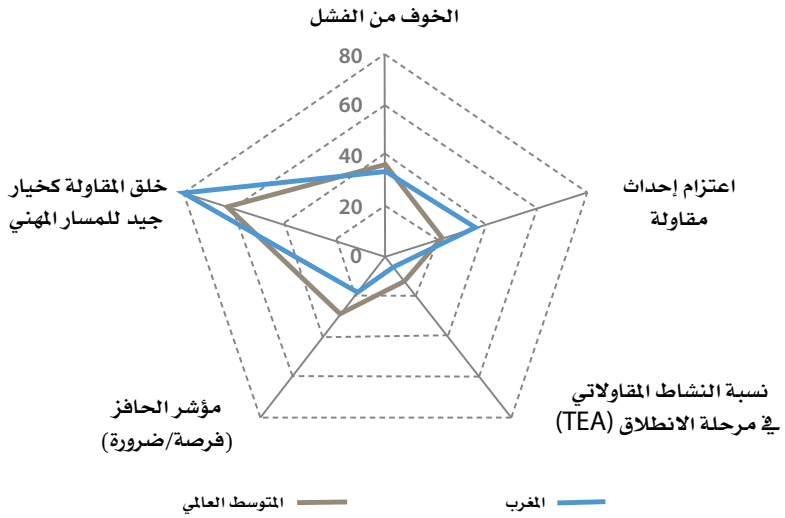

المصدر: انطلاقا من معطيات المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة (GEM)

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: إمكانيات غير مستثمَرة بالقدر الكافي

يتضح عجز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني عن توفير الإدماج الاقتصادي لفئات عريضة من المواطنين من خلال قراءة عدد من المؤشرات المتعلقة بالتشغيل. وفي هذا الصدد، فإن 41.9 في المائة فقط من السكان البالغين سن العمل يتوفرون على شغل في سنة 2017. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 10.2 في المائة من السكان النشيطين يوجدون في وضعية بطالة، وهي بطالة طويلة الأمد بالنسبة لفئة كبيرة منهم، في حين أن أكثر من نصف السكان في سن العمل غير نشطين (53.3 في المائة في سنة 2017)، سيَّما في صفوف النساء. وأخيراً، فإن نسبة مرتفعة من أولئك الذين يُفْلِتون من البطالة وعدم النشاط تلجأ إلى العمل في القطاع غير المنظم في ظل ظروف غير مستقرة (36.3 في المائة من مناصب الشغل غير الفلاحية[36])، أو الشغل الناقص أو الهش أو الهجرة نحو الخارج.

وتقتضي هذه الوضعية العمل على تقوية القدرات الإدماجية للاقتصاد الوطني، بما في ذلك النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة. فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنسبة 6.53 في المائة من الشغل المؤدى عنه، وهي نسبة تتراوح بين 9 و10 في المائة في فرنسا، وتبلغ 10.3 في المائة في بلجيكا، و9.7 في المائة في إيطاليا، و7 في المائة في إسبانيا.

وقد بادر المغرب إلى تطوير هذا القطاع، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2020. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار هذه الاستراتيجية، وعلى بعد عامين من بلوغ أجلها، فإن النتائج لا ترقى إلى مستوى الأهداف المسطَّرة، بالنظر إلى أن مساهمة هذا القطاع حالياً في الناتج الداخلي الخام لا تتجاوز 2 في المائة[37]، عوض 3.9 في المائة المحددة كهدف في أفق سنة 2020، كما يُشَغِّلُ القطاع نحو 5 في المائة من السكان النشيطين، عوض نسبة 7.5 في المائة التي استهدفتها الاستراتيجية المذكورة. وعلاوة على ذلك، تؤكد نتائج القطاع أن انعكاساته على إدماج حاملي الشهادات والنساء لاتزال دون

36 – البحث الأخير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم.

37 – مداخلة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، خلال الندوة الصحفية المنظمة بمناسبة تقديم الدورة السادسة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والدورة الأولى للمعارض الدورية المغرب-السنغال والمغرب-كوت ديفوار، نونبر 2017.

مستوى الإمكانات التي يتيحها، حيث لا يشغل سوى 2 في المائة من الخريجين، في حين أن 14.5 في المائة فقط من التعاونيات هي تعاونيات نسوية.

إن العقبات التي تحول دون النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب متعددة وتشمل بالأساس (1) تشتت المبادرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين عدة هيئات ومتدخلين، مما يحول دون إمكانية إجراء تقييم وتتبع فعالين وشاملين لتطور القطاع، علماً أن المرصد الذي تنص هذه الاستراتيجية على إحداثه لم ير النور بَعْد؛ (2) التمويل المحدود واعتماد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الأموال العمومية والمِنَح والإعانات، دون إغفال الكلفة المرتفعة للقروض الصغرى؛ (3) أوجه القصور في مجال الحكامة والموارد البشرية المؤهَّلة على مستوى هذه المؤسسات؛ (4) بالإضافة إلى عوائق أخرى تتعلق بالولوج إلى الأسواق والنظام الضريبي وغير ذلك.

ومن أجل التغلب على أوجه القصور هذه وتمكين قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الاضطلاع بدوره الكامل في الإدماج، ينبغي تعزيز الابتكار الاجتماعي من خلال السعي، قدر الإمكان، إلى ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي والاقتصادي مع حاجيات الفاعلين في هذا القطاع؛ وذلك عبر الإسراع، بداية، باعتماد مشروع القانون الإطار الخاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي شُرع في إعداد دراسة بشأنه سنة 2015. وفي هذا الصدد، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد أصدر سنة 2015 تقريرا، في إطار إحالة ذاتية، حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تضمن جملة من التوصيات، منها على وجه الخصوص:

- تعزيز وإحداث منظومة حكامة وطنية وجهوية من شأنها تحفيز ومصاحبة تطوير هذا القطاع ونموه. ويمكن أن يرتكز العمل في هذا الصدد على إصلاح ودمْج عدّة هيْئات عمومية ذات صلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، داخل «هيْئةٍ وطنيّة جديدة للنهوضِ بالاقتصادِ الاجتماعيّ والتضامنيّ». وينبغي أنْ تمارسَ هذه الهيْئةُ الوطنيّة عملَها على الصّعيد الوطنيّ بالتنسيق مع الهيئات المركزيّة، وعلى الصعيد الجهويّ من خلال الهيئات الجهوية للاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ، وذلك بالاعتماد على الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، التي ينصّ عليْها الإطارُ الجديدُ المتعلّق بالجهوية المتقدّمة؛
- الإسراع بإخراج المرصد الوطني للاقتصاد الاجتماعي إلى حيز الوجود والعمل على إحداث فروع جهوية له، من أجل ضمان تتبُّعٍ أفضل على الصعيد المحلي؛
- العمل على إحداث غُرَفٍ جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ضمان إدماج أفضل للوحدات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ داخل سلسلة القِيَم، وهو ما من شأنه تحسين الولوج إلى الأسواق بالنسبة للفاعلين في هذا القطاع، وبالتالي إعْطاء دفْعة لتوْفير فرص الشغل بكيفيّة أكْثر إدماجاً؛
- إدْماج الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ في برامج منظومة التربية والتكوين؛
- توفير تكوينٍ متين لفائدة المسيّرين العاملين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من أجل تعزيز قدراتهم في مجالي التدبير والتسيير، وذلك عبْر اعتماد تكويناتٍ أساسية أو تكويناتٍ مستمرّة؛
- وضع منظومة للحماية الاجتماعية لفائدة المنخرطين في التعاونيات والجمعيات؛
- العمل على إرساء منظومة ضريبية أكثر ملاءمة للوحدات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والحرص على تحقيقِ نوع من العدالة الضريبية بيْن التعاونيات ومقاولات القطاع الخاصّ (لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإحالة الذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 19-2015)؛

- تحسين الولوج إلى التمويل، سواء في مرحلة تأسيس الوحدات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو في مرحلة النمو والتوسع؛
- تشجيع الابتكار داخل المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل على تحسين ولوجها إلى التكنولوجيات الرقمية، وذلك بما يكفل تعزيز قدراتها في مجالات تسويق المنتجات وترويجها واستكشاف أسواق جديدة...

2.1. البعد الاجتماعي

1.2.1. القطاعات الاجتماعية الرئيسية

- **قطاع التربية والتعليم : استمرار أوجه العجز البنيوي وتدابير تصحيحية خلافية**

على المستوى الاجتماعي، لا تزال العديد من أوجه القصور البنيوي تلقي بظلالها على قطاعيّ التربية والتكوين المهني. وفي هذا الصدد، كشف الموسم الدراسي 2016-2017 عن وجود جملة من الاختلالات، بالإضافة إلى المشاكل البنيوية التي يواجهها قطاع التربية والتعليم منذ عدة سنوات. والجدير بالذكر أيضا أن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، لم تدخل حيز التنفيذ برسم الموسم الدراسي 2016-2017، وذلك على الرغم من أن هذه الرؤية اعتُمِدت في سنة 2015.

ومن بين هذه الاختلالات، برزت من جديد، خلال الموسم الدراسي 2016-2017، ظاهرة اكتظاظ الأقسام الدراسية والتدبير المتأخر للحاجيات من الموارد البشرية وكذا الهدر المدرسي، مما يؤكد أن تدبير القطاع يتطلب اعتماد مقاربة استباقية على مستوى التنظيم والتخطيط:

- في ما يتعلق باكتظاظ الأقسام الدراسية، كشفت المذكرة الاستعجالية للمجلس الأعلى للحسابات حول ظروف تهييئ وسير الدخول المدرسي لموسم 2016-2017، أن أزيد من 2.2 مليون تلميذ يتابعون دراستهم في أقسام مكتظة، أي أقسام تضم أكثر من 40 تلميذا، وهو ما يعادل 38 في المائة من مجموع التلاميذ. ومن المؤكد أن هذا الوضع له انعكاسات سلبية على أداء المدرس والتلميذ على حد سواء، سيَّما عندما يتعلق الأمر بطور التعليم الابتدائي. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة النظر في عتبة 40 تلميذا في القسم الواحد المعتمدة كمؤشر للاكتظاظ، والتي يبدو أنها تفوق المعدل الذي يكفل توفير الظروف الملائمة للتَّعلم؛
- لا يزال تدبير الموارد البشرية واحداً من نقاط الضعف في منظومة حكامة القطاع. ويتجلى ذلك بالأساس في تسجيل خصاص وفائض في الوقت ذاته في هيئة التدريس. ذلك أن نمط انتشار الأطر التربوية، في إطار الحركة الانتقالية وحركة التعيينات، لا يستجيب بالضرورة لحاجيات الخريطة التربوية، ويؤدي إلى وجود فائض من المدرسين في بعض الأكاديميات وخصاص في أكاديميات أخرى، حيث يقدر الخصاص بـ700 16 مدرس، بينما يصل الفائض إلى 055 14 مدرسا برسم الموسم الدراسي 2016-2017. وهذا ما يفسر أساسا اللجوء إلى توظيف المدرسين بالتعاقد في بعض الأكاديميات. ومن ثم، فإن الوضع يتطلب إعادة النظر في آلية التخطيط المدرسي، مع أخذ التحولات الديموغرافية والاجتماعية على المستويين الجهوي والمحلي بعين الاعتبار، فضلا عن تدبير حالات الإحالة على التقاعد، بما فيها التقاعد النسبي، والحركة الانتقالية للمدرسين، التي ينبغي أن تلبي طلبات المدرسين وأن تستجيب أيضا للحاجيات المسجَّلة على مستوى المؤسسة التعليمية والإقليم والأكاديمية؛

- وفي ما يتعلق بالهدر المدرسي، فقد شهد عدد التلاميذ الذين غادروا مقاعد الدراسة تراجعا خلال الموسم الدراسي 2016-2017، حيث استقر في 279 117 حالة جرى إحصاؤها، مقابل 618 329 حالة خلال الموسم الدراسي 2015-2016. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن حوالي 30 في المائة من حالات الهدر المدرسي تهم تلاميذا في الطور الابتدائي لم يبلغوا بَعْدُ السن الذي يسمح بتوجيههم نحو التكوين المهني. وهو أمر قد يؤدي إلى عودة هؤلاء إلى دائرة الأمية، خاصة وأن البنيات التربوية غير النظامية، سيَّما في إطار برنامج مدرسة الفرصة الثانية، تظل ذات قدرة استيعابية ضعيفة مقارنة مع أعداد التلاميذ الذين يغادرون مقاعد الدراسة كل سنة.

ووعيا منه بمختلف الإشكاليات التي يعاني منها هذا المجال، شرع القطاع الوصي منذ الدخول المدرسي لموسم 2017-2018 في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لإصلاح القطاع 2015-2030، التي «تهدف إلى إرساء مدرسة جديدة قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع، باعتبارها جميعاً أُسُساً ناظمة»[38].

وقد تم اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تحسين الكفايات اللغوية للتلاميذ، من خلال إدراج تدريس اللغة الفرنسية ابتداءً من السنة الأولى من التعليم الابتدائي، والمراجعة التدريجية للكتب المدرسية بهدف تجديدها في جميع أطوار التعليم بحلول سنة 2020. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2017 إطلاق خطة تعميم التعليم الأولي لفائدة الأطفال الذين يبلغون 4 سنوات فما فوق، بحلول سنة 2027.

• مُخطط تعميم التعليم الأولي

يُجْمِع الخبراء التربويون وكذا الدراسات ذات الصلة المنجزة على الصعيد الدولي على الأهمية التي يكتسيها التعليم الأولي في النمو الفكري للطفل، وفي تحسين قدرته على التعلم، وكذا في الوقاية من الهدر المدرسي منذ الطور الابتدائي. وقد التزم المغرب، في إطار أهداف التنمية المستدامة، بالعمل في أفق سنة 2030 على ضمان ولوج الاطفال لتعليم أولي ذي جودة يهيئهم لمتابعة الدراسة الابتدائية. غير أن المعطيات المتوفرة حاليا تشير إلى أن عدد الأطفال دون سن السادسة الذي يلجون إلى التعليم الأولي يظل ضعيفا. فحسب قطاع التربية الوطنية، هناك 917 726 تلميذا يتمدرسون في التعليم الأولي التابع للوزارة، أي ما يمثل حوالي نصف عدد الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات. وتختلف نسبة الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي اختلافا بَيِّناً حسب وسط الإقامة : حيث تبلغ 60.2 في المائة في الوسط الحضري، فيما لا تصل إلا لـ35.7 في المائة في الوسط القروي. ويتوزع هؤلاء الأطفال حسب نوع التعليم الأولي على الشكل التالي : 63 في المائة منهم يرتادون مؤسسات التعليم الأولي التقليدي (الكتاتيب القرآنية)، و25 في المائة يرتادون مؤسسات التعليم الأولي العصري (القطاع الخاص)، في حين أن 12 في المائة منهم يرتادون مؤسسات التعليم الأولي العمومي.

وتتسم الوضعية الحالية للتعليم الأولي بما يلي:

- تدخل العديد من القطاعات الوزارية في غياب بنية واضحة وإشراف مباشر. ومن بين المتدخلين، هناك قطاعات التربية الوطنية، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والشباب والرياضة، والتعاون الوطني... بالإضافة إلى البعثات الأجنبية. لذلك، ينبغي وضع إطار مؤسساتي للتعليم الأولي يكون تابعاً لقطاع التربية الوطنية؛
- ازدواجية قوية يتسم بها هذا القطاع بين التعليم العتيق والعصري، وهو ما أدى إلى عدم وجود إطار موحَّد للتعليم الأولي. ونتيجة لذلك، نجد أن القواعد والأسس المعرفية للأطفال الذين ارتادوا التعليم الأولي تكون متباينة عند ولوجهم إلى المدارس الابتدائية : هكذا، يكون لبعضهم القواعد الأولى للحساب والقراءة/الكتابة

38 - «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030»، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

باللغتين العربية والفرنسية، في حين أن البعض الآخر يمتلك القواعد الأولى للقراءة / الكتابة باللغة العربية بالإضافة إلى تلقيه لتعليم ديني. ولذلك، فإن وضع إطار معياري موحد للتعليم الأولي يُعَدُّ أمرا ضروريا لضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجميع (انظر الإطار المتعلق بالتعليم العتيق)؛

- كما أن الجانب البيداغوجي يظل علاوة على ذلك غير متوازن، وذلك بسبب غياب إطار للتكوين البيداغوجي والتدريب، موجَّهٍ للمُربِّين العاملين في التعليم الأولي. وهو وضع يقتضي على الخصوص إحداث برنامج تعليمي خاص بالطفولة المبكرة على مستوى مراكز التكوين في مهن التربية والتكوين.

إن تعميم التعليم الأولي لا ينبغي، في هذا السياق، أن يخضع فقط للمنطق العددي، الذي يتمثل هدفه الأساسي في تحقيق معدل ولوج مرتفع لطور التعليم الأولي وإن على حساب جودة التعليم المقدم للأطفال والتكوين الذي يتم توفيره لهيئة المربين المختصين في تعليم الطفولة المبكرة. وحاليا، يبدو أن إطلاق مخطط تعميم التعليم الأولي جرى دون وجود مراكز للتكوين المتخصص في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا تخطيط لتنفيذ برامج بيداغوجية موجهة للتعليم الأولي، ولا حتى وضع خارطة طريق ترمي إلى خلق الالتقائية بين مختلف أنواع المؤسسات التي توفر هذا النوع من التعليم. وفي هذا الصدد ، ينبغي العمل أولا على وضع برنامج زمني لتعميم التعليم الأولي يتضمن أهدافا مرقمة لاستحقاقات محددة سلفا، بالإضافة إلى وضع خطة لتكوين المعلمين الذين سيعملون في التعليم الأولي، وذلك لتفادي الوقوع في وضعية مماثلة لتلك التي تم فيها اللجوء بشكل متسرع إلى توظيف مدرسين متعاقدين لسد الخصاص الحاصل في مختلف أسلاك التربية الوطنية، دون أن يمتلك هؤلاء المتعاقدون التكوين اللازم لممارسة مهنة التدريس.

• استمرار الصعوبات المرتبطة بتوظيف المدرسين وتكوينهم

من جهة أخرى، يؤكد اللجوء إلى توظيف 24 000 مدرس عن طريق التعاقد لتلبية حاجيات الدخول المدرسي 2017-2018 استمرار الصعوبات المتعلقة بحكامة القطاع، فإذا كان تكوين المدرسين في المراكز الجهوية للتربية والتكوين يستغرق في الظروف العادية سنة تقريبا، فإن الأعداد الجديدة من المدرسين المتعاقدين يتلقون تكويناً لا يتعدى ثلاثة أشهر في شكل دورات تكوينية تنظم خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ توظيفهم وتاريخ الالتحاق الفعلي بالعمل. ولا تسمح هذه الظروف للمدرس باكتساب الكفايات التربوية والتعليمية اللازمة لممارسة مهنته، وللاستئناس بتقنيات التَّعلم المعتمدة، واستيعاب الرهانات المرتبطة بالإصلاح الجاري. ومن شأن اللجوء المتكرر كل سنة إلى هذا التوظيف المتسرع أن يؤثر على تنفيذ عملية الإصلاح وأن ينعكس بالتالي سلباً على تحقيق الأهداف المسطرة.

إن مقارنة المغرب مع بعض التجارب على المستوى الدولي، تزيد من إذكاء التخوفات بشأن الآثار السلبية المحتملة لتوظيف أساتذة بدون تكوين كاف. وفي هذا الصدد، استعرضت دراسةٌ حول تكوين المدرسين نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سنة 2014 تحت عنوان «ما هي متطلبات ممارسة مهنة المُدَرِّس؟» التدابير المعتمدة في البلدان 35 الأعضاء في المنظمة في مجال التكوين الأساسي والمستمر للمدرسين. وإجمالاً، يُستَخلص من هذه الدراسة أن الالتحاق بالعمل في طَوْرَي التعليم الأولي والابتدائي يتطلب تكويناً يستغرق بين سنتين وخمس سنوات حسب البلدان. وبالنسبة لهذين الطوْرَين، يتم تنظيم التكوين وفقا لما يسمى النموذج «المتزامن» الذي يزاوج بين دروس تتناول مواد التخصص ووحدات بيداغوجية وتطبيقية. وبالمقابل، وبالنسبة للسلكين الأول والثاني من طور التعليم الثانوي، فإن ما يسمى بالنموذج «التعاقبي» هو الأكثر شيوعا. ويعتمد هذا النموذج على تدريس مواد التخصص في مرحلة أولى، ثم بعد ذلك على وحدات بيداغوجية وتطبيقية. وفي المغرب، وعلى الرغم من أن عملية تكوين المدرسين خضعت للإصلاح في سنة 2007، فإن

كفايات أعضاء هيئة التدريس لا تزال أقل من المتوسط كما يتضح من نتائج الدراسة الدولية لتوجهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم لسنة 2015 (TIMSS 2015)، التي تشير إلى أن جزءا كبيرا من أعضاء هيئة التدريس حاصلون فقط على شهادة التعليم الثانوي التأهيلي.

• التمازج الاجتماعي داخل المدرسة والازدواجية بين القطاعين العمومي والخاص

إن الإدراك السائد حول تدهور جودة التعليم العمومي في السنوات الأخيرة وعدم تحقيقه لتحسن ملموس رغم مخططات الإصلاح المتعددة التي جرى تنفيذها، بالإضافة إلى إغلاق المدارس العمومية، خاصة في المدن الكبرى، بالموازاة مع تنامي عرض وافر للتعليم الخاص، كلها عوامل أدت إلى زيادة سريعة في نسبة التلاميذ المتمدرسين في مؤسسات التعليم الخاصة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت هذه النسبة في التعليم الابتدائي من 15.2 في المائة خلال الدخول المدرسي لموسم 2014-2015 إلى 16.8 في المائة برسم الموسم الدراسي 2017-2018. لذلك، وفي سياق من الشكوك حول مستقبل المدرسة العمومية، قد تزداد حصة التعليم الخاص في السنوات المقبلة، مما سيكون له تأثير على تكافؤ الفرص بين تلاميذ التعليم العمومي والخاص، وسيؤدي إلى تعميق الفوارق. علاوة على ذلك، ونظرا لما يطبع المدارس الخاصة من عدم التجانس، فإن جودة التعليم المقدم لكل طفل تبقى رهينة بالوضعية المالية لوالديه، مما يزيد من خطر وقوع الأسر ذات الدخل المحدود وأسر الطبقة الوسطى في الهشاشة وفرط تراكم الديون.

وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن السياسات العمومية الحالية المعتمدة في مجال التعليم تجعل من ضمان التنوع والتمازج الاجتماعي في المدرسة هدفها الأساسي. ومن شأن غياب هذا التوجه أن يكون له في المستقبل آثار وخيمة على الحركية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. وقد أكدت نتائج الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS)، الصادرة سنة 2016، ضعف التمازج الاجتماعي في المدرسة، حيث أبرزت أن 84 في المائة من تلاميذ العينة المشمولة بالبحث يتابعون دراستهم في مؤسسات غالبية تلاميذها منحدرون من الطبقات المحرومة، في حين أن 8 في المائة منهم يتلقون تعليمهم في مؤسسات يدرس فيها، جنبا إلى جنبا، التلاميذ المنتمون إلى أسر ذات وضعية سوسيو-اقتصادية فقيرة والذين ينحدرون من أسر ميسورة. وبالتالي فقد أضحت المدرسة فضاء للمَيْز بين مختلف طبقات المجتمع، مما ينجم عنه، تبعا لقاعدة «تأثير النظراء»، وقع سلبي كبير على مستقبل التلميذ، خاصة في الأوساط المحرومة.

وتسلط هذه الوضعية الضوء على الشرخ الاجتماعي التي قد ينجم عن نظام تعليمي يسير بسرعات متعددة، وهي فجوة من شأن انعكاساتها على الحركية الاجتماعية للأجيال الصاعدة، أن تشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي وأن تؤدي إلى فقدان المواطنين الثقة في المدرسة كآلية للارتقاء الاجتماعي. إن إعادة النظر في وضعية المدرسة والسعي إلى جعلها عاملا رئيسيا للارتقاء الاجتماعي بالنسبة للفقراء وذوي الأوضاع الهشة، يقتضي بالضرورة العمل على تشجيع التمازج الاجتماعي في السياسات التربوية. كما يتعين إدماج مبدأ التمييز الإيجابي في المدرسة لفائدة المناطق القروية وتلك التي تعاني الخصاص، من أجل تقليص تأثير الفوارق الاجتماعية التي تعاني منها هذه الأوساط على المدرسة، وذلك على النحو الذي أوصى به المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في رؤيته الاستراتيجية 2030، حيث دعا إلى «تخصيص التمدرس بالوسط القروي بتمييز إيجابي ييسر تعليما بفرص متكافئة لفائدة الفتيات والفتيان بهذا الوسط، وتوفير كل وسائل تحصين تمدرسهم من كل أسباب الانقطاع المبكر والهدر».

غياب إصلاح فعلي للتعليم العتيق في المغرب : تهديد لتكافؤ الفرص

في سنة 2001، أتاح القانون رقم 13.01 إحداث تنظيم خاص للتعليم العتيق وتحديد المسؤوليات المتعلقة بسيره. ويحدد هذا القانون مختلف أطوار الدراسة بالتعليم العتيق، بدءاً من طور التعليم الأولي وصولا إلى طور التعليم النهائي، كما يحدد كيفيات اشتغال مؤسسات التعليم العتيق، التي أصبحت بموجبه تحت وصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وعلاوة على ذلك، ينص هذا القانون على أنه يجب أن تتضمن البرامج الدراسية المطبقة بمؤسسات التعليم العتيق حصَصاً إلزامية من المواد المقررة بمؤسسات التعليم العمومي في حدود الثُّلُثَيْن من الحِصَصِ المخصصة لهذه المواد (اللغات والآداب والمواد العلمية والتربية البدنية وغيرها).

ومنذ ذلك الحين، يشار إلى أن مختلف الإصلاحات التي خضع لها قطاع التعليم لم تشمل التعليم العتيق إلا بشكل ضعيف. وفي هذا الصدد، نَصَّ الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2000، على العناية بالكتاتيب والمدارس العتيقة وتطويرها وإيجاد جسور لها مع مؤسسات التعليم العام. أما بالنسبة للبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين للفترة 2009-2012، فلم يَرِدْ فيه ذِكْر التعليم العتيق. وتدعو الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من جهتها إلى مواصلة الجهود من أجل تأهيل التعليم العتيق من حيث المناهج والبرامج وأطر التدريس، مع العمل على تقوية الجسور مع التعليم العمومي. ولحد الآن، لم يشمل تنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية في شكل خطة عمل من قِبَل القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية التعليمَ العتيق، بالنظر إلى أن تدبير هذا الأخير منوط بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وتشير أحدث الإحصائيات المتعلقة بالدخول المدرسي 2016/2015، إلى وجود 241 12 كُتَّابا قرآنيا، تستقبل 784 317 تلميذا، من بينهم 251 33 تلميذا تتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة، و«يتابعون دراستهم» فقط في هذه المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الكتاتيب تضطلع بدور مؤسسات للتعليم الأولي لفائدة 163 27 طفلا دون سن السادسة. وتتمركز معظم هذه الكتاتيب في جهتين اثنتين من جهات المملكة (جهة مراكش- آسفي وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة)، وتمارس نشاطها عموما تحت إشراف المساجد التي تخصص جزءاً من مداخيلها المالية لتشغيل هذه الكتاتيب (دراسة للمجلس الأعلى للتعليم «التعليم العتيق في المغرب»، 2007)؛ وهو وضع من شأنه أن يعرض هذه المؤسسات لنوع من الهشاشة (60 في المائة منها غير مرتبطة بشبكة الماء الصالح للشرب و82 في المائة غير مرتبطة بشبكة التطهير).

وإلى جانب الكتاتيب، توفر 287 مدرسة عتيقة تدريس العلوم الشرعية لفائدة 852 27 تلميذا (الدخول المدرسي 2016/2015). ويتابع 68 في المائة من هؤلاء التلاميذ دراستهم بطور التعليم الابتدائي ويتلقون تعليما يقوم أساسا على العلوم الشرعية، كما شُرِع منذ بضع سنوات في تدريس اللغات الأجنبية والمواد العلمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 68 في المائة من هذه المدارس العتيقة تسيرها جمعيات، وهو ما يثير مسألة مراقبة الكفايات التربوية ومسؤولية هذه الجمعيات وقدرتها على توفير تعليم يتوافق مع الثوابت الجامعة للأمة المغربية.

- **التكوين المهني: المراجعة الضرورية لمنظومة التكوين المهني من أجل تحسين قابلية تشغيل خريجي هذا التكوين**

أطلق القطاع الحكومي المكلف بالتكوين المهني في سنة 2015 الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، من أجل إعطاء نفس جديد لهذا القطاع، الذي يستهدف الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المتعلقة بالمعارف الدراسية أو المهنية للاستفادة من تكوينات تأهيلية ومن ثم تعزيز قدرتهم على الاندماج في الوسط المهني.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة عدد مراكز التكوين المهني والرفع من طاقتها الاستيعابية في أفق سنة 2021، وذلك من أجل تكوين 10 ملايين شخص، مع الحرص على تعزيز وجود مراكز التكوين على المستوى الترابي وضمان ملاءمة عرض التكوين مع الخصوصيات الاقتصادية الجهوية. ويتمثل الطموح الأساسي لهذه الاستراتيجية في مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد المغربي، سيَّما التوجه الراسخ من أجل بناء قطاع صناعي قوي وديناميي، وذلك من خلال تعزيز العرض من الموارد البشرية القادرة على تلبية حاجيات السوق. وفي هذا الصدد، وخلال الموسم الدراسي 2017-2018 التحق 000 628 تلميذ بمختلف مراكز التكوين المهني (700 587 تلميذ في القطاع العام و300 40 تلميذ في القطاع الخاص)، أي بزيادة تقدر بحوالي 25 في المائة لعدد التلاميذ المسجلين. ومن بين هؤلاء التلاميذ، تم توجيه نحو 000 478 تلميذ نحو التكوين المهني الأولي، و000 28 نحو البكالوريا المهنية، و000 122 نحو التكوين المهني التأهيلي.

وبعدما كان التكوين المهني يُعتَبَر لفترة طويلة بديلا للتعليم العام يتيح للشباب إمكانية الحصول على منصب شغل والخروج من دائرة البطالة التي قد يساهم فيها تكوين ذو صبغة عامة ولا يواكب بما فيه الكفاية حاجيات سوق الشغل والتغيرات الكبرى التي يعرفها الاقتصاد الوطني، فإن هذا القطاع يجد صعوبة في تحقيق الأهداف والانتظارات المتوخاة منه. ووفقا لنتائج الدراسة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط حول الملاءمة بين التكوين والتشغيل بالمغرب، فإن معدل البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني لا يزال أعلى من المعدل المسجل في صفوف نظرائهم من خريجي التعليم العام، حيث بلغ هذا المعدل على التوالي 24.5 و16 في المائة. وعلاوة على ذلك، يزداد احتمال البطالة كلَّما ارتفع مستوى الدبلوم المحصل عليه في التكوين المهني، حيث يتراوح هذا الاحتمال بين 2 و10 في المائة. وبخصوص جوانب أخرى، تُبين دراسة المندوبية السامية للتخطيط أن خريجي التكوين المهني يواجهون العديد من الصعوبات في سوق الشغل، حيث أكدت الدراسة أن 33 في المائة من خريجي التكوين المهني يشغلون مناصب أقل من مؤهلاتهم (انخفاض درجة المهنة)، مقارنة بخريجي التعليم العام الذين لا تتجاوز نسبة الذين يزاولون منهم أعمالا دون مستواهم المعرفي 11 بالمائة. وفي المقابل، تحظى نسبة 37 في المائة من خريجي التعليم العام بوظائف تفوق مؤهلاتهم (ارتفاع درجة المهنة) مقابل 7.9 في المائة فقط من خريجي معاهد التكوين المهني.

وبخصوص التكوين بالتدرج المهني، ترمي استراتيجية التكوين المهني إلى الرفع من عدد التلاميذ-المتدربين في المؤسسات التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من 30 في المائة سنة 2017 إلى 60 في المائة سنة 2021. غير أن هناك العديد من المشاكل التي تعيق النهوض بهذا الصنف من التكوين، أبرزها مدى استعداد المقاولات لاستقبال المتدرب وتأطيره وتتبع مساره. من جهة أخرى، إذا كان انخراط المقاولات يكتسي صبغة أساسية في إنجاح التكوين بالتناوب، فإن المهنيين يعربون عن أسفهم من نقص التحفيزات، الضريبية أو المتعلقة بالمصاريف، التي من شأنها أن تشجعهم على التكفل بالتكوين التطبيقي للمتدربين. كما يُسجَّل قصور في متابعة المتدربين من لدن مراكز التكوين المهني بالتناوب، وهو أمر يتجلى في غياب إحصائيات حول معدلات الاندماج المهني في صفوف المتدربين، كما يتجلى في المعدل المرتفع للمتدربين الذين يغادرون التكوين قبل إتمامه والذي بلغ 42 في المائة خلال الفترة 2008-2014[39].

39 – المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي 2015

ومن المؤكد أن هذه الأرقام تسائل حكامة القطاع وقدرة الإطار المعتمد حاليا على تحسين قابلية تشغيل الشباب وإدماجهم في الحياة العملية. وهذا ما توصل إليه أيضا المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنة 2015 بشأن تحليل عرض التكوين المهني. وإجمالاً، يبين التقرير أن القطاع يعاني من العديد من الاختلالات المرتبطة أساسا بعدم وجود استراتيجية للتكوين المهني بين سنة 1995، تاريخ آخر خطة استراتيجية وَضَعها القطاع الوزاري، وسنة 2015، تاريخ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021. وبالإضافة إلى ذلك، كشف التقرير عن وجود قصور في مجال التحكم في حاجيات سوق الشغل، بالنظر أساسا إلى غياب مرجع وطني موحد للمهن والحرف، فضلا عن ضعف الإحاطة بحاجيات مختلف الاستراتيجيات القطاعية من حيث مناصب الشغل، حيث تم في إطار بعض هذه الاستراتيجيات توقيع عقود تكوين الموارد البشرية مع قطاع التكوين المهني دون دراساتٍ أو برمجةٍ مسبقة.

إن تحقيق طموح بلادنا في الارتقاء بالصناعة وجعْلها محركا للتنمية، يرتبط بتوفير موارد بشرية مؤهلة. لذلك، من الضروري العمل على ملاءمة أهداف الاستراتيجيات القطاعية مع أهداف التكوين المهني وتكثيف الجهود في مجال التكوين المستمر، كما أوصى بذلك، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إحالته الذاتية رقم 2017/30 حول موضوع « تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ». كما ينبغي دعم وتعزيز الآليات الخاصة بتوجيه ومواكبة الشباب الراغبين في التوجه نحو التكوين المهني. ويتعين أيضا التفكير في السبل الكفيلة بتحفيز المقاولات لرفع قدرتها الاستيعابية لتوفير تداريب وتكوينات بالتناوب وبالتدرج لفائدة طلبة التكوين المهني، بما يكفل تحسين قابلية هؤلاء للتشغيل وتيسير اندماجهم في المستقبل داخل المقاولات.

• الصحة والحماية الاجتماعية : إحراز تقدم في مجال تعميم التغطية الصحية، لكن مع عرض علاجات غير كاف

رغم التقدم المحرز في مجال تعميم الولوج إلى الرعاية الصحية، لايزال قطاع الصحة يعاني من العديد من الاختلالات البنيوية، وعلى رأسها ضعف العرض المقدم من العلاجات الصحية والتوزيع الترابي غير المتوازن الذي يتضرر منه على الخصوص المواطنون الذين يقطنون بالمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى.

وقد هدفت الاستراتيجية الوطنية في مجال الصحة للفترة 2012-2016 إلى تجاوز العوائق الرئيسية التي تحول دون تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين : ألا وهي صعوبة الولوج إلى العلاجات الصحية؛ والنقص في الموارد البشرية؛ والتمويل غير الكافي؛ والقصور المسجل على مستوى الحكامة.

وعقب تنفيذ هذه الاستراتيجية، ظلت بعض الجوانب دون حجم الانتظارات. ويعزى هذا الأمر، بالنسبة للكثير من الحالات، إلى التفاوت القائم بين الاستثمارات التي تقرر تنفيذها وبين الميزانية المخصصة لتسييرها. وتعد مؤسسات الرعاية الصحية الأولية نموذجا لهذه الاختلالات. فإذا كان الهدف المعلن يتمثل في تحسين ولوج المواطنين إلى مراكز القرب للرعاية الصحية، فقد شهد عدد السكان لكل مؤسسة للرعاية الصحية الأولية ارتفاعا ما بين سنتي 2011 و2017، حيث انتقل من 11 970 نسمة سنة 2011 إلى 12 238 نسمة سنة 2017، وذلك رغم ارتفاع العدد الإجمالي لهذه المؤسسات (من 2 689 في سنة 2011 إلى 3 007 مؤسسة سنة 2017، حسب إحصائيات قطاع الصحة). كما أن هذه المؤسسات التي وضعت لتكون أول وجهة صحية يقصدها المواطن، لا تزال غير قادرة على الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها، وذلك بسبب عدم كفاية الوسائل المخصصة لها، سواء على مستوى التجهيزات الطبية أو الموارد البشرية، كما أبرز ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه رقم 2013/4 حول «الخدمات الصحية الأساسية». وفي ظل هذه الظروف، يجد المرضى نفسهم إزاء بنيات صحية عمومية غير قادرة على ضمان نقلهم إلى مؤسسة صحية أخرى عند الاقتضاء أو أن توفر لهم مواكبة

طبية في حالة وقوع مضاعفات صحية. وفضلا عن ذلك، فإن حالة بعض مؤسسات الرعاية الصحية الأولية لا تسمح لها بالاشتغال بالشكل المطلوب، حيث باتت متهالكة ومتدهورة وتشكل خطرا على مرتاديها[40].

أما بالنسبة للتأطير، فقد انتقل معدل التأطير الطبي من 6.2 طبيبا لكل 10 000 نسمة سنة 2012 إلى 6.67 طبيبا لكل 10 000 نسمة سنة 2017. ورغم هذا التقدم، فإن نسبة التأطير الطبي تبقى منخفضة مقارنة مع بلدان شبيهة لبلادنا. فقد بلغ معدل التأطير الطبي في تونس سنة 2014 على سبيل المثال 12.69 طبيبا لكل 10 000 نسمة و17.49 في تركيا[41]. ويزيد التوزيع الجغرافي المتفاوت للهيئة الطبية وشبه الطبية والمؤسسات الصحية بين مختلف الجهات من حدة التأثير السلبي لنقص التأطير الصحي على المواطنين. فإذا كان متوسط التأطير الطبي يبلغ نسبة طبيب واحد لكل 498 1 نسمة (أطباء القطاعين العام والخاص)، فإن هذه النسبة تتراوح ما بين طبيب واحد لكل 588 3 نسمة بجهة درعة تافيلالت وطبيب واحد لنحو 000 1 نسمة بجهة الدار البيضاء-سطات.

وقد وضع قطاع الصحة سنة 2017 إطاراً جديداً للشراكة مع منظمة الصحة العالمية في أفق سنة 2021، يهدف إلى مواصلة جهود تعزيز الولوج إلى الرعاية الصحية وتوسيع التغطية الصحية الأساسية وتحسين صحة الأم والطفل وتعبئة الموارد البشرية.

وفي ما يتعلق بتوسيع التغطية الصحية الأساسية، واصل معدل التغطية الصحية للساكنة (بكافة أنظمة التغطية) ارتفاعه، حيث بلغ سنة 2017، حسب قطاع الصحة، 60 في المائة، مقابل 54.6 في المائة سنة 2016، وذلك بالنظر على الخصوص إلى مواصلة تسجيل الطلبة في نظام التغطية الصحية المحدث لفائدتهم، حيث جرى مع متم سنة 2016 تسجيل 000 54 منهم لدى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، علماً أن الفئة المستهدفة بهذه التغطية تضم 000 300 طالبٍ. في المقابل، وإلى غاية متم 2017 لم يدخل بَعْدُ نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات العاملين المستقلين حيز التنفيذ، رغم اعتماد القانون رقم 98.15 في يونيو 2017.

غير أن أنظمة التغطية الصحية تعاني من عدة اختلالات ترتبط بشكل خاص بعدم مواكبة توسيع نطاق التغطية الصحية بالزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا المجال. هكذا، نجد أنه بين سنتي 2013 و2017، انتقل مجموع النفقات المتعلقة بالتغطية الصحية الأساسية من 52 مليار درهم إلى 60 مليار درهم، علما أن نصف هذا المبلغ (أي 29 مليار درهم) تتحمله الأسر. كما أنه في سنة 2016 بلغت نسبة الجزء الباقي من مصاريف العلاج على عاتق المستفيدين من التأمين الاجباري الأساسي عن المرض 35 في المائة (39.9 في المائة في القطاع الخاص). وتعرف هذه النسبة منحى تصاعديا ويبدو أنها ستستمر على هذا المنوال، نظرا لعدم مراجعة التعرفة المرجعية الوطنية للأعمال الطبية منذ سنة 2008، والحال أن تكلفة هذه الأعمال الطبية في تزايد مستمر، سيَّما في القطاع الخاص، مع العلم أن نسبة الجزء الباقي على عاتق الأسر في القطاع الخاص المشار إليها (39.9 في المائة) قد تكون أقل من الرقم الحقيقي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اللجوء المتزايد إلى عدم التصريح بجزء من المصاريف المؤداة (الأداء خارج السجلات)[42]. وتبرز هذه الوضعية ضرورة تعزيز آليات مراقبة التعريفات المطبقة في هذا القطاع، وذلك من أجل تفادي أن يجد المواطنون أنفسهم إزاء تعريفات مرتفعة وغير مبررة وأن يقعوا ضحية استغلال الضعف، كما أبرز ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول الحماية الاجتماعية.

40 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013.

41 – منظمة الصحة العالمية، تقرير الإحصاءات الصحية العالمية، 2014.

42 – معطيات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي .

وفي ما يتعلق بالتوازن المالي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، فإن الوضعية المالية للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي تشهد إرهاصات اختلال في التوازنات منذ عدة سنوات، وهو ما أكدته الوكالة الوطنية للتأمين الصحي في دراسة اكتوارية حول أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أنجزتها سنة 2015. ذلك أن التطور السريع للنفقات مقارنة مع الاشتراكات قد يجعل هذا النظام في مواجهة وضعية عجز ابتداء من سنة 2018. وتقتضي هذه الوضعية إعادة النظر في محددات هذا النظام وتعديل العديد من العوامل التي تهدد استدامته. ومن بين هذه العوامل نذكر، الحصة المهمة للعلاجات التي تتم في القطاع الخاص، والتي تستأثر بنحو 90 في المائة من نفقات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بالإضافة إلى الحصة المرتفعة للاستشارات الطبية لدى الأطباء الاختصاصيين (80 في المائة) والتي تُعد كلفتها أكبر من الاستشارة لدى أطباء الطب العام. وينجم عن هذا التركيز الكبير لنفقات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في القطاع الخاص، عدم تمكن المستشفيات العمومية من الاستفادة من مبالغ مالية مهمة، مما يحول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، دون تأهيل هذه البنيات الطبية وتطويرها لعرض صحي ذي جودة. وإنَّ من شأن تحسين جاذبية هذه البنيات الصحية والنهوض بما توفره من علاجات داخل المستشفى وعلاجات متنقلة أن يشجع جزءاً من المؤمَّن لهم بأن يُقبِلوا على القطاع العمومي، سيَّما وأنهم سيستفيدون من كون الجزء الباقي من المصاريف الواجب تحمله، المعمول به في القطاع العام أقل من المطبق في القطاع الخاص.

أما في ما يخص نظام المساعدة الطبية (راميد)، المخصص لفئتين من المستفيدين : الأشخاص الموجودون في وضعية فقر والأشخاص في وضعية هشاشة، فقد شمل مع متم سنة 2017 ما مجموعه 11.7 مليون مستفيد، غير أن 7.4 مليون منهم فقط يتوفرون على بطائق سارية المفعول. ويعزى هذا الأمر إلى أن معدل تجديد البطائق بلغ 46 في المائة، مع تسجيل نسبة تجديد ضئيلة للبطائق في صفوف الساكنة الموجودة في وضعية هشاشة (31 في المائة) والتي يُطلب منها أداء مساهمة مالية للاستفادة من نظام المساعدة الطبية (محددة في 600 درهم). ويؤثر هذا الوضع سلبا على المداخيل المالية للنظام، الذي يتكون المستفيدون منه حاليا من 90 في المائة من الأشخاص المصنفين ضمن خانة الفقراء و10 في المائة ضمن الأشخاص الموجودين في وضعية هشاشة، وذلك بسبب خروج الساكنة في وضعية هشاشة من دائرة الخدمات التي يوفرها هذا النظام. وعلاوة على ذلك، ارتفع الطلب على الخدمات الصحية، منذ تعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، لكن دون أن يواكب ذلك تحسين ملموس لعرض العلاجات الذي يقدمه قطاع الصحة العمومية[43]، ولا زيادة مهمة في الموارد البشرية والمالية، بما يمكن من مواكبة ارتفاع الطلب. هذا، وقد أدى تعميم نظام المساعدة الطبية إلى الضغط على المؤسسات الصحية وإنهاكها، خاصة المراكز الاستشفائية الجامعية، حيث يجد المرضى أنفسهم، رغم توفرهم على بطاقة راميد، مضطرين لانتظار مواعيد طويلة تمتد غالبا إلى شهور من أجل الاستفادة من بعض الفحوصات الطبية. وإذا ما استمر هذا الانهاك وأصبح واقعا لا يتغير فإنه سيدفع المرضى غير الحاملين لبطاقة «راميد» إلى مغادرة المؤسسات الطبية العمومية والتوجه بشكل تلقائي نحو القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، يجد المواطن نفسه أمام منظومة صحية تسير بسرعتين، ومطبوعة بـ«فجوة صحية» بين قطاع خاص يتوفر على موارد مالية وبشرية أفضل، لكنه مرتفع الكلفة سواء بالنسبة للمرضى أو لأنظمة التغطية الصحية الأساسية، وبين قطاع عمومي مُستنزَفٍ وواقعٍ تحت الضغط. وإنَّ من شأن تشجيع القطاع التعاضدي أن يمكنه من تقديم عرض للعلاجات ملائم لقطاع واسعٍ من الساكنة، سيَّما الطبقة الوسطى، وأن يخفف جزئيا من الضغط المالي على نظام التغطية الصحية. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول الحماية الاجتماعية بإضفاء دينامية جديدة على القطاع التعاضدي وعلى عرض العلاجات الاجتماعي والتضامني.

43 – تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية «تقييم نظام المساعدة الطبية»، 2017.

- **السكن الاجتماعي : ضرورة جعْل السكن رافعة للإدماج الاجتماعي**

بعد 14 سنة من بدء تنفيذ سياسة السكن الاجتماعي ومحاربة مدن الصفيح، لا تزال الحاجيات في مجال السكن مهمة، حيث يقدر العجز بـ 400 000 وحدة سكنية، كما تبلغ الحاجة إلى وحدات جديدة 130 000 ألف وحدة سنويا، بحسب ما جاء في نتائج البحث الوطني حول السكن المنجز سنة 2016. وبموازاة مع ذلك، يتواصل تنفيذ ورش السكن الاجتماعي رغم التباطؤ العام الذي يشهده قطاع البناء. وفي هذا المضمار، جرى منذ سنة 2010 وحتى نهاية 2017 توقيع 1 114 اتفاقية لبناء مساكن بقيمة 250 000 درهم للوحدة. وتهم هذه الاتفاقيات بناء نحو 600 000 وحدة مع متم 2017، وقد تم الانتهاء من 366 462 وحدة سكنية فيما توجد 221 660 وحدة قيد الإنجاز. وبهذه الوتيرة، ومع متم سنة 2020 سيُمكن برنامج السكن الاجتماعي الخاص بالوحدات البالغة قيمتها المالية 250 000 درهم من تجاوز الأهداف المسطرة بكثير (300 000 وحدة سكنية في أفق 2020). غير أن قطاع السكن الاجتماعي يتسم بتمركز جغرافي كبير، حيث إن 70 في المائة من الوحدات السكنية التي تم بناؤها توجد في جهة الدار البيضاء - سطات. كما أن هذا القطاع الذي يتسم أيضا بهيمنة القطاع الخاص، الذي يستأثر بـ96 في المائة من الاتفاقيات الموقعة حتى متم 2017، لا يزال يستفيد من تحفيزات مهمة من لدن الدولة، وهي تحفيزات تأخذ شكل إعفاءات لفائدة المنعشين العقارين على الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بالإضافة إلى تعبئة الوعاء العقاري المملوك للدولة لفائدة مشاريع السكن الاجتماعي. هكذا، ومنذ إطلاق البرنامج سنة 2010 وإلى نهاية 2017، بلغ المقابل المالي للمجهود الضريبي المبذول من قبل السلطات العمومية لفائدة البرنامج، 25.8 مليار درهم.

وبخصوص برنامج المساكن ذات القيمة العقارية المخفضة، التي حُدد ثمنها في 140 000 درهم، فإن حصيلته تظل حصيلة متباينة. فعلى بعد سنتين من انتهاء هذا البرنامج الذي تم إطلاقه سنة 2008، لم يتم توقيع سوى 68 اتفاقية، تم في إطارها إلى متم 2017 إطلاق أوراش بناء 44 239 وحدة سكنية. وقد جرى الانتهاء من إنجاز 28 549 وحدة، فيما توجد 9 838 وحدة قيد الإنجاز. ونلاحظ وجود انخراط ضعيف في إنجاز هذا النوع من المساكن، مقارنة مع الهدف الذي تم تحديده في بناء 130 000 وحدة مع نهاية سنة 2020، أي بنسبة إنجاز تبلغ 22 في المائة على بعد سنتين من انتهاء البرنامج. ويعزى هذا الأمر إلى ضعف إقبال القطاع الخاص على هذا النوع من المنتوجات السكنية، على اعتبار أن 60 في المائة فقط من الاتفاقيات جرى توقيعها مع منعشين خواص، مقابل 96 في المائة بالنسبة لبرنامج الوحدات السكنية المحددة قيمتها في 250 000 درهم.

وفي مجال مكافحة مدن الصفيح، مكنت الجهود المبذولة في إطار برنامج «مدن بدون صفيح» الذي تم إطلاقه سنة 2004 من مواصلة عملية القضاء على هذه المساكن في العديد من مدن المملكة. ومنذ إطلاق البرنامج إلى متم سنة 2017، تم إعلان 58 مدينة «مدينة بدون صفيح»، كانت آخرها سطات، من أصل 85 مدينة مستهدفة.

من جهة أخرى، لا يزال قطاع السكن الاجتماعي يعاني من العديد من الاختلالات المرتبطة أساسا بعدم وجود رؤية شمولية في مجال إعداد التراب، مما يُصعِّب من تنفيذ سياسة للسكن الاجتماعي تُدمِج في الوقت ذاته تطور حاجيات السكان في مجال السكن الاجتماعي والضغط الناجم عن الهجرة القروية والتوسع المستقبلي للمدن. وتتضاف إلى ذلك إشكالية العقار، سيَّما في المدن الكبرى، حيث تحتم ندرة العقار وارتفاع أسعاره إقامة مشاريع السكن الاجتماعي في ضواحي المدن الكبرى. كما أن منطق تقليص التكاليف وضعف آليات المراقبة وإنزال العقوبات عند ارتكاب المخالفات، بالإضافة إلى اللجوء إلى يد عاملة غير مؤهَّلة بالقدر الكافي ولا مؤطَّرة بشكل صحيح، كلها عوامل من شأنها أن تعيق تطبيق ضوابط البناء الجديدة المتعلقة بالنجاعة الطاقية ومقاومة الزلازل والحرائق.

وفضلا عن تحسين ظروف سكن الأسر الفقيرة وذات الوضعية الهشة، ينبغي أن تعمل سياسة السكن الاجتماعي وسياسة المدينة بشكل عام، على النهوض بالإدماج الاجتماعي للمستفيدين وتعزيز التمازج الاجتماعي في المدينة. غير أن الملاحظ، أنه رغم كون عدد سكان مدن الصفيح انخفض بنسبة 20 في المائة بين سنتي 2004 و2014[44]، ففي الكثير من الحالات، سيَّما في المدن الكبرى، يتم بناء مشاريع إعادة الإسكان في ضواحي المدن، أو يتم بناؤها في بعض الأحيان في الجماعات القروية المحيطة بالمدينة. ففي هذه المساكن الجديدة، المقامة في مناطق لا تتوفر على بنيات تحتية اجتماعية قادرة على استيعاب الطلب المحلي، وغير المرتبطة بشكل جيد بشبكة وسائل النقل العمومي والبعيدة عن مراكز النشاط الاقتصادي، يجد السكان الذين تمت إعادة إسكانهم في هذه المناطق أنفسهم إزاء شكل جديد من أشكال التهميش، يزيد من حدته إقصاء مزدوج : الاقصاء الاجتماعي بسبب الفقر الذي قد يتفاقم بسبب نقص فرص الشغل، وإقصاء مجالي ناتج عن البعد عن المركز الحضري حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة إسكان قاطني مدن الصفيح لم تسمح بمنع إقامة مساكن جديدة من هذا النوع، كما يتضح من خلال نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، حيث أبرزت نتائجه أن مدينة الدار البيضاء تضم 16 في المائة من مدن الصفيح التي تم إحداثها منذ أقل من 10 سنوات، تليها القنيطرة (6.9 في المائة). لذلك، ينبغي ألا تقتصر السياسة المعتمدة في هذا القطاع على أهداف كمية متعلقة بعدد الوحدات السكنية الواجب بناؤها، بل يجب أن تشمل أبعادا اجتماعية تهم التعليم والتنقل والاتصال، والثقافة، والصحة وقبل هذا وذاك، توفير الفرص الاقتصادية. وبدون ذلك، فإن هذه الأحياء أو المدن الجديدة، ستوَلِّدُ إشكاليات إضافية مرتبطة بالإقصاء والتهميش الاجتماعي.

وبخصوص **السكن في الوسط القروي**، يشار إلى غياب سياسة أو برنامج يهدفان إلى تحسين ولوج الساكنة القروية إلى السكن اللائق. ويُعزى هذا الأمر من جهة إلى الطابع المعقَّد لإشكالية السكن في العالم القروي ولاختلاف أنواعه، ومن جهة أخرى إلى عدم أخذ البُعْدِ الخاص بالوسط القروي بعين الاعتبار في برامج واستراتيجيات الفاعلين في قطاع السكنى. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إحالته الذاتية حول موضوع «تنمية العالم القروي» بإعداد سياسة حقيقية للسكن القروي، سيَّما من خلال وضع برامج جماعية لإعادة تأهيل السكن القروي وتعزيز السكن القروي الملائم لخصوصيات القرى المغربية، وتجنب تشويه المجالات الطبيعية، سيَّما في المناطق الجبلية.

2.2.1. المساواة بين الجنسين والمناصفة: الفقر، عاملٌ يُفَاقِم العنف ضد النساء

لم تشهد سنة 2017 تحقيق تقدم كبير في مجال المساواة بين الجنسين والمناصفة الفعلية بين النساء والرجال. بل على العكس من ذلك، بالإضافة إلى العنف الجسدي والنفسي في حق النساء، ظهرت أشكال جديدة للعنف ضد المرأة، تتعلق بالعنف المرتبط بالظروف الاقتصادية للنساء.

وفي هذا الإطار، سَجَّلت سنة 2017، العديد من الوفيات في صفوف النساء في ارتباط مع وضعية الفقر التي يعشنها : إذ لقيت 15 سيدة حتفهن في إقليم الصويرة على إثر حادث تدافع وقع خلال عملية توزيع مواد غذائية على الأسر الفقيرة، كما فارقت 4 نساء، يعشن من أنشطة التهريب على الحدود، الحياة في حادث تدافع في معبر باب سبتة. وتتضاف إلى ذلك حالات العنف المنزلي الذي تتعرض له النساء والذي أدى إلى وفاة 81 سيدة سنة 2016[45]، حسب المرصد الوطني للعنف ضد النساء. وفي العديد من الحالات فإن النساء ضحايا العنف لا يتمتعن بالاستقلال المادي أو يعشن في وضعية فقر.

44 – معطيات متأتية من الإحصاء العام للسكان والسكنى، سنة 2014.

45 – بناء على آخر المعطيات المتوفرة.

إن محاربة العنف ضد النساء تقتضي حتما تعبئة متعددة الأبعاد: 1) سياسية، يعكسها انخراط وإرادة صانعي القرار في وضع حد للعنف ضد النساء، و2) قانونية، من خلال سن قوانين ملزمة توفر الحماية؛ و3) مؤسساتية، عبر إحداث هيئات لتوفير الحماية وتتبع تنفيذ السياسات ذات الصلة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجالات الترابية. وتتخذ هذه العملية أيضا بعداً ثقافيا، يتجسد في المبادرات الرامية إلى تغيير العقليات وتوعية المواطنات والمواطنين، من خلال التربية والتعليم والصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية والرقمية. كما أنه من الضروري الحرص على مواكبة جهود مكافحة العنف ضد النساء بسياسات ترمي إلى تشجيع ولوج النساء إلى سوق الشغل، من أجل ضمان استقلالهن المادي.

• تمكين المرأة، شرط أساسي لصون كرامتها

لئن كان إرساء مبدأ المساواة بين الجنسين في بلادنا مكسبا قانونيا، فإن وتيرة إعماله لا تزال بطيئة سواء على الصعيد المؤسساتي أو التنظيمي. ويتجسد ذلك على وجه الخصوص في تأخر إخراج هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز، التي ينص عليها الدستور. وعلاوة على ذلك، لم يخرج مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء إلى حيز الوجود، منذ وضعه في المسار التشريعي سنة 2013.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى غياب رؤية سياسية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، إن على المستوى الوطني أو على صعيد المجالات الترابية، وذلك رغم الجهود الرامية إلى تعميم الولوج إلى التعليم والتي سمحت بظهور أجيال من النساء المتعلمات. وفي هذا الصدد، تُمثِّل الإناث 49 في المائة من مجموع الطلبة المسجلين بالتعليم الجامعي و46 في المائة من مجموع عدد الطلبة في التعليم العالي الخاص[46]. من جهة أخرى، كان من المفترض أن يسمح تأخر سن زواج المرأة وانخفاض معدل الخصوبة بتشجيع عمل المرأة. لكن، يلاحظ من جهة أخرى، منذ عدة سنوات، وجود ظاهرة استبعاد النساء من سوق الشغل، مما يؤدي إلى تراجع مستمر في معدل نشاط النساء، سيَّما في المناطق الحضرية، وإلى استمرار اشتغال النساء في أعمال غير مدفوعة الأجر. وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد انخفض معدل نشاط النساء من 27.1 في المائة سنة 2007 إلى 22.4 في المائة سنة 2017، وتتراجع هذه النسبة بشكل أكبر في الوسط الحضري، حيث بلغت 18.4 في المائة خلال سنة 2017.

• التحديات الواجب رفعها من أجل التمكين الاقتصادي للنساء

قد يصطدم إعمال مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة بعقبات مختلفة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، لا بد من الإشارة إلى أن تعزيز ولوج النساء إلى سوق الشغل يقتضي تحسين منظومة التعليم والتكوين المهني الحالية، بغية تمكين النساء من اكتساب الكفايات اللازمة لضمان ولوجهن إلى سوق الشغل. وفي هذا الصدد، من شأن رفع تحدي إنجاح ورش إصلاح المدرسة المغربية أن يساهم بشكل فعال في تحسين قابلية النساء للتشغيل. كما يمكن أن يساهم تشجيع النساء على ولوج التخصصات العلمية والتكوين المهني في المهن الجديدة في توجيههن نحو القطاعات الإنتاجية ذات القدرة العالية على توفير مناصب الشغل.

وعلى المستوى الاجتماعي، يُمكن للصور النمطية والأدوار الاجتماعية التي تُختَزَلُ فيها النساء، أن تحول دون ولوجهن إلى سوق الشغل. ذلك أن النساء يخصصن 79 في المائة من وقتهن للأعمال المنزلية، في حين لا يخصص الرجال لهذه الأعمال سوى 12 في المائة من وقتهم[47]. إن الصورة المرتسمة عن المرأة كمسؤولة حصرية

46 – معطيات برسم سنة 2017، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني.

47 – البحث الوطني حول استعمال الزمن، المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

عن المنزل وعن تربية الأبناء، يمكن أن تشكل عائقا لمشاركتها في سوق الشغل. وتنضاف إلى ذلك العديد من المشاكل التي تثني المرأة عن المشاركة في الحياة المهنية، من قبيل نقص البنيات الخاصة برعاية الأطفال في سن مبكرة، والصعوبات في الولوج إلى وسائل النقل، خاصة في ضواحي المدن، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالأمن، وكلها عوامل قد تدفع النساء إلى البقاء في منازلهن عوض الخروج للعمل.

من ناحية أخرى، يتعين العمل على الحد من الآثار السلبية التي يحدثها زواج القاصرات، الذي يهم بالأساس فتيات العالم القروي، وذلك من خلال الحرص على تطبيق سليم وصارم لمدونة الأسرة، في أفق مراجعة بعض أحكامها حتى لا تُحرَم الفتيات القاصرات من حقهن في التمدرس والتكوين والعمل.

- **مبادرات تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، لكن في غياب سياسات مندمجة ومراعية لخصوصيات المجالات الترابية**

استفادت النساء، لكن بمستويات غير متكافئة، من البرامج الرامية إلى تحسين قابلية التشغيل والنهوض به. وفي هذا الصدد، مكن برنامج «**إدماج**»، الموجه إلى حملة الشهادات الباحثين عن الشغل، من إدماج 75 613 شخصاً في سنة 2016، تشكل النساء 48 في المائة منهم. وفي إطار برنامج «**التشغيل الذاتي**»، لم تتجاوز نسبة المشاريع التي أحدثتها النساء والتي استفادت من المواكبة 25 في المائة. وبخصوص برنامج «**تحفيز**»، فإن المقاولات النسائية لا تشكل سوى 21 في المائة من مجموع المقاولات المستفيدة.

ومن جهة أخرى، يُعدُّ برنامج «**إليكِ**» البرنامجَ الوحيد المخصص حصراً للنساء. بيد أنه يظل غير كافٍ لبث دينامية إيجابية تكفل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وحمايتها من مظاهر العنف الاقتصادي. ومنذ وضع البرنامج في مارس 2013 وإلى غاية شتنبر 2017، أي على مدى أزيد من أربع سنوات، حظي 480 ملفاً بالموافقة تطلبت غلافا ماليا بلغ 157 مليون درهم.

- **إحراز تقدم في المجال الاجتماعي، لكنه يبقى غير كافٍ لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة**

على الرغم من التقدم المحرز في مجال تعليم المرأة، لم يتحقق بَعْدُ مبدأ الإنصاف على مستوى مقاعد الدراسة. وهكذا، وحسب القطاع المكلف بالتربية الوطنية، فإن مؤشر المناصفة بين الجنسين في التعليم الابتدائي ظل مستقرا في حدود 0.94 في الموسم الدراسي 2017/2016، و0.88 في طور التعليم الثانوي الإعدادي، مع تسجيل تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي، حيث بلغ هذا المؤشر 0.95 و0.74 على التوالي. وَحْدَهُ طور التعليم الثانوي التأهيلي الذي يُحقق مبدأ المناصفة بين الجنسين. وعلى صعيد التكوين المهني، لا تتجاوز نسبة الإناث 30 في المائة من مجموع المسجلين برسم الموسم الدراسي 2017/2016. ومن ناحية أخرى، لا يزال معدل الأمية مرتفعا في أوساط الفتيات، حيث بلغ 41.9 في المائة، مقابل 22.1 في صفوف الذكور[48]. كما بلغت نسبة الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة ممن لا يزاولن عملا ولا يتلقين تعليما أو تدريبا (NEET)[49] 45.1 في المائة في سنة 2015، مقابل 11.4 في المائة بالنسبة للذكور.

وفي ما يتعلق بالولوج إلى الرعاية الصحية، بلغ معدل وفيات الأمهات 72.6 لكل 000 100 ولادة حية، وفقاً للمعطيات المستمدة من البحث الوطني حول الصحة والأسرة (الذي نُشِر في 2017). ولا تزال الفجوة كبيرة بين الوسطين القروي والحضري في هذا المجال، حيث بلغ عدد الوفيات 111.1 لكل 000 100 ولادة حية في الوسط القروي، مقابل 44.6 في الوسط الحضري. وسُجِّل تقلص ملموس في الفارق في معدل الخصوبة بين

48 – أرقام مستمدة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

49 – الأشخاص الموجودون خارج دائرة التعليم والتشغيل والتكوين: NEET – Not in Education, Employment or Training

الوسطين القروي والحضري. ولا يزال المنحى التنازلي لمعدل الخصوبة مستمرا مع تقارب بين الوسطين القروي والحضري، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة 2.01 بالوسط الحضري، مقابل 2.5 بالوسط القروي (سنة 2014).

ومن ناحية أخرى، سُجل تحسن طفيف في مجال ولوج المرأة إلى ملكية السكن بفضل برنامج «مدن بدون صفيح». ووفق بحث أنجزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد انتقل هذا المعدل من 15.3 إلى 18.7 في المائة، في سنة 2014، علماً أن هذا المعدل يبلغ 80.9 في المائة في صفوف الرجال. ودائما في مجال ولوج النساء إلى السكن، فإنهن استفدن بنسبة 57 في المائة من تمويل صندوق «فوغاريم»، وبنسبة 40.5 في المائة من تمويل صندوق «فوغالوج» الموجَّه للموظفين ومستخدَمي القطاع العام (2016).

وتعكس هذه الفوارق غياب سياسة عمومية مندمجة للتقليص من التفاوتات القائمة على النوع وللحد من سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة. إذ يجب أن يكون التمكين الاقتصادي للمرأة هدفاً عرضانيا يشمل جميع القطاعات ويستهدف جميع فئات النساء، مع إعطاء الأولوية للمرأة القروية في البرامج الوطنية والجهوية والمحلية.

وينبغي أن يستأثر موضوع ضعف معدل نشاط النساء باهتمام السلطات العمومية وجميع الفاعلين والمتدخلين. ووفق دراسة أنجزها كل من مركز الدراسات والأبحاث (OCP Policy Center) التابع للمجمع الشريف للفوسفاط ووزارة الاقتصاد والمالية[50]، فإن هذا التراجع الذي سُجِّل في السنوات الأخيرة يعزى إلى مستوى التحول البنيوي للاقتصاد الوطني الذي لا يتيح فرص تشغيل ملائمة للنساء. كما تجدر الإشارة إلى الانعكاسات السلبية للتوسع العمراني على مشاركة النساء في سوق الشغل، بسبب عدم ملاءمة مؤهلات النساء القرويات اللائي هاجرن إلى المدن لمتطلبات فرص الشغل في الوسط الحضري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نوعية دينامية التوسع العمراني على مستوى البنيات التحتية وخدمات النقل والأمن ومدى توفر الخدمات الخاصة بحضانة الأطفال، كلها عوامل تؤثر سلبا على مشاركة المرأة في سوق الشغل. وتزيد هذه العوامل كلها من حدة تأثير الجوانب الاجتماعية والثقافية والصور النمطية القائمة داخل المجتمع، التي تَحُدُّ من ولوج المرأة إلى سوق الشغل.

وفي الأخير، فإن المساواة بين الجنسين تقتضي بالأساس تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، في إطار رؤية متجانسة ومندمجة وتنزيل مجالي. وهي رؤية تقتضي توفر جملة من الشروط. ويتعلق الأمر في البداية، بتطبيق سليم وصارم لمدونة الأسرة في أفق مراجعة مقتضياتها ذات الصلة، من أجل تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة. ثم، يتعين الحرص على إعمال ما ورد في الدستور والنصوص القانونية من مقتضيات حول المساواة بين الجنسين، من قبيل إخراج الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز إلى حيز الوجود، واحترام مبدأ المناصفة في المؤسسات الدستورية الأخرى، وعلى مستوى المجالات الترابية؛ وهو ما أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إحالته الذاتية رقم 2012/08 تحت عنوان «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية». وفضلاً عن ذلك، يُعَدُّ تعزيز قابلية المرأة للتشغيل شرطا أساسيا من أجل تمكينها. وهذا يقتضي على وجه الخصوص ضمان ولوجها إلى المهن الجديدة وذات القيمة المضافة العالية، وذلك من خلال تعليم وتكوين مهني جيد في القطاعات الجديدة، فضلا عن تشجيع وتعزيز ريادة الأعمال في صفوف النساء في مختلف القطاعات. وبغية توجيه المبادرات العمومية نحو تفعيل مبدأ المناصفة، ينبغي على مختلف القطاعات والمؤسسات، على المستويين الوطني والترابي، المساهمة في تعزيز المنظومة الإحصائية المتعلقة بتتبع مدى احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وأخيراً، يتعين إعمال مبدأ المناصفة داخل المنظمات المهنية والنقابية ومختلف الهيئات الحكومية والترابية.

50 – المساواة بين الجنسين والسياسات العمومية والنمو الاقتصادي في المغرب، مركز الدراسات والأبحاث (OCP Policy Center) التابع للمجمع الشريف للفوسفاط ووزارة الاقتصاد والمالية، 2017.

3.2.1. إدماج الفئات الهشة

• حماية الطفولة: ضرورة تعزيز الآليات الاجتماعية لمحاربة تشغيل الأطفال

تشكل حماية الطفولة وضمان ظروف عيش كريمة للأطفال عنصراً أساسيا لتحديد معالم مستقبلهم. ذلك أن لكل طفل الحق في التعليم والسكن اللائق والرعاية الصحية. ومن هذا المنطلق، انخرط المغرب في دينامية تسعى إلى النهوض بحقوق الأطفال، من خلال المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واعتماد أهداف التنمية المستدامة الرامية على الخصوص إلى تقليص نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر.

وقد تم تجسيد هذا الالتزام من خلال سلسلة من السياسات العمومية الهادفة إلى تحسين رفاه الأطفال وضمان تمدرسهم وحمايتهم. غير أنه ثمة العديد من مظاهر هشاشة الأطفال، من قبيل ظاهرة تشغيل الأطفال، التي مازال يصعب اجتثاثها من المجتمع. وفي هذا الإطار، كشفت عدة دراسات أن تشغيل الأطفال لايزال ممارسا بالمغرب رغم التدابير المتخذة لتقديم الدعم الاجتماعي للأسر المعرَّضة لدفع أبنائها للانقطاع عن الدراسة من أجل ممارسة نشاط مدر للدخل. وتهم أشكال الدعم هذه، بشكل خاص، منحة «تيسير»، وكذا برامج النقل المدرسي والداخليات، التي تهدف إلى تمكين أطفال المناطق القروية، خاصة الفتيات، من متابعة دراستهم. غير أن هذه البرامج تشكو من جملة من الاختلالات المرتبطة بنمط الحكامة وبالوسائل المالية المخصصة لها. ومن بين هذه الاختلالات نذكر طريقة استهداف المواطنين المتوفرة فيهم شروط الاستفادة من برنامج تيسير، حيث ارتكز هذا الاستهداف على معيار جغرافي (الجماعات الأكثر فقرا المشمولة ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، عِوَضَ استهداف الأسر الأكثر فقرا على صعيد مجموع التراب الوطني. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إقصاء الأسر الفقيرة التي هي في حاجة إلى مساعدة مالية لضمان تمدرس أطفالها، وذلك بسبب عدم إقامتها في الجماعات الأكثر فقرا المشمولة ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، كشف المجلس الأعلى للحسابات في مذكرته الاستعجالية حول ظروف تهييئ وسير الدخول المدرسي لموسم 2016-2017، أن مبلغ المنح التي لم يتم صرفها في إطار برنامج «تيسير» بلغ 777 مليون درهم، مما أدى إلى عدم صرف المنح الموجهة لـ100 860 مستفيد من هذا البرنامج.

أما بالنسبة للمبلغ الشهري للمنحة، فإنه يتراوح ما بين 60 و100 درهم لكل تلميذ، حسب مستواه الدراسي، تمنح لفائدة 3 تلاميذ بالأسرة الواحدة كحد أقصى. ويظل مبلغ هذه المنحة غير كافٍ بالقدر الذي يشجع أولياء الأمور على إبقاء أطفالهم في المنظومة الدراسية. لذلك، فإن مكافحة تشغيل القاصرين تقتضي وضع آليات أكثر تحفيزا للأسر المعوزة، بالموازاة مع تنظيم أنشطة للتحسيس موجَّهة للأوساط المعنية بالظاهرة، من أجل تعزيز وعي المشغِّلين حتى يكونوا على بينة من المقتضيات القانونية والزجرية المطبقة لمنع تشغيل القاصرين.

وبخصوص هذا الجانب، ينبغي أن يعمل المشرِّع على ملاءمة النصوص القانونية الجاري بها العمل مع الصكوك الدولية التي صادق عليها المغرب والمتعلقة بحظر تشغيل الأطفال، سيَّما أن عددا من الأطفال ما زالوا يُستغَلون في بعض الأعمال التي يمكن أن تمسَّ سلامتهم الجسدية، كما بينت ذلك نتائج البحث الوطني حول التشغيل الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول «الأعمال الخطيرة لدى الأطفال». ويؤكد هذا البحث أنه خلال سنة 2017 فإن 247 ألف طفل ممن تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة هم في حالة شغل، منهم 162 ألف يزاولون أعمالا خطيرة، أي ما يمثل 65 في المائة من مجموع الأطفال العاملين. ومن بين الأطفال الذين يزاولون أعمالا خطيرة، هناك 10.6 في المائة متمدرسون، و81.4 في المائة انقطعوا عن الدراسة، و8 في المائة لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدرسة قط.

ومن بين أبرز أشكال العمل التي تشكل خطراً على الأطفال، نذكر الأعمال التي تكون فيها الطفلات العاملات كمساعدات عائليات معرَّضات لجملة من المخاطر ترتبط أساسا بالتوتر، والعمل الشَّاق أو الرتيب، وقلة الرقابة، وانعدام السلامة والتحرش. وفي هذا الصدد، عمل القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين الصادر سنة 2016 على تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأشخاص بصفتهم عاملات أو عمَّالاً منزليين في 18 سنة. كما نصَّ هذا القانون على فترة انتقالية مدتها خمْسُ سنوات يمكن خلالها تشغيل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16و18 سنة بصفتهم عاملات أو عمَّالا منزليين، شريطة أن يكونوا حاصلين من أولياء أمورهم على إذن مكتوب. كما نص القانون على أن تُعَرَض العاملات والعمَّال المنزليون المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة وجوبا على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقة المشغِّل، وحدد مدة عملهم في 40 ساعة في الأسبوع، يمنع فيها تشغيلهم ليلا وفي كل الأشغال التي تشكل خطرا بَيِّنا على صحتهم.

غير أن بعض الجوانب المتعلقة أساسا بالعمال المنزليين المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، تظل غير مطابقة لمقتضيات اتفاقيتَيْ منظمة العمل الدولية رقم 138 و182 اللَّتيْن تهمان على التوالي تحديد الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل في 18 سنة وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. لكن، وبما أن تشغيل شابات تقل أعمارهن عن 18 سنة كعاملات منزليات لا يزال مسموحا به في المجتمع، فينبغي تركيز الجهود على تعزيز التحسيس والتوعية بحق كل طفل في التمدرس وممارسة هواياته وعدم التعرض للتمييز بناء على الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، وذلك حتى تمكن هذه الفترة الانتقالية التي حُدِّدت في خمس سنوات من القضاء الفعلي على عمل الأشخاص البالغين أقل من 18 سنة كعمال منزليين.

• في تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

يشكل إدماج الفئات الهشة، سيَّما الأشخاص في وضعية إعاقة، ومناهضة جميع أشكال التمييز ضدهم، التزاما أساسيا أخذته بلادنا على عاتقها في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال مصادقتها سنة 2009 على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق هذه الفئة. كما ينص الدستور على حظر ومحاربة كل أشكال التمييز في حق أيّ شخص بسبب الإعاقة، كما أناط بالسلطات العمومية مسؤولية إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وقد تجسد هذا المقتضى الدستوري في وضع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2015 والمصادقة على القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. ورغم الاعتماد المتأخر لهذه التدابير التشريعية، إلا أنها تشكل خطوة هامة على درب التصدي الفعلي لكافة أشكال التمييز التي قد تطال هذه الفئة. ذلك أن القانون المشار إليه ينيط بالسلطات العمومية مسؤولية التنفيذ الفعلي لتدابير إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة. لكن، وكما أشار إلى ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه رقم 2015/15 حول مشروع القانون الإطار رقم 97.13، فإن هذا القانون الإطار لا يحدد السلطات العمومية المكلفة بتنفيذ التدابير المنصوص عليها، كما لا يشير إلى آليات الطعن الممكنة في حالة انتهاك حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. بالإضافة إلى ذلك، وبعد سنة من المصادقة على هذا القانون الإطار، لم يتم بَعْد إدراج النصوص التطبيقية الخاصة به في المسطرة التشريعية، مما يُبْقِي الملف في وضعية جمود رغم الالتزامات التي أخذتها بلادنا على عاتقها في هذا المجال.

وبالموازاة مع ذلك، قام القطاع المكلف بالأشخاص في وضعية إعاقة خلال سنة 2017 بإحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة، وذلك في إطار تفعيل الرافعات الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي تم إطلاقها سنة 2015. ويتألف هذا المركز التابع لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، من ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية بالإعاقة، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني وخبراء في المجال. وسيضطلع بمهمة تجميع وتحليل المعطيات المتعلقة بالإعاقة، وذلك في ضوء التوجهات الاستراتيجية الوطنية والالتزامات التعاقدية لبلادنا في هذا المجال. لكن التساؤل يطرح حول منطق إحداث هذا المرصد قبل بداية الإعمال الفعلي للسياسة العمومية وإصدار النصوص التطبيقية للقانون الإطار رقم 97.13. إذ في ظل هذه الظروف، قد يصبح المركز عبارة عن خلية للرصد وسيبتعد بالتالي عن المهمة المناطة به، ألا وهي أن يشكل آلية للحكامة الجيدة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى البطء المسجل على مستوى ملاءمة النصوص القانونية الجاري بها العمل مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، اللَّذين صادق عليهما المغرب سنة 2009. ويتعلق الأمر بتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، علماً أنه حق أساسي وغير قابل للتجزيء، والذي لم تصدر بَعْد نصوصه التطبيقية، مما يترك فراغا قانونيا في مجال منع التمييز في الولوج إلى المدرسة الذي يمكن أن يتعرض له الأطفال حاملو الإعاقة، سيَّما بالنسبة لذوي الإعاقة التي تتطلب بنيات استقبال ملائمة لوضعيتهم. وبخصوص مكافحة التمييز في حق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل، فإن التدابير المنصوص عليها في القانون الإطار المشار إليه من أجل النهوض بتشغيل هذه الفئة لم تعرف أيّ تقدم يذكر (ينص هذا القانون على تخصيص نسبة مئوية من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية وكذا تحديد نسبة مئوية لهم في القطاع الخاص وفق إطار تعاقدي مع مقاولات هذا القطاع). كما لا توجد آليات مؤسساتية للتضامن الاجتماعي مع الأشخاص في وضعية إعاقة. ولا ينص القانون الإطار بخصوص هذه النقطة على أيّ آلية للدعم المادي (مساعدات إنسانية، دعم تقني...) لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والذين يمكن أن يكونوا غير قادرين على التكفل بأنفسهم (فاقدي الاستقلالية) وأن يواجهوا أعباء مالية مرتبطة بالإعاقة. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه رقم 2015/15 بشأن مشروع القانون الإطار المذكور والمتعلقة بإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. ولتحقيق هذا الغرض، دعا المجلس إلى أن تعمل السلطات العمومية على تحسين حكامة صندوق دعم التماسك الاجتماعي وتوسيع نطاق تدخلاته ليشمل التعويض عن الإعاقة ومكافحة الهشاشة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، كما هو معمول به في العديد من دول العالم.

- **إدماج المهاجرين: حصيلة إيجابية لكن مع ضرورة التعجيل بتسوية المشاكل الإنسانية المرتبطة بالمهاجرين العابرين**

في ظل التحولات الجيوسياسية الكبرى التي تشهدها المنطقة، (سيَّما الأزمة الاقتصادية بأوروبا وتنامي الحركات الشعبوية المناهضة للمهاجرين والأزمات الإنسانية، بالإضافة إلى الحروب والنزاعات التي أفضت إلى حركات نزوح كبرى للسكان)، مكنت السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء المعتمدة تبعا للتوجيهات الملكية السامية، من إدماج عشرات الآلاف من المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية والراغبين في الاستقرار في المغرب، مما يؤكد التزام المملكة بإعمال القانون الدولي الإنساني وبفضيلة التعاطي الهادئ والرصين مع مسألة الهجرة، كما قد دعا إليه جلالة الملك في الرسالة التي وجهها جلالته إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي – الاتحاد الأوروبي.

وبعد مرور أربع سنوات على إطلاقه للسياسية الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء، حقق المغرب تقدما على عدة مستويات في ميدان تسوية وضعية المهاجرين وطالبي اللجوء وفي اعتماد تدابير استقبال ملائمة للأشخاص المعنيين. وفي هذا الصدد، تم تنظيم عمليتين رئيسيتين: انطلقت الأولى سنة 2014 ومكنت من الاستجابة لما يقارب 90 في المائة من مجموع عدد الطلبات الذي بلغ 000 28 طلب. أما العملية الثانية، فقد تم إطلاقها نهاية سنة 2016، وتم في إطارها إيداع 600 25 طلب إلى غاية متم نونبر 2017.

وفضلا عن الجانب المتعلق بتسوية الوضعية، ترتكز السياسة الوطنية الجديدة المشار إليها على أربع ركائز تَهُمُّ تيسير اندماج المهاجرين المستقرين بالمغرب، وتأهيل الإطار التنظيمي الخاص باستقبال المهاجرين وباندماجهم، وإرساء إطار مؤسساتي ملائم، وتدبير تدفق أعداد المهاجرين الذين يعبرون التراب الوطني.

وبخصوص إدماج المهاجرين المستقرين بالمغرب، تم اتخاذ العديد من التدابير منذ وضع السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء، بهدف ضمان تمتع المهاجرين بالحقوق الأساسية على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة. ومن بين هذه التدابير، نذكر حق أطفال المهاجرين في الولوج إلى التعليم بغض النظر عن الوضعية الإدارية للوالدين، والحق في الاستفادة من التكوين المهني، بالإضافة إلى الولوج إلى الرعاية الصحية في المؤسسات الصحية العمومية، مع إعطاء الحق للأشخاص المعوزين المستوفين لشروط التغطية الصحية في إطار نظام المساعدة الطبية (راميد) من الاستفادة من هذه التغطية. كما تشمل تلك التدابير إلزام المستشفيات العمومية بتوفير العلاجات الطبية للمهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية. وأخيرا، تم تخويل المهاجرين الحق في الاستفادة من السكن الاجتماعي ومن المساكن ذات القيمة العقارية المخفضة.

وفي ما يتعلق بسوق الشغل، تجدر الإشارة إلى إلغاء تفضيل العمالة الوطنية بالنسبة لكل مهاجر في وضعية قانونية وله عقد عمل، فضلا عن إعطاء المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية الحق في الاستفادة من برامج المساعدة في مجال الشغل، وتشجيعهم على التشغيل الذاتي. كما تم توسيع نطاق النصوص القانونية المؤطِّرة للمهن المُنَظَّمة لتشمل المهاجرين النظاميين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة لممارسة تلك المهن.

وبخصوص الإطار التنظيمي والقانوني، تنص الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على وضع قوانين ترمي إلى حماية المهاجرين وطالبي اللجوء. وفي هذا الصدد، تمت المصادقة على القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر الصادر في 25 غشت 2016، غير أنه لم يتم بَعْدُ اعتماد القانونين الآخرين اللذين تنص عليهما الاستراتيجية والمتعلقين بالحق في اللجوء وبالهجرة.

وفي ظل هذه الظروف، يتعين الإسراع باعتماد هاذين النصين القانونيين من أجل التوفر على ترسانة قانونية كفيلة بحماية المهاجرين المستقرين بالمغرب أو العابرين له. كما ينبغي إعمال توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في تقريره الذي يحمل عنوان « الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال حقوق الإنسان والهجرة»، بخصوص ملاءمة القوانين الوطنية مع الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وتحقيق طموح بلادنا في تبني مقاربة مندمجة لمسألة الهجرة.

غير أنه بات من الضروري التعجيل بإيجاد حل للظروف غير اللائقة التي يعيشها المهاجرون السريون الذين يقيمون في مخيمات مؤقتة، سيَّما في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة في انتظار العبور. كما يتعين مواصلة مكافحة شبكات مهربي المهاجرين، الذين يعرضون حياة هؤلاء المهاجرين للخطر ويستغلون مأساتهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي الحرص على تعبئة الجهود الإنسانية لمد يد المساعدة لهؤلاء المهاجرين في وضعية غير قانونية وتفادي أن تؤدي هشاشة وضعيتهم إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي تتولد عادة عن هذه السياقات مثل الاتجار في البشر والجريمة وشبكات الدعارة وغيرها.

- **الأشخاص المسنون: تغير مجتمعي وانتقال ديموغرافي يتطلبان سياسة وطنية خاصة**

يشهد الوضع الديمغرافي بالمغرب تحولا على مستوى هرم الأعمار. ورغم أن هذا التحول يتم بوتيرة بطيئة وأن نسبة الفئات الشابة لا تزال مهيمنة، إلا أن عدد الأشخاص المسنين عرف ارتفاعا مهما ما بين سَنَتَيْ 1960 و2014، حيث زاد بحوالي أربعة أضعاف، منتقلا من 000 836 شخص سنة 1960، أي بنسبة 7.2 في المائة من مجموع السكان، إلى 3.2 مليون شخص سنة 2014، أي بنسبة 9.4 في المائة من إجمالي الساكنة.

وإذا كانت نسبة الأشخاص المسنين في المغرب تظل منخفضة مقارنة بالبلدان الأوروبية التي تواجه إشكالية شيخوخة السكان، فإن عددهم هو حاليا في تزايد ويسائل السلطات العمومية حول البنيات والسياسات الاجتماعية المخصصة لهذه الفئة الاجتماعية، خاصة غير القادرين على التكفل بأنفسهم (فاقدي الاستقلالية). ويُطرح السؤال بحدة عند معاينة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمسنين كما وردت في نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. إذ تبرز تلك النتائج أن 7 مسنِّين من أصل 10 يعانون من الأمية، كما تزداد نسبة الأمية انتشاراً في الوسط القروي، حيث يعاني حوالي 86 في المائة من المسنين من الأمية. وبالنظر إلى ضعف القدرات البدنية مع التقدم في السن، فإن معدل النشاط في صفوف الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و64 سنة يبلغ 52.3 في المائة، بينما يبلغ 15.7 في المائة لدى المسنين الذين تجاوزوا 75 سنة، مقابل 7.3 في المائة و1.7 في المائة على التوالي، لدى الإناث من نفس الفئات العمرية. وعلاوة على ذلك، يجب العمل على أن تكون مسألة الفقر التي يواجهها المسنون في صلب اهتمام السلطات العمومية. فاليوم، يتوفر شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص نشيطين على تغطية برسم التقاعد، وهو ما يعني أنه عند بلوغ سن يتعذر فيها مزاولة النشاط المهني، فإن ستة أشخاص من بين كل عشرة أشخاص نشيطين سيواجهون خطر السقوط في براثن الفقر، ما لم تتكفل العائلة بهم.

وفي ما يتعلق بتوفير التغطية الصحية، فقد مكن اعتماد نظام المساعدة الطبية والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض من تحقيق تحسُّن ملموس لمنظومة التكفل الطبي بالأشخاص المسنين. فبعدما لم تكن نسبة الأشخاص المسنين الذين يستفيدون من نظام للتغطية الاجتماعية تتجاوز 13 في المائة، حسب البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2006، فإن ما يقارب ثلث المسنين يستفيدون من نظام المساعدة الطبية، أي ما يمثل حوالي 12 في المائة من مجموع المستفيدين من هذا النظام (مع نهاية سنة 2016). في المقابل، إذا كان عرض العلاجات الصحية بالقطاع العمومي يعتريه القصور بشكل عام، فإن الخدمات الصحية الموجهة للأشخاص المسنين تعاني بشكل خاص من نقص في الأطباء المتخصصين في طب المسنين، إذ يظل عددهم محدودا جدا بالقياس إلى عدد الأشخاص المسنين الذي يفوق ثلاثة ملايين نسمة.

إن التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، باتت تؤدي إلى تزايد صعوبة التكفل بالأشخاص المسنين غير القادرين على التكفل بأنفسهم (فاقدي الاستقلالية)، وذلك بعدما جرت العادة في الماضي أن يقيم هؤلاء مع أفراد أسرهم. ذلك أن ولوج النساء إلى سوق الشغل، واللواتي كن، وفق ما كان متواضعا عليه، تضطلعن برعاية الأشخاص المسنين في العائلة، بالإضافة إلى الحركية الجغرافية للأبناء، أضحت من العوامل التي تلقي بظلالها على مبدأ التضامن العائلي. وتظهر نتائج البحث الوطني حول السكان والصحة الأسرية أن 6.2 في المائة من المسنين يعيشون بمفردهم في سنة 2017، غالبيتهم نساء. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة مستقبلا وقد تُفاقِم من هشاشة الأشخاص المسنين غير القادرين على التكفل بأنفسهم، على المستوى المالي أو الوظيفي.

ويقتضي هذا الوضع، تحلي السلطات العمومية بالوعي بضرورة إحداث بنيات استقبال ملائمة لفائدة الأشخاص المسنين فاقدي الاستقلالية، والذين لا تستطيع أسرهم التكفل بهم، سيَّما أن توقعات المندوبية السامية للتخطيط

تُبَيِّن أن نسبة الأشخاص المسنين ستستمر في الارتفاع لتبلغ 23.2 في المائة من مجموع عدد السكان في سنة 2050، أي ما مجموعه 10.1 مليون نسمة. كما ينبغي جعل تلك البنيات فضاءات للحياة الاجتماعية تقوم على احترام كرامة نزلائها وتوفر أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية، حتى لا تتحول إلى أمكان لعزل هؤلاء الأشخاص وهم في أرذل العمر. وفي هذا الصدد، لا بد من الإسراع بتنفيذ مقتضيات القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، من أجل تحسين طرق تدبير المراكز الموجهة لإيواء الأشخاص المسنين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز عرض العلاجات الصحية الموجهة للأشخاص المسنين، سواء على مستوى مراكز الاستقبال أو المؤسسات الصحية العمومية وفي بنيات القطاع الخاص. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين تشجيع تكوين الأطباء المختصين في طب المسنين، كما ينبغي تزويد مراكز الاستقبال بموارد بشرية مؤهلة في مجال توفير الرعاية اليومية للأشخاص المسنين غير القادرين على التكفل بأنفسهم.

وبالموازاة مع ذلك، فإن العديد من الأشخاص يُبْدُون رغبتهم في الاستمرار في مزاولة نشاطهم المهني على الرغم من بلوغهم سن التقاعد. وتنص مدونة الشغل على أنه يمكن الاستمرار في الشغل، بعد تجاوز سن التقاعد، بناءً على قرار تتخذه السلطة الحكومية المكلفة بالشغل، بطلب من المشغل وبموافقة الأجير. كما يمكن لبعض الأجراء إبرام عقد لتقديم خدمات، من أجل التمكن من الاستمرار في ممارسة عملهم داخل المقاولة بعد بلوغهم سن التقاعد. بيد أنه في بعض الحالات، سيَّما في الوظيفة العمومية، يصعب اللجوء إلى أحد هاذين الخيارين، مما يضر بمصلحة كل من الأجير الراغب في مواصلة نشاطه المهني والإدارة أو المقاولة اللتين تحرمان من الاستفادة من موارد بشرية ذات خبرة وتجربة يصعب تعويضها. ومن ثم، فمن المهم تطوير الإطار القانوني المنظم للتقاعد وتوفير إمكانية الجمع بين التقاعد وممارسة المهنة أو النشاط، مما سيصب في مصلحة كل من المتقاعدين وكذا المؤسسات التي ترغب في تشغيلهم والاستفادة من خبرتهم.

- **محاربة الجريمة وإعادة إدماج السجناء: من أجل إعادة النظر في المقاربة القائمة على الاعتماد الكلي على العقوبات السجنية والعمل على النهوض بالعقوبات البديلة**

يعد الأمن حقا من الحقوق الأساسية لكل مواطن، تَضْمَنه كافة التشريعات الوطنية والدولية. ومن شأن المساس بهذا الحق أن يُفضي إلى انعكاسات اقتصادية سلبية مهمة على البلاد على العديد من المستويات: ارتفاع النفقات العمومية المخصصة للأمن، الإضرار بمناخ الأعمال، تدني استهلاك الأسر، تراجع جاذبية البلاد كوجهة سياحية، وغير ذلك. وهو ما أظهرته نتائج البحث الوطني الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2016 حول تصور الأسر لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، والتي أبرزت الأهمية القصوى التي يكتسيها الأمن لدى المواطنين.

وبنهاية سنة 2017، سجلت بلادنا توقيف 140 541 شخصاً في إطار قضايا جنائية تم عرضها على النيابة العامة. وتتعلق 409 136 منها بجرائم وجنح تم ارتكابها ضد أشخاص. ومن ناحية أخرى، وبحكم الموقع الجغرافي للمغرب المتميز بوجوده في ملتقى قارتين، فقد أوقفت قوات الأمن 787 107 شخصاً لصلتهم المفترضة بتجارة المخدرات. كما مكنت الجهود المبذولة في إطار مكافحة الإرهاب من إيقاف 358 شخصاً لتورطهم المفترض في التخطيط لارتكاب أعمال إرهابية.

وتشير هذه الأرقام على العموم إلى المنحى المستقر للجريمة بالمغرب مقارنة بالسنوات الأخيرة، حيث إن معدل الجريمة بالمملكة يبلغ 21 قضية لكل 000 1 مواطن. غير أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمحاربة الجرائم التي تُقَوِّضُ شعور المواطن بالأمن في الفضاء العام، من قبيل السرقة باستعمال السلاح أو حالات الاعتداء أو التحرش وباقي أشكال العنف الذي قد تتعرض لها النساء والأطفال على وجه الخصوص في الشارع، بحيث تؤدي

تلك الجرائم إلى انتشار الشعور بانعدام الأمن، وإلى تكاثر الأخبار الزائفة والخطابات المروجة للأخطار، حول الجريمة بالبلاد، سيما على شبكات التواصل الاجتماعي.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها المديرية العامة للأمن الوطني، في إطار مخطط العمل 2015-2018 والتي جرى في سياقها إحداث وحدات متنقلة لشرطة النجدة بالعديد من المناطق الإقليمية الأمنية، على أن يتم تعميم هذه الوحدات على مجموع التراب الوطني في الأمد المتوسط.

وبالموازاة مع ذلك، فإن مكافحة الجريمة وحالات العود تظل رهينة بشكل وثيق بالسياسة السجنية والجنائية المعتمدة. وفي هذا الصدد، بُذلت جهود على الصعيد الوطني من أجل تحسين ظروف الاعتقال، وهو ما تجلى بشكل خاص في بناء مؤسسات سجنية جديدة من أجل التخفيف من حدة الاكتظاظ الذي تعرفه بعض مراكز الاعتقال. وقد تم بهذا الخصوص إطلاق الدراسات الأولية في سنة 2017 من أجل بناء مؤسسات سجنية جديدة، سيَّما في الأقاليم الجنوبية للمملكة. كما اتخذت جملة من الإجراءات الهادفة إلى أنسنة الوسط السجني، من خلال تحسين الحياة اليومية بالسجون (الرفع من المساحة المتوسطة المخصصة لكل سجين، والرفع من نسبة التأطير الطبي وشبه الطبي...). وفضلا عن ذلك، تم خلال سنة 2017 منع تسلم قفة المؤونة الغذائية من أقارب المعتقلين، من أجل محاربة تسريب مختلف أنواع الممنوعات إلى المؤسسات السجنية. كما تم بالموازاة مع ذلك تحسين جودة التغذية. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى مختلف الأوراش التي تم إطلاقها من أجل تأهيل السجناء للاندماج السوسيو- مهني عند انتهاء عقوبتهم السجنية، من قبيل مراكز التكوين المهني المحدثة داخل المؤسسات السجنية وبرامج التعليم بالسجون التي تسمح لكل سجين بمتابعة دروس لمحو الأمية ودراسة نظامية ملائمة لمستواه الدراسي. وقد استفاد من هاذين البرنامجين منذ إطلاقهما نحو 70 في المائة من نزلاء المؤسسات السجنية، منهم 11 000 برسم الموسم الدراسي 2016-2017.

كما تجدر الإشارة إلى أن سنة 2017 شهدت إطلاق برنامج «مصالحة « لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية المدانين في إطار قضايا التطرف والإرهاب. ويستهدف هذا البرنامج، الذي تم إعداده بتعاون مع خبراء مختصين في الحقل الديني، مصالحة نزلاء المؤسسات السجنية مع مبادئ التسامح وقبول الآخر وفهم واستيعاب النص الديني بالشكل الصحيح.

وفضلا عن تحسين ظروف الاعتقال، والتي تمثل بدون شك وسيلة مهمة لتفادي أن يصبح السجن أرضية خصبة لتوليد العنف في المستقبل، فينبغي أن يتم الانكباب على إعادة النظر في سياسة الاعتماد الكلي على العقوبة السجنية كوسيلة للعقاب في بلادنا. فقد بلغ عدد السجناء مع نهاية 2017 حوالي 102 83 نزيل، (مقابل 716 78 نزيل في متم 2016)، 40.6 في المائة منهم مسجونون في إطار الاعتقال الاحتياطي، أي 791 33 شخصاً، 97 في المائة منهم ذكور. وأول ما يطرحه عدد السجناء، الذي ما فتئ يرتفع في السنوات الأخيرة (5.6 في المائة بين 2016 و2017، و6.2 في المائة بين سنتي 2015 و2016)، هو مشكلة الاكتظاظ بالسجون وتكلفة تدبير المنظومة السجنية الملقاة على عاتق المجتمع، كما يطرح بشكل خاص مدى نجاعة العقوبة السالبة للحرية. ومن هذا المنطلق، ينبغي الإسراع بإصلاح مسطرة ومدة الاعتقال الاحتياطي، من جهة، والعمل من جهة أخرى على إدراج العقوبات البديلة في القانون الجنائي باعتبارها وسيلة لمكافحة حالات العود وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية. وتساهم هذه العقوبات البديلة، التي تتخذ عموما شكل القيام بأعمال للصالح العام، في الإدماج المهني للنزلاء الشباب مع تجنيبهم الوصم الذي قد يطالهم بسبب قضائهم عقوبة سجنية، بالإضافة إلى دفع الشخص المعني بالأمر إلى تحمل مسؤولية الضرر الذي ألحقه بالمجتمع.

4.2.1. الحوار والمناخ الاجتماعيّان والحوار المدني والديموقراطية التشاركية

- **الحوار الاجتماعي: ضرورة تعزيز ثقافة التشاور والتوافق**

في ضوء التطورات المتسارعة التي يشهدها مجال الشغل والطابع المركَّب للإشكاليات الجديدة المرتبطة بسوق الشغل والتي تقطع مع القضايا التقليدية التي كان ينصب حولها الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، فإن الحوار الاجتماعي بات أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى تعزيز مكتسباته وإلى التأقلم مع المعطى الجديد المتسم بوجود تحول عميق في مجال الشغل وتنامي دور التطور التكنولوجي الكفيل في الآن ذاته بتحسين جودة مناخ الشغل أو الإضرار بها. كما أن الواقع الاقتصادي ساهم بدوره في هذا التحول، حيث أحدث تغيرات عميقة همَّت مجال الشغل، ومن ثم العلاقات الشغلية، كما أدى إلى قيام تصور جديد لطبيعة المهن والكفاءات في حد ذاتها، وعقود الشغل، ومفهوم العمل الشاق، وغلبة مهن قطاع الخدمات.

إن الحوار الاجتماعي، الذي طالما اعتُبِر إطاراً للتفاوض بين المُشغِّلين والأُجَراء حول ملف مطلبي، لا يمكنه أن يتجاهل التحولات الجديدة التي يشهدها عالم الشغل ولا الطابع المركب للإشكاليات الجديدة المرتبطة بسوق الشغل، بل ينبغي أن يوسِّع من نطاقه ليشمل التشاور وتبادل المعلومات والاستشارة بين الشركاء المعنيين بمجال الشغل. ويتعين أن يشكِّل تحسين ظروف العمل أولوية لدى الشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي، إلى جانب القضايا المتعلقة بالزيادة في الأجور وعمليات التسريح والقوانين المنظمة للشغل، سيَّما أن التحولات التي يعرفها مجال الشغل أدت إلى تغير الحقائق المتعارف عليها بشأن بعض الجوانب من قبيل العمل الشاق الذي كان دائما يرتبط في الأذهان بالمهن التي تقتضي مجهودا عضليا كبيرا، في حين أنه يمكن أن ينطبق اليوم على المهن التي تنطوي ممارستها على خطر مرتفع على الصحة، بسبب التعرض بشكل مستمر للضجيج أو للضغط في العمل بكيفية مستمرة.

وتبعاً لذلك، فإن تحسين ظروف العمل، باعتباره الغاية المنشودة من كل حوار اجتماعي، يقتضي العمل على تطوير الشكل الحالي لهذا الحوار. إذ لا شك أن عقد اجتماع نصف سنوي بين الشركاء الاجتماعيين، يظل صيغة لا تتيح تقديم إجابات عن جميع الإشكاليات العالقة، ولا يمكن إلا أن يتم اختصار هذا اللقاء في التفاوض حول المطالب الرئيسية للنقابات، بل ودون إلزامية الخروج باتفاق.

لذلك، ومما لاشك فيه، فإن مأسسة مسلسل الحوار الاجتماعي تعد الوسيلة الكفيلة بضمان انعقاده بشكل منتظم، بغض النظر عن الأجندة السياسية، التي قد تؤثر مستجداتها عليه على غرار ما وقع في سنة 2017، حيث لم تنعقد دورة أبريل من الحوار بسبب التأخر في تشكيل الحكومة. لكن، لقد بات من الضروري اليوم التفكير في تبني نمط جديد لتدبير الحوار الاجتماعي يكون ملائما للسياق المغربي ويأخذ بعين الاعتبار التحولات السوسيو-اقتصادية المتسارعة وأشكال العمل الجديدة التي لا يشملها بَعْدُ التشريع الحالي المُنظِّم لمجال الشغل، وهو الأمر الذي أوصت به الندوة الدولية التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحوار الاجتماعي في ماي 2017. كما ينبغي وضع آليات لتتبع تنفيذ القرارات والتوصيات المتمخِّضَة عن الحوار الاجتماعي، وذلك بغية ضمان ديمومتها وفعاليتها.

كما يشكل عقد الحوار الاجتماعي على مستوى المجالات الترابية سبيلا لتمكين الشركاء الاجتماعيين من المزيد من تملُّك هذا المسلسل بفضل نقله إلى الصعيد المحلي. ففي سياق الإعمال الفعلي للجهوية المتقدمة وإرساء لاتمركز إداري فعَّال، من شأن إحداث هيئات للحوار الاجتماعي على المستوى الجهوي الاستجابة للحاجيات السوسيو-اقتصادية المحلية، وأن يكون رافعة قوية لإقامة دينامية تشاور أكثر ملاءمة لخصوصيات كل حوض من

أحواض التشغيل. وفي السياق نفسه، من الضروري العمل على تشجيع الاتفاقيات الجماعية واتفاقات الفروع الاقتصادية باعتبارها آلية لتملُّك الحوار الاجتماعي على مستوى الفرع أو المقاولة.

وعلى المستوى الميداني، لم تمكِّن سنة 2017 من تحقيق تقدم ملموس بين الشركاء الاجتماعيين. ذلك أنه بالنظر لعدم انعقاد دورة أبريل للحوار الاجتماعي، لم ينعقد خلال هذه السنة سوى لقاء واحد جرى في أكتوبر وجمع المنظمات النقابية وممثلي أرباب العمل والحكومة. وبالرغم مما اتسم به الدخول الاجتماعي من استعداد للحوار، عكس ما شهدته السنة الفارطة من توترات قوية، فقد جرى الاجتماع بدون جدول أعمال مسبق واقتصر على تقديم مطالب المركزيات النقابية وأرباب العمل، خاصة تلك المتعلقة بقانون المالية برسم سنة 2018. وتم خلال هذا اللقاء أيضا تناول العديد من المواضيع، نذكر منها مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب، واستكمال اتفاق 26 أبريل 2011، ومراجعة الأجور، وتعديل مدونة الشغل. من جهة أخرى، طرحت النقابات وأرباب العمل على طاولة المفاوضات مسألة تخفيف العبء الضريبي، إذ يرى الفريق الأول في تخفيض الضريبة على الدخل وسيلة لدعم القدرة الشرائية للأسر، بينما يعتبر الفريق الثاني كلفة العمل عائقا أمام توفير فرص الشغل وإقبال المقاولات على الاستثمار.

وقد انتهى هذا اللقاء دون أن يتمكن الشركاء الاجتماعيون من وضع اللبنة الأساسية لاستئناف حوار اجتماعي بنَّاء وناجع، مما يبين أن تغيير ثقافة الحوار الاجتماعي بات أمرا ضروريا، وذلك من خلال العمل على ممارسته وفق مقاربة تقوم على تشجيع بناء التوافقات بين الشركاء وتوسيع نطاق الحوار الاجتماعي بما يتجاوز التفاوض حول مطالب الأطراف المعنية، من أجل الانكباب على القضايا التي تتطلب تعبئة جماعية، من قبيل النهوض بتشغيل الشباب، والعمل اللائق، والأمن في مجال الشغل، والمساواة بين الجنسين داخل فضاء العمل، وتعزيز النمو المدمِج والمستدام.

• المناخ الاجتماعي: عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل سبب رئيسي لخوض الإضرابات

في كل سنة، تعيش المئات من المقاولات على وقع حالات نزاع بين الأجراء والقائمين على تدبير المقاولة، يفضي عدد منها إلى خوض إضرابات، وذلك في غياب التفاوض أو فشله.

وفي ما يتعلق بسنة 2017، تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الشغل والإدماج المهني إلى تسجيل 154 إضراباً في القطاع الخاص على طول السنة، تم خوضها في 121 مقاولة، أي بانخفاض مقارنة بسنة 2016، التي شهدت خوض 218 إضرابا في 176 مقاولة.

وداخل هذه المقاولات، استجاب 977 12 أجيراً للإضراب، من أصل 361 28 أجيراً، أي بنسبة انخراط في الإضرابات بلغت 45.75 في المائة، أسفرت عن 289 178 يوم إضراب في سنة 2017، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 64.16 في المائة مقارنة مع السنة المنصرمة، التي شهدت ارتفاعاً مهما في عدد أيام الإضرابات. لكن هذه الأرقام تشكل ارتفاعاً بنسبة 50.1 في المائة مقارنة مع سنة 2015، التي سجلت 656 267 يوم إضراب، وبنسبة 23.9 في المائة مقارنة بسنة 2014.

وقد شهدت جهتا الدار البيضاء – سطات والرباط - سلا – القنيطرة أكبر عدد من الإضرابات (حوالي 44 في المائة)، وهو الأمر الذي يُعزى إلى تمركز النسيج الإنتاجي في هاتين الجهتين. كما أن قطاع الخدمات يظل أكثر القطاعات التي تشملها الإضرابات (42.2 في المائة)، متبوعا بالقطاع الصناعي (28.6 في المائة). أما قطاعا البناء والأشغال العمومية والفلاحة، فقد شهدا معا 21.5 في المائة من مجموع الإضرابات. ويمكن أن تجد النسبة المنخفضة للإضرابات في هاذين القطاعين، مقارنة مع حجمهما الاقتصادي، تفسيرها في الطابع

الموسمي لفرص الشغل في هاذين القطاعين فضلا عن اللجوء فيهما بشكل واسع النطاق إلى العمل غير المصرح به. أما بالنسبة لتوزيع عدد الإضرابات حسب حجم المقاولات، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشهد أكبر عدد من الإضرابات، حيث سجلت 67.5 في المائة من مجموع الإضرابات، متبوعة بالمقاولات الكبرى التي سجلت 24.1 في المائة من مجموع الإضرابات. وتنعكس هذه التوقفات عن العمل على الوضعية الاقتصادية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا على وضعية العاملين.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى استمرار الحركات الاجتماعية التي تشهدها مصفاة سامير منذ توقف نشاطها سنة 2015. ويحيل هذا الملف، الذي يتعلق بـ 850 مستخدما بالمقاولة ويهددهم بفقدان مناصبهم، إلى ضرورة تفاعل السلطات العمومية مع الصعوبات أو وضعيات إفلاس المقاولات التي قد تؤدي إلى التسريح الجماعي للمستخدمين أو تعريضهم لأوضاع غير مستقرة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون مواكبة التحول المهني والتفاوض وتيسير الإجراءات المتعلقة بإعادة شراء المقاولات المعنية وحث الملاك الجدد المحتملين لتلك المقاولات على الاحتفاظ بالموارد البشرية، في صلب جهود السلطات العمومية في هذا المجال. ويكتسي هذا التدخل أهمية قصوى سيَّما من أجل تفادي أن تصبح أحواض التشغيل محفوفة بالمخاطر جراء إغلاق المصانع التي تشكل أكبر مشغل في القطاع الخاص في الجهات المعنية، كما هو الشأن في إقليم جرادة، حيث أدى توقف نشاط المقاولة الرئيسية التي كانت تمارس أنشطتها هناك إلى إفقار الساكنة المحلية، وذلك في غياب بدائل اقتصادية.

ويبقى السبب الرئيسي لخوض الإضرابات هو عدم احترام المشغِّلين لمقتضيات مدونة الشغل، حيث إن 27.4 في المائة من الإضرابات سببها عدم أداء الأجور أو التأخر في أدائها، و12.5 في المائة بسبب الحرمان من الامتيازات الاجتماعية و10.6 في المائة بسبب الفصل من العمل. ويثير هذا الوضع الانتباه إلى موضوع ظروف العمل في بلادنا ومدى تطبيق مدونة الشغل. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تهم سوى حالات الإضراب عن العمل المسجلة في القطاع الخاص ولا تشمل الوظيفة العمومية. كما أنها لا يمكن أن تعطي لوحدها صورة واضحة عن واقع المناخ الاجتماعي بالمغرب، على اعتبار أن التوقيف الجماعي للعمل ليس الوسيلة الوحيدة للتعبير في حالات النزاعات بين الأجراء والإدارة داخل المقاولات، حيث إن هناك صيغاً أخرى للتعبئة الجماعية يمكن ممارستها، سواء كأول شكل من أشكال التعبير عن الخلاف أو لرفع المطالب إلى الإدارة أو لكونها وسائل احتجاج أقل تكلفة من الإضراب لمدة طويلة، من قبيل التوقف عن العمل لمدة قصيرة، وتقديم العرائض، والاحتجاج خارج ساعات العمل، وغير ذلك. وفي جميع الأحوال، لا يمكن تجاهل هذه الأشكال الاحتجاجية، بل ينبغي أن تلفت انتباه أصحاب القرار إلى ضرورة الجلوس إلى مائدة التفاوض من أجل تفادي تدهور العلاقات بين المشغلين والأجراء. وعلى صعيد أشمل، يجب أن تدفع هذه المعطيات المشغلين إلى اعتماد الحوار وثقافة التوافق داخل المقاولة كوسيلة فعالة من أجل ضمان مناخ عمل صحي. كما يتعين على السلطات العمومية العمل على تعزيز آليات التدخل بغية الحرص على احترام الحقوق الأساسية للأجراء، من خلال تعزيز قدرات هيئات التفتيش والمراقبة لتسوية نزاعات الشغل بالإضافة إلى تشجيع إبرام الاتفاقيات الجماعية، والتي تم توقيع سبْع منها خلال سنة 2017. فضلا عن ذلك، ينبغي العمل على تسريع مسلسل مأسسة الحوار الاجتماعي، من أجلً تجاوز الوضع الحالي حيث يقتصر هذا الحوار على مجرد اجتماعات إخبارية دون وضع جدول أعمال مسبق ومتوافق بشأنه بين مختلف الأطراف، على اعتبار أن ضمان العمل اللائق وتقريب وجهات النظر أمر يصب في مصلحة جميع الشركاء الاجتماعيين، وذلك بغية تعزيز الاستقرار والاستدامة في أماكن العمل.

- **الحوار المدني والديمقراطية التشاركية: ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني من أجل توطيد أواصر التماسك الاجتماعي**

منذ اعتماد الدستور الجديد، تَعزَّزَ دور المجتمع المدني، من خلال إناطة العديد من المسؤوليات به. وإلى جانب الدور الاستشاري الذي ظلَّ المجتمع المدني يضطلع به، فقد تم ترسيخ دَور جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وتفعيلها وتقييمها (الفصل 12 من الدستور).

ومع ذلك، وعلى مستوى تنزيل مقتضيات الدستور، تجدر الإشارة إلى التأخير المتراكم في تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية وضعفها قياسا بانتظارات المجتمع المدني وبروح الدستور، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للقانونين التنظيميين المتعلقين بتقديم العرائض للسلطات العمومية وتقديم الملتمسات في مجال التشريع، واللذين لا يرقيان إلى مستوى ما نص عليه الدستور من ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي، طالما أنه على المستوى التشريعي، فإن أعضاء الجمعيات، بشكل فردي، وعلى غرار جميع المواطنين، هم من يحق لهم تقديم الملتمسات والعرائض. وعلى المستوى الترابي، يحصر القانون الدور الدستوري للمجتمع المدني وآلية الديمقراطية التشاركية في الحق في تقديم عريضة من أجل مطالبة الجماعة الترابية بإدراج نقطة تَدْخُلُ في صلاحياتها ضمن جدول أعمالها. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، الذي أُطلق في سنة 2014، لم يتم تفعيلها بعد، كما هو الشأن بالنسبة للميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية واعتماد قانون جديد للحياة الجمعوية يكون منسجما مع روح الدستور، كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه رقم 2016/28 المتعلق بوضع ودينامية الحياة الجمعوية. وفي هذا الصدد، لم يتم اعتماد مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي إلَّا في نهاية سنة 2017. أما بالنسبة للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، فإنه لم يتم تفعيله بعد على الرغم من صدور القانون رقم 78.14، المتعلق بإحداثه في سنة 2016.

إن التأخير الذي شهده تفعيل الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، وهيئات التشاور وآليات الديمقراطية التشاركية، وإعمالها بشكل محتشم، هما عاملان من شأنهما أن يفرغا الزخم الذي جاء به الدستور، ويضعا بلادنا في مواجهة الانعكاسات الناجمة عن غياب هياكل للحوار ومخاطبين منبثقين من المجتمع، كما تدل على ذلك الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية التي عرفتها بلادنا في بعض المناطق خلال سنة 2017. وهكذا، شهد إقليم الحسيمة احتجاجات استمرت لعدة أشهر، بسبب تأخر تنفيذ المشاريع التنموية وإقامة البنيات التحتية. وفي جهة درعة تافيلالت، دفع شُح المياه بعض المواطنين إلى الخروج للاحتجاج على غياب تدبير استباقي لهذا المورد الحيوي. وفي نهاية السنة، خرج مواطنون في إقليم جرادة للمطالبة بتوفير فرص شغل كافية وملائمة لسد العجز المتراكم منذ سنوات في مجال فرص الشغل في الجهة.

وتقتضي هذه الاحتجاجات ضرورة العمل، على وجه الاستعجال، على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من ضمان العيش الكريم للجميع، كما أنها تسلط الضوء على أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني والهيئات الوسيطة والمؤسسات المنتخَبة على الصعيد المحلي في فتح الحوار مع السكان والاستجابة لمطالبهم الاقتصادية والاجتماعية المشروعة، وبالتالي تفادي أن تتحول هذه المطالب إلى إحساس بالحيف الاجتماعي والتهميش والإقصاء. وفي هذا الإطار، يتعين على السلطات العمومية العمل بالتشاور مع المجتمع المدني على المستوى المحلي وتزويده بالوسائل اللازمة حتى يتمكن من القيام بدوره على الوجه الأكمل: والمتمثل بالأساس في مواكبة وتأطير المواطنين والتحاور معهم والعمل على انخراطهم في تدبير

الشأن المحلي. وعلى هذا النحو، سيتيح تعزيز أدوار المجتمع المدني، للسلطات الحكومية الاعتماد على النسيج الجمعوي المحلي من أجل تحقيق درجة أكبر من القرب من الساكنة وإضفاء فعالية أكبر على جهود التنزيل الترابي للسياسات العمومية. كما يقتضي هذا الأمر أيضا تسريع إعمال اللاتمركز الإداري والجهوية المتقدمة بوصفهما آليتين لملاءمة السياسات العمومية مع الحاجيات الخاصة بكل جهة.

3.1. البعد البيئي

على الصعيد الدولي، شهد مجال البيئة خلال سنة 2017 حدثين عالميين بارزين، ألا وهما انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 23)، تحت رئاسة جمهورية فيجي؛ وتنظيم قمة المناخ الدولية «وان بلانيت سامبت».

وبالنسبة لمؤتمر كوب 23، فقد صعَّب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس من مهمة تحقيق الأهداف المحددة بموجب هذا الاتفاق. والواقع أن التقدم المحرز في إطار مؤتمر كوب 23 كان متواضعا نسبيا بالمقارنة مع الطموحات التي رسمت، واقتصر على بعض الإجراءات مثل التوصل إلى مشاريع النصوص الأولى المتعلقة بقواعد تطبيق اتفاق باريس، وإعداد خطة عمل حول النوع، وإنشاء أرضية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وهي إحدى الفئات الأكثر تأثرا بانعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري، فضلا عن إطلاق الرئاسة المغربية ورئاسة فيجي لمؤتمر الكوب، لـ «حوار تالانوا»، الذي من شأنه أن يُمَكِّن من إجراء تقييم أولي للجهود المبذولة وتشجيع الأطراف على الرفع من طموح التزاماتها خلال فترة ما قبل 2020. وفي المقابل، هناك عدد من العراقيل التي لا تزال قائمة، تتجلى على الخصوص في غياب رائد حقيقي بين البلدان الأوروبية أو الصين ليحل محل الولايات المتحدة في المفاوضات، فضلا عن عدم تحقيق البلدان المتقدمة لتقدم ملموس بشأن مسألة تمويل مشاريع التكيف والتخفيف لفائدة البلدان الأكثر هشاشة.

من جهة أخرى، وإذا كانت قمة كوب 23 قد أسفرت عن نتائج محتشمة على العموم، فإن قمة المناخ الدولية «وان بلانيت سامبت»، التي جرى تنظيمها في دجنبر 2017 بفرنسا، مكنت من جانبها من الخروج ببعض التعهدات، سيَّما في مجال التمويل وتعبئة الموارد لخدمة قضايا البيئة. وتشمل هذه التعهدات على وجه الخصوص:

- إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص وصناديق وأرضيات للتمويل موجهة بشكل خاص للدول التي تعاني الهشاشة أو الدول الجزرية، من أجل تمويل مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الموارد الطبيعية على الصمود؛
- العمل على تعبئة آليات للتمويل وتوفير المنح من أجل تمويل الأبحاث العلمية وتشجيع انخراط الشباب في مشاريع البحث الرامية إلى المحافظة على البيئة؛
- التفكير في وضع آليات ملائمة من أجل تيسير ولوج المدن للموارد اللازمة لتمويل «مخططات المدينة من أجل البيئة» الخاصة بها وإطلاق صفقات عمومية لمشاريع مراعية للبيئة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية في عدد من البلدان؛
- التزام 16 بلدا و32 مدينة بالوصول إلى تَحْيِيدِ أثر انبعاثات الكربون في أفق سنة 2030؛

- تعهد بعض البلدان والحكومات المحلية والمقاولات بتسريع إنهاء العمل بالمحطات التقليدية المستخدِمة للفحم الحجري لتوليد الطاقة. غير أن هذه التدابير لا تحول دون الانعكاس السلبي على البيئة الذي يمكن أن ينجم عن استمرار بعض البلدان الكبرى في موقفها الداعم لاستعمال «الفحم النظيف» أو استخدام الطاقة النووية؛
- إطلاق مبادرات وشبكات للتمويل الأخضر من لدن الفاعلين الماليين لبعض الدول، خاصة الأبناك المركزية، الصناديق السيادية، المستثمرون المؤسساتيون والأبناك التنموية.

1.3.1. اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

شهدت سنة 2017 تعزيز الإطار المُنَظِّم لمسلسل التنمية المستدامة بالمغرب، من خلال اعتماد المجلس الوزاري للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتاريخ 25 يونيو 2017. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع أسس اقتصاد أخضر بالمغرب في أفق سنة 2030. وتتمحور الاستراتيجية حول سبعة رهانات كبرى، ينبثق عنها 31 محورا استراتيجيا و137 هدفا، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات لتتبع الأداء. ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة، تتوفر هذه الاستراتيجية على إطار للحكامة يتألف من لجنتين: اللجنة الاستراتيجية، وهي ذات دور سياسي يهم التوجهات الاستراتيجية، ولجنة القيادة التي يوكل إليها دور التتبع الفعلي لتنفيذ الاستراتيجية. وقد عقدت لجنة القيادة اجتماعها الأول في 22 نونبر 2017 برئاسة رئيس الحكومة.

وتشكل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وثيقة مرجعية جامعةً في إطار التجانس بين مختلف السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب. كما أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حددت سنة 2030 أفقا لبلوغ أهدافها، بشكل يتوافق مع الأفق الزمني المحدد لأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لهذه الاستراتيجية ببرمجة التدابير في انسجام مع الأجندة الأممية في مجال التنمية المستدامة. من جهة أخرى، ترمي الاستراتيجية إلى ضمان احترام أهداف وقواعد التنمية المستدامة على مستوى مجموع الاستراتيجيات القطاعية العمومية، من خلال إعداد برامج عمل قطاعية للتنمية المستدامة، تُمَكِّن من تحديد مساهمة كل قطاع وزاري في تفعيل الاستراتيجية. وأخيرا، تم إطلاق دراسات من أجل إنجاز استراتيجيات جهوية للتنمية المستدامة في أربع جهات نموذجية، في انتظار تعميمها على كافة جهات المملكة.

من جهة أخرى، تتميز الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بكونها استراتيجية طموحة تحاول مقاربة نطاق واسع من الجوانب المرتبطة بالتنمية المستدامة. غير أن ثمة عددا من نقاط اليقظة التي يتعين الانكباب عليها:

- لقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة دون تشاور معمق مع مجموع الشركاء الاجتماعيين (النقابات وأرباب العمل) المعنيين، وهو ما لم يسمح بإرساء نقاش عمومي مسبق بهذا الشأن في إطار مقاربة تشاركية؛
- إن تتبع وضمان حكامة استراتيجية من هذا الحجم (تتضمن 137 هدفا تتفرع عن كل واحد منها العديد من التدابير ومجموعة من مؤشرات قياس الأداء)، سيكون مهمة معقدة، رغم تصنيف الأهداف إلى درجتين من الأولوية. ويشكل هذا الأمر تحديا حقيقيا على مستوى القيادة بالنسبة للجنتين المحدثتين من أجل ضمان تتبع وتقييم ملائمَيْن ومستمرَّيْن لتقدم إنجاز المشاريع، سيَّما أن مجموعة من الأهداف التي حددتها الاستراتيجيةً، تتداخل مع أهداف سياسات عمومية أخرى؛

- إن تتبع وتيرة إنجاز مختلف المشاريع المبرمجة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة يفترض مسبقا وجود نظام معلومات متطور جدا، يتيح تتبع المعطيات المفصلة لكل وَحَدَة ترابية بِعَيْنها ولكل قطاع، قبل وخلال وبعد تنفيذ الاستراتيجية المشار إليها؛

- تتسم مجموعة مؤشرات قياس الأداء الواسعة التي تقترحها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بطابعها غير المتجانس، على اعتبار أنها تجمع بين المؤشرات المتعلقة بالوسائل أو بالجهود وبين مؤشرات النتائج النهائية في مجال التنمية المستدامة. ومن شأن الفصل بشكل أوضح بين هاتين الفئتين من المؤشرات أن يتيح تقييما أفضل للاستراتيجية من حيث الفعالية والنجاعة؛

- ضرورة ضمان مطابقة برامج التنمية الجهوية (PDR) لأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مما يتطلب بذل مجهود كبير لتكييف محتويات كل واحد منهما، بالإضافة إلى توفير تكوين مناسب لأصحاب القرار على المستوى الجهوي ومعاونيهم حول القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة، وآثارها المحتملة والفرص التي تتيحها ؛

- من أجل إشراك أفضل للجهات والجماعات الترابية الأخرى في مسلسل التنمية المستدامة وإرساء اقتصاد أخضر على الصعيد المحلي، سيكون من المناسب النظر في إمكانية إضافة مؤشرات لقياس الجهود التي تبذلها كل جماعة ترابية في مجال الاستدامة، والتي قد تساهم بدورها في تحديد مستوى الاعتمادات المالية التي يمكن أن تستفيد منها هذه الجماعات في إطار نظام الموازنة الضريبية؛

- يتطلب إنجاح تَمَلُّك القطاع الخاص لأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع إطار موسَّع يتضمن عددا من الالتزامات والتحفيزات، من خلال العمل على سبيل المثال على اقتراح (1) معايير الاستدامة كشرط لتمكين المقاولات من الولوج إلى الصفقات العمومية؛ و(2) آلية متعلقة بالضرائب البيئية (écotaxes) مع وضع كيفيات تخصيص مواردها، طبقاً لمبدأ المسؤولية الموسَّعة للمنتجين الوارد في القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة؛ و(3) تمويلات بنكية تفضيلية في إطار خطوط الائتمان الخضراء؛

- رغم أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تشير إلى هدف إدماج مبادئ التنمية المستدامة في المنظومة التربوية، ينبغي التأكيد على ضرورة القيام بجهود حثيثة للتحسيس وللترسيخ العميق لثقافة الاستدامة لدى الرأسمال البشري، وذلك عبر قنوات مختلفة، منها وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، وبالأخص من خلال برامج ووحدات تكوينية متخصصة يتم إدراجها على مستوى جميع أسلاك المنظومة التربوية، سواء في القطاع العام أو الخاص؛

- أفردت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مكانة هامة للبحث والتطوير في مجال التنمية المستدامة، مما يفترض اعتماد تحفيزات مشجعة بالقدر الكافي لفائدة الباحثين الوطنيين، فضلاً عن مضاعفة الشراكات ومشاريع البحث المشتركة بين جامعات وطنية ومراكز أجنبية في هذا المجال. كما يقتضي تحقيق هذا الهدف تعزيز العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص من أجل الاستفادة المثلى من جهود البحث العلمي وتحويل الأفكار والمفاهيم إلى منتوجات تطرح في السوق. غير أن الاستراتيجية تطمح إلى رفع الميزانية المخصصة للنهوض بالبحث والتطوير في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر إلى 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو أمر يبدو صعب التحقيق، بالنظر للمستوى المنخفض لهذه الميزانية حاليا (0.71 في المائة من الناتج الداخلي الخام). وفي هذا الصدد، فإن الهدف المحدد في نسبة 3 في المائة يتجاوز النسبة المخصصة حاليا في الولايات المتحدة وألمانيا (2.9 في المائة و2.8 في المائة على التوالي) وينحو منحى المستويات المسجلة في بلدان مثل فنلندا (3.2 في المائة) واليابان (3.4) في المائة.

2.3.1. إشكالية الماء: التحديات المستقبلية والتقدم المحرز لإعمال التدابير المعتمدة

لمواجهة تحديات العجز المائي المرشح للتفاقم مستقبلا، وتبعا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الصدد، سجلت سنة 2017 منعطفا أساسيا في تدبير سياسة الماء ببلادنا، من خلال اعتماد عدد من التدابير الاستعجالية والسياسات القطاعية ذات الصلة.

وقد قَدَّمت التدابير الاستعجالية المتخذة حلولا ملائمة للصعوبات المسجلة في التزود بالماء في عدد من المناطق، وهي الصعوبات التي تسببت في توترات اجتماعيات في بعض مناطق البلاد، مما يؤكد حجم المخاطر التي تهدد الأمن المائي بهذه المناطق على وجه الخصوص وبمجموع مناطق بلادنا بشكل عام.

وقد شهد المغرب بالفعل انخفاضا كبيرا في حصة الفرد الواحد من المياه، والتي تراجعت من حوالي 560 2 متر مكعب للفرد في سنوات الستينيات من القرن الماضي إلى نحو 700 متر مكعب للفرد حاليا[51]. وثمة العديد من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من تناقص الموارد المائية مستقبلا، ألا وهي آثار التغيرات المناخية، وتنامي التوسع العمراني وحاجيات الصناعة والفلاحة من المياه، والاستهلاك المفرط، فضلا عن عدم نجاعة البنيات التحتية لتوزيع المياه (لا تزال بعض المناطق غير مرتبطة بشكل جيد بشبكة المياه رغم قربها من السدود الكبرى). وبالموازاة مع ذلك، ينجم عن الاستغلال المكثف للفرشات المائية، بالإضافة إلى مواسم الجفاف، تدهور المياه الجوفية، بالنظر لكون نسبة تجددها تظل أقل من حجم استغلال مواردها.

وبغية التصدي لهذا الاستغلال المفرط للمياه الجوفية، تسعى السلطات الحكومية إلى توسيع دائرة التدبير التشاركي للمياه الجوفية، عبر تعميم «عقود التدبير التشاركي للفرشات المائية» في المجالات الترابية، وهو إطار يروم إذكاء روح المسؤولية في صفوف جميع الفاعلين، من خلال تحديد مسؤوليات وحقوق وكذا التزامات مستعملي الفرشات المائية والإدارة ومختلف المتدخلين المعنيين. بيد أن هذه المقاربة سبق أن اعتُمِدت في سنة 2005 في جهة سوس-ماسة، لكن تعميمها اصطدم بالفراغ القانوني في مجال تدبير هذا الصنف من العقود. وبموازاة ذلك، ولضمان نوع من العقلانية في استخدام الموارد المائية، تميزت نهاية سنة 2017 بالإعلان عن تفعيل جهاز شرطة المياه، على أن تَشْرَع في ممارسة مهامها في سنة 2018. ويتمثل الهدف من إحداث هذه الشرطة في معاينة المخالفات في مجال المياه، وتحرير المحاضر في شأنها، وتوقيف الأشغال ومصادرة الأدوات والأشياء التي كان استعمالها أساس المخالفة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تفعيل شرطة المياه قد شهد تأخرا كبيرا، حيث تم النص على إحداثها منذ سنة 1995 بموجب القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء، ولم يتم تفعيلها على أرض الواقع إلا في سنة 2018، بعد صدور القانون الإطار الجديد المتعلق بالماء في سنة 2016، وهو إطار يحدد لائحة المخالفات المتعلقة بالماء.

ويكتسي **الإجهاد المائي** الذي يعاني منه المغرب **طابعا متعدد الأبعاد** بالنظر إلى تأثيره على الأمن المائي في مجال الماء الصالح للشرب، **وانعكاساته أيضا على الأمن الغذائي، من خلال استنزاف الموارد المائية المتاحة الموجهة للفلاحة، وبالتالي تقليص مداخيل الفلاحين**، سيَّما أولئك الأكثر عرضة لمخاطر التغيرات المناخية (الفلاحون في المناطق البورية وصغار مربي الماشية). وبخصوص هذه النقطة بالذات، ينبغي الإشارة إلى أن مخطط المغرب الأخضر شجَّع على الرفع من حصة المزروعات من غير الحبوب، نظرا لصمود مستوى إنتاجها أمام التقلبات المناخية. **بيد أن رفع حصة هذه المزروعات على حساب الحبوب قد يؤثر على الأمن والسيادة**[52]

51 – المغرب، أول مساهمة محددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

52 – يقوم مفهوم السيادة الغذائية على مسؤولية الدولة في توفير الغذاء لمواطنيها. إذ يجعل من كل دولة مسؤولة عن غذائها وعن تحديد سياستها الغذائية بما يراعي خصوصياتها. كما أن السيادة الغذائية تحمي القطاع الفلاحي المحلي إزاء الواردات.

الغذائيَيْن للبلاد، وينطوي على خطر تكريس تبعية المغرب للواردات من الحبوب، مما قد يجعل بلادنا في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية والمخاطر المتعلقة بسعر الصرف والتوترات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، يتعين تكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى استكشاف أصناف أخرى من الحبوب تكون أكثر مقاومة للجفاف. وفي هذا الصدد، **يجدر التذكير بأن التوقيع في فبراير 2017 على اتفاقية للتعاون التقني بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، من أجل تعزيز زراعة «الكينوا»**، وهي صنف من البذور يتميز بكونه أكثر مقاومة للجفاف، يُعَدُّ مبادرة ينبغي تعميمها من أجل إرساء تجانس أكبر بين الاستراتيجية الفلاحية للبلاد والأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي والسيادة الغذائية. ويجب أن تقترن هذه الجهود بسياسة تمويل حقيقية للبحث والتطوير في مجال الأمن المائي والغذائي.

وعلاوة على ذلك، من الجدير بالذكر أن الانقطاعات التي تعرفها عملية التزويد بالماء الصالح للشرب قد تمس بالاستقرار الاجتماعي في المناطق التي تعاني من الخصاص. وهكذا شهدت بعض المناطق مظاهرات طالب خلالها المتضررون من هذا الخصاص بالحق في الحصول على الماء الصالح للشرب واشتكوا من سوء توزيع هذا المورد الحيوي. ومن بين المناطق الأكثر تضررا من ندرة المياه، نذكر، زاكورة، ووزان وشفشاون، وأزيلال، وصفرو. ومن أصل 681 مدينة ومركزا يُدَبِّر فيها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب هذه الخدمة، تسجل 37 منها انقطاعات في التزويد بالماء الصالح للشرب. وفي هذا الصدد، عَمدت السلطات العمومية المعنية إلى تنظيم زيارات إلى بعض المناطق خلال سنة 2017 قصد الوقوف عن قرب على الخصاص المسجل على المستوى المحلي في مجال المياه واقتراح الحلول الملائمة الكفيلة بمعالجة هذه المشاكل.

في هذا السياق، وتبعا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الصدد، اتخذت السلطات العمومية عددا من التدابير الاستعجالية فضلا عن تدابير هيكلية على مستوى السياسات القطاعية ذات الصلة.

تدابير استعجالية:

- تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، عقدت اللجنة الوزارية للماء اجتماعا بتاريخ 18 أكتوبر 2017، تَقَرَّرَ على إثره إحداثُ لجنةٍ تقنيةٍ تتكون من ممثلِي عدة هيئات معنية، وذلك بغية وضع برنامج استعجالي للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي؛
- يشمل البرنامج الاستعجالي تكثيف عمليات التنقيب عن المياه الجوفية؛ والعمل على ترشيد تدبير الرصيد المائي المتوفر؛ والتزويد بالماء بواسطة الشاحنات الصهريجية؛ والرفع من القدرة الإنتاجية للماء الصالح للشرب ببعض المراكز القروية وشبه الحضرية؛ وإنشاء نقاط لتوزيع الماء من أجل إرواء الماشية؛ وترميم وصيانة قنوات السقي بالدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة. وتندرج كل هذه المبادرات في سياق الجهود الرامية إلى تحسين النجاعة المائية؛
- وبالنظر إلى الخصاص في المياه الصالحة للشرب الذي سُجِّل في بعض المناطق خلال سنة 2017، اتخذت الحكومة أيضا إجراءً استعجاليا يتمثل في الحد من سقي الأشجار المثمرة في بعض المناطق لضمان حصول الساكنة المحلية على الماء الصالح للشرب.

تدابير ذات طابع هيكلي:

- اقترحت اللجنة الوزارية للماء برنامج استثمارات مكثف في قطاع الماء، بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب والسقي، خاصة بالنسبة للأحواض الأكثر تضررا من العجز المائي، وذلك على مدى الفترة الممتدة ما بين 2018 و2025. ويولي هذا البرنامج عناية خاصة للمناطق القروية والجبلية عبر تسريع وتيرة الأشغال التي توجد في طور الإنجاز في هذه المناطق ووضع برنامج إضافي يهم المناطق القروية والجبلية التي لم تشملها البرامج السابقة؛
- شرعت الحكومة في سنة 2017، في عملية مراجعة المخطط الوطني للماء من أجل مراعاة المقتضيات التي جاء بها القانون الجديد المتعلق بالماء، وضمان التكيف بشكل أفضل مع انعكاسات التغيرات المناخية والحاجيات الراهنة والمستقبلية لبلادنا ذات الصلة باستراتيجية المياه. وتشمل هذه العملية عدة تدابير، نذكر منها:

• تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب وتحويل أنظمة السقي التقليدية إلى أنظمة السقي الموضعي، فضلا عن تعميم أنظمة السقي بالتنقيط، وخاصة في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد وتثمين ماء السقي، الذي يهدف إلى اقتصاد أكثر من 1.4 مليار متر مكعب من المياه سنويا؛

• برمجة بناء أزيد من 35 سدّاً خلال الفترة 2017-2021. وستعزز هذه السدود التجهيزات القائمة التي تضم نحو 140 سدا، وهو ما من شأنه رفع القدرة الإجمالية من 17.6 مليار متر مكعب حاليا إلى 25 مليار بحلول سنة 2030. بيد أن هذه الاستثمارات تبقى باهظة التكلفة، وتتطلب برمجة مالية مناسبة ومستدامة، سيَّما عن طريق دراسة إمكانية تعزيز استغلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

• يقتضي تعزيز العرض أيضا اتخاذ تدابير تروم زيادة حجم استخدام تقنية تحلية مياه البحر من أجل تحسين إمدادات المياه الصالحة للشرب ومياه السقي، وخصوصا لتغطية التراجع الحتمي لمردودية السدود في المستقبل، نتيجة الانخفاض المستمر لكمية التساقطات المطرية. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2017 بإطلاق المشروع الرائد المتعلق بمحطة تحلية مياه البحر في جهة سوس ماسة، في إطار صفقة أُبرِمت مع شركة «Abengoa» الإسبانية. ويُتوقع أن تصل قدرة هذه المحطة عند تشغيلها إلى 150 000 متر مكعب في اليوم على أن تصل لاحقا إلى 200 000 متر مكعب، من أجل تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة تبلغ 2.3 مليون نسمة في أفق سنة 2030، 20 في المائة منها في الوسط القروي، فضلا عن توفير المياه لسقي الأراضي الفلاحية. وعلاوة على ذلك، توجد مشاريع أخرى لتحلية المياه ومعالجتها قيد الدراسة أو التطوير في جهات مختلفة من قِبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في أفق سنة 2020. وبالإضافة إلى ذلك، تتجلى الأهمية التي يوليها المغرب لتحلية مياه البحر، باعتبارها بديلاً للتزويد بالماء، في التدابير التي نص عليها قانون المالية لسنة 2018، سيَّما الإجراء المتعلق بإرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة (crédit de taxe) لفائدة منشآت تحلية مياه البحر، كما تتجسد هذه الأهمية في الحجم الذي تمثله مشاريع تحلية المياه المزمع إنجازها من إجمالي الاستثمارات المبرمجة من قبل اللجنة الوطنية للاستثمار، أي ما يعادل 11 في المائة من المبلغ الإجمالي؛

• يتطلب تحسين العرض أيضا اتخاذ تدابير لإعادة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة انكبت مؤخرا على إعداد برنامج لتوسيع نطاق البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، المخصص أساسا للمناطق الحضرية وشبه الحضرية، ليشمل المناطق القروية في أفق سنة 2040، حيث سيستفيد من هذا البرنامج نحو 1 200 مركز قروي.

ومن ناحية أخرى، ينبغي التذكير بأن الاستخدام المتزايد لتقنيات تحلية المياه ومعالجتها (إعادة استخدام المياه العادمة) يمكن أن يكون مكلفا جدا بالنظر إلى التكنولوجيات المستخدمة وحجم الاستثمارات التي يتطلبها، وهو ما يحيل على مسألة دور الدولة في دعم المشاريع ذات الصلة، حتى يتمكن مجموع السكان من الولوج إلى المياه بأسعار تكون في المتناول، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة/ فقرا ولسكان المناطق القروية والجبلية.

3.3.1. تقدم مُحرَز يقتضي تَفْعِيلَه في مجال المحافظة على البيئة

تم إحراز تقدم ملموس في مجال المحافظة على البيئة، وتم تنفيذ عدد من البرامج الجديدة بهذا الخصوص في سنة 2017. وهكذا، وعلى مستوى التطهير، أصبح المغرب يتجه اليوم نحو تجاوز التطهير بمفهومه البسيط، للانتقال نحو معالجة وتثمين/إعادة استخدام النفايات، وفقاً لمبدأ الاقتصاد الدائري. وفي هذا الصدد، فإن البرنامج الوطني لتثمين النفايات، الذي يهدف إلى إعادة تدوير 20 في المائة من النفايات وتثمين نسبة إضافية لا تقل عن 30 في المائة من النفايات في أفق سنة 2020، ينص على إنشاء 50 مركزاً لفرز النفايات وتثمينها بحلول سنة 2021، ثلاثةٌ منها أنشِئت بالفعل في نهاية سنة 2017. ويندرج هذا الإجراء ضمن مجموعة واسعة من البرامج الرامية إلى تثمين النفايات في عدة قطاعات (البطاريات المستعملة والسيارات والعجلات والنفايات الكهربائية المنزلية والورق والكرتون والنفايات البلاستيكية...). وستمكن هذه التدابير الجديدة من خلق فرص الشغل وتوفير مصادر للدخل وإدماج بعض القطاعات العاملة في القطاع غير المنظم.

وفي ما يتعلق بالنفايات المنزلية، تميزت سنة 2017 بالتوقيع على المخطط الخماسي الأول للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 لتسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن 80 في المائة من السكان، عند نهاية سنة 2017، مشمولون بخدمات الشركات المكلفة بجمع النفايات، كما تمت إعادة تأهيل 24 مطرحاً للنفايات، بينما تمت برمجة إنشاء 42 مطرحاً جديداً بين سنتيْ 2017 و2022... ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجُهد في مجال تثمين النفايات المنزلية، بالنظر إلى أن 10 في المائة منها فقط يتم إعادة تدويرها.

وفضلا عن ذلك، فإن النجاح في الانتقال إلى تثمين أمثل للنفايات يقتضي مشاركة وتملكاً أكبر لهذه العملية من قبل المجتمع المدني والمواطنين بشكل عام، سيَّما خلال مرحلة فرْز النفايات، وذلك على مستويات متعددة (الحي، المدرسة،...). ويتطلب هذا التغيير في السلوك بذل جهد مهم في مجالَيْ التواصل والتوعية من أجل غرس ثقافة تثمين النفايات لدى فئات واسعة من الساكنة.

أما بخصوص التلوث الصناعي، فقد تميزت سنة 2017 بتوقيع 18 اتفاقية تمويل لإنشاء محطات لمعالجة النفايات السائلة للوحدات الصناعية. كما تم إطلاق 6 مشاريع لبناء محطات لمعالجة النفايات السائلة والتصدي لتلوث الهواء خلال سنة 2017.

وفي ما يتعلق بتلوث الهواء، فقد أشار أحدث تقرير لمنظمة الصحة العالمية، الذي نُشِر في سنة 2018 والذي يغطي المعطيات الخاصة بسنة 2016، إلى أن المغرب يُصنَّف من بين الدول التي تضم مدنا تشهد تدهوراً لجودة هوائها. وبالفعل، فإن مناطق مثل بنسليمان، وطنجة، ومراكش، والدار البيضاء تسجل نسباً مرتفعة لتلوث للهواء، تصل إلى ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية. ومن ناحية أخرى، تقدر تكلفة تدهور جودة الهواء بنحو 9.7 مليار درهم سنوياً. وغني عن القول إن لهذا التدهور انعكاسات صحية واقتصادية كبيرة، ذلك أنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن ما يقرب من سبعة ملايين شخص يلقَوْن حتفهم كل عام، على مستوى العالم، بسبب تلوث الهواء. ونتيجة لذلك، أضحى تلوث الهواء يكتسي أهمية قصوى في إطار السياسة البيئية لبلادنا، وهي أهمية تجسدت بوضوح من خلال اعتماد البرنامج الوطني لتحسين جودة

الهواء 2017–2030، من قبل اللجنة الوطنية لمتابعة ورصد جودة الهواء، بتاريخ 21 يوليوز 2017. ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية وتوسيع الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء والتقليص من مقذوفات الانبعاثات الغازية الناتجة عن قطاعيّ النقل والصناعة.

4.3.1. المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل: مشروع يظل نجاحه رهينا بجودة الحكامة والقدرة على التنسيق بين الفاعلين المعنيين

تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لإعداد المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل في 20 أبريل 2017. ويندرج هذا المشروع في إطار تفعيل القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، وكذا المرسوم الصادر بتطبيقه رقم 2.15.769، بتاريخ 3 ربيع الأول 1437 (15 دجنبر 2015).

ويسعى هذا المخطط إلى بلوغ جملة من الأهداف، تشمل بالأساس: (1) تحديد التوجهات والأهداف العامة المراد بلوغها في مجال حماية الساحل واستصلاحه والحفاظ عليه؛ (2) إدماج بُعد حماية الساحل في السياسات القطاعية ومشاريع الاستثمار؛ (3) والتنصيص على التدابير الواجب القيام بها بغية وقاية الساحل من خطر التلوث والتصدي له والتقليص منه.

بيد أن تفعيل هذا المخطط يقتضي تجاوز عدد من العقبات المتعلقة بالحكامة والقدرة على التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن العديد من المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 81.12 لم تصدر بعد. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه تفعيل المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل تحدياً يتمثل في التنسيق بين القطاعات الوزارية المعنية وضمان الانسجام والتكامل مع وثائق التخطيط وإعداد التراب. وعلاوة على ذلك، يتطلب الإطار القانوني المعمول به تطوير آليات التحكيم والتقنين الملائمة لمجال الساحل. وفي السياق نفسه، تشكل الاستثناءات الممنوحة في المناطق غير القابلة للبناء مجالاً يقتضي التحلّي بالمزيد من اليقظة، كما يتعين الحرص على أن تستند القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى مبدأ المصلحة العامة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أصدر، في إطار الرأي الذي اعتمده في سنة 2014 حول مشروع القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، جملة من التوصيات، منها تقليص عدد الاستثناءات على مستوى المناطق الساحلية والتخفيف من مداها، وذلك بغية الحد من تدهور هذا الوسط.

وبخصوص الانسجام مع الأهداف المتعلقة بالمناخ، ينبغي إرساء تناسق أفضل بين المخطط الوطني للساحل والمخطط الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية، وذلك بما يكفل مراعاة المخاطر المناخية وانعكاساتها المحتملة على السكان المعنيين.

وأخيراً، يتعين التشديد على الحاجة إلى اعتماد مقاربة تشاركية عند إعداد التصاميم الجهوية للساحل، وهو ما يقتضي توفير المواكبة التقنية والمنهجية الملائمة للفاعلين المعنيين، سيَّما المنتخَبين المحليين وجمعيات المجتمع المدني المحلية.

5.3.1. نتائج مُرضية للمشاريع الطاقية، مع تسجيلِ بعض البُطْء على مستوى المحور المتعلق بالنجاعة الطاقية

ضاعف المغرب خلال سنة 2017 جهوده من أجل تسريع وتيرة انتقاله الطاقي والوفاء بالتزامه بتوفير 42 في المائة من قدراته الإنتاجية من الكهرباء عبر الطاقات المتجددة بحلول سنة 2020 و52 في المائة بحلول سنة 2030. وبعد انطلاق العمل بمحطة «نور1» للطاقة الشمسية، في سنة 2016، بقدرة إنتاج تصل إلى 160 ميغاواط، تقدمت الأشغال بشكل ملموس خلال سنة 2017 في مرحلتيّ «نور2» و«نور3»، اللّتين يُتوقع انطلاق العمل بهما

في سنة 2018، بقدرة إنتاج تصل على التوالي إلى 200 و150 ميغاواط. كما تم إطلاق المرحلة الرابعة من مشروع «نور»، على أن يبدأ العمل بها خلال سنة 2018، بقدرة إنتاج إضافي تبلغ 72 ميغاواط. وقد تم تمويل هذا المشروع الأخير، على وجه الخصوص، عبر إصدار ما يقرب من 1.15 مليار درهم من السندات الخضراء.

وإلى جانب الطاقة الشمسية، يعتزم المغرب الرفع من قدرته بحلول نهاية سنة 2018 في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية المتأتية من الطاقة الريحية، من خلال تنفيذ مشاريع في عدة مناطق، سيَّما في تازة وميدلت. ويندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية المغرب الرامية إلى بلوغ إنتاج طاقة كهربائية مستمدة من الطاقة الريحية تبلغ 2 000 ميغاواط في أفق سنة 2020.

وبالإضافة إلى الهدف المتمثل في تعزيز قدرات الإنتاج، تم إطلاق مختلف مشاريع الطاقة المتجددة مع الحرص على اقتراح أسعار أكثر تنافسية للطاقة الكهربائية. وهكذا، وفي مجال الطاقة الشمسية، يبلغ سعر الطاقة الكهربائية المنتَجة 1.62 درهماً / للكيلوواط في الساعة بالنسبة لمشروع «نور 1»، و1.36 درهماً / للكيلوواط في الساعة بالنسبة لـ «نور 2»، و 1.42 درهماً / للكيلوواط في الساعة بالنسبة لـ «نور 3»، و0.44 درهماً / للكيلوواط في الساعة بالنسبة لـ «نور 4». وإلى جانب عنصر التكلفة، يعد الجانب المتعلق بجودة التزويد أيضاً أحد أولويات الاستراتيجية الطاقية. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن سنة 2017 سجلت بعض التقدم على مستوى إعداد مشروع «الغاز من أجل الكهرباء» (Gas to Power)، الذي يهدف إلى تعزيز حصة الغاز الطبيعي المسال في الباقة الطاقية، ومن ثم ضمان نوع من المرونة في إنتاج الطاقة عن طريق التخفيف من انعكاسات عدم انتظام مصادر الطاقة المتجددة.

ومن ناحية أخرى، فإن التقدم الذي حققته بلادنا في مجال الانتقال الطاقي خلال سنة 2017 يتجلى في تطور قدرة إنتاج الطاقة الكهربائية المتأتية من مصادر الطاقة المتجددة، وكذا في الإدماج العرضاني المتزايد للطاقات النظيفة على مستوى القطاعات الأخرى. ومن بين القطاعات المعنية بهذا الإدماج، نذكر ما يلي:

- **القطاع الفلاحي:** رصدت الحكومة في غشت 2017 غلافا ماليا قدره 2.3 مليار درهم لاستثمارات في مجال الطاقة الشمسية، بهدف تعزيز استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل مضخات المياه الموجهة للسقي، وذلك في إطار مشروع يروم توفير مياه السقي لما يقرب من 100 ألف هكتار إضافي من الأراضي الفلاحية بحلول سنة 2021.
- **قطاع الماء الصالح للشرب:** بخصوص المشروع الضخم الخاص بتحلية المياه في مدينة أكادير، الذي يتسم باستهلاكه الكبير للطاقة، سيتم تزويده بالطاقة الشمسية التي ينتجها مُركب نور لإنتاج الطاقة الشمسية. كما سيتم تزويد مشروع تحلية مياه البحر المزمع إقامته في مدينة الداخلة بالطاقة الريحية.
- **قطاع الصناعة:** في هذا القطاع، خطى المغرب خلال سنة 2017 خطوة أولى في مجال السيارات الكهربائية، من خلال توقيع بروتوكول اتفاق مع العملاق الصيني المختص في صناعة السيارات الكهربائية «BYD».

وبخصوص التحدي المتعلق بالنجاعة الطاقية، هناك حاجة إلى تسريع وتيرة التنفيذ، سيَّما أن المحور الخاص بالنجاعة الطاقية لا يزال أقل تقدما مقارنة مع المحاور الأخرى، كتنمية مصادر الطاقة المتجددة. وما يؤكد هذا الوضع هو التصنيف الدولي للمغرب حسب تقرير «المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة» (RISE) لسنة 2018، حيث جاء المغرب في المرتبة 51 من أصل 111 دولة في مجال النجاعة الطاقية، بينما احتل مراكز متقدمة في الجوانب المتعلقة «بالطاقة المتجددة» و«الولوج إلى الطاقة»، حيث جاء على التوالي في الرتبة 36 و32.

وعلى عكس مشاريع الطاقة المتجددة التي تمضي قدماً بوتيرة سريعة وتعتمد إلى حد كبير على القدرة على تعبئة الموارد المالية اللازمة، **يعزى بطء وتيرة تقدم المغرب في مجال النجاعة الطاقية إلى الطبيعة المعقدة للمتطلبات الأساسية للحكامة في هذا المجال**. ولا شك أن المغرب قد جعل من موضوع النجاعة الطاقية أولوية في إطار استراتيجيته الوطنية للطاقة، كما تميزت سنة 2017 بتقديم مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030، أمام مجلسيّ الوزراء والحكومة. بيد أن تعدد القطاعات المعنية (النقل، والصناعة، والبناء، والإنارة العمومية، وما إلى ذلك) والفاعلين المعنيين تزيد من صعوبة وبطء عمليات التتبع والتقييم والتنسيق.

ويقتضي هذا الوضع مواكبة الاستراتيجية الجديدة بنظام معلومات فعَّال ومؤشرات مفصَّلة للتتبع والتقييم، وتنسيقٍ مشتركٍ بين جميع الفاعلين المعنيين في إطار مقاربة تشاركية، وتسريع وتيرة التنزيل الترابي للتدابير ذات الصلة بالنجاعة الطاقية، مع العمل على توضيح دور الجهات والجماعات الترابية، واعتماد التدابير الضريبية والإعانات المالية الملائمة، فضلا عن الإسراع بإصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 47.09، سيَّما ما يتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي. وتكتسي هذه العناصر أهمية بالغة بالنسبة للمغرب من أجل بلوغ أهدافه في مجال النجاعة الطاقية، وهي أهداف تمت مراجعتها في إطار الاستراتيجية الجديدة، وذلك بغية الاقتصاد في استهلاك الطاقة بنسبة 20 في المائة تقريباً بحلول سنة 2030.

2 نقاط اليقظة والتوصيات

تظل مسألة اعتماد نموذج تنموي جديد موضوع انشغال وطني أكد عليه بوضوح جلالة الملك خلال افتتاح السنة التشريعية للبرلمان في 13 أكتوبر 2017. هذا الانشغال استتبع نقاشا بين مختلف الفاعلين داخل المجتمع، سواء من الأوساط السياسية أو الاقتصادية أو الأكاديمية أو فعاليات المجتمع المدني.

وتتجلى محدودية النموذج المعتمد حاليا في عدة مستويات، تتمثل على وجه الخصوص في اتسام الاقتصاد بالازدواجية وبكونه لا يحقق الإدماج بالقدر الكافي، وكذا في استحكام البطالة، وضعف إدماج الشباب، واستمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتفشي مظاهر التمييز الاجتماعي التي تعوق تحديث المجتمع، وغير ذلك.

إن التفكير في مختلف الجوانب المرتبطة بهذا النموذج الجديد أمر معقد للغاية، بالنظر إلى تعدد الأبعاد المعنية. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أنه تم، في إطار التقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتعاون مع بنك المغرب، تحديد سبع رافعات رئيسية من أجل تطوير الثروة الإجمالية للمغرب، وضمان توزيعها توزيعا منصفا، في إطار نموذج جديد مدمِج ومستدام. ومن هذا المنطلق، انكب هذا التقرير السنوي للمجلس، في جزئه الخاص بنقاط اليقظة والتوصيات، على دراسة خمسة جوانب ذات أولوية، في ضوء التطورات الأخيرة، سيَّما أن هذه النقاط يمكن ربطها بثلاث رافعات من الرافعات السبع المحددة في تقرير الثروة الإجمالية:

- **نقطة اليقظة رقم 1 - النجاح في رفع تحدي التصنيع:** تسلط هذه النقطة الأولى الضوء على حاجة المغرب إلى التوفر على قطاع صناعي تنافسي ومتنوع وعصري ومندمِج، بهدف تسريع التحول الهيكلي لاقتصادنا، وهو توجه ينسجم مع الرافعة الخامسة الواردة في تقرير الثروة الإجمالية «ضمان تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني»؛

- **نقطة اليقظة رقم 2 - جعل ريادة الأعمال إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب:** تهدف هذه التوصية إلى جعل ريادة الأعمال (خلق المقاولة) بجميع أشكالها (المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التشغيل الذاتي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،...)، أداة فعالة لضمان إدماج أفضل للشباب في الاقتصاد وفي المجتمع من خلال التشغيل. ويمكن ربط هذه النقطة برافعتين اثنتين من الرافعات الواردة في تقرير الثروة الإجمالية، وهما الرافعة رقم 5 السالفة الذكر، والرافعة رقم 3، «إرساء ميثاق اجتماعي جديد»؛

- **نقطة اليقظة رقم 3 - جعل توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والحفاظ عليها محوراً ذا أولوية في السياسات العمومية:** تضع هذه النقطة الطبقة الوسطى في صلب إشكالية التماسك الاجتماعي وحجم الفوارق في بلادنا. ومن ثم، فإن هذه النقطة تنسجم مع التوجه الوارد في إطار الرافعة رقم 3 من تقرير الثروة الإجمالية « إرساء ميثاق اجتماعي جديد»؛

- **نقطة اليقظة رقم 4 - من أجل الالتزام بفعلية المساواة بين الجنسين:** يتمثل الهدف من خلال هذه التوصية في تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به بعض القنوات مثل المدرسة ووسائل

الإعلام في مكافحة التمييز والصور النمطية التي تقلل من شأن المرأة في مجتمعنا. وينسجم هذا الهدف مع مضامين الرافعة رقم 3 من تقرير الثروة الإجمالية الواردة أعلاه؛

- **نقطة اليقظة رقم 5 - تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة ووضع سياسة وطنية للتنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر)**: تدعو هذه التوصية الأخيرة إلى ضرورة تملُّك رؤية متجانسة لاستراتيجية النقل، من منظور الاستدامة والحفاظ على البيئة، وهي رؤية تكفل ترسيخ العدالة المناخية لفائدة أجيال المستقبل. ويعكس هذا التوجه الفكرة ذاتها الواردة في الرافعة رقم 6 من تقرير الثروة الإجمالية «إدراج النموذج الوطني التنموي في إطار دينامية مستدامة».

1.2. النجاح في رفع تحدي التصنيع

اعتمد المغرب على مر السنوات عدة استراتيجيات صناعية متوالية، كان أحدثها مخطط التسريع الصناعي، الذي يهدف إلى تعزيز مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وجعله المُحَرِّك الرئيسي للنمو. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، لم يتمكن القطاع بَعْدُ من تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، كما يتضح ذلك من خلال وتيرة النمو المتواضعة للقيمة المضافة الصناعية ومساهمتها المحدودة في نمو الناتج الداخلي الخام. كما أن المهن العالمية غير قادرة على إحداث ما يكفي من فرص الشغل اللائق لتعويض القطاعات التي تشهد تراجعاً.

وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى التقرير الأخير الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي (الاستعداد لمستقبل الإنتاج، 2018)، فإن المغرب صُنِّف ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة 4.0. فمن من أصل 100 بلدٍ، يحتل المغرب المرتبة 77 في مجال «البنية الإنتاجية»، والمرتبة 73 على صعيد مؤشر «عوامل/ محركات الإنتاج».

ومن هذا المنطلق، يقتضي رفع تحدي الانخراط في الثورة الصناعية الرابعة وتمكين المغرب من الارتقاء، على المدى الطويل، إلى مصاف الفئة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط، مواصلة تعزيز وملاءمة الإطار الاستراتيجي والتنفيذي للسياسة الصناعية. وفي هذا الصدد، تكتسي المحاور الأحد عشر التالية طابع الأولوية:

- **ضرورة تعزيز الحكامة المؤسساتية**، بما يكفل التنفيذ الناجع للسياسة الصناعية وضمان التجانس بين مختلف التدابير المتخَذة في هذا القطاع. وفي هذا الصدد، وفي إطار الإحالة الذاتية بعنوان «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بـ «**إنشاء مجلس وطني للصناعة، بوصفه هيئة قيادة رفيعة المستوى تخضع لسلطة رئيس الحكومة وتعبئ القطاعات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية من القطاعين العام والخاص، ذات التأثير القوي على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية**»؛

  وبخصوص هذه النقطة المتعلقة بالحكامة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الإحالة الذاتية المشار إليها، بـ «(أ) **تحصين تمثيلية وشرعية الاتحادات والفدراليات القطاعية من خلال نصوص قانونية، و(ب) تعزيز النقابات ومشاركتها في الهيئات التمثيلية داخل المقاولات وهيئات القيادة المعنية بالسياسات الصناعية**»؛

- **تعزيز فعالية التدابير التحفيزية من أجل تفادي خلق وضعيات ريعية من شأنها إعاقة مسلسل تحسين تنافسية الصناعة الوطنية**: ينبغي الحرص على الاستثمار الأمثل لأشكال الدعم والتحفيزات المالية والضريبية...، والعمل على أن تكون محدودة في الزمن وأن تكون مشروطة بالنتائج التي تحققها المقاولات، وبأداء هذه

الأخيرة على مستوى خلق فرص الشغل، والقيمة المضافة، والتصدير، والإنتاجية، والابتكار، وغير ذلك. **وفضلا عن ذلك، من المهم أن تكون الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين الرواد في القطاعات والمنتجات الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي العالي أعلى مقارنة بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين الذين سيسيرون على نهجهم**[53]؛ بالنظر إلى أن المستثمرين الرواد يتحملون تكاليف أكبر من أجل استكشاف السوق ويواجهون مخاطرَ وشكوكاً أكبر (منظومة تحفيزية تدريجية حسب مستوى المخاطر التي يتم تحملها)؛

- **العمل على المزيد من مواصلة تطوير أشكال تمويل ملائمة للصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي والاستثمارات المبتكرة** (capital–investissement, capital–risque, ...)، سيَّما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى المتوسطة التي تواجه نقصا في الضمانات المادية عندما تعتزم الحصول على التمويل البنكي التقليدي؛

- **تعزيز منظومة التكوين المهني الأولي والمستمر، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة التكوين بدلاً من التركيز حصرياً على الأهداف الكمية التي أبانت عن محدوديتها**. ويقتضي تحقيق هذا الهدف ضمان تنسيقٍ أفضل بين القطاع الخاص، ومؤسسات التكوين المستمر والتكوين بالتناوب، والدولة، في تحديد القطاعات ومحتويات التكوين. وعلاوة على ذلك، وبغية الاستفادة المثلى من العمال الذين يتمتعون بخبرة طويلة دون أن يملكوا شهادة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار الإحالة الذاتية رقم 2017/30، بتوسيع نطاق برنامج التصديق على مكتسبات التجربة المهنية (VAEP) ليشمل قطاعات ومهناً أخرى غير تلك التي يقتصر عليها حاليا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد أُطلق في سنة 2007، بيد أنه لا يزال يقتصر على عدد محدود من القطاعات ومن العمال. ومن شأن مثل هذه المبادرات أن تتيح مواكبة أفضل للحاجيات الحالية، وكذا لمتطلبات المهن المستقبلية التي يفرضها التصنيع 4.0، والمهن المستدامة التي تتعلق بمجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تحسين جودة التكوين المهني وملاءمته مع حاجيات السوق أن يعزز مستوى التكامل بين الإنسان والآلة (الروبوتات، الرقمنة،...)؛

- **إبراز أهمية التنافسية غير السعرية وتجنب التركيز بشكل حصري على الأجور وسعر الصرف كسبيل وحيد للرفع من تنافسية الصناعات**: لا تشكل هذه العناصر المرتبطة بالتكلفة مزايا تنافسية دائمة، إذ لا شك أن العديد من البلدان، سيما في آسيا وإفريقيا، تنافس المغرب من خلال اقتراح أجورٍ أدنى. ومن ثم، فإن المغرب قد يجد نفسه بين مطرقة المنافسين ذوي الدخل المنخفض، الذين يتسمون بتنافسيتهم في الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وسِنْدان عدم قدرته على التوسع الملموس نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تتطلب عوامل للتنافسية غير السعرية. وينبغي تبعاً لذلك التركيز على تحسين إنتاجية الشغل ودرجة تأهيل الرأسمال البشري للتمكن من تعزيز تموقع الصناعة الوطنية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ومن ثم تحمل مستوى أجور مقبول يحمي العمال في الوقت نفسه من عدم استقرار الشغل ومن مظاهر الهشاشة؛

- **ينبغي أن تخضع مشاريع الاستثمار الكبرى المستفيدة من الدعم العمومي بشكل منهجي لتقييم مستمر بناءً على شبكة مؤشرات أو إطارٍ مرجعي تفصيلي**، يغطي أربعة أبعاد (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد المتعلق بالحكامة). وفي هذا الباب، يمكن أن يشكل الإطار المرجعي للميثاق الاجتماعي، الذي اقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا تقرير الثروة الإجمالية للمغرب منطلقاً أساسياً لاختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة حتى يتم إدراجها في شبكة المؤشرات السالفة الذكر؛

53 – مبدأ جاء به كل من هوسمان (Hausmann) وردريك (Rodrik) 2003.

- **تنمية الابتكار والبحث والتطوير في مجال الصناعة من أجل تعزيز فرص المغرب للتموقع في أهم مراحل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية** (البحث والتطوير والتصميم والديزاين والتسويق ودراسة الأسواق...). وهو تحدٍّ كبير بالنظر إلى ضعف النفقات المخصصة للبحث والتطوير ومحدودية التمويلات المناسبة؛
- **مواصلة تحسين الخدمات المتعلقة بمواكبة المقاولات في مجال التصدير ومساعدتها على استكشاف الأسواق، في إطار سياسة متجددة لليقظة والذكاء الاقتصاديين**؛
- **ضمان تصنيع مُدمِج**، من خلال اقتراح تدابير تحفيزية للمقاولات، نظير تخصيصها لحصص من مناصب الشغل التي توفرها للفئات التي تعاني من التمييز (النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة...)، وعبر ملاءمة القوانين الجاري بها العمل، بما يجعلها تتضمن مقتضيات للتمييز الإيجابي لفائدة هذه الفئات؛
- **ومستدام**: من خلال مواصلة تعزيز الإطار التحفيزي المتعلق بالامتيازات المالية والضريبية لفائدة المقاولات الصناعية الأكثر مراعاة للمعايير البيئية، وكذا الصناعات الخضراء (الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، تقنيات الاقتصاد في استعمال المياه، النجاعة الطاقية، إنتاج وسائل النقل النظيفة والمعدات ذات الصلة بها ...). وفي نفس التوجه، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار طموح جعل المغرب بمثابة «مصنع أخضر»[54] إحداث «مناطق صناعية من الجيل الرابع»؛ على أن يتم تزويد هذه المناطق الصناعية بالطاقات المتجددة وتجهيزها بمعدات قادرة على معالجة النفايات الغازية والسائلة والصلبة. وينبغي تمكين المناطق الصناعية القائمة من فترة انتقالية تحظى خلالها بالمواكبة لتنتقل بعد ذلك تدريجيا إلى مستويات متقدمة على درب المطابقة مع المواصفات البيئية المنشودة؛
- **تصنيع يتيح تحقيق الالتقائية المجالية**، من خلال دراسة إمكانية اعتماد نموذج «الممرات الصناعية» (corridors industriels)، التي تشكل منذ بضع سنوات خياراً اعتمدته العديد من البلدان الصاعدة والنامية. وتتيح هذه الممرات إمكانية خَلْقِ مَحاورَ للأنشطة المكثفة تربط بين عدة جهات، ومن ثم المساهمة في توزيع الانعكاسات الإيجابية لدينامية التصنيع بشكل أكثر توازنا بين الجهات؛

وبخصوص هذا الجانب أيضا، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالته الذاتية رقم 2017/30، بالعمل على ضمان إشراك أكبرَ للجهات، بوصفها فاعلاً لا غنى عنه في مجال التنمية الصناعية، سيَّما في الجوانب ذات الصلة بتهيئة المناطق الصناعية، والعقار، والاستدامة لتكريس مفهوم «المصنع الأخضر»، وغير ذلك.

2.2. جعل ريادة الأعمال (خلق المقاولة) إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب

يشكل إدماج الشباب من خلال التشغيل واحداً من التحديات الرئيسية التي يواجهها المغرب، على غرار معظم البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن الوزن الديموغرافي المهم الذي يمثله الشباب (على الرغم من تباطؤ النمو الديموغرافي خلال السنوات الأخيرة) من جهة، وعدم قدرة الاقتصاد المغربي على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق الشغل من جهة أخرى، كلها عوامل تجعل من موضوع تشغيل الشباب مسألة ملحة من أجل تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعيين.

54 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2017/30، «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّردةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، 2017.

وغالبا ما تُقدَّم ريادة الأعمال (خلق المقاولة) والتشغيل الذاتي باعتبارهما حلولا للنهوض بتشغيل الشباب. ويشكل تعزيز تشغيل الشباب من خلال ريادة الأعمال سياسة معقدة للغاية، بالنظر إلى أن النتائج المنشودة لا يمكن تحقيقها إلا عندما تتم مراعاة جميع العقبات الرئيسية بشكل متزامن ومتجانس. ونتيجة لذلك، فإن تبني استراتيجية جزئية تركز على جوانب من إشكالية ريادة الأعمال دون جوانب أخرى، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا ترقى إلى مستوى الانتظارات، مما قد يترتب عنه عدم نجاعة النفقات والاستثمارات المعبأة. وفي هذا الصدد، وُضعت خلال السنوات الماضية عدة برامج لإدماج الشباب والتحفيز على ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي، غير أن أثر تلك البرامج ظل في المجمل محدودا نوعا ما بالنظر إلى ضعف دينامية إنشاء المقاولات في المغرب وضعف قدرة المقاولات حديثة العهد على الاستمرار.

وبغية جعل ريادة الأعمال رافعة ناجعةً للنهوض بتشغيل الشباب، ينبغي أن يكون للسياسات ذات الصلة بها أكبر أثر ممكن على الفئات المستهدفة. وهذا من شأنه أن يعوض، على المستوى الفردي، عدم قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة على خلق ما يكفي من فرص الشغل، حيث يتوجب إحداث عدد كبير من هذه المقاولات من أجل خلق العدد الكافي من فرص الشغل. ففي قطاع الصناعة، وعلى الرغم من أن الصناعات الصغيرة جدا والمتوسطة[55] تمثل ما يقرب من 90 في المائة من عدد المقاولات العاملة في القطاع، فإنها لا تضم سوى 34 في المائة من مجموع عدد المستخدمين، في حين أن المقاولات الكبرى، التي تمثل فقط 11 في المائة من عدد الوحدات الإنتاجية في القطاع الصناعي تضم أكثر من 66 في المائة من أجراء هذا القطاع.

وفي هذا السياق، واستناداً إلى تحليل واقع ريادة الأعمال في المغرب، كما ورد بالتفصيل في القسم المتعلق بالتشخيص من هذا التقرير، واسترشاداً بالنقاش الدائر على المستوى الدولي بشأن هذا الموضوع، **تكتسي سَبْعُ رافعات أهمية بالغة من أجل جعل ريادة الأعمال أداة فعالة للنهوض بتشغيل الشباب:**

- **التعامل مع الشباب باعتبارهم مجموعة غير متجانسة، عند صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل:** يتعلق الأمر بجانب عرضاني ينبغي أخذه بعين الاعتبار في مجموع السياسات والتدابير الرامية إلى النهوض بريادة الأعمال في صفوف الشباب بالمغرب. وبعبارة أخرى، يتعين العمل على صياغة مختلف السياسات الهادفة إلى تشجيع ريادة الأعمال بشكل متمايز، وفقا لخصوصيات كل فئة فرعية من فئات الشباب، مع العمل على مراعاة النوع ووسط الإقامة (الوسط الحضري / الوسط القروي)، والجهات، والسن، ومستوى التأهيل، وغير ذلك. ومن شأن ذلك أن يساهم في تعزيز فعالية البرامج ذات الصلة بريادة الأعمال في أوساط الشباب. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تخضع هذه البرامج لعمليات تقييم منتظمة لآثارها، من حيث عدد المقاولات المحدَثة، ومعدلات استمرار هذه المقاولات، وفرص الشغل المحدَثة، وذلك من أجل التمكن من إجراء التغييرات اللازمة في حالة أي انحراف عن الأهداف المسطرة أو إذا تبيَّن عدم نجاعة تلك البرامج؛
- **مقاربة لا مركزية لتحسين مناخ الأعمال:** بذل المغرب جهودا كبيرة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع المبادرة الخاصة. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات عديدة تستلزم تسريع الإصلاحات في هذا المجال. وتعد الجهوية المتقدمة فرصة ينبغي على المغرب استثمارها من أجل تحسين مناخ الأعمال في جميع أنحاء التراب الوطني، وذلك من خلال إشراك الجهات على نحو أفضل في تطوير ريادة الأعمال على الصعيد المحلي، والإسراع بإعمال اللاتمركز الإداري. ومن شأن ذلك أن يوفر جميع الخدمات اللازمة على الصعيد المحلي لفائدة المقاولين المحتملين وحاملي المشاريع. بيد أن التنزيل الترابي لعملية تعزيز ريادة الأعمال في صفوف الشباب لا يمكن أن ينجح إلا إذا كانت هناك آليات لمراقبة الولوج إلى الخدمات المقدمة للمقاولين على الصعيد المحلي ومدى جودتها وسرعة تنفيذها، مع العمل على إنشاء منصة رقمية لتلقي الشكاوى في حالة

55 – TPMI.

وجود عوائق ولتحديد التدابير الواجب اتخاذها إزاء الجهات المسؤولة في حالة التأخر غير المبرر في معالجة ملفات الاستثمار. كما تتطلب ملاءمة مناخ الأعمال مع حاجيات المقاولين الشباب في المغرب إنشاء غرف للتجارة لفائدة المقاولين الشباب (تجربة كل من كندا وجنوب إفريقيا والهند ونيجيريا)، وتعزيز البنيات التحتية الموجهة لاحتضان المقاولات المبتكرة؛

- **إلغاء الحواجز التي تحول دون الولوج إلى سوق السلع والخدمات**: قد يجد المقاولون الشباب صعوبة في التموقع داخل بعض الأسواق والقطاعات، بالنظر إلى الحواجز المفروضة على ولوج تلك الأسواق أو بسبب وجود حالات احتكار تحفز وضعيات الهيمنة في السوق. وعلى العموم، تدفع أوجه القصور هذه المقاولين الشباب إلى التركيز بشكل مفرط على قطاعات محدودة تتطلب رأسمال محدود وحيث تكون الحواجز أمام الولوج إلى الأسواق أقل حدة. ونتيجة لذلك، تنشب منافسة شرسة بين المقاولات الناشئة في هذه القطاعات المعدودة، مما يقلل من أمد بقائها ويتسبب في مغادرة جزء كبير منها للسوق، مع ما يترتب عن ذلك من تبعات اقتصادية واجتماعية. **وفي المغرب، يتعين العمل على رفع حواجز الولوج في مختلف القطاعات المعنية، وهو ما يقتضي تعميم قواعد المنافسة السليمة وإجراء الدراسات الميدانية لتحديد القطاعات الأكثر عرضة للانحرافات التي تُقوِّض المنافسة. ومن ناحية أخرى، يشكل التأخر الذي تعرفه إعادة تفعيل مجلس المنافسة، بعد صدور قانونه الإطار الجديد، عقبة كَأْدَاء في هذا الشأن. ويعتبر مجلس المنافسة الجهاز الأقدر على تشخيص ومحاربة وزجر جميع الممارسات المنافية للمنافسة التي من شأنها أن تعيق ولوج المقاولات إلى السوق**؛

- **تحسين فرص حصول الشباب على التمويل**: لا يزال الحصول على التمويل يشكل أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال في المغرب. من هذا المنطلق، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى تعزيز استخدام صناديق الضمان لتيسير حصول المقاولين الشباب على القروض، وذلك بالنظر إلى عدم قدرتهم على توفير ضمانات كافية للبنوك. وفضلا عن ذلك، وبغية تشجيع ريادة الأعمال المبتكرة في صفوف الشباب، ينبغي مضاعفة مبادرات مثل صندوق الاستثمار والابتكار (Fonds Innov Invest)، الذي أطلقه المغرب في سنة 2017، وإدماجها في إطار استراتيجية شمولية لتشجيع أنماط التمويل الجديدة (مختلف أشكال رأسمال الاستثمار «capital investissement») التي من شأنها أن تمكِّن من تثمين الرأسمال غير المادي للمواهب الشابة، ومواكبة مشاريعها المبتكرة حتى تَبلُغ مرحلة النضج. ويتعين مواكبة إطلاق هذه المشاريع بحملة تواصلية واسعة النطاق ومُبادِرَةٍ وقويةٍ، سيَّما من خلال وسائل الإعلام المحلية والوطنية. وفضلاً عن ذلك، تتطلب قيادة وتدبير هذه الصناديق الموجهة لريادة الأعمال المبتكرة توفر كفاءات مُلِمَّة بعالم الأعمال وبخصوصياته وحاجياته، خصوصا على مستوى التفاعل والفعالية؛

- **تنمية ريادة الأعمال (خلق المقاولة) لدى الشباب منذ سن مبكرة**: يتطلب النجاح في مجال ريادة الأعمال، توفر مهارات خاصة تشمل بشكل خاص المهارات غير التقنية (soft skills) (التدبير، والعمل في إطار فريق، والتواصل، وتدبير المخاطر، وحس الابتكار...)، فضلا عن المهارات التقنية (وضع خطط الأعمال، والبحث عن مصادر التمويل، والنظام الضريبي، وعمليات محاكاة تسيير المقاولات). ويتعين إدماج هذه المهارات في المنظومة التربوية، بموازاة تشجيع الاستئناس المبكر بعالم المقاولات من خلال برامج التدريب الملائمة. وتقتضي هذه المقاربة وضع إطار تنظيمي يمكِّن من تحديد مسؤوليات كل الفاعلين (الدولة ومؤسسات التكوين والمقاولة) ودور كل منهم في ضمان جودة عملية إدماج الطلبة في عالم المقاولة؛

- **جعل المقاولِ نموذجاً ملهماً للشباب داخل المجتمع:** يستهدف هذا المحور تعزيز جهود تعبئة وسائل الإعلام ومختلف قنوات التواصل، من أجل تسليط الضوء على مسار مقاولين نجحوا في مشاريعهم، باعتبارهم نماذجَ مُلهِمة وقدوة للكفاءات الوطنية من الشباب. وبالموازاة مع ذلك، من المهم تنظيم المزيد من المسابقات وتخصيص المزيد من الجوائز في مجال ريادة الأعمال، من أجل مكافأة الجهود والمبادرات الخاصة للشباب (على سبيل المثال مسابقة فكرة الأعمال (Idea Competition Ajujaht) في إستونيا)، فضلا عن تشجيع إقامة منصات وشبكات للمقاولين قصد تبادل التجارب والأفكار وزيادة فرص التعاون بينهم؛

- **تطوير وتحسين الولوج إلى خدمات جيدة في مجال التوجيه (mentorat) والتأطير (coaching) المقاولاتي:** غالبا ما يكون نقص خبرة حاملي المشاريع الشباب أحد العوامل الرئيسية في التوقف النهائي لنشاط المقاولات خلال السنوات الأولى من وجودها. ويمكن للمغرب، الذي لا يشذ عن هذه القاعدة، أن يتجاوز هذا العائق من خلال وضع برامج واسعة النطاق في مجال توجيه الأعمال (Mentorat) لفائدة المقاولين الشباب. وتقدَّم هذه البرامج عموماً من لدن شبكات التوجيه المحترفة وذات الخبرة التي توفر للمقاولين المساعدة والمواكبة الضروريين خلال مختلف المراحل التي تمر منها مشاريعهم. ويمكن أن تكون هذه الشبكات وطنية ودولية أيضا، سيَّما عندما تكون الغاية هي استهداف قطاعات جديدة أو أسواق جغرافية جديدة لا تمتلك فيها المقاولات المغربية تجربة مهمة. وقد أكدت بعض البحوث والدراسات التي أنجزت على الصعيد الدولي أن المقاولين الذين استفادوا من التوجيه المقاولاتي حققوا نتائج أفضل مقارنة مع نظرائهم ممن لم يستفيدوا من هذا التوجيه، وذلك إن على مستوى رقم المعاملات أو توظيف الأجراء أو نسبة بقاء المقاولة لأمد يتجاوز السنوات الخمس الأولى التي تعد السنوات الأكثر صعوبة في مسارها[56].

3.2. جعل توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والحفاظ عليها محوراً ذا أولوية في السياسات العمومية

تضطلع الطبقة الوسطى بدور محوري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فبفضل مساهمتها في الاستهلاك الداخلي، تقوم هذه الطبقة بدور بالغ الأهمية باعتبارها عاملا من عوامل النمو الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، فإن الطبقة الوسطى التي تتم المحافظة على قدرتها الشرائية تساهم في التخفيف من تداعيات فترات الركود الناجمة عن تراجع الطلب الخارجي وانخفاض حجم الصادرات، إذ تضطلع في هذا الإطار بدور عامل استقرار اقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبقة الوسطى القوية لها قدرة على الادخار تمكن من تمويل الاستثمار. وعلى العموم، يعكس وجود طبقة وسطى واسعة ومزدهرة تماسكاً اجتماعياً أكبر، وتفاوتات أقل، ووجود آليات فعالة للارتقاء الاجتماعي. ومع ذلك، فخلال السنوات الأخيرة وعلى المستوى الدولي، تتعرض الطبقة الوسطى لضغوط وتعيش في بيئة تخيم عليها شكوك متزايدة، كما أنها تُبدي نوعاً من عدم الرضا عن ظروفها المعيشية، وهي وضعية تعيشها العديد من البلدان، سواء منها المتقدمة أو النامية. وهكذا، دفع الضغط الممارس على الطبقة الوسطى هذه الأخيرة إلى التعبير، إلى جانب الطبقات الاجتماعية الأخرى، عن عدم رضاها بأشكال مختلفة، منها مشاركتها في حراكات الربيع العربي، وتصويت جانب منها لصالح الأحزاب اليمينية المتطرفة والتيارات الشعبوية في بعض البلدان المتقدمة. وفي ضوء هذه التغييرات، يتواصل النقاش على المستوى الدولي حول التدابير الواجب اتخاذها لتوسيع الطبقة الوسطى والنهوض بها. بيد أن بلورة سياسة من هذا القبيل تظل عملية صعبة، طالما أن الطبقة الوسطى فئة تتسم بطابعها المتعدد وتضم شرائح اجتماعية مختلفة، ولها خصائص غير متجانسة من حيث

56 – http://www.mowgli.org.uk/sites/default/files/Mowgli%20ROI%20Report%20English___1.pdf
https://www.micromentor.org/learn-more/impact
http://www.sage.com/~/media/group/files/media/sagebusinessnavigatorslaunchpressrelease___final.ashx

الانتماء السوسيو-مهني، ونوع السكن، والمستوى التعليمي، ووسط الإقامة، ونمط الاستهلاك، وغير ذلك. وهذا التنوع هو ما يجعل المعايير الأكثر استخداما لتحديد حجم الطبقة الوسطى تظل ذات صبغة إحصائية بحتة.

وفي المغرب، تصنِّف المندوبية السامية للتخطيط كل شخص تعادل نفقاته الاستهلاكية الشهرية ما بين 0.75 و2.75 مرة مستوى متوسط الإنفاق الوطني (الوسيط الحسابي)، ضمن الطبقة الوسطى. وتبعاً لذلك، فإن هذه الطبقة شكلت في المغرب 58.7 في المائة من مجموع السكان في سنة 2014، يستقر أكثر من ثلثيهم في الوسط الحضري. غير أن هذه المقاربة التجريبية لا تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية المركَّبة التي تساهم في تشكيل الطبقة الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى متوسط الإنفاق، الذي يتم اعتماده كمرجع لتحديد الانتماء إلى الطبقة الوسطى، ليس عالياً بما يكفي في المغرب لضمان نمط عيش يرضي هذه الفئة، سيَّما أن تكلفة المعيشة في المدن الكبرى للمملكة تبقى مرتفعة. ويخلق هذا الوضع تباينا بين وزن الطبقة الوسطى على المستوى الإحصائي، من جهة، وبين النسبة المئوية للأشخاص الذين يُصَنِّفون أنفسهم ضمن الطبقة الوسطى[57]، من جهة ثانية، (66.1 في المائة على المستوى الإحصائي، مقابل 54.5 في المائة على مستوى التصنيف الذاتي في الوسط الحضري، و47.6 في المائة مقابل 41.8 في المائة في الوسط القروي). ووفقاً لبعض المصادر الدولية كالمسح العالمي للقيم (World Value Survey)، فإن النسبة المئوية للأشخاص الذين يصنفون أنفسهم ضمن الطبقة الوسطى في المغرب هي أكثر انخفاضا خلال الفترة 2010-2014، حيث بلغت ما يقرب من 29.4 في المائة مقابل وزن على المستوى الإحصائي يبلغ 58.7 في المائة. وتشير مذكرة البنك الدولي الأخيرة حول المغرب إلى أن 15 في المائة فقط من السكان يمكن تصنيفهم ضمن الطبقة الميسورة أو الوسطى عند أخذ مستوى الولوج إلى الخدمات العمومية في الاعتبار.

وعلاوة على ذلك، وعلى مستوى دينامية الطبقة الوسطى، ازداد وزن هذه الطبقة في المغرب بين سنتي 2007 و2014. ويعزى ذلك بالأساس إلى الارتقاء الاجتماعي لبعض الأفراد من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. وقد يعزى هذا التطور إلى عدة عوامل، منها على وجه الخصوص التوسع الحضري، وتوسيع نطاق التغطية الصحية، والزيادة في الأجور، والدينامية التي جاءت بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا نفقات التعويض التي مكنت، على الرغم من محدوديتها، من تجنب تقهقر 6 في المائة من الطبقات الوسطى نحو الطبقة ذات الدخل المحدود، وذلك إلى حدود سنة 2014. ومع ذلك، فإن تطور حجم الطبقة الوسطى بين سنتي 2007 و2014، **على الرغم من كونه سجل منحى تصاعديا، عرف تباطؤاً مقارنة بالوتيرة المسجلة بين سنتي** 2001 و2007.

ويجدر بنا أيضا التأكيد على أن معظم السياسات العمومية في المغرب ترتكز على محاربة الفقر أكثر مما ترتكز على توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيزها. فغالبية السياسات الوطنية ذات الصبغة الاجتماعية، المعمول بها، لا تستهدف هذه الفئة بشكل حصري. ولعل آخر مثال على ذلك هو أن مشروع وضع برنامج للسكن موجه للطبقة الوسطى لم يتم الأخذ به في إطار قانون المالية لسنة 2018، وهو قرار تم تفسيره بارتفاع تكلفة الوعاء العقاري في الوسط الحضري وبالحاجة إلى الانتظار إلى حين إجراء تقييم لمدى نجاعة برنامج السكن الاجتماعي. ويبدو أن ضعف انخراط السياسات العمومية في النهوض بأوضاع الطبقة الوسطى لا يواكب التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك في هذا الشأن في سنة 2008[58]، حيث جاء في خطاب جلالته: « نؤكد إرادتنا الراسخة، في ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع. وإن عزمنا لوطيد على جعل الفئات الوسطى، مرتكز المجتمع المتوازن».

57 – المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

58 – الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة لتربع جلالة الملك على العرش.

وفي هذا السياق، يتعين العمل بشكل عاجل على أن تعطي السياسات العمومية الأولوية للنهوض بالطبقة الوسطى، وتحرص على تمكينها من تَمَلُّك قدرة شرائية فعلية والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك في إطار رؤية استراتيجية مشتركة بين مختلف الأطراف المعنية. وبهذا الخصوص، وعلى الرغم من تعدد الجوانب التي يمكن تحسينها من أجل بلورة سياسة تستهدف النهوض بالطبقة الوسطى، إلا أنه يمكن إعطاء الأولوية لمجالات التدخل التالية:

- **ضرورة إيلاء عناية فائقة في إطار سياسة التشغيل لجودة مناصب الشغل المحدثة إضافة إلى الجانب الكمي، بما يُمَكِّن الخريجين الشباب من الطبقات الوسطى وذات الدخل المحدود من الولوج إلى مناصب شغل لائقة، ومن ثم تحقيق الارتقاء الاجتماعي.** وينبغي أن يأخذ هذا التوجه في الحسبان التغييرات المستقبلية التي ستشهدها المهن وكذا سوق الشغل العالمي، الذي سيعرف مزيداً من التقاطب، حيث ستنحو مناصب الشغل التي تتطلب مؤهلات متوسطة نحو التراجع مقارنة بمناصب الشغل غير المستقرة والمناصب التي تتطلب مؤهلات عالية، مما يشكل تهديداً يلقي بظلاله على الطبقة الوسطى؛

- **على مستوى الإطار القانوني المُنَظِّم لمجال الشغل، من المهم تجنب أي إضعاف للمكون النقابي، وذلك من أجل المحافظة على قدرة الأجراء على التفاوض وعلى الدفاع عن قدرتهم الشرائية، كما ينبغي محاربة أي سلوك تعسفي ضد ممثلي العاملين في القطاع الخاص. وبالمقابل، يجب أن يظل مستوى الأجور متناسبا مع مستوى إنتاجية العمال حتى لا يتم الإضرار بتنافسية المقاولة. وتؤكد هذه العناصر أهمية التوصل إلى توافقات بين الشركاء الاجتماعيين من أجل إعادة إطلاق حوار اجتماعي مسؤول؛**

- **العمل على جَعْلِ حجم الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى في نطاق تحمل هذه الأخيرة وضمان المزيد من الإنصاف والتدرج في مجال الضرائب؛**

- **ينبغي أن يقترن توجه السلطات العمومية نحو تحرير الأسعار وإلغاء المقاصة، بالإضافة إلى توجيه الإعانات إلى الطبقات ذات الدخل المحدود وفق مبدأ الاستهداف، بسياسة للتنافسية الفعلية وإطارٍ تنظيمي فعال ينص على العقوبات الملائمة ويحارب مظاهر الاحتكار ومواطن الريع والاتفاق على تحديد الأسعار والاستغلال التعسفي لوضعٍ مهيمنٍ في السوق. ومن ناحية أخرى، أضحى من المُلِح العمل على تعزيز آليات وجمعيات حماية المستهلك في بلادنا.** وسيمكن ذلك من الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى وتطوير سوق تنافسية، **وهو ما يقتضي الإسراع بإعادة تفعيل مجلس المنافسة؛**

- **ضمان تتبُّع منتظم ودقيق لمديونية الأسر، سيَّما تلك المنتمية إلى الطبقة الوسطى،** على اعتبار أن التجربة الدولية أثبتت مؤخرا أن الاستهلاك المرتكز على الاستدانة، في ظل تطور ضعيف للأجور، يظل استهلاكا مفتقرا للاستدامة، مما يرفع من احتمال التراجع الطبقي لأفراد الطبقة الوسطى الذين تتراكم ديونهم. كما أن المديونية المفرطة تقلص من قدرة الأسر على الادخار (إذ حسب نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، فإن نسبة ضعيفة من الأسر صرحت بقدرتها على الادخار) وبالتالي فهي تُقلص من موارد التمويل المتوفرة من أجل الاستثمار؛

- **وبالإضافة إلى مستوى الأجور، يظل مستوى معيشة الأسر المنتمية إلى الطبقة الوسطى مرتبطا بمستوى الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وخاصة بمدى جودتها: ويسمح تحليل بنية سلة استهلاك الأسر بتحديد ثلاثة مجالات إنفاق ذات أولوية، ينبغي أن تنكب عليها السلطات العمومية من أجل الاستجابة لمتطلبات هذه الفئة الاجتماعية مقابل ما تدفعه من ضرائب. ويتعلق الأمر بمجالات الإنفاق الثلاثة التي عرفت حصصُها أكبر قدر من الارتفاع في ميزانية الأسر ما بين سنتي 2007 و2014، وهي: التعليم، والصحة، والسكن (مع النفقات المرتبطة به: الطاقة والماء):**

- **التعليم**: تولي الطبقة الوسطى أهمية خاصة للتعليم بوصفه وسيلة للارتقاء الاجتماعي وتحقيق النجاح. وبناء على ذلك، ينبغي أن تأخذ السياسة المعتمدة في قطاع التعليم بعين الاعتبار معيار تيسير ولوج هذه الطبقة الاجتماعية إلى تعليم جيد وذي كلفة معقولة. كما تكتسي إعادة تركيز الاهتمام على المدرسة العمومية، من خلال تحسين جودتها وإعادة مكانتها الاعتبارية داخل المجتمع، أهمية قصوى في الوقت الراهن. وخلاف ذلك، فإن أي استراتيجية لا تعطي الأولوية لإعادة بناء مدرسة عمومية تكون بمثابة أول ركيزة للارتقاء الاجتماعي وفضاء للتمازج الاجتماعي، يمكن اعتبارها استراتيجية غير منسجمة ومفتقرة للإرادة الكافية في تحقيق إصلاح عميق وجرّيء للقطاع. (انظر التوصية الواردة في الموضوع الخاص من هذا التقرير)؛
- **الصحة**: من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، ينبغي تسريع مسلسل تعميم التغطية الصحية؛ ومحاربة اللجوء إلى التعاملات غير النظامية على مستوى أداء المصاريف الطبية، ومحاربة التفاوتات بين التعريفات المرجعية والتعريفات المطبقة فعليا في القطاع الخاص؛ وتشجيع تطوير قطاع تعاضدي قادر على توفير خدمات صحية ذات جودة وبتكلفة معقولة؛ وتحسين نسبة التأطير الصحي وتوزيعه الجغرافي؛ وتحسين العلاجات الصحية المقدمة في القطاع العام والرفع من جودة الاستقبال. وتعتبر هذه التدابير أساسية من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، سيَّما أن النفقات الصحية التي تتحملها الأسر مباشرة لا تزال مرتفعة؛
- **السكن**: بالنسبة للسكن، الذي يعتبر مجالا رئيسيا من مجالات الإنفاق في ميزانية الأسر، والذي يعد أيضا معيارا للانتماء الاجتماعي، ينبغي على السلطات العمومية التفكير في وضع استراتيجية خاصة بالطبقة الوسطى في هذا القطاع، مع اعتماد معايير تستجيب لتطلعاتها. من جهة أخرى، تحيل هذه المسألة على تكلفة العقار، التي تظل مرتفعة جدا في الوسط الحضري والمناطق الجغرافية المتسمة بالدينامية والتي عادة ما تُقبِل الطبقة الوسطى على الاستقرار بها. وحيال هذا الوضع، يُقترَح تعميق التفكير والنقاش حول جملة من المقترحات:
  - تشجيع «التوسع العمودي» للمباني من خلال الرفع من عدد الطوابق المسموح ببنائها، مما سيمكن من تخفيض سعر بيع الشقق في المناطق الحضرية؛
  - الاستغلال الأمثل للاحتياطي العقاري للدولة، من خلال إحداث مشاريع عقارية موجهة للطبقة الوسطى (على سبيل المثال: إحداث مجمعات سكنية للكراء مخصصة للطبقة الوسطى، على أن تتم الاستفادة منها وفق قواعد شفافة وبناءً على دراسة الملفات)؛
  - الحرص على جعل المدن الجديدة والمراكز الحضرية قادرة على توفير شروط سكنى تستجيب لمتطلبات الطبقة الوسطى، مع توفير خدمات ومرافق أساسية ذات جودة، ومراكز للترفيه ومراكز ثقافية وخدمات نقل عمومي منتظمة وآمنة وبتكلفة معقولة، من أجل مواكبة الحركية المتنامية بين مقر السكن ومقر العمل. ففي غياب عرض متكامل بهذه المدن، فإنها قد تتحول إلى مجرد مَهَاجِعٍ لا تتسم بالجاذبية الكافية بالنسبة للطبقة الوسطى، مما سيجعلها تتسبب في مفاقمة الإقصاء أكثر مما تساهم في تحقيق الإدماج وضمان التمازج الاجتماعي من خلال السكن؛

■ **وأخيرا، فإن ضمان مشاركة أكبر لممثلي الطبقة الوسطى في مسلسل اتخاذ القرار من أجل الدفاع بشكل أفضل عن مصالحهم والتعبير الأفضل عن انتظاراتهم بوصفهم مكونا من مكونات المجتمع، لا يمكن أن يتحقق بدون إعادة الثقة إلى هذه الطبقة، خاصة الشباب، وتشجيع اهتمامها بالشأن العام، حتى تنخرط في الحياة السياسية، وتحقق تمثيلية أكبر على مستوى المسلسل الانتخابي.**

4.2. من أجل الالتزام بفعلية المساواة بين الجنسين

لقد تم منذ عدة سنوات إطلاق دينامية للنهوض بالمساواة بين الجنسين ولمناهضة التمييز في حق المرأة. وقد أسفرت هذه الدينامية على اعتماد مدونة الأسرة سنة 2004 وتواصلت من خلال المصادقة على صكوك دولية تكرس المساواة في الحقوق بين النساء والرجال. غير أن هذا الإصلاح انصب بشكل أساسي على الجوانب القانونية والمؤسساتية، والحال أنها لا يمكن أن تضمن لوحدها الإعمال الفعلي لحقوق المرأة، بل إن هذا الأمر يُسفر عن فجوة بين الجهود المبذولة من أجل تحسين وضعية النساء من جهة، وبين استمرار الممارسات المنافية لما تحقق من تقدم لصالح المرأة وكذا استمرار وجود خطاب تمييزي في حقها.

وبفضل التدابير التي تم اتخاذها في مجال المساواة بين الجنسين، فقد شهدت وضعية حقوق المرأة في بلادنا تحسنا لا مراء فيه. غير أن **أشكال التمييز والأحكام الجاهزة والصور النمطية ما زالت قائمة وتؤثر سلبا على العديد من مناحي الحياة اليومية للنساء. إن بناء مجتمع مُدمِج يقتضي الإعمال الفعلي، في الممارسة اليومية، للمساواة بين النساء والرجال، وبالتالي ضرورة مكافحة الصور النمطية، التي غالبا ما تكون مُهينة وحَاطَّة بالكرامة ومكرسة لصورة سلبية عن المرأة**. ولذلك فإن هذه التمثلات تجعل النساء حبيسات أدوار اجتماعية محددة سلفاً وتحول دون ارتقائهن المهني والاجتماعي.

إن القضاء على التمثلات الاجتماعية الحاطَّة من كرامة المرأة وغرس السلوكات المحترِمة للمساواة في المجتمع، يتطلب التزاما واسعا من قبل الفاعلين، مع انخراط قوي من لدن السلطات العمومية، التي تعود إليها مهمة إطلاق مبادرات واتخاذ تدابير كفيلة بحظر مختلف أشكال التمييز التي يمكن أن تتعرض لها النساء بسبب جنسهن، والنهوض بقيم المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء في الوسط التربوي ووسائل الإعلام والفضاءات الثقافية ومجال الشغل. وينبغي على السلطات العمومية الاشتغال بشراكة مع هيئات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال وإشراكها في بلورة التدابير الواجب اتخاذها، مما سيمكن من تحقيق انخراطٍ وتملُّكٍ أكبر من لدن الفاعلين الاجتماعيين لهذه الدينامية، ومن ثم تسريع عملية تنفيذ السياسات المعتمدة في هذا الميدان.

ولما كان دور المدرسة وتأثيرها في المجتمع سيتقوى بالنسبة للأجيال المقبلة، مقارنة مع البنيات الاجتماعية الأخرى القادرة على التأثير في السلوكات الجماعية، فينبغي جعل المدرسة في صلب جهود النهوض بالمساواة بين النساء والرجال ومناهضة كل أشكال التمييز في حق المرأة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تشمل التدابير المتخَذة العديد من الجوانب الأساسية والمتكاملة في ما بينها، نذكر منها:

- العمل بشراكة مع الوسط التربوي على التحسيس بتأثير السلوكات التمييزية على تكافؤ الفرص بين الفتيات والفتيان داخل فضاء المدرسة؛
- تطوير الممارسات البيداغوجية المعمول بها، بما يُمكِّن من استبعاد كل سلوك يتنافى مع مبادئ المساواة بين الجنسين؛
- مراجعة الكتب المدرسية بشكل يسمح بمناهضة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وتصحيح النظرة المختزِلة لأدوار المرأة.

ولا يمكن أن تنجح جهود مناهضة كل أشكال الضرر التي قد تطال المرأة بسبب جنسها، دون إحداث تغيير ثقافي شامل يقوم على الإيمان بالمساواة بين النساء والرجال. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى ما تضطلع به وسائل الإعلام، بوصفها عاملا محوريا في تشكيل الثقافة وتغييرها وتقويتها، من دور أساسي في بناء

صورة المرأة داخل المجتمع. ويوصي المجلس في هذا المضمار بتعزيز انخراط الوسط الإعلامي في النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتحسيس مكوناته بالوزن والانعكاس الاجتماعي للخطاب الإعلامي والصور المنافيِّن لمبدأ المساواة. كما ينبغي تعزيز الآليات المؤسساتية المتعلقة بتتبع صورة المرأة في الإعلام وبإنزال العقوبات عند وقوع تجاوزات.

5.2. تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة ووضع سياسة وطنية للتنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر)

بالنظر إلى الأهمية القصوى التي يحظى بها البعد البيئي، وتجسيداً لإرادته في وضع اللبنات الأساسية لحكامة مستدامة، التزم المغرب بالعمل في أفق سنة 2030 على تقليص حجم انبعاثات غازات الدفيئة التي يصدرها بنسبة 13 في المائة، بل وحتى 32 في المائة إذا ما حصلت المملكة على دعم إضافي في إطار الالتزامات المناخية الدولية. وقد اتخذت بلادنا جملة من التدابير في العديد من القطاعات لتقليص انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن قطاع النقل يعتبر من بين أكبر القطاعات المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة، مما يجعله واحدا من المجالات المحورية التي يجب التركيز عليها، سيَّما وأنه يشكل شريانا أساسيا للنشاط الاقتصادي ولحركية الأشخاص. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية أولت عناية خاصة لقطاع نقل السلع واللوجستيك بالمناطق الحضرية، من خلال التركيز على ترشيد وتجميع وسائل النقل والسعي نحو تقليص 35 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يصدرها قطاع نقل السلع. غير أنه من أجل النهوض بأنماط تنقل منخفضة الانبعاثات الكربونية، ينبغي على المغرب اعتماد سياسة وطنية مفصَّلة في هذا الصدد وموجهة بشكل خاص نحو مجال التنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر) في مجموع مناطق البلاد، مع الحرص على التفاعل الأمثل مع السياسات المتعلقة بالتوسع العمراني وإعداد التراب والكهربة، مع العمل أيضا على إشراك أقوى للجهات في هذا المسلسل. ويمكن أن ترتكز هذه المقاربة على المحاور الرئيسية التالية:

- **ترشيد الطلب على خدمات النقل**: يمكن اتخاذ صنفين من التدابير:

  - فئة أولى من التدابير التحسيسية تستهدف بشكل مباشر سلوك المستعملين، لكنها لن تُؤْتِ ثمارها إلا على المديِّن المتوسط والطويل. وتهم هذه التدابير أنشطة التحسيس، عبر كل قنوات التواصل المتوفرة، بالمزايا والفرص المتأتية من أنماط التنقل المراعية للبيئة، والاستعمال المشترك لوسائل النقل الخاصة (استعمال سيارة خاصة لنقل أكثر من شخص) (Covoiturage) وتجميع خدمات وخطوط النقل (Mutualisation des transports)؛
  - فئة ثانية من التدابير ترمي إلى توفير البيئة الملائمة والبنيات اللازمة من أجل نظام تنقل أقل تلويثاً. ومن ضمن هذه التدابير، نذكر: أ) تهيئة الفضاء الحضري من أجل تقليص المسافات الواجب قطعها للتنقل في المدينة؛ ب) تحسين وسائل النقل العمومية على مستوى الجودة والولوج والأمن، من أجل تقليص استعمال وسائل النقل الشخصية (خلق التوازن بين مختلف وسائل النقل المستعملة وتشجيع وسائل النقل البديلة)، وهو ما سيساهم بالتالي في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛ ج) التخطيط الطرقي الأمثل للمناطق القروية وضواحي المدن؛ د) استعمال أنظمة النقل الذكية، من خلال توظيف تطبيقات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في مجال النقل، وذلك من أجل تدبير أفضل لحركة المرور ولمشاكل الازدحام الطرقي وكذا للسلامة الطرقية...

■ **تطوير العرض وتحفيز الطلب في مجال وسائل النقل الأكثر مراعاة للبيئة:**

- تعزيز التدابير التحفيزية الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل إنتاج وسائل نقل مراعية للبيئة وكذا التجهيزات ذات الصلة بها، مما سيمكن، في مرحلة ثانية، من تقليص الواردات من هذا النوع من العربات كما سيمكن من تحقيق النمو وتوفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة. وفي هذا الصدد، يعتبر بروتوكول الاتفاق الموقع بين المغرب والشركة الصينية لصناعة السيارات «بي واي دي» (BYD) مبادرة إيجابية، غير أنه يجب إبرام اتفاقيات مماثلة مع فاعلين آخرين، خاصة وأن معظم مصنعي السيارات العالميين شرعوا في عملية الانتقال نحو التسويق الجزئي أو الحصري للسيارات المستهلكة للطاقة النظيفة؛

- توفير تكوين مهني ملائم للموارد البشرية، وذلك في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص. كما ينبغي مواكبة طموح الوصول إلى استعمال واسع للعربات الكهربائية والهجينة بدعم تنظيم دورات تكوينية قصيرة الأمد، سيَّما لفائدة الميكانيكيين ومصلحي العربات الخواص والعاملين في مراكز المراقبة التقنية؛

- إدراج وحدات تكوينية متخصصة ضمن برامج التكوين بالمدارس العليا والجامعات، ووضع تدابير تحفيزية للنهوض بالبحث والتطوير في القطاع، وذلك من أجل تيسير الاندماج في أهم مراحل سلاسل القيم المتعلقة بوسائل النقل النظيفة (البحث والتطوير، التصميم، المحركات...)؛

- القيام باستثمارات مكثفة في البنيات التحتية الملائمة لوسائل النقل المستهلكة للطاقة النظيفة (التجهيزات، نقاط الشحن...)، مع توفير الكهرباء بثمن مناسب للمواطنين؛

- تشجيع المستثمرين المستقرين بالمغرب على تطوير نماذج سيارات كهربائية اقتصادية لا يتجاوز ثمنها عتبة معينة، بما يضمن استعمالا واسعا لهذا النوع من وسائل النقل من لدن فئات عريضة من السكان؛

- اعتماد تعريفات تفضيلية نظير اقتناء واستعمال العربات المستهلكة للطاقة النظيفة، على مستوى أداء واجبات استخدام الطرق السيارة، والتأمين، واسترجاع الضريبة عند اقتناء هذا النوع من العربات...

- ينبغي على الإدارة العمومية أن تشكل قدوة تُحتَذى في هذا المجال، من خلال العمل بشكل تدريجي على تحويل حظيرة سياراتها نحو وسائل النقل المراعية للبيئة، فضلاً عن تحويل حظيرة النقل الجماعي.

القسم الثاني

الموضوع الخاص :
" الفوارق الاجتماعية والمجاليّة "

عـرف العالَـم تراجُعـا ملموسـاً علـى مسـتوى الفقـر المُطلـق منـذ أوائـل ثمانينيـات القـرن الماضـي، **فـي حيـن تظـلّ مسـألة الفـوارق أكثـر تعقيـدًا**. فـإذا كان مسـتوى الفـوارق علـى صعيـد الدخـل الفـردي بيـن البلـدان، والمرجَّـح حسـب عـدد السّـكّان، قـد عـرف منحـاً تنازليّـا علـى الصّعيـد الدّولـي منـذ حوالـيْ ثلاثيـن سـنة، علـى إثـر التقـدم الـذي حققتـه الصيـن والهنـد وبعـض البلـدان الصّاعـدة الأخـرى، فبالمُقابـل **عرفـت الفـوارق داخـل كلّ بلـدٍ علـى حِدة** تطـوّراً غيـر متجانـس وأضحـت تشـكل اليـوم إحـدى الانشـغالات الكبـرى علـى المسـتوى العالمـي.

مـن جهـة أخـرى، وأمـام التبايـن القائـم بيـن الفـوارق، كمـا تَتَمَثَّلُهَـا السّـاكنة مـن جهـة وكمـا تقدمهـا المؤشِّـرات الكمِّيـة المتعلقـة بهـا مـن جهـة أخـرى، فقـد بـات يُنظـر بشـكل متزايـد إلـى **مكافحـة الفقـر والفـوارق كضـرورة للحفـاظ علـى التماسـك الاجتماعـي والاسـتقرار السياسـي** اللازميْـن لتحقيـق التنْميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وهـو مـا جعـل الأمـم المتحـدة تكـرِّس الحـدّ مـن الفـوارق بمختلـف أشـكالها علـى مسـتوى المحوريـن 5 و10 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة فـي أفـق 2030.

وكما هو الشأن في سائر أرجاء العالم، فقد سجّل المغرب تراجُعا كبيرا على صعيد الفقر النّقدي، غير أنّ نسبة الأشخاص الذين يُعانون من الفقر متعدّد الأبعاد و/ أو الهشاشة لا تزال مرتفعة. ذلـكَ أنّ الفـوارق، إذا اقتصرْنـا علـى البعـد الاقتصـادي فقـط، توجـد فـي مسـتوى أعلـى مـن متوسّـط البلـدان المُماثلـة. **ويـزداد القلـق إزاء هـذه الوضعيـة عندمـا تؤخـذ الأبعـاد المتعـددة للفـوارق بعيـن الاعتبـار، سيَّمـا الجانـب الاجتماعـي والجانـب المتعلـق بالنّـوع والفـوارق المجاليّـة، وغيـر ذلـك.**

وفـي هـذا السـياق، يهـدفُ الموضـوع الخـاصّ للتقريـر السـنوي إلـى الوقـوف علـى وضعيّـة الفـوارق فـي المغـرب، كمـا يـروم اقتـراح بعـض العمليّـات والتّدابيـر التـي ينبغـي القيـام بهـا للتّخفيـف منهـا، و كـذا الخيـارات المُمكنـة مـن أجـل تقويـة التماسُـك والسـلم الاجتماعييـن. **ذلـك أنّ اطـراد الاحتجاجـات ذات المطالـب الاجتماعيـة فـي بعـض المناطـق، خـلال الفتـرة الأخيـرة، يفيـد أنّ الفقـر والبطالـة فـي صفـوف الشـباب والفـوارق أصبحـت تتجـاوز حـدود المقبوليـة. وبالتالـي، يتعيـن العمـل علـى تعزيـز العدالـة الاجتماعيّـة والمسـاءلة والحكامـة الجيّـدة ومحاربـة الفسـاد وكلّ أشـكال الشـطط، بالموازاة مـع القيـام بتدخـل عميـق مـن أجـل معالجـة الفـوارق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والمجاليـة المسـجَّلَة.**

1 واقع حال الفوارق في المغرب

وضع المغرب عدّة برامج واستراتيجيات ترمي إلى الحدّ من الفقر والإقصاء الاجتماعي والحدّ منَ الفوارق في مجال الولوج إلى الحقوق الأساسيّة، فضْلاً عن الفوارق المجاليّة. وتُعتبر بعض هذه الأوراش ذات طابع خاصّ ومحدَّد منْ حيث أنها تستهْدف قطاعًا معيّنا أو شريحة اجتماعيّة معيَّنَة (برنامج تَيْسير، مليون محفظة، مُدَوّنَة الأسرة، القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النّساء، برامج المقاولة الذاتية، نظام المُساعدة الطبّية (راميدْ) التأمين الإجْبَاري عن المَرَض...)، في حين تكتسي أوراشٌ أخرى صبْغة عَرَضانيّة، مثل المُبادرة الوطنية للتنمية البشريّة أو ورْش الجهوية المتقدِّمَة. **ومع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز، سيَّما في مجال الحدّ من الفقر النقدي[59]، الذي انتقلت نسبته من 15.3 في المائة سنة 2001 إلى 4.8 في المائة سنة 2014، فإنّ الفوارق، بمختلف أشكالها، ما فتئتْ تؤثّرُ بشكلٍ كبيرٍ على التماسك الاجتماعي لبلادنا. علاوةً على ذلك، فإن الحدّ من الفوارق يكتسي صبغة جدّ معقّدة، بالنظر إلى طبيعتها التراكمية، زيادة على قابلية انتقالها مِنْ جيلٍ إلى جيلٍ، وتعدّد أسبابها.**

وتشكّلُ مسألة الفوارق حاليا في المغرب، أكثر من أيّ وقت مضى، تحدياً كبيرا اعتباراً للتحوّلات الكبرى التي عرَفَها المجتمع في السّنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عنْ عدم رضاهم مُقارنَةً مع حاجياتهم وانتظاراتهم. ويتجلّى هذا الشّعور بالإحباط في كوْن معدل الفقر الذاتي، الّذي بلغ حوالَيْ 45.1 في المائة سنة 2014، يتجاوز بكثير معدل الفقر النقدي الذي سجّل 4.8 في المائة. كما أنّ ما يقرُبُ مِنْ 64 في المائة من الأشخاص الذين شملهم البحث الميداني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014، اعتبروا أنّ الفوارق في المغرب عرفت ارتفاعاً، مقابل 7.8 في المائة فقط اعتبروا أنّ الفوارق عرفت تراجعا. وتعكس هذه المعطيات ضعف قدرة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والمؤسّساتي والسياسي على الاستجابة لانتظارات شرائح واسعة من الساكنة وتحسين ظروف عيْشهم.

ويعتبر توسّع مجال استعمال الفضاء الافتراضي عاملا ثانيا ساهم في تغيُّر موقف وسلوك المواطنين، سيَّما الشباب، تجاه الفوارق وأشكال الحيْف. ففي سياق يعرف مشاركة سياسية متواضعة، وتراجعا على مستوى الثقة في مؤسسات التّأطير والوساطة، يتزايد استغلال العالم الرقمي باعتباره فضاءً للتعبير الحر والنقاش حول مواضيع تهم المجتمع، سيَّما قضيّة الفوارق. وتجدُرُ الإشارة إلى أنّ الانفتاح المتزايد على الإنترنت والشّبكات الاجتماعيّة والصّحَافة الإلكترونية ومختلف القنوات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قدْ يَسَّرَ بشكل كبير عمليّة تحسيس المواطنين وتعبئة الرأي العام. وفي الاتجاه نفسه، فإنّ الولوج إلى هذه التكنولوجيات يمكّن المواطنين منْ إجراء مقارنات بين مستويات عيْشهم ومستوى عيْش فئات أخرى من المجتمع. وهي مُقارنات تجري، بالخصوص، بين شرائح اجتماعيّة مختلفة وبين جهاتٍ أو أوْساطٍ إقامة مختلفة، وبين الجنسين (التمييز ضد النّساء)... ناهيكَ عنْ أنَّ هذه المقارناتِ تجري أيضا حيال ظروف العيْش في الخارج.

59 – يُعتبر فقيرا، من الناحية النقدية، كلّ شخص يعيش تحت عتبة الفقر التي تتحدّد في إنفاق سنويّ للشخص الواحد لا يتعدّى 4.667 درهماً في الوسط الحضري و4.312 درهماً في الوسط القروي (عتبة سنة 2014).

ويرتبط العامل الثالث، الذي ساهم في الرّفض المتزايد للفوارق الاجتماعية والمجاليّة، بعدم فعالية آليات الارتقاء الاجتماعي بالنسبة لشرائح واسعة من السكان، إذ يمْكِنُ ربْط الاستياء الذي يَسُودُ في صفوف بعض الفئات الاجتماعيّة بالنظرة التي تشكّلت لديها حول ضعف مبدأ الجدارة والاستحقاق وضعْف أشكال الارتقاء الاجتماعي المُعتادة، مثل الولوج المنصف إلى الشغل وتكافؤ الفرص ووجود تعليم جيّد لفائدة الجميع. وتُبرِزُ الأرقام التي أصْدَرَتْها المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2013 حول الحركية الاجتماعية ضعف فعّالية الارتقاء الاجْتِماعي بين الأجيال، ذلكَ أنَّ 35 في المائة فقط من الأشْخاص البالغين 35 سنة فما فوق عرفوا حركيّة اجتماعيّة تصاعُديّة مقارنة مع آبائهم، في حين أنّ الفئات الأخرى عرفت استقرارا أو تراجعا. كما أنّ ضعف الارتقاء الاجتماعي يخصّ بشكل أكبر الفئاتِ التي تُعاني من أشكالِ التمييز، وفي مُقدّمتهم النساء والسّكّان القرويون، وبالتالي فالحركيّة الاجتماعيّة التصاعدية تهمّ الرجال (43.7 في المائة مقابل 17.9 في المائة بالنسبة للنساء) والسّكان في الوسط الحضريّ (51.1 في المائة مقابل 14.8 في المائة للسّكّان في الوسط القرويّ)، في حين أنّ الحركيّة التنازليّة تمسّ النساء أكثر (61 في المائة مقابل 24.1 في المائة بالنسبة للرجال) والسكان في الوسط القرويّ (44 في المائة مقابل 19.3 في المائة بالنسبة للسّكّان في الوسط الحضريّ) [60]. كما أنّ الحركيّة التّصاعديّة ترتبط إلى حدّ كبيرٍ بسنوات التمدرُس وبالتجربة المهنية، كما ترتبط بالوضعيّة الاجتماعيّة العائلية للأبوَيْن وبانتمائهما السوسيو- مهني، الشيء الذي يظهر الدور الحاسم الذي تلعبه مختلف أشكال الرأسمال المادي وغير المادي التي تنتقل إلى الأبناء.

أخيراً، وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أنّ مشاكل الحكامة تساهم بدورها في استمرار الفوارق. ويتجلّى هذا الأمْر على وجْه الخصوص في الجوانب المتعلقة بضعف التقائية السياسات العموميّة وأحياناً بالمواقف المتردّدة وانتظاريّة صانعي القرار السياسي بالإضافة إلى عدم التطبيق الفعْلِيّ للنصوص المعتمدة جراء طول المدة الفاصلة بين إصدار القوانين وبين مراسيم تطبيقها ...، وهي عوامل تتسبّب في اسْتياء السُّكّان تجاه مستوى فعالية المؤسسات، وتخلق نوعا من انعدام الثقة في إرادة توطيد دولة القانون.

في هذا السّيّاق، يتبيّن أنّ هناك مَظهريْن رئيسييْن من الفوارق **هما أهمّ ما ينبغي الحدّ منه بالنّسبة لحالة المغرب:**

- **الممارسات التي تعوق تحقيق المساواة على مستوى الولوج إلى فرص الارتقاءِ الاجتماعي، والتي تضعف مبدأ الارتقاء عن طريق الجدارة والاستحقاق، وتُشرع البابَ أمامَ الامتيازات والرّيْع والزبونيّة والارتشاء. لذلك، يجدر الاهتمام بثلاثة مجالات بصورة خاصّة، وهي تكافؤ الفرص في الولوج إلى الشّغل وفي الولوج إلى فرص الأعمال والاستثمار (ريادة الأعمال والولوج إلى الاسواق) والحقّ في الاستفادة من تعليم ذي جودة للجميع.** فعندما تتعطّل هذه المكوّنات الثلاثة للارتقاءِ الاجتماعي بالنسبة لشرائح واسعة منَ السّكان، فإنّ هذه الأخيرة تفقد الثقة كما تفقد الأمَلَ في القدرة على بلوغ مستوى عيْش أفضل باعتمادها فقط على الحقوق المنصوص عليها والمجهود الشخصيّ والاستحقاق، الأمْرُ الذي يتهدّدُ التماسكَ والسلمَ الاجتماعييْن؛
- **الفوارق المتصلة بآثار التمييز أو الإقصاء التي تمسّ عدّةَ فئات، سيَّما النساء والشباب والأشْخاص في وضعيّة إعاقة والأشخاص المُسنّين. ويمسّ الإقصاء أيضا المجالات الترابية (الفوارق الجهويّة) وأوساط الإقامة (وَسَط حضري، وَسَط شبْه حضري، وَسَط قرويّ).** كما أنّ الحجم الديمُغرافي لبعض هذه الفئات يدفع إلى التساؤل عن مدى قدرة النّموذج التّنمَوِيّ الحالي على أنْ يكونَ نموذجًا مُدْمِجًا بما يكفي.

60 – المندوبية السامية للتخطيط

1.1. الفوارق الاقتصاديّة

تشكّل التفاوتات على مستوى الدخل والثروة أبرز التجلّيات المادية للفوارق ذات الطّابَع الاقتصاديّ. غير أنّه بالنسبة للمغرب، وعلى غرار العديد من البُلدان النّامية، لا يمكن إنجاز تقييم حقيقيّ لهذه الفوارق إلا بصورةٍ غيْر مُباشِرَةٍ، وذلك من خلال رصْد التفاوتات على مستوى نفقات الاستهلاك السنوي للفرد الواحد، نظرا لأن الآليّة الإحصائيّة الحالية لا تسمحُ بقياس الفوارق على مستوى الدخل، ناهيك عن الفوارق على صعيد الثروة. وهذا يشكّل أحد العوائق الكبرى التي يمكن أن تَحُولَ دونَ تقديم تشخيصٍ دقيق لحجم الفوارق، وبالتّالي تحُول حتّى دونَ اختيار الوسائل الأكثر ملاءمة للحَدِّ من الفوارق على مستوى الدخل والثروة.

ومن خلال التّذكير بالأرقام الواردة في البحث الميْداني الأخير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول نفقات الاستهلاك، يتبيّن أوّلًا أنّ المغربَ قد تمكن من تحقيق انخفاضٍ طفيفٍ في مستوى الفوارق خلال الفترة ما بيْن 2007 و2014. وبالفعل، فإنّ مؤشّر جيني الذي يتمّ احتسابه على أساس الإنفاق السنوي للفرد الواحد قدْ عَرَفَ تراجعا طفيفًا منتقلا مِنْ 0.407 إلى 0.395 خلالَ هذه الفترة. **وعلى الرّغم من هذا الانخفاض، فإن مستوى الفوارق في المغرب يتجاوزُ كلاّ من المتوسط العالمي البالغ** 0.36[61] **وكذلك المتوسط المسجّل في الفئة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط** (0.38) **خلال الفترة** 2012-2016، **علماً أنّ الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى الدوليْن خلال هذه الفترة بلغا** 0.24 و0.63 **على التّوالي.**

وبالمُوازاة مع ذلك، ورغْمَ أنَّ النسبة بيْنَ الإنفاق السنوي للفرد الواحد لِ 10 **في المائة من السكان الميسورين والإنفاق السنوي لِ** 10 **في المائة من السكان الفقراء قد تقلّصتْ منذ سنة** 2007، **فَإنها تظلّ مع ذلك مرتفعة.** وباعتبار أنّ المَيْل إلى الاستهلاك يتناقص مع ارتفاع الدخل، فإنّه يمكن الاستنتاج بأنّ الفوارق على مستوى الدّخل قد تكون أعلى من التفاوتات في نفقات الاستهلاك. وبالمقابل، فإن هذه الوضعيّة تشير كذلك إلى أنّ الشريحة الميسورة تتوفّر على ادّخار مهمّ يمكن استغلاله واستثماره على نحوٍ أفضل لتوليد فرص الشّغل والدّخل، سيَّما لفائدة الشرائح الاجتماعيّة الأخرى ذات الدّخل المنخفض.

على صعيدٍ آخر، ينبغي ربْط الفوارق في الدّخْل والإنفاق، على وجه خاصّ، بالتفاوتات في الولوج إلى الشّغل وفرص الاستثمار والأعْمال. وكما أشرنا إلى ذلكَ في الجزءِ السابق، فإنّ هذيْن المُكوِّنيْن يشكّلان، إلى جانب التفاوُت في الولوج المُتسَاوي إلى تعليم ذي جَوْدَة، أهمّ العوائق أمام الحرَكيّة الاجتماعيّة التّصاعديّة. غير أن الوضْعيّةَ الحالية في سوق الشّغل تُشير إلى أنَّ هاتيْن الآليتيْن (التّشغيل وريادة الأعمال) تعانيان من قصور بالنسبة لفئاتٍ واسعةٍ من المجتمع. وهذا يجعلُ نسبة الأشخاص النشيطين الذين لا يَلِجُون سوق الشّغل تبقى مرتفعة، بمعدّل بطالة وطنيّ يتجاوز 10 في المائة سنة 2017.

ويتجلّى حجم التفاوتات في الولوج إلى الشّغل بشكل أكبر عندما يتمّ تحليل هذه الظاهرة بحسبَ الفئة الاجتماعية وَوَسَط الإقامة. حيث إن فئة الشباب تعد الأكثر تضرُّراً منْ مشكل البطالة، بمعدّل بَلَغَ 26.5 في المائة سنة 2017، مقابل 10.2 في المائة كمتوسِّطٍ وَطَنِيّ. بلْ إنّ هذه النسبة تتجاوز 40 في المائة في صفوف الشباب بالوسَطِ الحَضَرِيّ. **ويعود أصل هذا الإقصاء من سوق الشّغل إلى عدد من العوامل، نذكر منها على الخصوص إعطاء الأولويّة في سوق الشغل للأشخاص الذين يتوفّرون على الخبْرة والتجربة، وإشكالية عدم ملاءمة التكوين لسوق الشغل، إضافةً إلى تقلص قدرة النموذج الاقتصادي الحالي على خلق مناصب شغلٍ لكلّ نقطة نمو، في وقت ما فتئ يتزايد فيه عدد الوافدين الجُدد على سوق الشّغل. ويتزايد الرفض تجاه الفوارق في الولوج إلى التشغيل حين تصبح هذه الأخيرة مرتبطة بسلوكاتٍ تمييزيّة وبأشكال الحيْف كالفساد والمحسوبية والتدخّلات؛ وهي سلوكات**

61 – مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

تُساهم في تراجُع قيم الجدارة والاستحقاق وفي فُقدان العديد من الأشخاص الثّقةَ في الولوج إلى الشّغل كوسيلة من وسائل الارتقاءِ الاجتماعيّ. علاوة على ذلك، ترتبط الفوارق في الولوج إلى شغلٍ لائقٍ، في جانبٍ منها، بالفوارق المتعلّقة بالولوج إلى تعليم ذي جودة، وهو ولوج يبقى محكوما بدوره بالانتماء السوسيو - مهني للأُسر.

ويشمل الإقصاء من سوق الشّغل النساءَ كذلك بشكل كبير، حيث بلغ معدل البطالة في صفوفهنّ سنة 2017 حواليْ 14.7 في المائة مقابل 8.8 في المائة في صفوف الرّجال. يُضاف إلى ذلك معدّل نشاط النساء الذي يبقى ضعيفا جداً بالمُقارنة مع الرجال وبشكل بنيوي (على غرار باقي بُلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، حيث استقرّ في حدود 22.4 في المائة مقابل 71.6 في المائة للرجال سنة 2017. **ويمكن تفسير هذا النّوع من انعدام المساواة في فرص العمل على حساب النّساء بعوامل مركّبة تُجبرهنّ على الانسحاب من سوق الشّغل، أو تحدّ من فرص الترقّي في الحياة المهنيّة والولوج إلى مناصب التأطير والتسيير، وغير ذلك.** تُضاف إلى هذه العناصر عوامل أخرى مثبّطة بالنسبة للنساء، سيَّما العوامل الثقافية والصور النمطيّة، إضافة إلى أوْجُهِ القصور على مستوى الأمن وجوْدة وسائل النقل العمومي، وعلى مستوى توفّر خدمات رعاية الأطفال بأسعارٍ معقولة لفائدة النساء المنحدرات من الطبقات المحرومة و«الشرائح الدّنيا من الطبقات المتوسّطة».

وتمسّ الفوارق في الولوج إلى سوق الشغل فئَة الأشخاص في وضعيّة إعاقة أيضاً، بمعدّل مشاركة جدّ منخفض يبلغ 13.4 في المائة، في حين بَلَغَ معدّل المُشاركة على الصّعيد الوطني 46.7 في المائة سنة 2017. وإن كانت هذه الوضعيّة تظلّ مرتبطة بطبيعة الحال بدرجة الإعاقة التي يعاني منها الفرد، فإنها يمكن أنْ ترتبطَ كذلك بنُدرة فرص الشّغل المناسبة وبمُحيط غير ملائم لهذه الفئة.

وتشكّلُ ريادة الأعمال (خلق المقاولة) مجالاً آخر تنعكسُ فيه بعض الفوارق التي ترتبط بعوامل التمييز وبالقصور الحاصل على صعيد الحكامة وفعالية المؤسّسات. وينبغي التذكير في هذا الشّأن بأنّ ريادَة الأعمال، التي من المفروضِ أنْ تكون آليّة للإدماج والارتقاء الاجتماعيّ، في صفوف الشّباب على وجْه الخصوص، ما زالتْ تُعاني من عدد من العوائق التي يساهم البعْض منها في تكريسِ الفوارق الموجودة. وبالتالي فإنّ هذه العوائق لا تسْمح بالاستفادة الكاملة من مختلف البرامج المتعلّقة بالنّهوض بِخلق المقاولة والمُبادرة الخاصة، والتي انخرَطَتْ فيها بلادنا منذ عدة سنواتٍ.

ويمكن ربط ضعف ريادة الأعمال (خلق المقاولة) في المغرب، كما يبيّن مؤشّر «مُعدّل نشاط ريادة الأعمال في طور الانطلاق» (TEA)، الذي يظلّ أقلّ بكثيرٍ من المتوسّط العالمي (5.6 في المائة، مقابل متوسّط عالمي يصل إلى حواليْ 12.3 في المائة)، بشكليْن من أشكال انعدام المساواة اللذيْن يعاني منها، بصورة خاصّة، حامِلو المشاريع الجديدة والمُقاولات الصغيرة جدّا والصغرى والمتوسطة:

- **وُلُوج غير متكافئ إلى التمويل يلحق الضّرر بحاملي المشاريع الجديدة وبالمقاولاتِ الصغيرة التي لا تتوفر دائما على الضّمانات المادية التي تفرضها الأبناك. كما يعاني من هذا التمييز كذلك (1) رواد الأعمال المبتكرون،** بحُكْم أنّ أشكال التمويل الملائمة، مثل الرأسْمال المُخاطِر، لم تتطوّر بَعْدُ بالشّكل الكافي في بلادنا. وتعاني منه (2) **النساء رائدات الأعمال اللواتي يجدن صعوبة أكبر في الولوج إلى التمويل وإلى مختلف أشكال الأصول بالمُقارنة مع الرجال؛ كما يعاني منه (3) زبناء القروض الصغرى الذين يعانون من العبء المفرط في المديونيّة، على الرغم من وضعيّتهم الهشّة.**
- **ومن جهتها، تشكّلُ التّفاوتات على مستوى الولوج إلى فرص الأعمال والاستثمار وبعض الأسواق والقطاعات عائقا في وجْه المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الشباب.** والواقع أنّه في ظِلِّ التأخُّرِ في تنفيذ الإطار التنظيمي للمنافسة، واستمرار ظاهرة الارتشاء في المجتمع، وضعف نجاعة الإدارة العموميّة، يظلّ

المجال مواتيا لاستمرار مظاهر الرّيع ووضعيات الهيمنة في الأسواق والامتيازات والتجاوزات وسائر المظاهر المُنَافِيَة للتنافسيّة التي تضُرُّ بشريحَةٍ واسعَةٍ من المقاولين وحاملي المشاريع. إنّ مختلف هذه العناصر ترتبط بأوْجُهٍ القصور التي يعاني منها إطارُ الحكَامَة الحالي، والتي من شأنها المُساهمَة في تفاقم انْعدام الثقة في قدرة المؤسّسات على الحَدِّ من هذا الشّكل من الفوارق.

أمّا العنصُرُ الأخير ذو الطّابَع الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى الفوارق، فإنّه يرتبط بمنظومَة إعادة توزيع الثروات وبآليات التضامن. في هذا الجانب، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه ينبغي على المغرب رفع تحديَيْن اثنين : يتعلق أولهما بضرورة خلق الثروة بصورة كافية قبل إعادة توزيعها. فرغم تسارع وتيرة تنفيذ استراتيجيّات قطاعية في السنوات الأخيرة، مَعَ تحقيقِ جاذبيّة مُتواصلة للاسْتثمارات الأجْنَبيّة، فإنّ النُّمُوّ الاقتصادي يبقى مع ذلك متواضعاً، سيَّما النمو غير الفلاحيّ، ويظلّ عاجزاً عن توفير الحجم الكافي من الدّخل والشّغل اللائق. ويتمثل التّحَدّي الثاني في ضرورة تعزيز آليات إعادة التوزيع والتضامن وجودة حكامتها. وبالفعل، فاستناداً إلى التقديرات الصّادرة عن المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي[62]، يتّضح أنه خلال الفترة المُمتدّة ما بيْن 2001 و2014، ساهمت مختلف الآليات المتعلقة بإعادة التّوْزيع في الحدّ من الفقر، لكنْ دون أنْ يكونَ لها تأثيرٌ كبيرٌ على الحَدِّ من الفوارق. وعلى سبيل المثال، ففي سنة 2014، ولولا دعم صندوق المقاصّة، لَبَلَغَ معدل الفقر النقدي ما قدرُهُ 6.6 في المائة، عوضَ 4.8 في المائة الذي تمّ تسجيله فعليا خلالَ السنة نفسها. غير أنّ المكاسب في مجالِ التّخفيف من الفوارق ظلّتْ محدودة، حيث كان سيسجل مؤشّر جيني نتيجة 0.405 في غياب صندوق المقاصة عوض 0.395. فإلى حدود سنة 2014، كانت الفئات الميْسورة والمتوسّطة هي المُستفيدة بشكل أكبر من دعم المقاصّة. كما أنّ التّحويلات النقدية، حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، استفادت منها أكثر الطبقات الميسورة، وبالتالي لمْ يكنْ أثرها التوزيعي في مجالِ الحدّ من الفوارق ملحوظا بين سَنَتَيْ 2001 و2014.

وتجدر الإشارة مع ذلك، إلى أنّ المغرب قد شرعَ خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ بعض الإصلاحات، منها إصلاح صندوق المقاصّة قصْدَ الوصول إلى منظومة تكونُ أكثر إنصافاً وأحسن استهدافاً.

2.1. الفوارق الاجتماعية والفوارق بين النساء والرجال

إنّ الفوارقَ الاجتماعيّة، سيَّما الفوارق المتعلقة بالولوج إلى الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعيّة، تتطلّبُ بدَوْرِها اهتماماً خاصاً. فالأمْر يتعلّق بفوارق يُواجهُها المواطن في حياته اليوميّة، والتي تتحكّم في تحديد دَرَجَة ثقته أو عدم ثقته في المؤسسات، وذلك حسب مستوى الولوج إلى المرافق العموميّة وجودتها.

تشكّل التربية والتكوين الدّعامة الأولى لهذه الحقوق الأساسية. ذلكَ أنّ توفير تعليم جيّد لفائدة الجميع من شأنه أن يضطلعَ بدور حاسم باعتبارِهِ عاملًا من عوامِل الارتقاء الاجتماعي، داخل محيط تسود فيه قيمُ الاستحقاق ويرفض أشكال التمييز والحيْف. والحال أنّ المنظومة التربويّة الحالية تعُوقُ الحَرَكيّة الاجتماعيّة التصاعدية، كما تعوق التطلُّع إلى الانفلات من دائرة الفقر والإقصاءِ الاجتماعي. وممّا يؤكّد هذا الاستنتاج هو أنّ أكثر من 55 في المائة من الفقر متعدّد الأبْعاد مردّه إلى مظاهر القصور التي يُعاني منها تعليم الكبار وعدم تمدْرُس الأطفال.

وقدْ سجّل مؤشر جيني للتعليم 0.55 نقطة، وهو ما يجعل بلادنا تحتلّ مرتبة جدّ متدنّيّة في التّصنيف العالمي، أيْ المرتبة 150[63]. ويزيد من تفاقم التفاوتات في الولوج إلى التعليم الازدواجية بين المدرسة العموميّة/المدرسة الخصوصيّة، بحيثُ أنّ مظاهر القصور التي يعاني منْها قطاع التعليم العمومي تكون على حساب الفئات الفقيرة التي تتابع تعليمها في المدارس العمومية التي فقدت القدرة على ضمان فرص كبيرة للحركيّة الاجتماعية

62 – تقرير المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع البنك الدولي: «الفقر والرخاء المشترك في مغرب الألفية الثالثة بين سنتي 2001 و2014». (2017).

63 – الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية لسنة 2017، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

التّصاعديّة. وحتّى داخلَ القطاع الخاص نفسه الذي يختلف حجمه باختلاف الجهات، تظلّ الجوْدة والأسعار جدّ متباينة من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، الأمْر الذي يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعيّة، حيث تظل جودة التعليم الذي يتم الحصول عليه متوقفة على ميزانية الأسر.[64]

كما ينبغي التساؤل عن مدى انسجام الاستراتيجيّة الحالية المعتَمَدة في هذا القطاع مع هدف تكافؤ الفرص. ذلك أنّ الدّعوة إلى فرض رسوم على التسجيل في التعليم العموميّ، والحجم المتزايد للقطاع الخاص، هما عاملانِ من شأنهما المسّ أكثر بالتماسك الاجتماعي، حيث إنهما يُفاقمان من الشّرخ الاجتماعيّ. كما أنَّ الطبقة الوسْطى الدّنيا التي تنتقل إلى القطاع الخاص تقوم بذلك على حساب قدرتها الشّرائيّة، في حين أنّ الشرائح الفقيرة الّتي تستمرّ في المدرسة العموميّة، وفي غياب إصْلاح جرّيء وفعْليّ لهذه المدرسة، تُعاني من مزيدٍ من الإقصاءِ ومن ضعف فرص الارتقاءِ الاجتماعي. وفي مثل هذه الوضعية، ستساهم المدرسة في إعادة إنتاج الفوارق، بلْ في تعميقها بدلًا منَ الحَدِّ منها.

ويأتي **الولوج إلى العلاجات الصّحّيّة** في المرتبة الثانية، من حيث منظور السكان لأهم العوامل المحدِّدة لظروف عيْشهم، كما يتبيّن من البحث الميداني الذي أنجزتْه المندوبية السامية للتخطيط في 2012 حول الرّفاه. والحالُ أنّه إذا كانت مؤشّرات الصّحّة، مثل الارتفاع في أَمَدِ الحياة عند الولادة والحدّ من وفيات الأمّهات عند الولادة ووفيات الرُّضَّع والأطفال، قدْ شهدتْ تحسناً ملحوظًا، فإنّ التفاوُتات على مستوى الولوج إلى علاجاتٍ جيّدة تظلّ مرتفعة. وهكذا، فإنّ معدّل وفيات الأمّهات في الوَسَطِ القَرَويّ هو أعلى مرّتيْن ونصف (2.5) ممَّا عليه الأمْر في الوسَط الحضري. وبالنسبة لخدمات المساعدة على الولادَة، تستفيد الـ 20 في المائة الأكثر غنى من النساء بحوالي ثلاث مرّات أكثر من الـ 20 في المائة الأكثر فقرا منهن. والأمر نفسه تقريبا ينطبق على الولوج إلى الاسْتِشارات الطبّيّة قبل الولادَة، حيث تستفيد الـ 20 في المائة الأكثر غنى من النساء بحوالي ضعف ما تستفيد منه الـ 20 في المائة الأكثر فقرا منهن. وعلى صعيدٍ آخر، تعاني فئة الأطفال في وضعية إعاقة من عدم الإنصاف على مستوى الولوج إلى العلاجات الصحيّة، سيَّما أولئك الذين يحتاجون إلى علاجات صحّيّة خاصّة، حيث إن هناك عددا قليلا من البنْيات الاستشفائيّة العموميّة التي تقدم علاجاتٍ ملائمة لهذه الفئة. وفي ما يتعلق بعرْض العلاجات، فإن نسبة الأطباء لكلّ 10 000 نسمة لا تتجاوَزُ 6.2، ولا تستجيبُ لمَعايير منظمة الصحة العالمية، وممّا يزيدُ منْ تفاقُم هذا الوضع التركيز القويّ للأطر الطبية في بعض الجهات (حيث إنّ 22 في المائة من المهنيين في القطاعَ العمومي، وحواليْ 50 في المائة من العرْض الصحّي الخصوصي تتركّز في جهتيْ الدار البيضاء – سطات والرباط – سلا – القنيطرة).

علاوة على ذلك، وبعد مرور ستّ عشْرَة سنة على صدور **القانون رقم 00-65 في سنة 2002 بمثابَة مدونة التغطية الصّحّيّة الأساسيّة، فإنّ هذه المنظومَة لمْ تستجبْ بعدُ لمَبَادئ الشّموليّة والتضامن والمساواة وَجَوْدة العلاجات الصحية، حيث إن مُعدّل التغطية في جميع الأنظمة يصلُ إلى 60 في المائة، مقابل 40 في المائة من السّكّان الذين لا يتوفّرون على تغْطية صحّيّة**. كما أنّ قانون التغطية الصحيّة للأجراءِ المستقلّين والمِهَن الحُرّة، الذي صودق عليْه سنة 2017 لمْ يدخل بعدُ حيّزَ التنفيذ، يُضافُ إليْه القانون المنتظر بشأن التغطية الصحيّة للوالديْن الذي لا يزالُ قيْدَ الدراسة. ومن المنتظر أنْ يستفيدَ حواليْ 300 000 طالبٍ من خدمات الصّندوق الوطني لمنظّمات الاحتياط الاجتماعيّ، في إطار نظام خاصّ للتغطية الصحيّة دخلَ حَيِّزَ التنفيذ في يناير 2016. من ناحية أخرى، ورغم التطوّر الذي عرفتْه منظومة التغطية الصحية، فإنّ الإنفاق المباشر على الصحة من طرف الأُسَر يظلّ مرتفعاً. ذلك أنّه يتعيّن على الأشْخاص الذين يستفيدون من نظام التأمين الصحي تأدية 39.9 في المائة في القطاع الخاص و31.3 في المائة في القطاع العام في المتوسّط مقابل مصاريف التّطبيب. ومن بيْن

64 – انظر التحليل المفصل في الجزء الخاص بالتربية والتكوين من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016.

الأسباب الرئيسيّة وراء الارتفاع في كُلفة الفارق الذي ينبغي أنْ يؤدّيه الشخْصُ المؤمَّن، عدم احترام الأسْعَار المَرْجعيّة الوطنية من طرَف مقدِّمي الخدمات الصّحّيّة في القطاع الخاصّ، حيث إن هذه التعريفات نفسها تظل محَدَّدَة في أثمنة متدنّية مقارنة مع ما هو معمول به فعليا في عددٍ كبيرٍ من العلاجاتِ الطّبيّة، مما يجبر العاملين والمرضى على اللجوء إلى المعاملات غير النظامية. أمّا السّبب الآخر، فيتجلّى في الجاذبيّة الضّعيفة للقطاع العموميّ الذي لا يتلقى سوى 6 في المائة فقط من نفقات التأمين الإجباري عن المَرَض، ممّا يبرز وجود هجرة مكثّفَة للمؤَمَّنين نحو علاجات القطاع الخاصّ.[65]

وبخصوص **نظام المساعدة الطبية** (راميد)، إذا كان تعميمه قد تجاوز إلى حدّ كبير السّكّان المستهدفَين، بمعدل إنجازٍ بلغ 129 في المائة سنة 2016، فإنّ معدّل التجديد لا يزال منخفضاً إذْ لم يتجاوز 46 في المائة في متمّ سنة 2017، كما أنّ معدّل سحب البطاقات من طرف الأشخاص في وضعيّة هشاشة يظلّ ضعيفا بدوره إذْ لا يتجاوز 31 في المائة. ويمكن تفسير هذه الوضْعيّة بتدنّي جوْدة العلاجات (مع مواعيد زيارة بعيدة جدّا) النّاتِج عن تزايد الطلب على العلاجاتِ الموجَّه إلى المُسْتشفى العموميّ بعد تعميم نظام المساعدة الطبية دون القيام بتأهيلٍ قَبْليّ للقطاع. ومن بيْن نتائج هذه الوضعيّة، تفاقُم ظاهرة لجوء المرضى القادرين على الأداء إلى القطاع الخاص، مع ما يترتّب على ذلك من تفاقم للفوارق بين «مستشفى عُمُومي يعاني من قلة الموارد المالية وبين قطاعٍ خاص يتلقى موارد إضافية»[66]. وبصفة عامّة، فإنّ العمل بـ (راميد)، قد أفضى إلى إقامة نظام تمييزيّ للتغطّية الصحية الأساسية يُفاقمُ من التفاوتات على مستوى الولوج إلى العلاجات والرعاية الصحيّة.

وبخصوص **المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية فإنها تظل بصفة عامة ضعيفة**، بينما من المفْروض أن تشكّلَ آلية إعادة توزيعٍ أساسية للحدّ منَ الفقر والفوارق والإقصاء الاجتماعي في مختلف مراحل الحياة (الطفولة والبلوغ والشيخوخة)[67].

والواقع أنّه في مجال الحماية الاجتماعية لفائدة الأطفال، يُشار إلى أنّ جزْءًا محدودا وهامشِيّا من مكونات الحماية الاجتماعية للطفولة تؤدّى وفق مبدأ المساهمة، وذلك من خلال منح تعويضات عائلية لأجراء القطاع الخاص وموظفي القطاع العامّ. ولا يستفيد من التعويضات العائلية سوى الآباء النشيطين في القطاع المنظم، بينما يظلّ حوالَيْ 2.4 مليون شخص نشيط في القطاع غيْر المنظم خارج دائرة الاستفادة من هذا النوع من الخدمات[68]. كما يتمّ منح مساعدات، بتمويل عموميّ، لفائدة الفئات الهشّة، في إطار برامج لدعم التماسك الاجتماعي. ويتعلق الأمر بشكل خاص بالبرامج التالية : برنامج تقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، الذي تمّ وضعه سنة 2014؛ صندوق التكافل العائلي الذي يَمنح تسبيقًا ماليًا، في حالة عُسر الأب أو غيابه أو عدم العثور عليه[69] في إطار مبلغ النفقة المخصّص لفائدة الأمّ المعوزة المطلقة وأطفالها؛ برنامج «تيسير»، وهو برنامج للتحويلات المالية المشروطة، يتوجّه للأسر التي تقطن بالجماعات الأكثر فقراً ويهدف إلى مكافحة الهدر المدرسي؛ المبادرة الملكية «مليون محفظة» التي ترمي إلى محاربة التفاوتات والتخفيف من أعباء الأسر في تحمّل مصاريف الدراسة، وتستهدف تلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي المنحدرين من أوساط مُعوزة. ورغم أهمية هذه البرامج فإن الاستفادة منها تظل متوقفة على توفر جملة من الشروط كما أنها مقتصرة على بعض المناطق دون غيرها، مما يؤدي إلى استثناء عدد مهم من الأطفال في وضعية هشاشة من أيِّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

65 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير حول «الحماية الاجتماعية في المغرب»، أبريل 2018.

66 – تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية حول نظام المساعدة الطبية، 2017.

67 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «الحماية الاجتماعية في المغرب».

68 – المندوبية السامية للتخطيط، «تقديم نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل بالمغرب، 2013\2014»، أكتوبر 2016.

69 – يُستردّ هذا التسبيق من طرف الأب في أقرب وقت ممكن.

وبالنسبة للحماية الاجتماعية للأشخاص البالغين، فإنّ السياسات العمومية للنهوض بالتشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية للأشْخاص الموجودين في وضْعية بطالة تتسم بمحدوديتها سواء على مستوى الموارد أو الرؤية الاستراتيجية أو الفعّالية. وقد خصّص قانون المالية برسم سنة 2018 ميزانية توقُّعية لسياسة التشغيل تبلغ 1.25 مليار درهم، أيْ أَقَلّ من 0.5 في المائة من إجمالي نفقات الدولة. واعتمدت الحكومة سنة 2015 الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2015-2025. وباستثناء التعويض عنْ فُقْدان الشغل، فإن الأهداف التي تهم بشكل خاص الحماية الاجتماعية في مجال التشغيل، سيَّما التأمين عن البطالة، والتي جاءت في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2015)، لم ترد في توقعات ميزانية 2018. ولا يزال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى حدود اليوم هو الهيئة الوحيدة التي تمنح الأجراء الذين فقدوا عملهم تعويضا يسمى «التعويض عن فقدان الشغل». وقد سمح نظام التعويض عن فقدان الشغل، الذي بدأ العمل به سنة 2015، بتعويض حوالي 23 000 شخص، أيْ أقلّ من 2 في المائة من السّكّان النشيطين الموجودين في وضعية عطالة.

وبخصوص الحماية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المُسِنّين، لا يوجد لِحَدّ الآن في المغرب أيّ برنامَج لمنح معاش الشيخوخة لا يقوم على المساهمات، إذ يرتكز نظام التقاعد حصريا على أنظمة تقاعد مموَّلة من مساهمات الأجراء والمُشَغِّلين. ويتسم نظام التقاعد المغربي بضعف نسبة تغطيته للساكنة النشيطة: حيث إنّ حواليْ 60 في المائة من السّكان النشيطين المُشتغلين غيْر مشمولين بأيٍّ نظام من أنظمة معاشات التقاعد. إذ تقتصر أنظمة التقاعد الإجبارية على موظفي وأجراء القطاعيْن العام والخاص، في انتظار اعتماد النصوص التطبيقية للقانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصّا، الذي نشر في الجريدة الرسمية في دجنبر 2017. ويتصف الإطار القانوني المنظِّم لأنظمة التقاعد بطابعه المعقد، ويتألف من نصوص خاصة تؤطر مختلف الفئات السوسيو-مهنية، دون أن يكون بينها أي انسجام أو ترابط. ومن نتائج هذا الوضع أنّ **الحقوق المتأتية عن درهم واحد أو يوم واحد من المساهمة تختلف من نظام تقاعد لآخر**. هكذا، يبلغ الحَدّ الأدنى للمبلغ الشَّهْرِيّ للمعاش في القطاع العام 1 500 درهم، في حين أنَّ 26 في المائة من المعاشات في القطاع الخاص تقل عن 1 000 في الشهر (والمشكّلة في غالبيتها من معاش الخَلَف)، و57 في المائة منها تقلّ عن 1 500 درهم. كما أنّ حواليْ 3 في المائة فقط من المستفيدين من المعاشات بالقطاع الخاصّ يتقاضون المبلغ الأقصى للمعاش الذي يمْنحه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[70]، أي 4 200 درهم. ويبلغ متوسط مبلغ المعاش الذي يمنحه هذا الصندوق 1 924 درهماً، مقابل 4 861 درهماً بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، و6 875 درهماً بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد - نظام المعاشات المدنية[71]. ومِنْ بَيْن الأسباب التي تفسّر ضعف معاشات منخرطي الصندوق الوطني للضّمان الاجتماعي، كون وعاء المساهمة، الذي يحدد أيضا سقف تصفية معاش الشيخوخة، ظلَّ منحصراً في 6 000 درهم منذ أزيد من 15 سنة (2002). كما يعتبر القصور في مجال الحكامة من جملة الأسباب المؤدية إلى تدنّي مستوى عيْش متقاعدي القطاع الخاص.

من جهة أخرى، يتسم ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الحماية الاجتماعية بطابعه الضعيف، حيْث نجد أن ثلثي الأشخاص ذوي الإعاقة (66.9 في المائة) لا يستفيدون من أيّ نظام للضمان الاجتماعي. كما أنّ 60.8 في المائة لا يستطيعون الولوج إلى الخدمات الصحية، وذلك راجع أساسا لأسباب مالية وبسبب عدم وجود مؤسسة أو بنية طبية أو بُعدها عنهم[72]. كما لا تموّل أنظمة الحماية الاجتماعية الحصول على المساعدات التقنية إلا بشكل ضئيل، حيث تم تمويل 10.2 في المائة من الحالات من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو شركة تأمين أو تعاضدية.

70 – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي «تقرير الأنشطة برسم سنة 2016: النظام العام والوحدات الطبية».

71 – المصدر نفسه.

72 – البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، 2014.

أخيراً، وعلى الرّغم من تمكن المغرب بصورة تدريجيّة، منذ مستهلّ 2000، من وضْع عدد من القوانين الرّامية إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، ورغم وجود إرادة يكرّسها الدستور للحدّ من التفاوتات وأشكال التّمييز ضدّ النساء، فإن **الوضعية الاجتماعية للنساء المغربيات لا تتطور بكيفيّة مُرضية، بلْ إنّها تتراجَع في بعض المجالات**. ومن بين أكثر الظّواهر إثارةً للانتباه في هذا الصّدد، استمرار زواج القاصر[73]، الذي يفاقِم من خَطَر وفيات الأمّهات عند الولادة والرُّضّع، كما يقلص من تكافؤ فرص تَمَدْرُس البنات.

ولا تزال وضعيّة النساء «ربّات الأسر»، والنساء اللواتي يعشن بمفردهن، والأمهات العازبات، والسجينات وضعيّة صعبة للغاية. وتعاني معظم النساء المُطلّقات أو الأرامل من الأمّيّة. وفي حالة الطلاق، لا تستفيد المرأة من التغطية الصّحّية للزّوْج، وفي حالة الترمّل، تعتمد تغطيتها الاجتماعيّة وتغطية الأبناء على نصف معاش الزّوج. ففي سنة 2016، شكلت النساء 97 في المائة ممّن حصلوا على تحويل معاش التقاعد (معاش الخلف) من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بمتوسط معاش قدره 839 درهما مقابل 894 درهما لفائدة الرجال.

ولا يستفيد سوى عدد قليلٍ من النساء من معاشِ التّقاعُد، حيث تُمثل النساء[74] حاليا 16 في المائة من عدد المتقاعدين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويبلغ متوسط مبلغ المعاش الذي يتقاضينه 865 1 درهماً، مقابل 935 1 درهماً بالنسبة للرّجال.

وإذا كان أحد أبرز النّجاحات التي حقّقتها السياسات العموميّة في العشر سنوات الأخيرة هو تعميم تمدرس البنات، بنسبة أصبحت تتجاوز 90 في المائة، فإنّه ينبغي بَذْل مجهود أكبر للحدّ مِنْ نسبة الهدْر المدرسيّ في صفوف البنات، خاصّة في المستوى الابتدائي. كما أنَّ الأمّية، رَغْمِ تراجُعها، تهمّ النساء مرّتين أكثر من الرجال، سيَّما في الوسط القروي.

كما تظل النّساء أكثر تعرُّضاً لأشكال العنف، حيْثُ تبرز الأرقام الصّادرة عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 أنّ نسْبة 62.8 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعْمَارهنّ ما بيْن 18 و64 سنة قد وقعْن ضحيّة العنف. ثمّ إنّ أكثر من نصف هذه الأعمال (55 في المائة) ارتكبها زَوْج الضّحيّة. وتؤكّد هذا الاستنتاج المُعطيات الحديثة الصّادرة عن رئاسة النيابة العامّة[75] التي تشيرُ إلى أنّ عَدَدَ النساء اللواتي تعرّضْن لأشكال العُنف قد انتقلَ من 297 15 سنة 2012 إلى 690 16 سنة 2017. وبالرّجوع إلى الأرقام المفصَّلَة التي نَشَرَتْها وزارة العدْل، فإنّ حواليّ 56 في المائة من أشكال العنْف ضدّ النساء خلال سنة 2015 ارتكبها الزّوج، تليها في المرتبة الثانية اعتداءاتٌ ارتكبها شخصٌ لا علاقة له بالضّحيّة، بَلَغَت 36.6 في المائة. غير أنّه لا بُدّ من التّذكير بأنّ هذه الإحصائيّات لا تعكس حجم انتشار هذه الظّاهرة في المجتمع، بسبب العدد الكبير مِنْ حالات عدم التبليغ عن هذا العنف، وهو أمر منتشر في مثل هذه الحالات. وقد صادَقَ البرلمان في 2018 على القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والذي كان موضوع مناقشة منذ سنة 2013.

3.1. الفوارق المجاليّة

يبرز تحليل تطور الفوارق على المستوى الجهوي والمجالي استمرار وجود تفاوتات كبيرة على الصّعيديْن الاقتصادي والاجتماعي.

73 – في سنة 2011، زواج واحد من بين ثماني زيجات، همّ فتاة قاصر، واحدة من كلّ ثلاث منهنّ يتراوح عمرها ما بين 14 و16 سنة.

74 – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تقرير الأنشطة برسم سنة 2016.

75 – رئاسة النيابة العامة، التقرير السنوي حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2017.

الفوارق المجاليّة ذات الطابع الاقتصادي

على مستوى **المُسَاهَمَة في الناتج الداخلي الإجماليّ**، حققت 3 جهات من أصل 12 جهة، إلى حدودِ سنة 2015، 58.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب، وهي جهات الدار البيضاء – سطات (32,2 في المائة)، الرباط – سلا– القنيطرة (16 في المائة) وطنجة– تطوان– الحسيمة (10.1 في المائة)، ممّا يدلّ على وجود تركيزٍ جغرافيٍّ قويٍّ من حيث خلقِ الثروة.

أمّا في ما يخصّ **الفوارقِ المجاليّة على مستوى الاستهلاك للفرد الواحد**، فإنّ وتيرة التقارب بين الجهات الإثْنتيْ عشرة لا تزال بطيئة إلى حدٍّ ما وغير متجانسة حسب المناطق. ووفق تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، فإنّ المغرب يحتاج إلى حواليْ 24 سنة لكيْ تتمكّن عملية التقارب من تقليص الفوارق المجاليّة الأولية إلى مستوى النصف.

ويبرز تحليل مؤشرات الناتج الدّاخلي الإجمالي بحسب الفرد الواحد توزيعا غير متكافئ على الصعيد الترابي. وبالفعل، يبلغ معامل الاختلاف[76] (coefficient de variation) 0.52 ، مما يعكس وجود فوارق على مُسْتوى التطور بين الجهات. فضلا عنْ ذلك، فإنّ هذه الفوارقَ تفاقمتْ خلال الفترة الأخيرة، حيث انتقلَ معامل الاختلاف من 0.35 سنة 2012 إلى 0.52 سنة 2015.

بالمُوازاة مع ذلكَ، فإنّ مؤشر مُورانْ (Moran)[77]، المتعلق بالارتباط الذاتي المجاليّ ما بين الجهات الإثنتَيْ عشرة، يشير إلى قيمة إيجابية تبلغ حواليْ 0.34، وهو ما يعني أن **الجِهات ذات الناتج الدّاخلي الخام للفرد الواحد المرتفع، والجهات ذات الناتج الدّاخلي الخام للفرد الواحد المنخفض تميل إلى التّمركُز في مناطق جغرافية متباعدة. وبإضافة هذه النتيجة إلى اتساع فجوة الفوارق، يتّضحُ جليّا أنّ المغربَ لم يتمكّن، إلى حدود اليوم، منَ التخلّص من نمط التنمية المجاليّة غير المتكافئة «المرْكَز-الهامش»، ممّا يُشير إلى ضعف نجاعَة سياسات التنمية المجاليّة التي تم اعتمادها مِنْ قَبْلُ.**

من جهة أخرى، وخلال الفترة ما بين سنتي 2008 و2015، ساهمت المُقاولات والمؤسّسات العموميّة بما قَدْرُهُ 55 في المائة من مجموع الاستثمار العموميّ، فيما تأتت 36 في المائة من الميزانيّة العامّة، و8 في المائة فقط من الجماعاتِ التّرابيّة. كما أنَّ الجهات المُمْتدّة من طنجة إلى الجديدة تتركّز فيها أهمّ الاستثمارات العموميّة[78].

على صعيدٍ آخر، يظلّ مستوى تنمية الجهات، بصفةٍ عامّة، مشروطاً بالجاذبية المجاليّة للاستثمار الخاص، الذي يُمكّن في نهاية المطاف من خلق القيمة المُضافة وتوفير المداخيل وخلق فرص الشّغل. والحال أنّ التّوْزيع المجاليّ للمُقاولاتِ يدلّ على وجود فوارق صارخة بين الجهات. **ففي نهاية سنة 2017، كانتْ 3 جهات من أصل 12 تستأثر بـ 55 في المائة من المقاولات في المغرب، مما يؤثر سلبا على النمو والتّشغيل بالجهاتِ الأقَلّ جاذبيّة، حيث ما فتئتْ هذه الأخيرة تُعاني منْ ضعف مواردها الضريبيّة، نظراً لضيْق القاعدة الضريبية المحلية، وبالتالي تستمرّ في تَبَعيّتها القويّة للتحويلات القادمة من الإدارة المركزية.**

76 – كلما ارتفع معامل الاختلاف، كلما تفاقمت الفوارق بين الجهات.

77 – مؤشر موران (1950) الذي يقيس الترابط الذاتي المجالي بين الجهات المتجاورة. وفي الحالة التي تهمنا هنا، فإنّ هذا المؤشّر يقيس درجة التشابه بين الجهات المتجاورة في مستوى الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. وعندما يكون الارتباط الذاتي موجباً، فإنّ جهات مجاورة تميل إلى اكتساب خصائص مُماثلة، أما عندما يكون الارتباط الذاتي سالبا، فإنّ الجهات المجاورة تكون لها خصائص مختلفة. وبالنسبة لنا، فإنّ تطبيق مؤشر موران على معطيات الناتج الداخلي الخام للفرد في مستوى أدقّ (عمالات أو جماعات محلية) من شأنه أن يعطي نتائج أفضل. وبما أنّ هذا المستوى من تفصيل الناتج الداخلي الخام لم يتمّ إصداره، فإننا اقتصرنا على احتساب مؤشر موران على أساس جهوي.

78 – التقرير التركيبي حول «الديناميات والتفاوتات المجالية»، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة\ مديرية إعداد التراب الوطني والتعمير، يناير 2018.

كما يُلاحظ أن هناك تعبئة غير متوازنة للادّخار على المستوى الترابي. ففي سنة 2016، تلقّتْ جهة الدار البيضاء- سطات التي تضمّ 40 في المائة من الودائع البنكيّة، أكثر منْ 64 في المائة من القروض البنكيّة على الصّعيد الوطني، في حين أنّ السّكّان والفاعلين الاقتصاديّين في جهاتٍ أخرى تلقّوا نِسَبا ضعيفة من القروض إلى حدٍّ ما بالقياسِ إلى مساهماتهم في الودائع. **وبالتالي، فإنَّ الادّخار الخاص لدى القطاع البنكيّ في بعض الجهاتِ لا يستفيدُ منه بالضرورة الفاعلون المحليّون.**

الفوارق المجالية على الصعيد الاجتماعي

فيما يخصّ الفوارق الاجتماعية بين المجالات، تجدر الإشارة أوّلا، إلى أنّ معدّل الفقر النقدي على المستوى الجهوي يتجاوز المعدّل الوطني (4.8 في المائة)، في كلٍّ من جهة درعة- تافيلالت (14.6 في المائة)، جهة بني ملال- خنيفرة (9.3 في المائة)، جهة مراكش- آسفي (5.4 في المائة)، جهة الشرق (5.3 في المائة)، جهة فاس- مكناس (5.2 في المائة)، وجهة سوس- ماسة (5.1 في المائة). وتضمّ هذه الجهات 74 في المائة من مجموع السّكان الفقراء.

علاوة على ذلك، فإنّ الفقر يظلّ ظاهرة قرويّة بامتياز، حيث إنّه في سنة 2014، بلغتْ نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدّد الأبعاد في العالم القرويّ 85.4 في المائة. وبالمُوازاة مع الفوارق بين الوسط الحضري والوسَط القرويّ، فإنّ التوزيع الجغرافي للفقر متعدّد الأبعاد يبيّن استمرار الفوارق بين الجهات. وتشير التقديرات التي أصدرتها المندوبيّة السامية للتخطيط مؤخرا إلى أنّ نصف الجهات تسجّل معدل فقر أعلى من المتوسط الوطني.

ومن جهتها، فإنّ نسبة البطالة تختلف اختلافاً كبيراً بحسب الجهات، حيث إنّ 5 جهاتٍ من أصل 12 تتجاوز فيها هذه النسبة 10 في المائة، مع تسجيلِ النسبة الأعلى في جهة الشّرق سنة 2016 بنسبةٍ 15.7 في المائة. وتتجلى الفوارق بشكل أكبر على مستوى البطالة الحضرية، حيث إنّ 4 جهاتٍ فقط من أصل 12 هي التي تعرف معدلاتِ بطالةٍ حضريةٍ تقلّ عَن المُتوسّط الوطني.

وعلى مستوى الحَقِّ في التعليم، فوحْدها جهة الدار البيضاء- سطات وجهة الرباط – سلا- القنيطرة والجهات الجنوبية الثلاث هي التي تسجّل متوسط عدد سنوات تمدرسٍ يَفُوقُ المعدل الوطني البالغ 5.64 سنة، في حين أنّ الجهاتِ السّبْع المتبقية تُسجّل مستويات أقلّ منَ المتوسِّطِ الوطني.

فضْلاً عن ذلك، فإنّ بعض الجهات في بلادنا تشهد تفاوتاتٍ مهمّة على صعيدِ الولوج إلى التعليم، كما يؤكّد ذلكَ مؤشّر جيني للتربية والتكوين الذي يتجاوزُ 0.50 نقطة في ثماني جهاتٍ من أصل 12. في الوقت نفسِه، يستمر وجود تفاوتات جهويّة كبيرة في النسبة المائويّة للملتحقين بالمدارس الخصوصيّة، حيثُ تنعكِسُ هذه التفاوتات على الفوارق في التكوين والمردوديّة، لكنها تنعكسُ بالخصوص على الفرص غير المُتكافئة للارتقاء الاجتماعي بين سكّان مختلف الجهات.

كما أنّ الفوارقَ الاجتماعية تتجلّى كذلكَ في الحقّ في الولوجِ إلى الصحة. ذلك أنّه بالنّظر إلى النّقص الذي يعرفُهُ التّأطير الطِّبّي على الصّعيد الوطني مُقارنةً مع معايير ومتطلّبات منظمة الصحة العالمية، يظلّ توزيع الأطباء جدّ متمركزٍ (أكثر من 40 في المائة يتمركزونَ في جهتيْ الدار البيضاء – سطات والرباط-سلا-القنيطرة)، بيْنما تعاني بعضُ المناطق القَرَويّة والجبلية من خصاصٍ كبير في العلاجات الصحيّة، على الرّغم من الجهود المبذولة في القطاع. وتظلّ مظاهر هذا الخَصَاص متعدّدةً في العديدِ من الجماعات، وسيَّما ما يتعلق بالنّقص في عدد الأطباء والمُمرّضين، والنقص في الأطباء الاختصاصيّين وفي التجهيزات، وأحياناً في توفّر الأدوية، إضافة إلى طول المسافات التي ينبغي قطْعها للوصول إلى أقرب مركز صحي، وآجال المواعيد الطويلة بشكل مفرط.

عوائق مؤسساتية وعمليّة كبيرة يتعيّن رفعُها للحدّ من الفوارق المجالية

يؤكد حجم الفوارق الجهويّة التي تمّ تسجيلها، ضرورة الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التي انطلقتْ على الصّعيدَيْن المؤسّساتيّ والعَمَليّ، وذلكَ مِنْ أجل التمكّن من تطبيقِ سياسة الجهويّة المُتقدِّمَة. ولهذه الغايَة، يتعيّن التغلّب على عدد من العوائق أبرزها:

- اعتماد وتنفيذ الميثاق المتعلّق باللاتمركز الإداري من أجل توضيح الأدوار، وتحديد مسؤوليات الفاعِلين المحليّين والجهويّين، وضمان النّقْل الفعْلي لسلطة اتخاذ القرار من الإدارة المَرْكزيّة إلى الإدارات الترابيّة؛
- نقل سلطة القرار المتعلقة بجوانب معينة إلى الإدارات الترابيّة. وهو ما يفْتَرض توفر هذه الأخيرة على موارد بشرية مؤهَّلَة تتماشى مَعَ حَجْمِ المسؤولية التي ستشرع في تَحَمُّلِها؛
- ضرورة التنسيق على مستوى عالٍ لعملية تنفيذ الجهويّة. وقد أثارتْ مسألة إحداث هيئة **لتنسيق العمليّات بين الجهات** نقاشا كبيراً. كما أنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سَبَقَ له أن تقدّم بتوصية في هذا الصّدد. ويتجلّى الهدف مِنْ إحْداثِ هذه الهيئة في الحرْص على خلق التّجانُس بين برامج التنمية الجهوية (PDR) والاستراتيجيات القطاعية والعَرَضانيّة على الصّعيدِ الوطني؛
- التقييم النّوعي لبرامج التنمية الجهوية القائمة والقادمة. فمن أجل الاستجابة أكثر لإشكاليّات التنمية والحدّ من الفوارق، ينبغي أنْ تتجاوز هذه البرامج التقديرات الميزانياتيّة والمونوغرافيات الجهويّة الوصفية، لتستند إلى دراسات معمّقة تقترح برامج كفيلة بتثمين الإمكانيات الخاصّة بكلّ جهة على حدة، والتي تأخذ في الاعتبار الأثَرَ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكل التدابير المبرمجة على الصّعيد المحلي؛
- ينجم عن التوزيع غير العادل للأنشطة وللمشاريع الاستثمارية بين الجهاتِ استمرار الفوارق المجاليّة. فهو يشير إلى ضعف إدماج بعض الجهاتِ في سلاسل القيمة العالمية والجهوية أو حتّى المحلّيّة. كما تجب الإشارة إلى الخصاص المسجل في إطلاق مشاريع استثمارية كُبرى مشتركة بين عدّة جهات ذات مستويات تنموية مختلفة، أوْ بين جهاتٍ تتوفّر على موانئ وجهاتٍ داخليّة، الأمْر الذي لا يَسْمَحُ باسْتغلال الإمكانات الكفيلَة بالحَدِّ من الفوارقِ المجاليّة؛
- تكريس الديمقراطية المحليّة من خلال الإشراك الفعْليّ للسّكّان المحلّيين وللفاعلين منَ المُجْتمع المدني في مسلسل التنمية الجهويّة والمَحَلّيّة. وفي هذا الصدد، تنص القوانين التنظيميّة الثلاثة المتعلقة بالجهات ومجالس الأقاليم والعمالات والجماعات[79] على إحداثِ هيئات استشارية لَدى مجلس الجِهَة والعَمَالة والجماعة. وبالتّالي لا بدّ من التساؤل حول مَدَى تفعيل هذه الهيْئات وانْخِرَاطها في تدْبير الشّأن الجهويّ والمَحَلّي، وفي صِيَاغَة انْتظاراتها ومقترحاتها، وكذا في التقييم المَوْضوعيّ لِمُستوى فعّالية التّدبير الجهوي والإقليميّ والمحلّيّ؛

79 – القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، المادة 117: « تحدث لدى مجلس الجهة ثلاث (3) هيئات استشارية: – هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛ – هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛ – هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي»؛

القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، المادة 111: « تحدث لدى مجلس العمالة أو الإقليم هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع»؛

القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات/ المادة 120: «تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تسمى «هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع».

- على صعيد آخر، **ما فتئَ الجانب المتعلق بالتمويل يشكل أحد العوائق الكبرى أمامَ تقدّم مسلسل الجهويّة المتقدمة**. ورغم الجهود المبذولة الرّامية إلى تعبئة الموارد نحو الجهات، ومنها على وَجْهِ الخصوص الرّفْع من حصّة مداخيل الضريبة على الشّركات والضّريبة على الدّخل الموَجَّهَة إلى الجهات، والدّعم الإجمالي الذي تقدّمه الدولة لها في إطار قوانين المالية مؤخرا، فإنّ هذه الموارد قد لا تكون كافية، وخاصّة بالنظر إلى حجم القصور في مجالِ التنمية الذي تعاني منه العديد من جهات المملكة، وبالنّظر إلى انتظاراتِ السّكّان المحليّين.

2 مجالات التدخل ذات الأولويّة والتوصيات المقترحة من أجل الحدّ من الفوارق

وفي هذا السياق، يقترح المجلس جملة من التّوصيّات تغطّي ستّة مجالات للتدخّل ذات الأولويّة، وذلك للحدّ من الفوارق بالمغرب. وتتجلّى هذه المجالات فيما يلي:

1.2. تعزيز الحكامة من أجل اسْتعادة ثقة المواطن في قدرة المؤسّسات والسياسات العموميّة على الحدّ من حجم الفوارق

إن اسْتعادة ثقة المواطنين في قدرة المؤسّسات والسياسات العموميّة على تحسين ظروف عيشهم، وتعزيز قيمة الاستحقاق، والحدّ من حجم الفوارق التي يُعانون منها، يتطلبُ قبل كلّ شيء تركيز الجهود على تحسين جودة الحكامة. ويقتضي تحقيق هذا الهدف توفير عَدَدٍ مِنَ الشروط المُسبقة الأساسية منها:

1. **التزام أقوى للسلطات العمومية، مدعوم بتطبيق أكثر صرامة للقانون، وكذا تعزيز وتعميم مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، بهدف محاربة الامتيازات والزّبونيّة والرّيْع والفساد.** وهذا يقتضي أيضاً مأسسة قواعد واجراءات وكذا إطار تتبّع وتقييم المشاريع والسياسات العموميّة بحسب المجال/القطاع؛
2. **العمل على جعْل القوانين، المتعلّقة بالضمان الفعْلي للحقوق الأساسية ومحاربة أشكال التمييز، في مستوى الطموح المعبَّر عنه في نصّ الدستور؛**
3. **التقليص إلى أقصى حدّ من التأخّر الحاصل بين اعْتمادِ القوانين وبين إصدار المراسيم والنصوص التطبيقيّة المتصلة بها؛**
4. **الحرْص على الرّفع من نجاعة الإطار التنظيمي والمؤسّساتيّ في مجال تقوية تطبيق مبدأ الاستحقاق في الولوج إلى الشغل وإلى الأسواق وفي مجال ريادة الأعمال:** (1) التطبيق الفعْليّ لقواعد المنافسة وزجْر الممارسات المنافية للتنافس، والحواجز التي تَحُولُ دون ولوج حامِلِي المشاريع إلى مختلف القطاعات والأسواق، (2) مواصلة الجهود الرّامية إلى مكافحة الفساد والتدخلات والمحسوبيّة في مجال الولوج إلى الشّغل...؛
5. **ضمان التطبيق المُنتظم للمقاربة التشاركيّة طيلة مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم السّياسات العموميّة، من أجل تعزيز قدرة الشركاء الاجتماعيّين على التوصل إلى توافقات بشأن نقاط الاختلاف المُتعلّقة بمختلف الاستراتيجيات والإصلاحات.**

2.2. إعطاء نَفَسٍ جديدٍ للارتقاء الاجتماعي عن طريق تعليم حديث، ذي جودة ومتاح للجميع

ينبغي أن يتجلّى الهدف الرئيسي للسياسة التعليمية في ضمان خلق مدرسة حديثة وذات جودة ومتاحة للجميع. وهذا يتمّ أساساً مِنْ خلال:

1. **التزام قوي من أجل إعادة تركيز الجُهُود على تأهيل المدرسة العموميّة، من أجل الارتقاء بها وجعلها فضاءً لتلقّي تعليمٍ جيّد، ووسطاً للتمازج الاجتماعي. ومِنْ شأْنِ ذلكَ أنْ يؤدّي إلى تفادي استمرار تعميق الهوّة بين القطاع العموميّ والقطاع الخصوصيّ التي بدأت تتسع تدريجياً داخلَ المجتمع المغربي، مهددة بخلق المزيد من الفوارق** (ينبغي أنْ يُكَمِّلُ القطاعُ الخاص القطاعَ العمومي، لا أنْ يحُلّ محلّه في قطاعاتٍ حَيَوِيّة مثل التربية والتكوين)؛

2. **التوجّه نحو مدرسة عموميّة يتمّ تدبيرها وفق قواعد تسيير صارمة وحديثة**، من أجل تحسين المردوديّة وفرْض مزيدٍ من الانضباط والمُساءلة على صعيد المؤسّسات التعليمية؛

3. **إقامة توازن بين المعارف وبين مهارات تنمية الشخصية (soft-skills) على مستوى محتوى البرامج في المدارس العمومية، من أجل تمكين جميع التلاميذ/الطّلبة من المؤهلات المعرفية نفسها، بصرْفِ النّظر عن وَسَطِهِم وانتمائهم الاجتماعي. وهذا كفيلٌ بالمُساهمة في ضمانِ تكافؤ الفرص في سوق الشغل، وفي الرّفع مِنْ نجاعة الارتقاء الاجتماعي بواسطة التعليم بالنّسبة للفئات الاجتماعية الهشّة؛**

4. **وضع آليات واضحة ومحدَّدة لدعم التلاميذ في وضعيّة صعبة، في إطار رُؤية متجددة لمدرسة الفرصة الثانية**، بالإضافة إلى توفير برامج من شأنها تعزيز قدرات المُؤسّسات التعليمية التي تحقّق نتائج ضعيفة؛

5. **ضمان ولوجيّة أوْسع إلى المدرسة لفائدة الفئات الأكثر هشاشة، وخاصّة الأطفال في وضعيّة إعاقة؛**

6. **ضمان توزيع جغرافيّ متوازن للمدارس والجامعات ومعاهد التكوين العليا بهدف الحدّ من فوارق الولوج إلى تكوينٍ ذي جوْدة بين الجهاتِ وأوْساط الإقامة؛**

7. **استغلال الإمكانات التي توفّرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التربية والتكوين**، بهدف تحسين الولوج إلى هذه الخدمة الأساسية، والمساعدة على الحدّ من مشكلة النّقص الحاصل في عدد المدرِّسين في مناطق معينة.

3.2. نحو منظومة أكثر إنصافا وأكثر تضامنا لإعادة التوزيع والحماية الاجتماعيّة

في هذا الشّأن، يشكل النظام الضريبيّ وسياسة الحماية الاجتماعية الدّعامتيْن الأساسيتين اللتين ينبغي أنْ تُحققا فعْليّة الحقوق الأساسية، وتُساهِمَا بالتالي في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للبلاد.

1. **إصلاح النظام الضريبي مِنْ أجْلِ ضمان توزيع أكثر إنصافاً للعبْءِ الضّريبي** بتوْسيع القاعِدَة الضريبيّة عبْرَ محاربة انتشار الاقتصاد غير المنظَّم ومواصلة تحسين قدرات تحصيل الضرائب سيَّما من خلال محاربة التهرب الضريبي؛

2. **التوجّه نحو نظام ضريبيّ أكثر تدرجا يضمن مزيداً من التضامن بين الميسورين والفقراء:** يتطلب هذا التوجّه إطلاق تفكير عميق، مع إنجاز دراسات للأثر القَبْلي، لتقصِّي إمكانية تطبيق وجدوى مختلف خيارات إعادة التوزيع، مثل (1) مراجعة مستوى الضريبة على الدخل المرتفع، و(2) مراجعة الضريبة على الثروة... وتستوجب هذه الخطوة الانخراط المنسق لجميع الأطراف المعنيّة وفْق مقاربة تشاركيّة لدراسة ومناقشة إيجابيات وسلبيّات كلّ خِيَارٍ من هذه الخَيَارَاتِ المُمكنة؛

3. **تسريع وتيرة إصلاح منظومة الدعم وفق مبدأ الاستهداف،** حتّى تستفيد منه الفئات الأكثر احتياجاً، غير أنّ ذلك يطرح مسألة وضْع معايير ملائمة للاستحقاق؛

4. **استئناف الحوار الاجتماعي بهدف استكمال شُموليّة منظومة الحمَاية الاجتماعية والحدّ من التدابير التمييزيّة والوضعيات غير الضامنة لحِمَايَة المواطنين[80]، وذلكَ عن طريقِ:**

- تطوير آليّات للحماية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، وإعداد منظومة شمولية لدعم الأطفال يتمّ احتسابها على أساس حاصل الأسرة؛[81]
- وضْع آليّة وطنية للتأمين ضدّ البطالة مبنية على المساهمة تنصّ على وسائل التعويض التي ترمي إلى النهوض بالشغل الكامل والمنتج، دون تثبيط المشغّلين على تقديم عَرضهم، ولا الأجراء على البحث عن الشغل؛
- توحيد أنظمة الضّمان الاجتماعي للمعاشات وإدخال نظام استحقاقات التقاعد للأشخاص المسنين مَعَ شَرْط الدّخل؛[82]
- اسْتكمال الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية الأشخاص في وضْعية إعاقة، باتخاذ تدابير رادعة للأعمال التمييزيّة ضدّ هذه الفئة من السّكّان؛
- التسريع باعتماد النص التشريعي الذي يحدد نظام الدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

4.2. المُساواة بين الرّجل والمرأة: نحو مشارَكَة فعْليّة للمرأة في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسية والثقافيّة

- **وضْع حَدّ للمُمارسات التمييزيّة ضدّ النّساء، بمنع ومكافحة كلّ أشكال العُنْف التي يتعرّضْنَ لها، وبتعزيز مشاركتهنّ في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسية والثقافية، سيَّما عن طريق:**
  - إعداد سياسة وطنية إراديّة وعَرَضانيّة كفيلة بتحسين وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع؛
  - مكافحة تراجُع معدل نشاط النّساء وضمان الشّروط القانونيّة والمادية الضرورية التي تسمح بتوفير مناخ مناسِبٍ يساعدُ على تعزيزِ إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تعزيز استقلالها الاقتصاديّ؛
  - التنسيق من أجل وضْع وتنفيذ برنامج عمَلٍ وَطَنِيّ لمكافحة زواج القاصر؛

80 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية، 2018.

81 – إحالة ذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية.

82 – المصدر نفسه.

- الحفاظ على حقوق التغطية الصحية بالنسبة للنساء اللواتي يتحمّلن مسؤولية رعاية الأطفال بعد حلّ العلاقة الزوجيّة؛
- وضْع آليات وتدابير المُصاحَبَة اللازمة لتنفيذ وفعّليّة القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضدّ النساء؛
- الإعداد والنشر والتتبّع المنتظِم للمؤشرات المتعلّقة بالإنصاف وبفعالية التدابير التي اتّخذتها السلطات العموميّة في مجال حقوق النساء.

5.2. تقليص الفوارقِ المجاليّة عبْر تحسينِ الحكامة والديمقراطية المحلّيتيْن، وتعزيز التضامن المجالي.

وفي هذا الصّدد، تكتسي المحاور التالية أهمّيّة ذات أولويّة كُبرى

1. ضمان توزيع جغرافيّ أفضل للمشاريع الكُبرى المُهيْكِلَة لفائدة الجِهَات التي تعرف تنمية أقلّ، مع تمكين المدن المتوسّطة من خدمات قُرْب ملائمة، وتحسين الرّبط والاتّصال (Connectivité)؛
2. **التعجيل بإحداثِ هيئة من مستوى عالٍ تتولى تتبّع وتَوْجيه وتقييم وتيرة مسلسل تنفيذ الجهويّة؛**
3. **التعجيل بإصلاح آليات عمل وحكامة المراكز الجهوية للاستثمار؛**
4. **تقليص الفوارق المجاليّة على مستوى الولوج** إلى الحقوق الأساسية (التربية والتكوين، الصحة، الشغل، الولوج إلى الخدمات والبنيات التحتية الأساسية، السكن...) ؛
5. **تسريع إصدار ميثاق اللاتمركز** ومنْح المسؤولين الجهويّين سلطةً فعلية لاتخاذ القرار؛
6. **تسريع إحداث وتفعيل الهيئات الاستشارية المنصوص عليها في القوانين التنظيميّة الثّلاث المتعلقة بالجهاتِ والعمالات والأقاليم والجماعات؛**
7. خلق فضاءات للحوار المدني، على مستوى الجهات والعمالات والجماعات، ووضع آليات صنع القرار مبنية على أساس المُقارَبَة التشاركيّة وعلى التّنسيق بيْن الشركاء المحليين والجهويّين؛
8. **الإسراع بتفعيل الصندوقيْن المخصّصيْن لدعم تنمية الجهات، وهما صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التّأهيل الاجتماعي؛**
9. **تعزيز صلاحيّات الجهات وسلطتها في اتخاذ القرار لكيْ تتمكّن من إبْرام شَرَاكات بين القطاع العام والقطاع الخاصّ (PPP)** ؛
10. **اعتماد معايير ملائمة أكثر في مجال توزيع العائدات الضريبيّة على الجهات.** ينبغي أنْ يسْتند توزيع عائدات الضريبة على الشّركات والضريبة على الدّخل على الجهات إلى مجموعة من المؤشرات الملائمة ترتبط بمعايير الأعباء أو بمعايير المؤهلات الضريبيّة، عوضَ الاقتصار على المعايير المعمول بها حاليا والمرتبطة بحجم السّكّان والمساحة؛
11. بالمُوازاة مع مبدأ التضامُن، استعمال «مؤشرات الأداء» كمعيار إضافي يكرسّ مبدأ المنافسة بين الجهات من أجل توزيعِ قسمٍ من الموارد الموجَّهَة للجهات، تَبَعاً لمجهودِ توسيع القاعدة الضريبية الذي تبذله هذه الأخيرة (على سبيلِ المثال: عدد المقاولات حديثة النّشأة للفرد الواحد على مُستوى الجهة،...)؛

12. **جعْل منظومَة الضرائب المحليّة رافعةً هامّة للزّيادة في موارد الجماعات الترابيّة وتحسين مُناخ الأعمال**، من خلال التّشجيع على القيام بتبسيط أكبر للنظام الضريبي المحلي والتّقليص منْ عدد الرّسوم، وضمان انْسجام وإدْمَاج أكْبَر مع النّظَام الضّريبي الوَطني، فضْلاً عن الحدّ من تعدّد المتدخِّلين؛

13. **وضْع قواعد ميزانياتيّة تعمل على تحديد سقف العجز أو المديونيّة على مستوى ماليّة الجماعات المحليّة في عتبات محَدَّدَة بكيفيّة قبْليّة**، من أجل تجنّب المخاطِر المعنويّة والمديونيّة المُفرطة؛

14. **فيما يتعلّق بتقليص الفوارق بين العالَم الحضري والعالَم القرويّ:**

- تحسين عرْض الخدمات الأساسية في الوسط القرويّ؛
- زيادة الاستثمار في المجالِ الرّقمي من أجل المُساهمَة في تحسين وُلوجيّة المواطنين في الوسَط القرويّ وفي المناطق النّائية إلى الخَدَمات الأساسية (الإدارة، التعليم عن بُعْد، التّطْبيب عن بُعْد، إلخ)؛
- خلق تنوّع قطاعِيّ يضمن الاستقرار في مداخيل السّكان القرويين، عبر التثمين القويّ للْإمكانيّات التي تتوفرّ عليْها كل منطقة قَرَويّة (الصناعات الغذائية، التخزين، التوزيع، التسْويق، الصناعة التقليديّة، السياحة، إلخ)؛

6.2. تعزيز قدرات المنظومة الإحصائيّة الوطنية في مجال تقييمِ الفوارق على مستوى الدّخل والثروة

سيسمح مثلُ هذا الإجراء بالحصول على المعلومات اللازمَة من أجْلِ تقييم حجم التفاوتات بين الأفراد بصفة أكثر شموليّة وانتظاماً، مقارنةً معَ الوضعيّة الحالية التي لا يتمّ فيها قياسَ الفوارق إلّا بكيفيّة غير مُباشرة من خلالِ نفقات الاستهلاك. وبالتالي فإنّ هذه الوضعيّة تتطلبّ ضرورة:

1. **توفير نظام معلوماتيّ للإحصاء ملائم يشتملُ على المُعطيات المتعلقة بمختلف أشكال الدخل والثروة** (العقار، القيم المنقولة، الأصول المالية، الودائع، إلخ)، ممّا سيمكّن من تسهيل دراسات الجدوى التي تهمّ مختلف آليات إعادة التوزيع المحتملة. ويمكن تدبير هذا النظام المعلوماتيّ عن طريق مؤسسة لها سلطة الولوج إلى المُعطيات الشخصيّة، سيَّما المندوبية السامية للتخطيط؛

2. **وضع نص قانون يفرض على مختلف المؤسسات التي تُنتِج معطيات حول الدخل والثروة** (المسح العقاري، وزارة الاقتصاد والمالية، البورصة، القطاع البنكي،...) التعاون وتقديم المعلومات اللازمة للمؤسّسة المكلفة بقياس الفوارق (النقطة المشار إليها أعلاه)، مع الحرص على احترام مبدأ حماية المُعطيات الشخصية.

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في إطار الصلاحيات المُخوَّلة له، سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال سنة 2017، إلى أن تكون آراؤه وتقاريره والدراسات التي ينجزها ذات جودة شكلا ومضمونا، وتحمل قيمة مضافة، كما تمثل مساهمة وطنية نوعية في تناول مختلف المواضيع التي ينكب على تحليلها ودراستها، والتي تَهُمُّ المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة.

كما عمل المجلس على تقوية المقاربة التشاركية التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين الممثلين داخله عبر ممارسة حوار مسؤول وهادئ ورصين ومنظم، وذلك باعتماد منهجية قوامها الإنصات الواسع لكافة الفعاليات والقوى الحية لبلادنا ترمي إلى الاستثمار الأنجع لآراء وأفكار كافة الفئات المكونة للمجلس، بهدف المساهمة في بلورة الاختيارات التنموية الكبرى لبلدنا التي من شأنها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستفيد من ثمارها بشكل متكافئ كافة شرائح المجتمع بصفة تشاركية.

وبناء عليه، فقد تميزت سنة 2017 بمحطات هامة تتمثل في ما يلي:

- إصدار الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب (1999-2013) التي تأخذ بعين الاعتبار الرأسمال غير المادي، والتي دعا إلى إنجازها جلالة الملك محمد السادس بشراكة مع بنك المغرب (خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014) والاستناد إليها لإعداد سياسة جديدة لفائدة الشباب (الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018)؛

ملخص الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

تفعيلا للتوّجيهاتِ المَلَكيّة السّامية الواردة في خطابِ جلالة الملك محمد السادس إلى الأمّة، بمناسبة عيد العرش المجيد يوم 30 يوليوز 2014، أعدّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، دراسة حول الثروة الاجمالية لبلادنا تقيس قيمتها وتطور محدداتها، خلال الفترة ما بين سنة 1999 ونهاية سنة 2013، مع تقييم حصّة الرأسمال غير المادي في هذه الثروة. كما تقترح هذه الدراسة توصياتٍ من أجل إدماج الرأسمال غير المادي في إعداد السياسات العموميّة بهدف تسريع دينامية خلق الثروات وضمان توزيعها المنصف لفائدة جميع المواطنين ومختلف جهات المملكة.

تقييم الثروة الإجمالية وتحليل تطورها

انطلق تقييم الثروة الإجمالية للمغرب من مقاربة البنك الدولي، التي قام كلّ منْ بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإغنائها حتى تتمكّن من استيعاب الخصوصيات المغربية على نحو أفضل، بمراجعة المعايير والطرق المحاسبية، وإدراج عوامل جديدة في تقييم الرأسمال الطبيعي، وسيَّما الموارد السمكية.

ويتبيّن منَ التقييم المنجز أنّ قيمَة الثرْوة الإجماليّة للمغرب، بالأسْعار الجارية، قد تجاوزت الضِّعْف، خلالَ الفترة ما بيْن سنتيْ 1999 و2013، حيث انتقلتْ منْ 5 904 إلى 12 833 مليار درهم. وذلك بما يعادل 5 في المائة سنويا في المتوسط خلالَ الفترة ذاتِها. كما يشكّل الرّأسمالُ غيْر المادي، الذي يتكوّن من الرأسْمال البشريّ والرّأسمال الاجتماعيّ والرأسمال المؤسّساتي، أهمّ مكوّن من مكوّنات الثروة الإجمالية للمغرب بحصّة تبلغ حوالي 73 في المائة في المتوسّط خلال الفترة 1999-2013. فضلا عنْ أنّ صافي الادّخار المعدَّل، الذي يأخذ في الاعتبار استنزاف الرأسمال الطبيعي، يسجّل 17.4 في المائة من الناتج الوطنيّ الخامّ في المتوسط خلال الفترة نفسها، حيث يشير إلى أنّ المغرب يمضي في مسار نموّ مُستدام. إلّا أن هذه الوضعية تبقى غير مستدامَة على المدى الطويل بحُكْم اتجاهها التنازلي، حيث تراجع صافي الادخار المعدل من 24.1 في المائة سنة 2006 إلى 14.8 سنة 2013.

يعود تحسين الثروة الإجمالية للمغرب إلى الجهود الكبيرة التي بذلها المغرب في مختلف المجالات خلال هذه الفترة. وبالفعل، فإنّ الاقتصاد الوطني انتقل إلى عتبة جديدة من النمو (4.6 في المائة مقابل 3 في المائة خلال سنوات 1990) كما أنّ نصيب الفرد من الدخل قد تضاعف تقريبا، وسيَّما بفضل السياسات القطاعية الطموحة المعتمدة والأوراش الكبرى المتعلقة بالبنيات التحتية (ميناء طنجة المتوسط، شبكة الطرق السيارة والشبكة الملاحية...) وكذا بفضل سياسة دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد مكّنت هذه الجهود من تقليص نسبة الفقر، خلال هذه الفترة، منْ 15.3 في المائة إلى 4.2 في المائة، ومن نسبة الأمية من 48 في المائة إلى 32 في المائة، كما مكّنت منْ التعميم شبه الكلّي للتعليم الابتدائي، والتقليص من العجز في مجال السكن إلى حوالي النصف، والرّبط شبه الكلّي للساكنة القروية بالماء الشروب والكهرباء، وفكّ العزلة عن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في الوسط القرويّ.

غير أنّه رغم هذا التقدم المحرَز، لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين رفعها، وسيَّما ما يتعلق بالبطالة في صفوف الشباب، والفوارق الاجتماعية والجهوية، والثقة.

الرأسمال غير المادي في خدمة «الصعود المجتمعي»

إن الطموح الذي تختطه هذه الدراسة يندرج في مسار الولوج إلى «الصعود المجتمعي» الذي سيمكن بلادنا من تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة ومدمِجة، ذات وقع أفضل على رفاه المواطنين، وتسريع وتيرة التنمية، وضمان توزيع منصف لثمار النمّو.

وفي هذا الاطار، ينبغي تركيز الجهود على الرأسمال غير المادي الذي يشكل خزّانا هاما لخلق الثروات والفرص، والعمل على دعاماته الأساسية الثلاث: الرأسمال البشري الذي ينبغي تقوية قدراته وتعزيز قيمه، والرأسمال المؤسساتي من خلال السياسات العموميّة، التي ينبغي أن تكونَ أكثر نجاعة، والرأسمال الاجتماعي الذي يجب تعزيزه بضمان فعّلية الحقوق لجميع المواطنين، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن شأن تطوير هذا الرأسمال غير المادي أن يشجع على تسريع وتيرة التحول الهيكلي لاقتصادنا في إطار نموذج وطني للتنمية المستدامة، ويمكّن من تعزيز إشعاع بلدنا.

لذلك، ومن أجل تطوير الثروة الإجمالية لبلدنا، وضمان توزيعها توزيعا منصفا، تقترح الدراسة الاعتماد على الرافعات السبع التالية:

1. تعزيز قدرات الرأسمال البشري

يعدّ الرأسمال البشري أهمّ مكوّن من مكوّنات الرأسمال غير المادي للمغرب. وبالتالي فإنّ تطوره يعمل على تحسين الولوج إلى الشغل بكيفية ملموسة، والرفع من الإنتاجية، وإدماج اقتصاد المعرفة، إضافة إلى أثره على خلق الثروات. وتتجلى أهمّيّة الرأسمال البشري في أنّه يكفي زيادة متوسّط عدد سنوات التعليم بسنتيْن للفرد البالغ لكيْ تزداد الثروة الإجمالية للبلد بأكثر من النصف.

2. تعزيز الرأسمال المؤسساتي

يتطلب تعزيز الرأسمال المؤسساتي نجاعة المؤسّسات وتجانس السياسات العمومية على المستوى الوطني والمجالي، الأمر الذي من شأنه المساعدة على توطيد استقرار بلدنا وتحسين جاذبيته وتشجيع الاستثمار وتعزيز الثقة.

3. إرساء ميثاق اجتماعي جديد

يهدف إرساء هذا الميثاق الاجتماعي الجديد إلى تعزيز المواطنة من خلال ضمان نجاعة الحقوق والحدّ من الفوارق الاجتماعية والجهوية بين الوسط القروي والوسط الحضري، وتقوية التماسك الاجتماعي. ومن شأن هذه العمليات تعزيز استقرار البلاد، ودعم الطلب الداخلي والمحافظة على السلم الاجتماعي.

4. تعزيز أرضية القيم المشتركة وجعل الثقافة رافعة للتنمية

يتعلق الأمر هنا بتثمين وتعزيز قيم مشروعنا المجتمعي المشترك القائم على التسامح والعيش المشترك والحوار والتقاسم وإشاعة القيم الفردية الإيجابية الداعمة للتنمية. كما يتعلق بحماية وتعزيز الرّصيد الثقافي، المادي وغير المادي لبلدنا، وتحرير المواهب والطاقات وتطوير القدرات الإبداعية.

5. ضمان تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني

من أجل تلبية حاجيات الساكنة في مجال خلق فرص شغل ذات جودة وبأعداد كافية، يتعيّن على بلدنا الانخراط بكيفية دائمة ونهائية في مسار الصعود المستدام والمدمِج. لذلك من الضروريّ تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني من خلال تسريع عملية تنويع الإنتاج وتطوير اقتصاد المعرفة وتكثيف النسيج الاقتصادي المنتج.

6. إدراج النموذج التنموي الوطني في إطار دينامية مستدامة

لا ينبغي أن يتحقق نمو الثروة على حساب رفاه وإطار عيش المواطنين والأجيال القادمة من خلال تدبير غير مستدام للرأسمال الطبيعي وعدم احترام البيئة. وبالتالي، يتعين إدراج النموذج التنموي المغربي في إطار دينامية مستدامة. لهذه الغاية، يُقترح إدماج طموحات المغرب والتزاماته المتعلقة بالحدّ من آثار التغيرات المناخية في السياسات العمومية، واعتماد مقاربة جديدة لحكامة الموارد الطبيعية تحترم البيئة والنظم الإيكولوجية للجهات.

7. جعل المغرب قطبا للاستقرار والشراكة التضامنية

إنّ المنجزات التي حققها المغرب في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا على مستوى التعاون، فضلا على عمقه التاريخي والحضاري المتجذر، قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي. وبغية تقوية دور المغرب كقطب للاستقرار والشراكة والتضامن، من الضروريّ تعزيز موقعه الاستراتيجيّ ومكانته كقطب إقليميّ للاندماج، وكذا تطوير قوته الناعمة.

وعليه، فإنّ هذه الرافعات السّبع التي يوصى باعتمادها للرفع من الثروة الإجمالية لبلدنا، مادية كانت أو غير مادية، هي موضوع تحليل مفصّل في هذا التقرير، مع بلورة عدد من التوصيات الدقيقة القمينة بأجرأتها.

كما شكلت هذه الرافعات مرتكَزا لوضع لوحة قيادة استراتيجية تتكون من خمسين مؤشرا مصنّفة تبعاً للمحاور السبعة التالية: التنمية البشرية، التماسك الاجتماعي، نجاعة المؤسّسات والحكامة المسؤولة، التنوّع الثقافي والدّينامية الثقافية، الدينامية الاقتصادية، البيئة، الإشعاع الدولي للمغرب. وقد تمّ اقتراح هذه المؤشرات من أجل هيكلة محتوى السياسات العمومية حول عوامل تحدد الرّفاه والثروة والإنْصاف والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، وكذا التمكين من وضع تحديد مشترك للأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الكبرى لبلادنا. تحقيقا لهذه الغاية، يُقترح إطلاق نقاش واسع قصد تدقيق معالم لوحة القيادة الاستراتيجية، وتحديد أهداف طموح «الصعود المجتمعي» للمملكة.

على صعيد آخر، وطبقا للتوجيهات الملكيّة السامية، يقترح التقرير مرجعية من أجل إدماج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية. وترمي هذه المرجعية إلى تحسيس ومساعدة صناع القرار العموميين على تحديد، بكيفية هيكلية، مكونات الرأسمال غير المادي التي يمكن أن تأخذها في الاعتبار السياسات العمومية.

وفي الختام، تكشف هذه الدراسة أن بلدنا تتوفر على خزان هام مدر للثروة ضمن رأسماله غير المادي ومن خلال جميع مكونات التي تسمح له بالانخراط الكلي في مسار صعود مُدمِج ومستدام. ومن شأن تثمين هذه الخزان أن يساهم في تسريع وتيرة خلق الثروات وتحسين توزيعها لفائدة جميع المواطنين والجهات في بلدنا، الأمر الذي يساهم في تعزيز تماسك مجتمعنا وتيسير صعوده.

- توقيع اتفاقية تعاون مع مجلس المستشارين في فاتح نونبر 2017 تهدف إلى تطوير التعاون بين المجلسين في ما يتعلق بمواكبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأشغال ومبادرات مجلس المستشارين، وبمآل الآراء التي يدلي بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إما بطلب من مجلس المستشارين، أو بمبادرة منه في إطار الإحالة الذاتية، وذلك طبقا للمادة 9 من القانون التنظيمي رقم 128.12؛
- التوقيع على الميثاق الوطني للإعلام والبيئة والتنمية المستدامة بتاريخ 31 أكتوبر 2017؛
- تنظيم لقاءين جهويين من أجل تقديم وشرح آراء وتقارير المجلس:

• الأول بجهة الشرق حول موضوع «الجهوية المتقدمة وإنعاش التشغيل: رؤية، رهانات، وآفاق»، بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بمدينة وجدة، يوم 20 ماي 2017؛

• والثاني تم تنظيمه بأكادير في إطار فعاليات قمة فرصة المناخ حول موضوع «العدالة المناخية: أيّ دور للمجتمع المدني المنظم؟»، يوم 12 شتنبر 2017.

على صعيد آخر، عرفت سنة 2017 وضع أدواتٍ ومبادرات ترمي إلى تعزيز الحكامة الجيّدة للمجلس، وسيَّما من خلال:

- تزويد مقر المجلس، منذ نهاية سنة 2016، بنظام ألواح شمسية بمولد 5 KWh ذات مصدر نظيف وغير ملوث، مما مكنه من توفير ما يقارب 127,19 8 kwh من الكهرباء، نتج عنه تقليص إصدارات المجلس من الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري بلغت 6.5 طن في السنة الجارية، وذلك رغبة من المجلس في الانخراط في توجّه بلادنا الرامي إلى استعمال الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة، وكذلك سعيا إلى تقليص نفقات الإضاءة وترشيدها.
- عقد الجمع العام التأسيسي لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وانتخاب أعضاء مكتبها الإداري.

1 حصيلة سنة 2017

خلال سنة 2017، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (اللجان الدائمة، المكتب، الجمعية العامة) ما مجموعه 430 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 57 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى 370 فاعلا حكوميا وغير حكومي، مخصّصا بذلك أكثر من 47 في المائة[83] من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة بشأن الموضوعات التي عالجها المجلس خلال سنة 2017.

وفي إطار الإحالات المؤسساتية، صادق المجلس على رأيين خلال سنة 2017.

أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد صادق المجلس على أربعة تقارير وأربعة آراء. كما صادق على التقرير السنوي برسم سنة 2016.

1.1. مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيميّ وقانونه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2017 بتجديد مكتبه عبْر عملية انتخاب الأعضاء الذين يمثّلون الفئات الخمس المكوِّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2017

الاسم والنسب	الفئة
طارق أكيزول	فئة الخبراء
عبد الرحيم لعباید	فئة النقابات
عبد الكريم فوطاط	فئة المنظمات والجمعيات المهنية
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءَها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

83 – في سنة 2017 نظم المجلس 59 جلسة إنصات و26 ورشة عمل شارك في كل واحدة منها 5 فاعلين على الأقل ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2017

الاسم والنسب	اللجان الدائمة
أحمد رحو	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية
محمد علوي	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية
زهرة زاوي	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
عبد الله متقي	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة
لحسن حنصالي	اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام
لحسن أولحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
عبد الرحيم الكسيري	اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

خلال سنة 2017، عقد مكتب المجلس 20 اجتماعاً، بمتوسط نسبة مشاركة بلغ 73 في المائة. كما أقرّ خلال هذه السنة البرنامج التوقعي لدورات الجمعية العامة، وكلف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المندرجة من الإحالات الذاتية المقرّرة في إطار برنامج عمل المجلس برسم سنة 2017.

2.1. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى رؤساء اللجان، المنتخبين بصفتهم أعضاء المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقرّرين ونواب المقرّرين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس	نائب الرئيس	المقرر	نائب المقرر
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	أحمد رحو	نجاة سيمو	محمد بشير راشدي	لطيفة بنواكريم
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية	محمد علوي	محمد مستغفر	بوشتى بوخلافة	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	زهرة زاوي	محمد عبد الصادق سعيدي	ليلى بربيش	محمد دحماني
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة	عبد الله متقي	مينة الرشاطي	خليل بنسامي	محمد بوجيدة

اللجنة	الرئيس	نائب الرئيس	المقرر	نائب المقرر
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	لحسن حنصالي	أمين منير علوي	لطيفة بنواكريم	خلافة مصطفى
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن أولحاج	محمد بنصغير	حكيمة ناجي	أحمد بابا عبان
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	عبد الرحيم الكسيري	محمد دحماني	إدريس بلفاضلة	عبد الرحمان قنديلة

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقارَبةٍ تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية والخارجية، ومنهجية متكاملة تتوزّع بين التشخيص والمقارنات الدولية واقتراح توصيات عمليّة.

وخلال سنة 2017، عقدت اللجان السّبْع الدائمة، ما مجموعه 398 اجتماعا، أيْ حوالِيْ 57 اجتماعا في المتوسط لكل لجنة من هذه اللجان، مع نسبة مشاركة بلغت 47.3 في المائة في المتوسط، علماً أنّ أغلبَ الأعضاء ينتمون في الوقت نفسه إلى لجنتيْن اثنتين، مما يحُول دون حضورهم عند اجتماع اللجنتيْن في وقتٍ واحدٍ. كما تجدر الإشارة إلى أنّ اجتماعات مجموعات العمل غير مندرجة في هذا الإحصاء.

1.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد أحمد رحّو ومقرّرها السيد محمد بشير راشدي، 52 اجتماعاً سنة 2017، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 48 في المائة.

1.1.2.1. الإحالات

لم يتلقّ المجلس أية إحالة تدخل في اختصاصات اللجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.

2.1.2.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة تقريراً ورأياً حول موضوع «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ».

تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ

صادق أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأغلبية على تقرير «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ» خلال الدورة العادية الثمانين للجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ 29 نونبر 2017. وقد تطلب إنجاز هذا التقرير، الذي يعد ثمرة مقاربة تشاركية واسعة جدا، تنظيم ستّ ورشات عمل شارك فيها 180 فاعلا، فضلا عن تنظيم أربع جلسات إنصات وورشات موضوعاتية.

وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا التقرير إلى إرساء طموح جديد يقوم على نموذج (براديغم) جديد يرمي إلى جعل الصناعة ركيزة أساسية من ركائز تنمية البلاد. وبغية تجسيد هذا الطموح المغربي على أرض الواقع، يرى المجلس أن الربط بين الأبعاد الأربعة التالية، سيمكن من وضع قاطرة الصناعة الوطنية على سكة المستقبل:

اعتماد حكامة واضحة المعالم ومسؤولة: ضرورة من أجل صياغة وقيادة طموح بناء «صناعة المغرب 4.0»

ينبغي أن ترتكز الرؤية الجديدة للصناعة الوطنية على حكامة قوية وشفافة، وتكفل مأسسة الفاعلين وأدوارهم، مع تحديد واضح ومضبوط للمسؤوليات ودرجة ترابطها. وهذا يفترض وجود فاعلين أقوى ويتحلون بحس أكبر للمسؤولية حتى يكون بمقدورهم الاضطلاع بهذا الإصلاح العميق للمشهد الصناعي المغربي. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي العمل على ما يلي :

- حشد جهود الفاعلين وضمان تضافرها وتعزيزها وتوطيد تمثيليتهم: حكامة مُمَأسسة وواضحة المعالم ومسؤولة من أجل تجسيد الرؤية، من خلال 1) تحصين تمثيلية وشرعية الاتحادات والفدراليات القطاعية من خلال نصوص قانونية و2) تعزيز النقابات ومشاركتها في الهيئات التمثيلية داخل المقاولات وهيئات القيادة المعنية بالسياسات الصناعية؛
- مأسسة هيئة قيادة رفيعة المستوى، تشكل أرضية للتشاور والقيادة الاستراتيجيين؛
- تشجيع ظهور قاطرات قطاعية وطنية قادرة على أن تكون «حاملة لمشعل التوجه الإفريقي للمغرب».

إعادة إرساء العقد الاجتماعي عن طريق تحقيق التقائية تامة بين التنافسية والمرونة المؤمَّنة والجاذبية والمسؤولية والتماسك الاجتماعي

إن هذه الرؤية، بتوجهاتها وما تتطلبه من ملاءمة ومن تغييرات يتعين إجراؤها على أنظمة الإنتاج وعلاقات الشغل وأنماط الاستهلاك، تقتضي إعادة إرساء عقد اجتماعي مُجدِّد على مستوى تدبير العلاقات الاجتماعية، من خلال إدماج أشكال جديدة لمواكبة المسارات المهنية وحماية الأفراد. ومن شأن ذلك أن يسمح بتحرير الطاقات على مستوى القطاعات وفروع النشاط، وتعزيز قدرات الفاعلين والمستخدَمين، مع توفير الحماية للأشخاص من مظاهر الهشاشة التي قد تنجم عن هذه الدينامية الجديدة لسوق الشغل. كما يتطلب هذا العقد وضع إطار قانوني يستجيب للديناميّة المنشودة ويطبقه الجميع ويسري على الجميع، بما يكفل الحقوق الأساسية، في ظلّ احترام مقتضيات الدستور والميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب.

ويتعين العمل بشكل خاص على:

- تغيير النموذج المعتمد : إعطاء الأولوية لتوفير العمل اللائق وإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية من أجل تعميم التغطية لتشمل جميع المواطنين؛
- الوصول إلى اتفاقات قوية تكفل خلق دينامية جديدة منتِجة للثروات ولفرص الشغل اللائق في الوقت ذاته؛
- ضمان ملاءمة وتعزيز القدرات التقنية والاجتماعية، مع إرساء الحق في التكوين مدى الحياة؛
- بناء نظام يجعل التغطية الاجتماعية حقاً يتمتع به جميع المواطنين وليس العاملون فقط؛
- تعزيز تنمية الثقافة الصناعية المغربية، من أجل بناء «مجتمع الصناعة».

من أجل جهات مغربية تكون بمثابة «مصنع أخضر»، ذي صناعة مترابطة ودينامية ومتضامنة ومدمِجة

من أجل ضمان أسباب النجاح لهذه المقاربة الجديدة، ينبغي أن يرتكز بناء سياسة صناعية وطنية على تنزيل ترابي يكفل تحقيق تنمية قوية ومتوازنة في جميع أنحاء التراب الوطني. ويجب أن تكون الجهة حلقة الوصل الأساسية لضمان هذا التنزيل. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل بشكل خاص على:

- تعبئة جميع الإمكانات لضمان أن تضطلع الجهات، في إطار المهامّ الجديدة الموكلة إليها، بدورها كاملا في التنمية الصناعية. ومن أجل ذلك، يتعين إرساء إطار مؤسساتي فعال لترسيخ مقاربة تشاركية حقيقية على الصعيد الجهوي، مع توسيع نطاق مشاركة الفاعلين وممثلي المجتمع في جميع مراحل مسلسل التنمية؛
- ربط مداخيل الجهة بإنتاج الثروات داخل مجالها الترابي؛
- إرساء سياسة عقارية استباقية للدولة وللجهات، من خلال ترقية وضع المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة واللوجستيك إلى مستوى البنيات التحتية الاستراتيجية وجعلها تحت المسؤولية المباشرة للجهات؛
- إدماج بُعد الاستدامة وتفعيل طموح الوصول إلى مستوى مغرب يكون بمثابة «مصنع أخضر» في إطار سياسة تروم إرساء جيل جديد من المناطق الصناعية؛
- إحداث وضع خاص بمُهيِّئ المناطق الصناعية وبالفاعل البيئي بما يتلاءم ومتطلبات وصبغة هذه المناطق؛
- وضع حد للإزدواجية الإدارية في مجال قيادة الاستثمارات ودعمها وتتبعها.

تحرير الطاقات والمبادرات وتشجيع الاستثمار والرفع من حجم النسيج الصناعي

يتطلب بناء أمة صناعية توفير الظروف المواتية لخلق مناخ يوفر التسهيلات والمواكبة والفرص وتعزيز القدرات، من خلال تحديد جملة من التدابير الكفيلة بمواجهة تحديات المستقبل وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج الوطني. ومن أجل ذلك، ينبغي العمل على:

- ضمان الانفتاح الفعلي لمجال الاستثمار على فاعلين صناعيين بمؤهلات وتخصصات جديدة، من أجل الرفع من حجم النسيج الصناعي، وتنويع العرض والرّفع من القيمة المضافة؛
- جعل تحسين الجاذبية ومناخ الأعمال أولوية وطنية، للانتقال من اقتصاد يغلب عليه الريع إلى اقتصاد مدمِج وأكثر إنتاجاً للقيمة؛
- إصلاح النظام الضريبي لضمان التجانس والوضوح والتخلص من الاستثناءات غير المنتجة من أجل دعم الاستثمار المنتج للقيمة المضافة الوطنية ولفرص الشغل؛
- اعتماد سياسة وطنية فاعلة ومتناسقة في مجال الابتكار واليقظة الاستراتيجية، من أجل صناعة وطنية تدمج الاتجاهات القوية وتتموقع على نحو مستدام في سلاسل الإنتاج العالمية؛
- تشجيع إحداث أدوات جديدة كفيلة بتوفير العقار الصناعي بأسعار تنافسيّة؛
- جعل الرَّقْمَنَة محوراً أساسياً لتطوير الصناعة؛
- تشجيع تطوير مسلك هندسة وطنية في خدمة الأداء الصناعي؛
- ملاءمة منهجيّة توحيد المعايير (التقييس) وتعميقها وتعميمها من أجل حماية السوق الوطنية ودعم تنافسية العرض المغربي؛
- جعل الصناعة رافعة للقوة الناعمة للمغرب وتعزيز علامة «صنع في المغرب».

2.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنيّة، التي يرأسها السيد محمد علوي ومقرّرها السيد بوشتى بوخلافة، 78 اجتماعًا سنة 2017 بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 41.6 في المائة.

1.2.2.1. الإحالات

على إثر إحالة واردة من مجلس المستشارين، قامت اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية بمعية اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإعداد رأي حول مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

مشروع قانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 08 نونبر 2017، من أجل إبداء الرأي حول مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. وهو الرأي الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع، خلال دورتها 81 العادية المنعقدة في 21 دجنبر 2017. وقد تطلب إعداد هذا الرأي تنظيم يوم دراسي شارك فيها 15 فاعلا ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية بالإضافة إلى عقد جلستي إنصات مع خبراء وطنيين. كما جرى تشكيل مجموعة عمل مكونة من أعضاء من كلٍّ من اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن واللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية من أجل صياغة هذا الرأي.

وقد أبرز المجلس في الرأي الذي أعده في هذا الشأن أن مشروع القانون المشار إليه يثير جملة من الانشغالات لكونه لا يأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص عدداً من الأبعاد الأساسية التي نص عليها الدستور، من قبيل المناصفة والبعد الجهوي، والهشاشة، والإعاقة.

وفي هذا السياق، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التوصيات التالية:

- ينبغي أن يقتصر عمل المجلس على قضايا الشباب والعمل الجمعوي للشباب دون غيرها؛
- ينبغي أن يتمتع المجلس بالاستقلالية، التي تستدعي استبعاد أن يكون من بين أعضائه مدراء مركزيون (أو في منصب مماثل) بالإدارات العمومية أو أعضاء في مؤسسات دستورية أخرى؛
- ينبغي أن يتم تمويل المجلس حصرياً من ميزانية الدولة، إذ يعتبر التمويل الأجنبي مسّا بسيادة الدولة؛
- يتعين تدبير المجلس وفق قواعد الحكامة الديمقراطية التي تقتضي، على وجه الخصوص، أن تكون الجمعية العامة الجهاز التقريري للمجلس، الذي يتداول أساسا بشأن مضامين مختلف التقارير والدراسات والآراء؛ وأن يُنشئ المجلس مكتباً يتكون من الرئيس ورؤساء اللجان الدائمة؛
- أن يكون من صلاحيات المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي إحداث العددِ الذي يراه ضروريا من اللجان الدائمة، على أن تتشكل هذه اللجان من أعضاء المجلس، وأن تستفيد من الدعم التقني من لدن موظفي المجلس، مع السماح بإمكانية انضمام أعضاء المجلس لأكثر من لجنة؛

- ينبغي أن يتألف المجلس من عدد كافٍ من الأعضاء (أعلى بكثير من العدد المقترح في مشروع القانون) يعكس البعد الجهوي وتنوع مجالات العمل. وينص القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، على أنه تُحدَث لدى مجلس الجهة ثلاث هيئات استشارية، من بينها «هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب» (المادة 117)؛ لذا، يَجدُرُ أن يكون عضوٌ واحدٌ على الأقل من كل واحدة من هذه الهيئات الجهوية عضوا في المجلس؛
- حصر تعريف مفهوم الشباب في الفئات العمرية المتراوحة ما بين 15 و29 سنة، اعتباراً لكونها تشكل ثلث الساكنة و44 في المائة من السكان البالغين السن القانوني للشغل (ما بين 15 و64 سنة)؛
- النص على أن يتراوح سن الأعضاء ما بين 21 و39 سنة: إذ تُعتبَر 21 سنة الحد الأدنى للسن القانوني للترشح للانتخابات (مدونة الانتخابات)، بينما تمثل 40 سنة الحد الأقصى للسنّ القانونيّة بالنسبة للمترشحين الثلاثين برسم اللائحة الوطنية، كما ينص على ذلك القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب؛
- أن تتوفر في الأعضاء كفاءات معترف بها في أحد المجالات التي سيشتغل عليها المجلس، فضلا عن امتلاك نوع من «الشرعية» لتمثيل هذا المجال أو ذاك. ولهذا الغرض، يوصى بأن تكون غالبية الأعضاء من ممثلي المجتمع المدني المنظم العامل في مختلف الميادين: المجال الثقافي، والتكوين المهني، والتكوين الجامعي، والعمل السياسي والمقاولة، والتربية، ومجال الإعاقة، والصحة وغيرها؛
- يوصى عند تعيين الأعضاء الممثلين للمغاربة المقيمين بالخارج، بأن تؤخذ بعين الاعتبار صفتهم الشخصية كممثلين لجمعيات تحظى بالتمثيلية؛
- أنْ تكون للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الصلاحية الكاملة لإقامة علاقات التعاون، في شكل شراكات أو في إطار العمل الجماعي، مع الوزارات والمؤسسات الوطنية والدولية ومجالس الجهات، وأنْ تكون له أيضا صلاحية تعزيز الروابط مع منظمات الشباب في مختلف الجهات؛
- علاوة على الصلاحيات الواردة في مشروع القانون، يوصى بالتنصيص صراحة على تخويل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي صلاحية إبداء الرأي بمبادرة منه في كل القضايا التي تهم السياسات العمومية، الوطنية أو الجهوية، المتعلقة بالشباب، وإلزام الحكومة والبرلمان بطلب رأيه، علما أن هذا الإلزام لا يشكل بأي حال تناقضا مع الطابع الاستشاري للمجلس.

2.2.2.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، تابعت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية إعداد تقريرها حول موضوع «المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة». وسيتم اعتماد هذا التقرير، مع الرأي المنبثق منه، في يناير 2018.

3.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي تترأسها السيدة زهرة زاوي ومقرّرتها السيدة ليلى بربيش، 54 اجتماعا سنة 2017 بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 50.4 في المائة.

في إطار الإحالات الواردة من مجلس المستشارين، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بمعية اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية رأيا حول مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (انظر أعلاه).

في إطار الإحالات الذاتية، تابعت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن إعداد تقريرها حول «الحماية الاجتماعية». وسيتم اعتماد هذا التقرير، مع الرأي المنبثق منه، في 2018.

4.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد عبد الله متقي، ومقرّرها السيد خليل بنسامي، ما مجموعه 54 اجتماعاً برسم سنة 2017، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 45 في المائة.

1.4.2.1. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس أيّة إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.2.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة تقريرا حول «المدن المستدامة»، انبثق منه رأي في الموضوع.

إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة

تمّت المصادقة على هذا التقرير الذي انبثق عنه رأي المجلس بالإجماع من طرف أعضاء المجلس خلال الدورة 81 العادية للجمعية العامة المنعقدة في 21 دجنبر 2017. وقد تطلب إعداد هذا التقرير تنظيم 13 ورشة شارك فيها أزيد من 100 فاعل منتمين لهيئات حكومية وغير حكومية بالإضافة إلى جلسة إنصات وزيارة ميدانية لمدينة ابن جرير.

ويتمثل الهدف من هذا التقرير في تحديد العوامل الكفيلة بتحقيق الانتقال نحو مدن كبرى ومدن مستدامة بالمغرب، من خلال الحرص على أن تُدمج عمليات تجديد وتوسيع المدن الأبعاد التالية : تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خلق فرص الشغل للنساء والشباب، تحقيق الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي وتحسينهما، القدرة على التكيف والصمود على المستوى الاقتصادي والمناخي، الاستخدام المسؤول للموارد، التماسك الاجتماعي والرفاه.

وفي هذا السياق، يقترح المجلس جملة من التوصيات نذكر منها :

على المستوى الاستراتيجي والمؤسساتي

- العمل في كل مدينة على بناء مشروع مجتمعي يمتد على المدى الطويل ويكون مندمجاً مع متطلبات الجهة التي تنتمي إليها، وتعززه رؤية اقتصادية مرتكزة على مؤهلاتها وخصوصياتها؛
- بلورة استراتيجية وطنية تسمح بإعادة تمكين النساء من تملك الفضاء العام والنهوض بالحس المدني وروح المواطنة لدى ساكنة المدينة؛
- إضفاء الطابع المهني على طرق الاستشارة والتشاور التشاركي مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالمدينة مع العمل على إشراك الشباب والنساء.

على المستوى الإجرائي

- تشجيع التعاون بين الجماعات وآليات التعاقد مع الدولة والجماعات الترابية، ووضع آليات لتيسير حصول المدن على التمويلات الخضراء؛
- تسريع مسلسل إصلاح النظام الضريبي المحلي وتنويع آليات تمويل مشاريع المناخ على المستوى المحلي من أجل ملاءمة مداخيل المدن مع حاجياتها المتزايدة في مجال التنمية المستدامة؛
- وضْع مخطط عمل للصحة والبيئة خاص بكل مدينة مع وضع نظام فعال للرصد والإنذار الصحي؛
- بلورة وتنفيذ رؤية للحركية الحضرية المستدامة والمدمجة بالمدن وللتنافسية اللوجيستيكيّة؛
- تشجيع النهوض بإعادة استعمال المياه العادمة وبترشيد استعمال الأسر للماء؛
- مأسسة منهجيات الاستشارة والتشاور التشارُكي مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالمدينة؛
- تعميم برامج النجاعة الطاقية والإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة في مجال البناء، بدعم من صندوق مخصص لهذا الغرض؛
- التوزيع المتوازن والمنصف، بين أحياء المدينة، للمرافق الجماعية والفضاءات العامة ومعالم الهوية التي تحدد جودة الحي؛
- توسيع نطاق البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح» بشكل يسمح بتعويض مدن الصفيح بفضاءات للعيش والتنشئة الاجتماعية، مندمجة في المدينة؛
- جعل استتباب الأمن والسلامة الحضرية أولوية، سيَّما من خلال اعتماد مشروع القانون رقم 11.10 المحدث بموجبه مرصد وطني للإجرام والذي من شأنه أن يضطلع بدور محوري في إعداد السياسة المتعلقة بالجريمة الحضرية؛
- جعل التراث الثقافي رافعة للنهوض بالجاذبية والتنافسية المستدامة للمدينة.

بخصوص تدابير المواكبة

- تحديث منظومة التربية والتعليم والنهوض بتربية الطفولة المبكرة وبأنظمة حماية الطفولة؛
- تشجيع القيام بأعمال للصالح العام على مستوى المدينة وتشجيع التطوع في صفوف التلاميذ والطلبة؛
- تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال تدبير المرافق العمومية؛
- إحداث مركز وطني للكفاءة والابتكار التكنولوجي في ميدان ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية؛
- تشجيع إرساء نظام لتدبير المسؤولية المجتمعية للمقاولات؛
- وضع نظام للتدبير يمكن من إدماج التنمية الحضرية المستدامة استرشادا بالمبادئ التوجيهية لمعايير إيزو (37101 : 2016) وإيزو (37120 : 2014)، في التدبير المستدام للمدن.

5.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد لحسن حنصالي ومقررتها السيدة لطيفة بنواكريم، 51 اجتماعا بمعدل مشاركة بلغ 40.3 في المائة في المتوسط.

1.5.2.1. الإحالات

لم يتلقّ المجلس سنة 2017 إحالات تدخل في اختصاصات اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.2.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام تقريرا انبثق عنه رأي بعنوان «التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب».

التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب

تمّت المصادقة على هذا التقرير، الذي انبثق عنه رأي المجلس، بالإجماع من طرف أعضاء المجلس خلال الدورة العادية 81 للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2017. وقد تطلب إنجاز هذا التقرير تنظيم ثلاث جلسات إنصات لهيئات حكومية وغير حكومية بالإضافة إلى إنجاز بحث ميداني نوعي في صفوف عينة من المواطنين، خاصة الشباب. وتمثل الهدف من هذا البحث في تسْليط الضّوء على مدى انتشار المجال الرقمي وطبيعته والمكانة التي بات يحتلها في الحياة الشخصية والمهنية للمستجوَبين، فضلا عن الوقوف على تمثّلاتهم ومواقفهم إزّاء قيم أساسية من قبيل الهويّة والتسامح والصدق والعمل والعلاقة مع الآخر.

وسلط المجلس الاقتصادي والاجتماعي الضوء في هذا التقرير على التأثير المتزايد للتكنولوجيات الرقمية على سلوك الناشئة والشباب، وعلى القيم والعيش المشترك. ويفترض هذا الوضع التساؤل عن وظائف الأسر والسياسات العمومية ذات الصلة بالتربية والتكوين والأمن، سيَّما في ما يتعلق بغرس قيم المواطنة والحوار والتضامن واكتساب المعرفة والتحفيز على الابتكار والمبادرة.

وفي هذا السياق، يوصي المجلس بما يلي :

- الإدماج الأمثل للتكنولوجيات الرقمية في النظام التربوي والتعليمي، بما يجعله قادرا على بث المبادئ المحفزة على العمل والتسامح والمبادرة والتعايش، آخذة بعين الاعتبار استعمالات الأطفال والشباب وأساليب توظيفهم لها ؛
- خلق الانسجام الضروري في منظومة القيم المزمع توصيلها واكتسابها من طرف المتعلّمين والمتعلمات، مع العمل على تقوية تعليم العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية والآداب والفلسفة، قصد تعزيز الروح النقدية لدى المتعلمين؛
- تعزيز المنظومة التربوية والتعليمية وتقويتها بمبادئ الانفتاح وحب المعرفة، ونشر قيم حقوق الإنسان، وتكوين الناشئة من أجل امتلاك مهارات المبادرة، والابتكار، والقابلية للتواصل والتفاعل مع الثقافات والحضارات؛
- إعادة الاعتبار للثقافة العامة في البرامج والمناهج المدرسية؛
- تشجيع المبادرات التي تشتغل في مجالات التدريب الإعلامي الرقمي لمحاربة السلوكات اللامدنية أو الحاطّة من القيم، والتطرف العنيف، وتطوير مساحات المناقشة حول هذا النوع من الموضوعات؛

- إحداث مرصد وطني لتتبع تأثيرات التكنولوجيات على القيم، والتوعية بالمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة: المعلومات الخاطئة، التطرف، الانحراف، الإدمان، المساس بالحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، الجريمة الالكترونية والأضرار الصحية والاجتماعية والبيئية؛
- تشجيع المبادرات الاستثمارية في الثقافة الرقمية، وتحفيز الشباب على إنشاء منصّات ومواقع ابتكار في المجالات الرقمية؛
- الحرص على إعلاء قيم الانتماء الوطني واللغات الوطنية والذاكرة الثقافية المشتركة للمغاربة، والوفاء للإبداع المغربي بواسطة الاستثمار الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لتوثيق ذخائرها وأعلامها ورموزها وفنونها (من مسرح وسينما وشعر وأمثال)؛
- إنشاء «ويكيبيديا» مغربية، وشبكة مضامين في مواقع التواصل الاجتماعي باللغات الوطنية تسهل الولوج إلى خدماتها، من أجل نشر وتعميم محتوياتها على أكبر عدد ممكن من الشباب؛
- وضْع استراتيجية ثقافية وتربوية وطنية عصرية ملائمة للعرض الرقمي، وخلق دينامية تستعمل صيغا وأساليب جذابة ومحفزة للشباب، للانخراط المؤسّساتي الجماعي في طموح حقيقي على جميع المستويات، التشريعية والضريبيّة والتنظيمية والمادية.

6.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرتها السيدة حكيمة ناجي، ما مجموعه 51 اجتماعا بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 58.3 في المائة.

وقد أعدت اللجنة القسم الأوّل من التقرير السنوي برسم سنة 2016 المتعلق بتحليل الظرفيّة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتقرير الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية برسم سنة 2017.

التقرير السنوي برسم سنة 2016

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على تقريره السنوي برسم 2016 بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية 75 للجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ 29 يونيو2017.

ويشتمل هذا التقرير، الذي تمّ إعداده طبقا للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على تحليل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المغرب خلال سنة 2016، كما يشتمل على جرد لحصيلة أنشطة المجلس خلال السنة نفسها.

لهذه الغاية، قام المجلس بتحليل أبرز التطورات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقدم عدداً من التوصيات، مع التركيز على بعض نقاط اليقظة التي جرى تحديدها.

على المستوى الاقتصادي، أبرز المجلس في تقريره أن السياق الدولي اتسم خلال سنة 2016 بنمو متباطئ للاقتصاد العالمي وبتواصل تباطؤ حجم التجارة العالمية وبتوجه بعض البلدان المتقدمة والصاعدة نحو التّدابير الحمائيّة، فضلاً عن تواصل عملية إعادة توازن الاقتصاد الصّيني.

على الصعيد الوطني، اتسمت سنة 2016 بضعف الأداء الاقتصادي، إذ عرف نمو الناتج الداخلي الخام تباطُؤاً ملموسا بلغ 1.2 في المائة بعدما حقق 4.5 في المائة سنة 2015، وذلك في أعقاب تراجع القيمة المضافة الفلاحية بالنظر للنقص الكبير في التساقطات المطرية، الأكثر حدّة طيلة 30 سنة، في وقت سجلت فيه القيمة

المضافة غير الفلاحية نمواً جد متوسط. ويؤكد هذا التطور هشاشة الاقتصاد المغربي إزاء التقلّبات المناخيّة، وإنْ أضحت هذه الهشاشة أقَلَّ حدّة مقارنة مع الماضي.

في هذا السياق، شهدت سنة 2016 فقدان 000 37 منصب شغل، جزء كبير منها في القطاع الفلاحي. وفي هذا الصدد، فإن التطورات التي شهدها سوق الشغل خلال سنة 2016 تؤكد الفكرة التي مفادها أنه فضلا عن العوامل الظرفية، فإن ضعف خلق فرص الشغل بالمغرب يكتسي طابعا بنيويا يتفاقم مع توالي السنوات. وتعدّ النساء والشباب وحَمَلة الشهادات الفئات الأكثر تضرراً من ركود سوق الشغل.

وبخصوص التوازنات الماكرو-اقتصاديّة، عرفت سنة 2016 تطورات متباينة، بين مواصلة تقلص عجز الميزانية من جهة، وتفاقم العجز التجاري وتراجع نسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات، وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

في ضوء هذه التطورات، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن تسير السياسات العمومية في الوقت الراهن في اتجاه العمل على تفادي انخفاض الطلب الداخلي، بالنظر لآثاره المحقِّقَةِ للاستقرار الاقتصادي، وذلك في إطار انتهاج سياسة مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية لضمان استقرار الأسعار ولدعم القدرة الشرائية. كما يقترح المجلس إحداث آليات لتقليص تَقَلُّبِ دَخْلِ الساكنة القروية، من خلال تمويل مشاريع غير فلاحية في الوسط القروي كفيلة بخلق فرص الشغل وتحفيز الطلب المحلي إبان المواسم الفلاحية السيِّئة.

وبالموازاة مع ذلك، يوصي المجلس بتوسيع القاعدة الإنتاجيّة الوطنية، من حيث عدد المقاولات المُحدَثَة، لتعويض ما يطبع القطاعات الجديدة من استعمال مكثف لرأس المال وكذا خلق مناصب شغل كافية كمّاً وكيفاً.

وعلاوة على ذلك، يوصي المجلس بالنهوض باقتصاد أزرق مُندَمِج يتجاوز قطاع الصيد ويرتكز على استغلال أمثل للموارد البحرية في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبحر (صناعة السفن، تثمين الطحالب، استغلال الطاقة الرّيحيّة البحرية، «الأوفشور»...)، بالموازاة مع النهوض بجهود البحث والتطوير وتوفير التكوين الملائم لمختلف مهن البحر.

على المستوى الاجتماعي، سلط المجلس الضوء على استمرار أوجه قصور بنيوية تحول دون تأهيل القطاعات الاجتماعية. وتتجلى هذه الاختلالات في ما يخص مجال التربية والتكوين، في تفاقم ظاهرة اكتظاظ الأقسام الدراسيّة، واستمرار ظاهرة الهدر المدرسيّ، واللجوء المتسرع إلى توظيف الأساتذة عن طريق التعاقد لسد الخصاص من الأطر التربوية. كما يتناول التقرير الانعكاسات السلبية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن فرْض رسوم للتسجيل في التعليم العمومي وكذا التوجّه المتزايد للأسر نحو التعليم الخاص. وبغية تجاوز هذه المشاكل التي يعيشها القطاع، اقترح المجلس في تقريره العمل على 1) تشجيع الجهة على الاضطلاع بدور أكبر في قطاع التربية والتكوين، سيَّما من خلال عمليّة التمويل أو المشاركة في مراقبة التدبير الإداري للمؤسّسات التعليمية، و2) الإشراك القوي لجمعيات ممثلي أوْلياء التلاميذ والمجتمع المدنيّ في تقديم المقترحات والتوجّهات وتقييم المنظومة التربوية، وذلك في إطار عمليّة مُمَأسسة ومنتظمة.

وفي قطاع الصحة، أشار التقرير إلى أنه تمّ تحقيق تقدم لا يمكن إنكاره، سيَّما في مجال تعميم التغطية الصحية. غير أن هذا القطاع لا يزال يعاني من جملة من أوجه القصور ترتبط أساسا بالخصاص في عرض العلاجات الصحية المتوفرة في مؤسسات الصحة العمومية. لذلك يدعو المجلس إلى وضع آليات التمويل اللازمة من أجل توسيع نطاق الولوج إلى العلاجات وتحسين جودتها، وتحقيق توزيعٍ مجالي منصف في إطار خارطة صحية مُلزِمَة وتدبير ناجع للعاملين في مجال العلاجات الصحية.

وعلى مستوى المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء، يُسَجَّلُ تأخير في تنفيذ التدابير التي نص عليها الدستور من أجل التطبيق الفعلي للمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد يدعو المجلس إلى اعتماد استراتيجية إرادية ترمي إلى تحسين أوضاع النساء، بالإضافة إلى اعتماد نصوص قانونية أكثر صرامة، والتطبيق الحازم للقانون في ما يتصل بزواج القاصرات.

وبالنسبة للجانب البيئي، أشار المجلس إلى استمرار ارتفاع كلفة تدهور البيئة، رغم تراجع طفيف لهذه الكلفة مقارنة مع بداية سنوات 2000. كما سلط التقرير الضوء على خطر الإجهاد المائي الذي يتهدد بلادنا والذي يقتضي اتخاذ تدابير مستعجلة وذات أهداف محددة على مستوى مناطق التراب الوطني. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بالإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومواصلة تكثيف الجهود المبذولة في مجال تدبير الموارد المائية في المناطق الأكثر تعرضا للجفاف. من جهة أخرى، يدعو المجلس إلى مراعاة المخاطر المناخية في التخطيط العمراني على نحو أفضل، وخاصّة على مستوى وثائق التعمير وتصاميم التهيئة العمرانية وتصاميم التنقل الحضري.

وفي ما يتعلق بالموضوع الخاص لتقرير المجلس برسم سنة 2016، والذي تناول مسألة التحوّل الرقمي، وبالنظر للإمكانات الواعدة التي يتيحها المجال الرقمي في تحسين الخدمات لفائدة المُواطنين، وبوصفه وسيلة فعالة لمحاربة الرشوة بالمرافق العمومية، فقد أوصى المجلس ببلورة مقاربة شموليّة ومنسجمة من أجل بلوغ مستوى جديد لرقْمنة المرافق العمومية، بما يكفل تحقيق الإنصاف والشفافية والنجاعة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، سيَّما من خلال تفعيل ميثاق المرافق العمومية الذي ينصّ عليه الدستور وإحداث هيئة قيادة مؤسّساتية خاصة.

وفي القسم الثالث من هذا التقرير السنوي، قدّم المجلس حصيلة لأنشطته خلال 2016 بالإضافة إلى برنامج عمله في سنة 2017.

تقرير الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية برسم سنة 2017

طبقا للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أعدّ هذا الأخير تقريره المتعلق بالظرفية برسم سنة 2017، الذي قدّمه ضمن أشغال الدورة العادية 83 للجمعية العامة للمجلس. وقد تناول هذا التقرير بالتحليل تطوّر الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ضوء المعطيات المتاحة بالنسبة لسنة 2017، كما قدّم عددا من التوصيات في هذا الشأن.

على المستوى الدولي، سلط التقرير الضوء على الاضطرابات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها عدة مناطق في العالم، سيَّما منطقة الشرق الأوسط. أما على الصعيد الإقليمي فقد تميزت سنة 2017 بحدثيْن بارزيْن: ألا وهما عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، وتقدُّمه رسميّا بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو). ويتسم مسلسل البتّ في طلب انضمام المغرب لهذا التجمع الإقليمي بالبطء، لعدد من العوامل السياسية والأمنية.

وبخصوص الجانب الاقتصادي، أشار التقرير إلى أنّ الاقتصاد الوطني تطور خلال سنة 2017 في سياق خاص، طبعه التأخر في تشكيل الحكومة وفي المصادقة على قانون المالية، فضلا عن الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها العديد من جهات البلاد والتي أفضت إلى إعفاء العديد من المسؤولين العموميين، في إطار إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا السياق، اتسمت سنة 2017 بالتطورات التالية :

- انتعاش في النمو الاقتصادي على إثر موسم فلاحي جيّد. وقد انعكس هذا الانتعاش على مستوى توفير فرص الشغل، سيَّما في العالم القروي؛
- توقيع اتفاقيات مع العديد من المستثمرين الأجانب لإقامة عدة مشاريع استثمارية في المنظومات المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب؛
- أداء جيد على مستوى عدد السياح، حسب المعطيات المؤقتة؛
- انخفاض في وتيرة تفاقم العجز التجاري ومواصلة تقلص عجز الميزانية.

على مستوى تنويع الشركاء الأجانب، تجدر الإشارة إلى أنه بالموازاة مع الارتفاع المستمر لحصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من مجموع المبادلات التجارية للمغرب، فإن المملكة تتجه بشكل متزايد نحو شركاء جدد من قبيل الصين وروسيا.

غير أن تحليل مستوى الأداء في ما يتعلق بتحقيق النمو يُبْرِزُ استمرار ارتباط النمو الاقتصادي بالفلاحة. أما بالنسبة للقطاع غير الفلاحي، سيَّما الصناعة، فبالرغم من تسجيله لبعض التحسن خلال سنة 2017، إلا أنه لا يضطلع بَعْدُ بدور قاطرة النمو وخلق مناصب الشغل اللائق.

وفي ما يتصل بمناخ الأعمال، تراجع المغرب في سلم التصنيف العالمي، وإن كان لايزال على رأس لائحة بلدان إفريقيا الشمالية. كما شهدت سنة 2017 انكماشا في مجال إحداث المقاولات وارتفاعا مهمّا في عدد المقاولات التي تم التشطيب عليها، بالإضافة إلى استمرار تمديد آجال الأداء، في انتظار تطبيق مقتضيات النص القانوني الجديد المتعلق بسنّ أحكام خاصة بآجال الأداء. وعلى مستوى سوق الشغل، سجل معدل البطالة ارتفاعا، رغم إحداث عدد أكبر من مناصب الشغل الصافية وتحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤكد ما تتسم به العلاقة بين نسبة النمو والبطالة من تفاوت وضعف.

غير أن العديد من التطورات التي طبعت سنة 2017 تظل محاطة بالشكوك، وهي تهمّ على الخصوص : 1) إرجاء الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة إلى بداية سنة 2018، و2) الإطلاق الرسمي للبنوك التشاركية، وهو ورش يظل نجاحه رهينا بالقدرة على وضع منظومة متكاملة واعتماد حكامة ملائمة لهذا القطاع، و3) تسريع تنفيذ الجهوية المتقدمة من خلال اعتماد أغلبيّة النصوص التطبيقية الخاصة بها. لكن ثمة صعوبة في مواكبة هذا التقدم المسجل على المستوى القانوني بإعمال فعليّ وناجع للجهوية المتقدمة على أرض الواقع.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد قام التقرير بتحليل وضعية القطاعات الاجتماعية الأساسية خلال سنة 2017. وفي هذا الصدد، أبرز التقرير الاختلالات المتعددة التي لا تزال تلقي بظلالها على قطاع التربية والتعليم، سيَّما تلك المتعلقة باكتظاظ الأقسام الدراسية والهدر المدرسي والتدبير المتأخر لتلبية حاجيات القطاع من الموارد البشرية. وبخصوص التكوين المهني، دعا المجلس إلى تعزيز جودة التكوين وإلى انخراط أكبر للفاعلين المعنيين، خاصة الفاعلين الاقتصاديين، في النهوض بالقطاع، وذلك من أجل تحسين قابلية الشباب للتشغيل.

وبخصوص مجال الصحة، أشار التقرير إلى استمرار ما يشهده القطاع من مشاكل في الحكامة، سيَّما في ما يتعلق بعرض العلاجات الطبية المقدمة في القطاع العمومي، إذ يعاني هذا الأخير من ضغط على المراكز الاستشفائية بعد تعميم التغطية بنظام المساعدة الطبية. وإنَّ من شأن تعزيز حكامة نظام التغطية الصحية الأساسية، وتشجيع تقديم القطاع التعاضدي لعرض للعلاجات، أن يساهم بشكل فعال في تحسين عرض العلاجات وإعادة ثقة المواطنين في المرفق الصحي العمومي.

وفي ما يتعلق بالسكن الاجتماعي، توقف التقرير عند مستوى تقدم إنجاز برنامج «مدن بدون صفيح»، كما أبرز الحاجة إلى توسيع نطاق سياسة السّكن الاجتماعي إلى سياسة عَرَضانية لإعداد التراب.

وبخصوص وضعية حقوق المرأة، توقف التقرير عند تراجع معدل نشاط النساء، ودعا إلى تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء، ممّا يقتضي تحسين قابليتهنّ للتشغيل وولوجهنّ إلى الأنشطة المُدِرّة للدخل.

وفي ما يخصّ حقوق الفئات الهشة، سلط التقرير الضوء على تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة، خاصة تشغيل الفتيات القاصرات كخادمات بيوت، كما تناول التأخير الحاصل في تفعيل النصوص التطبيقية للقانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. وتناول تقرير الظرفية أيضا إدماج المهاجرين والوضعية الإنسانية الصعبة للمهاجرين العابرين للتراب الوطني، ووضعية الأشخاص المسنّين، وكذا إدماج السجناء.

وسلط الجزء المخصص للجانب الاجتماعي من التقرير الضّوء على الحوار الاجتماعي والمناخ الاجتماعي، مشيراً إلى أن غياب تحقيق تقدم في هَذَيْن المجالين يحيل على ضرورة مأسسة مسلسل الحوار الاجتماعي وتعزيز تطبيق مدونة الشغل.

وفي الأخير، تناول تقرير الظرفية الجانب البيئي، حيث اهتم بثلاثة أبعاد رئيسية : اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خلال سنة 2017، مبرزا الإسهامات الأساسية لهذه الاستراتيجية على المستوى التصوّري، ومقدِّماً بعض المقترحات التي من شأنها تحسين هذه الاستراتيجية، فيما يَهُمّ البُعد الثاني إشكالية الماء، خاصة على إثر الاحتجاجات التي اندلعت سنة 2017 في بعض المناطق التي تعاني من صعوبة في الولوج إلى هذه المادة الحيوية. أما البُعْدُ الثالث، فيَهُمُّ الانتقال الطاقي، حيث تم الوقوف عند التقدم المُحْرَز في المشاريع الكبرى للطاقة المتجددة وكذا مسلسل الإدماج التدريجي لهذه الموارد الطاقية النظيفة في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي.

7.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي يترأسها السيد عبد الرحيم الكسيري ومقررتها السيدة مينة الرشاطي، 56 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ 45.3 في المتوسّط.

1.7.2.1. الإحالات

تلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال سنة 2017، إحالة تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

في إطار الإحالات الواردة من مجلس النواب، أنجزت اللجنة دراسة، انبثق عنها رأي، تحمل عنوان «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية».

التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية

قام المجلس بإنجاز دراسة حول موضوع «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية» بناء على إحالة من مجلس النواب بتاريخ 20 مارس 2017. وصادق أعضاء المجلس بالإجماع على هذه الدراسة خلال الدورة العادية 78 للمجلس المنعقدة في 28 شتنبر 2017. وقد تطلب إنجاز هذه الدراسة تنظيم أربعة أيام دراسية شارك فيها

40 فاعلا ينتمون لمنظمات حكومية وغير حكومية، وثماني جلسات إنْصَات مع خبراء ومؤسسات وطنية، بالإضافة إلى تنظيم زيارة ميدانية إلى جهة بني ملال-خنيفرة.

وأبرزت هذه الدراسة أن السلاسل الجبلية بالمغرب (المكونة أساسا من سلاسل الريف والأطلس) تمثل 25 في المائة من مجموع مساحة التراب الوطني، وتضم أزيد من 7 ملايين نسمة، وتزخر بـ 70 في المائة من الموارد المائية للبلاد و62 في المائة من الغطاء الغابوي، كما أنها تشكل مجالا للتنوع البيولوجي يضم حوالي 80 في المائة من الأنواع المستوطنة.

ورغم الجهود المبذولة، تشهد المناطق الجبلية تأخرا مهما في مجال تحقيق التنمية البشرية؛ حيث تطال الأمية نحو 47 في المائة من الساكنة (مقابل 32 في المائة على المستوى الوطني) كما أن دَخْل سكان المناطق الجبلية يَقِلُّ بمَرتين عن المتوسط الوطني. وتظل المساهمة المباشرة للمناطق الجبلية في التنمية الاقتصادية للبلاد محدودة جدا، حيث لا تتجاوز هذه المساهمة 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و10 في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني.

وفي هذا السياق، قدم المجلس التوصيات التالية :

على المستوى الاستراتيجي والعَرضاني

- وضع قانون إطار خاص بالمناطق الجبلية ارتكازا على البرنامج المندمج لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
- ضمان اندماج وانسجام أكثر، في مجال تنمية المناطق الجبلية، بين السياسات العمومية الوطنية وبين برامج الجهات والجماعات الترابية؛
- التنصيص بشكل خاص في قوانين المالية على استراتيجيات وبرامج تنمية المناطق الجبلية؛
- تفعيل المصادقة على ميثاق اللاتمركز وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية المتقدمة؛
- اعتماد مقاربة تتسم بالواقعية والجرأة لمواجهة الإشكاليات التنموية الكبرى بالمناطق الجبلية، سيَّما تثمين الرأسمال البشري، والعقار، وإيجاد حلّ لمسألة القنب الهندي.

على مستوى التنمية الاجتماعية

- تسريع عملية تعميم ربط المناطق الجبلية بالمحاور الطرقية الكبرى، مع مراعاة الأقطاب التنموية المستقبلية في المناطق الجبلية وديناميات السكان، وضمان صيانة شبكة الطرق القائمة؛
- الرفع من نسبة الربط المنزلي بشبكة الماء الشّروب ودعم الساكنة الأكثر هشاشة من أجل الولوج للماء الشروب، والربط بين أعمال التزويد بالماء الشّروب وأشغال إقامة شبكات التطهير السائل؛
- تحسين ولوج الأسر للطاقة الكهربائية مع التركيز على الطاقات المتجددة، وتطوير أنشطة اقتصادية وفرص للشغل بموازاة مع ربط الأسر بشبكة الكهرباء؛
- تحسين الولوج للعلاجات، خاصة خلال فصل الشتاء، من خلال ضمان التأطير الصحي عن قرب وتعزيز التغطية الصحية الأساسية؛
- توفير استقلالية أكبر للمؤسسات التعليمية بالمناطق الجبلية وتمكينها من وسائل عمل أكثر، وتوفير التدفئة بالمدارس وضمان ربطها بشبكة الأنترنيت.

على مستوى التنمية الاقتصادية

- توجيه الاستثمارات وبرامج التنمية نحو القطاعات الواعدة بالنسبة لكل سلسلة جبلية؛
- الإسراع بتطوير المنتجات المحلية، والزراعات البيولوجية، ومنح العلامة المميزة للمنتجات، وتربية الأسماك؛
- تحسين جودة الإيواء والرفع من طاقته الاستيعابية، وتحسين الجوانب المتعلقة بالتنشيط، والنهوض بتسويق وتنويع المنتوجات السياحية؛
- تثمين الصناعة التقليدية في المناطق الجبلية ودعم جهود تنمية صناعات قائمة على الثقافة والإبداع.

على مستوى التنمية المستدامة

- توسيع نطاق برنامج تقليص الفوارق المجالية، ليشمل تثمين الموارد الطبيعية والتراث والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- استكمال تحفيظ المِلك الغابوي؛
- الوقاية من أخطار تدهور البيئة وتعزيز مكافحة انجراف التربة؛
- تفعيل تنفيذ الاستراتيجية الغابوية-الرعوية والحرص على انسجامها مع باقي الاستراتيجيات والبرامج؛
- توفير الدعم للجماعات الواقعة في المناطق الجبلية في مجال تصميم المشاريع الموجهة لصناديق تمويل مشاريع مواجهة التغيرات المناخية.

بخصوص آليات الالتقائية وتضافر الجهود والحكامة

- العمل، بشكل ميداني، على تقوية انسجام والتقائية واندماج مختلف السياسات والبرامج القطاعية التي تستهدف المناطق الجبلية؛
- وضع آليات لتشجيع الإعمال الفعلي لمبادئ التعاون بين الجماعات والتعاون بين الجهات والتعاقد بين الدولة والجماعات الترابية؛
- الحرص على خلق الانسجام بين مختلف مصادر التمويل، وعلى استعمالها بالشكل الأمثل، وضمان التوازن بين الوسط القروي والمناطق الجبلية؛
- تعزيز مصاحَبَة الساكنة في مجال تحقيق التغيير الاجتماعي (المواطَنة، البيئة، القيم الثقافية،...).

2.7.2.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية تقريرا انبثق منه رأي يحمل عنوان «تنمية العالم القروي التحديات والآفاق».

تنمية العالم القروي التحديات والآفاق

صادق أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا التقرير خلال الدورة العادية 71 للمجلس المنعقدة بتاريخ 23 فبراير 2017. وقد تطلب إعداد التقرير تنظيم ورشتيْن شارك فيهما 13 فاعلا ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية، بالإضافة إلى عقد 16 جلسة إنصات مع خبراء ومؤسسات وطنية، فضلا عن زيارتين ميدانيتين لجهتي الشرق وبني ملال- خنيفرة.

وقد أكد المجلس في هذا التقرير على أنّه خلال العقد الأخير تحقّق تقدم كبير على مُستوى تنمية العالم القروي، سيَّما في مجال التربية والتعليم والكهربة والولوج إلى الماء وفكّ العزلة وإقامة التجهيزات وتحسين القيمة المضافة الفلاحية، خاصة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر.

غير أنّ تأثير برامج ومشاريع تنمية الوسط القروي تظل دون مستوى انتظارات الساكنة وحاجياتها. ذلك أن معدل الأمية في صفوف الساكنة القروية، خاصة في صفوف البنات، لا يزال مرتفعا، كما أن الفقر والهشاشة يتمركزان أساسا في المناطق القروية، سيَّما المناطق الجبلية والمناطق النائية حيث لا تزال البنيات التحتية تتسم بالضعف، فضلا عن ضعف الولوج إلى الخدمات والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

وفي ضوء هذه التحديات المتعددة، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها :

- العمل في مرحلة أولى وبطريقة تشاورية، على إعداد قانونٍ- إطار يتعلق بتنمية العالم القروي، ثم إعداد مدونة للعالم القروي في مرحلة ثانية؛
- الإعداد التشاركي لرؤية وطنية لتنمية العالم القروي، على المديين المتوسط والطويل، تتضمن المكون البشري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي؛
- العمل على تنظيم مناظرة وطنية وجهوية خاصة بالعالم القروي، تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، المنظمات غير الحكومية، المنتخبون المحليون، البرلمانيون، شخصيات من الوسط الاقتصادي أو الجمعوي أو الجامعي، على سبيل المثال) قصد مناقشة الرؤية وإغنائها واقتِرَاح برنامج عمل محدد ومشترك بين الدولة والجماعات الترابية (الجهة، الإقليم، الجماعة القروية)؛
- القيام بإصلاح عميق للقوانين التشريعية المتعلقة بالعقار، من أجل مواجهة التحديات المتزايدة وخاصة ما يتعلق بتقسيم وتفتيت الأراضي الفلاحية، والتوسّع العمراني القوي والتحولات الديموغرافية والاجتماعية؛
- التسريع بإصدار ميثاق اللاتمركز، وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية المتقدمة التي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- إعداد وتنفيذ مخطط لتهيئة المراكز القروية على صعيد كل جهة وفي آجال معقولة، تبعا لحجمها ولعدد ساكنتها المحيطة بها، وتبعا لقربها من المدن؛
- تحقيق فعلية المقاربة الإدماجية للمساواة بين المرأة والرجل في سياسة التنمية القروية، ووضع تدابير إيجابية لتمكين المرأة القروية، من أجل تجاوز الحواجز البنيوية والثقافية، والقضاء على الممارسات التمييزية؛
- ضمان مواكبة القرب للفاعلين المحليين والساكنة القروية وتعزيز قدراتهم؛
- تعزيز الشبكة الطرقية في التجمعات القروية، وخاصة في المناطق النائية، والتدبير الأمثل لموارد وجهود المتدخلين؛
- تعزيز دينامية الاقتصاد القروي :
  - وضع تدابير تحفيزية كفيلة بتشجيع إنشاء وحدات لتثمين المنتجات الفلاحية في الوسَط القروي؛
  - تشجيع وإدماج العمليات المتعلقة بتنمية السياحة القروية المحلية وأنشطة الصناعة التقليدية القروية؛
  - النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي؛
- تسريع تنفيذ استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية المعتمدة في يوليوز 2015؛

- إدراج البعد البيئي ضمن أولويات السياسة التنموية القروية، وجعل الدراسات المتعلقة بتأثير مختلف المشاريع على البيئة تلقائية، وذلك ضمانا لتدبير عقلانيّ ومستدام واستباقي للموارد الطبيعية غير المستغلَّة بما يكفي، والمعرَّضَة لسوء التدبير في بعض الأحيان.

3.1. دورات الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 12 دورة عادية لجمعيته العامّة برسم سنة 2017، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 65 في المائة.

وقد عرفت هذه الدورات نقاشاتٍ غنيّة ومفتوحة بين أعضاء المجلس مكّنت من توجيه أشغال المجلس، والمصادقة على مشاريع التقارير والآراء المعروضة عليها برسم سنة 2017.

4.1. الأنشطة المنظمة

بهدف التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمشاركة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، قام المجلس بتنظيم العديد من الأنشطة الإشعاعية، شاركت فيها شخصيات وطنية ودولية، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وهيئات دولية.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من الأيام الدراسية والندوات الوطنية والإقليمية والدولية، نذكر من بينها:

- ندوة بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني حول موضوع «دور الشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني في تنفيذ الأجندة الشاملة للمناخ : حالة قطاعي الطاقة والماء»؛ وذلك يوم 3 فبراير 2017، بالرباط؛
- ندوة دولية بتعاون مع البنك الدولي حول موضوع «من أجل تنمية ترابية مستدامة: تعزيز أوجه التآزر بين المدن والجهات المغربية»، وذلك يوم الثلاثاء 28 مارس 2017، بالرباط؛
- ندوة دولية بتعاون مع اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرنكوفونية حول موضوع «الحوار الاجتماعي: تجارب مقارنة ودروس للمستقبل» ، وذلك يوم الأربعاء 10 ماي 2017 بالرباط؛
- لقاء جهوي حول موضوع «الجهوية المتقدمة وإنعاش التشغيل: رؤية، رهانات وآفاق»، يوم 20 ماي 2017 بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بمدينة وجدة؛
- ندوة دولية بشراكة مع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية حول موضوع «المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة وتعميم أرضية الحماية الاجتماعيّة الشاملة: واقع الحال في بلدان اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرنكوفونية والتحديات المستقبلية»، وذلك يوم الاثنين 3 يوليوز 2017، بالرباط ؛
- لقاء موازي في إطار فعاليات قمة فرصة المناخ حول موضوع «العدالة المناخية: أيّ دور للمجتمع المدني المنظم؟»، يوم 12 شتنبر2017 بأكادير.
- ندوة بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني حول موضوع «النوع والأجيال الجديدة لحقوق النساء»، يوم الاثنين 2 أكتوبر 2017 بمدريد.

5.1. العلاقات العامة والتعاون الدولي

سعياً منه إلى النهوض بصورته وتعزيز حضوره على الصعيد الوطني والدولي، شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عدة تظاهرات وطنية ودولية وإقليمية. كما عمل على نشر تقاريره وآرائه على نطاق واسع عبر موقعه الإلكتروني، وغيره من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنات والمواطنين.

أما بخصوص انفتاحه على المحيط الدولي، فلقد أرسى المجلس خلال سنة 2017 قواعد متينة لتعاونه الخارجي. وفي هذا الصدد، فقد تم:

- تجديد الثقة في شخص رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، السيد نزار بركة، عبر تمديد رئاسته لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بالدول الفرنكوفونية، وذلك في 4 يوليوز 2017، بالرباط ؛
- انتخاب المجلس عضوا بمجلس إدارة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بالدول الفرنكوفونية، وذلك في 8 دجنبر 2017، ببوخاريست؛
- المشاركة في القمة الخامسة للاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات، وذلك يومي 16 و17 نونبر 2017، بأبيدجان، كوت ديفوار؛
- انتخاب المجلس نائبا لرئيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، وذلك يوم 4 أبريل 2017، ببيروت؛
- انتخاب المجلس عضواً بمجلس إدارة الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها، وذلك يوم الاربعاء 6 شتنبر 2017، في سانتو دومينغو؛
- انتخاب المجلس نائبا أوّلا لرئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والمؤسسات المماثلة لها، وذلك يوم الثلاثاء 10 اكتوبر 2017، ببامكو، وقد عُهِدَ برئاسة الجمعية لدولة مالي؛
- توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لجمهورية الغابون يوم 18 يوليوز 2017، بالرباط؛
- توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لجمهورية الكوت ديفوار، يوم 18 أكتوبر 2017، بالرباط؛
- إحداث لجنة مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية لتتبع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وذلك يوم 8 ماي 2017، بالرباط.

كما شارك المجلس في عدة لقاءات دولية من أجل تطوير العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف:

- المشاركة في الجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها التي عُقدت من 6 إلى 8 شتنبر 2017، بسانتو دومينغو – جمهورية الدومينيكان؛
- المشاركة في مجلس إدارة الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها وفي ندوة حول موضوع «الممارسات الجيدة في مجال تسيير المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها»، خلال يومي 2 و3 مارس 2017، بلوكسمبورغ؛

- المشاركة في الجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها الإفريقية، من 8 إلى 11 أكتوبر 2017، بباماكو، مالي؛
- المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب 23)، من 06 إلى 17 نونبر 2017، بمدينة بون الألمانية؛
- المشاركة في مؤتمر دولي منظم من طرف منظمة العمل الدولية، والجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوناني حول موضوع «الحوار الاجتماعي ومستقبل الشغل»، يومي 23 و24 نونبر 2017 بمدينة أثينا، باليونان؛
- المشاركة في أشغال المنتدى السادس للأمم المتحدة حول «المقاولات وحقوق الإنسان» من 27 إلى 29 نونبر 2017، بجنيف.

ومن جهة أخرى، وفي إطار المساهمة في النهوض بالإشعاع الدولي لبلادنا، شارك المجلس خلال سنة 2017، في عدة أنشطة من أهمها:

- على صعيد الدول العربية:

• المشاركة في أشغال لجنة الإشراف على المشروع النموذجي للنهوض بالحوار الاجتماعي بجنوب المتوسط، بشراكة مع الاتحاد العربي للنقابات وبدعم من الاتحاد الأوروبي، بتاريخ 8 أبريل 2017، بتونس العاصمة؛

• المشاركة في الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي من 7 إلى 16 أبريل 2017، بالقاهرة، مصر.

• المشاركة في اجتماع لجنة الخبراء من الجهات العربية المعنية بالاستثمار لإعداد مذكرة تفسيرية لـ«الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية»، جامعة الدول العربية، القاهرة، من 6 إلى 8 نونبر 2017.

- على الصعيد الأوروبي:

• المشاركة في الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، بستراسبورغ، فرنسا، من 27 إلى 29 مارس 2017؛

- في أمريكا:

• المشاركة في المؤتمر العالمي للشباب - هاواي من 15 إلى 25 يونيو 2017 حول موضوع «الشباب والوعي المناخي»؛

• المشاركة في الدورة الواحدة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، التي تم عقدها من 12 إلى 19 مارس 2017، بنيويورك.

6.1. أنظمة الإعلام والتواصل

في مجال أنظمة الإعلام والتواصل، أقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أروقة خاصة به في العديد من التظاهرات:

- قمة فرصة المناخ المنعقدة بأكادير؛
- المعرض الافتراضي للكتاب (DocExpo) المنظم من طرف المركز الوطني للتوثيق التابع للمندوبية السامية للتخطيط.

وفي ما يخص التواصل الرقمي، واصل المجلس تطوير مضامين موقعه الإلكتروني الرسمي. وقد تنامى عدد زيارات الموقع، إذ بلغ مع متم سنة 2017 ما مجموعة 004 230 زيارة.

من جهة أخرى، عزّز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حضوره في شبكات التواصل الاجتماعي خلال سنة 2017 حيث استقطبت صفحة المجلس على موقع فايسبوك[84] أكثر من 191 19 زائرا، 35 في المائة منهم إناث. وقد تضاعف عدد الأشخاص الذي يتابعون أنشطة المجلس عبر منصة تويتر[85] بأكثر من 150 في المائة ليصل إلى 427 106 منخرطاً.

وبلغ عدد مشاهَدات الفيديوهات التي بثها المجلس على قناة المجلس بمنصة يوتيوب[86]، 686 10 مشاهَدة، فيما بلغت المُدّة الإجمالية للمشاهَدات 426 17 دقيقة.

7.1 ميزانية المجلس

في ما يتعلق بميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد بلغت النفقات برسم سنة 2017، 61.54 مليون درهم، مقابل 64.60 مليون درهم سنة 2016. ويُعزى سبب هذا الانخفاض أساساً إلى:

- انخفاض مبلغ تعويضات مشاركة أعضاء المجلس بنسبة 14 في المائة[87]؛
- تراجع نفقات التجهيز والنفقات المختلفة بنسبة 6 في المائة؛
- انخفاض مبلغ نفقات الاستثمار بنسبة 58 في المائة.

أما نفقات التسيير، فقد بلغتْ حواليْ 60.71 مليون درهم، موزَّعَة على الشكل التالي:

- بلغت النفقات المرتبطة بتعويضات الأعضاء والأجور والتحمّلات الاجتماعية للعاملين بالمجلس 39.76 مليون درهم، منها 20.05 مليون درهم كتعويضات لأعضاء المجلس، و19.29 مليون درهم كأجور وتحمّلات اجتماعية للعاملين بالمجلس؛
- أمّا نفقات التجهيز والنفقات المختلفة فقد بلغتْ 20.95 مليون درهم. وتشمل هذه النفقات بالخصوص إعداد التقارير وإبداء الآراء وإنجاز الدراسات، كما تتضمن جميع التكاليف الخاصة بالطّبع، والإيواء، والنقل، وتكاليف أخرى تتعلق بكراء البناية التي تضم مقر المجلس وصيانتها.

وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد بلغت 0.82 مليون درهم، مقابل 1.96 ملايين درهم سنة 2016، تمّ تخصيصها أساساً لأشغال تهيئة مقر المجلس ولإعداد الدراسات ذات الصلة وكذا لاقتناء معدات معلوماتية لفائدة الموظفين الجدد للمجلس.

84 - https://www.facebook.com/CESEMaroc

85 - https: //twitter. com/CESEMaroc

86 – https: //www. youtube. com/CESEMaroc

87 – يُعزى هذا الانخفاض إلى التسوية المؤجلة لتعويضات الأعضاء برسم الفترة من 4 إلى 31 دجنبر إلى غاية يناير 2018 (1,73 مليون درهم)، وذلك بعد حصر تسوية النفقات بحلول الموعد النهائي المحدد في 16 دجنبر 2017، والذي جرى تطبيقه لأول مرة على تعويضات الأعضاء التي يستند دفعها على مبدأ الحضور.

2 برنامج العمل برسم سنة 2018

انطلاقًا منْ مقاربته التشاركيّة، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2018 اجتماعات تنسيقيّة مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة مُنجزات المجلس خلال سنة 2017، وكذا الوقوف عند السُّبل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

وإذا كان السيدات والسادة أعضاء المجلس يعتبرون أنّ حصيلة سنة 2017 إيجابية، مكنت من إبراز المكانة المؤسساتية لمجلسنا الموقر على الصعيد الوطني والدولي، فإنهم يسجلون انخفاض وتيرة إنتاج التقارير والآراء خلال سنة 2017 مقارنة مع السنوات الماضية. لذا، فإنّ السيدات والسادة أعضاء المجلس يحثون على وجوب الحرص الجماعي الدؤوب على الحفاظ على المكتسبات بهذا الشأن، بهدف ضمان ليس فقط ديمومتها واستمراريتها بل تقويتها مستقبلا كذلك.

وانسجاماً مع التوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقيّة مع الفئات، أعدّ المجلس برنامج عمله برسْم سنة 2018.

ويتضمّن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، والتقرير حول الظرفيّة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، متابعة دراسة الموضوعات في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2017، وإطلاق وبرْمَجة موضوعات جديدة برسم سنة 2018.

ويبقى برنامج العمل هذا قابلا للتعديل بحسب الإحالات المُحْتَمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيْه.

الموضوعات المتعلقة بالإحالات برسم سنة 2018

1. الاستراتيجية الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط العمل الخاص بتنفيذها

توصل المجلس، بتاريخ 24 يناير 2018، من طرف السيد رئيس الحكومة بطلب إعداد دراسة بشأن«استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها». وفي هذا الصدد، عهد مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإعداد هذه الدراسة. وتكتسي السياسة العقارية للدولة أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يضطلع العقار بدوْرٍ رئيسيّ في مجال العمران والتخطيط العمراني، سيَّما في ما يتصل بأهداف تهيئة المجال الحضري، وتقليص الفوارق المجالية وترسيخ العدالة الاجتماعية. ويسعى المجلس من خلال هذه الدراسة إلى رصد الإشكاليات الكبرى المتعلقة بمتطلبات ومعوقات إصلاح النظام العقاري، ودوره في إرساء العدالة الاجتماعية والمجالية، وقدرته على أن يكون رافعة للاستثمار، وكذا الوسائل الواجب تعبئتها على صعيد النظام الضريبي ونموذج التمويل. ومن ثمَّ، ستتم صياغة توصيات عملية تروم تحديد مداخل لتحسين السياسة العقارية الحالية، مع الحرص على تسليط الضوء على الدور المحوري للعقار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. الاستراتيجية المندمجة للشباب

توصل المجلس بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 07 نونبر 2017، من أجل إعداد دراسة حول «الاستراتيجية المندمجة للشباب». وفي هذا الصدد، قرر مكتب المجلس تشكيل لجنة خاصة مكلفة بإعداد هذه الدراسة. ويتجلّى طموح المجلس في اقْتِراح أرْضيّة تتمحور حول المجالات الاستراتيجية الرئيسية، وتكفل تيسير عملية تعبئة الفاعلين حول مشروع يوحّد الإطار المرجعي للشّباب ويوطد العمل لفائدته في إطار رؤية مندمجة ومتجانسة، يدعمها نموذج جديد للحكامة، بما يكفل تجاوز منطق تراكم التدابير القطاعية والمبادرات المعزولة وإرساء سياسة شمولية وعَرَضانِيّة ومنسقة. وينبغي أنْ تمكن الرؤية التي يطمح المجلس إلى إعدادها من خلق قيمة وطنيّة مُضافة تتيح تحقيق رفاه الشباب وازدهاره، في إطار من الثقة والتماسك الاجتماعي، بما يجعل التدابير المعتمدة في هذا المجال أكثر فعالية وأفضل تنسيقا وأكثر تركيزاً على متطلبات التنمية الشاملة لبلادنا.

الموضوعات المتعلقة بالإحالات الذاتية برسم سنة 2018

1. النظام الضريبي بالمغرب

أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2012 تقريراً حول النظام الضريبي تضمن جملة من التوصيات تم تبني أغلبها خلال المناظرة الوطنية حول الجبايات. وقد أكدت هذه المناظرة بدورها على ضرورة التوفر على رؤية واضحة بشأن التنمية في المغرب وعلى إدراج الإصلاح الجبائي في إطار سياسة اجتماعية واقتصادية شاملة. وبالنظر إلى أهمية النظام الضريبي بالنسبة لمجموع الأنشطة الاقتصادية وانعكاساته على المستوى الاجتماعي والبيئي، يهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا التقرير الثاني من نوعه إلى تعميق وتوسيع نطاق العمل الذي سبق القيام به (بما في ذلك الجبايات المحلية)، غايته في ذلك المساهمة في سبل إعطاء دفعة جديدة للسياسة الجبائية، في أفق بناء رؤية أكثر شمولية وأكثر جرأة، ممتدة في الزمن (المدى القصير والمتوسط والطويل)، من أجل مواكبة دينامية جديدة للسياسات العمومية بطريقة منسجمة وقائمة على تضافر الجهود. وانطلاقا من أخذها بعين الاعتبار لضرورة خلق الانسجام والوضوح والتضامن من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة ومُدمجة، فيمكن أن يتم اقتراح هذه الرؤية كأرضية للمساهمة في مناظرة وطنية جديدة حول الجبايات.

2. الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا

ما فتئ المغرب، منذ حصوله على الاستقلال، يؤكد على تشبثه بهويته الإفريقيّة، جاعِلا هذه القارة في صلب اختياراته الاستراتيجية، بحجم مبادلات تجارية متنام يعكس الدينامية المستمرة التي تطبع علاقة المملكة مع بلدان القارة، سيَّما بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وفي الوقت الراهن، فقد أخذ هذا المنحى الإفريقي بُعدًا جديدا في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيثُ تم إدراجه في إطار رؤية طويلة المدى ترتكز على أسس التعاون جنوب- جنوب، وكذا على ضرورة التنمية البشرية في إقامة روابط اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة. ويسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا التقرير إلى تحديد عناصر لاستراتيجية اقتصادية جديدة للمغرب بإفريقيا، تقوم على طموح إقامة تنمية مشتركة غايتها تحقيق نموّ مشترك ومطرد ويتقاسمه الجميع. ولتحقيق هذا الغرض، لا بدّ من أخذ بعض الاعتبارات ذات الطبيعة الاجتماعية بعين الاعتبار ووضعها جنبا إلى جنب مع الاعتبارات الاقتصادية (النمو المُدْمِج والمستدام، التربية والتعليم، إحداث فرص الشغل، نقل المهارات وتقاسمها، خلق الثروة المشتركة، التجارة على الصعيد الإقليمي، توسيع حجم الأسواق،

الذي من شأنه دعم تنافسية منتوجات كل بلد من بلدان إفريقيا، الرفع من حجم الاستثمارات المخصصة للابتكار....) وكلها رافعات من أجل مواجهة التحديات المتعددة، وتمكين إفريقيا من تأهيل اقتصاداتها لتكتسبَ القدرة على الصمود أمام الضغوطات والتقلبات الناجمة عن العولمة.

3. الهجرة وسوق الشغل

تساهم الأزمات الإنسانية، والصراعات السياسية، والكوارث الطبيعية، والظروف الاقتصادية المتردية السائدة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وفي الشرق الأوسط، في تزايد موجات الهجرة، مع تزايد أعداد المهاجرين. ونظرا للموقع الجغرافي الذي يجعله أحد المعابر الأساسية لموجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، فإن المغرب يعيش انتقالا نحو لعب دور جديد مزدوج، حيث أصبح في الوقت نفسه منطقة عبور، شرعية وغير شرعية، ووجْهة استقبال نهائية للمهاجرين. وقد اعتمد المغرب منذ سنة 2013 سياسة إرادية جديدة للهجرة واللجوء تقوم على التكفل المؤسّساتي والقانوني بتدفقات المهاجرين. ويطرح الطابع المستدام لهذه الهجرة تحديات كبيرة على صعيد التوازنات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعرّض المغرب للعديد من الضغوط التي يمكن أن تتفاقم آثارها على مستوى الرهان الأمني ورهان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمهاجرين، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (من صحة وتعليم وتكوين وسكن، إلخ)، والضغط كذلك على سوق الشغل، وعلى هوامش العيش المشترك في بلادنا (إدماج وربّما تجنيس ساكنة ذات أنماط عيش وثقافات وشعائر دينية مختلفة). ويهدف المجلس من خلال هذا التقرير إلى دراسة انعكاس هذه الهجرة على سوق الشغل، واقتراح توصيات كفيلة بضمان إدماجٍ أفضل للمهاجرين في المجتمع.

4. الحماية الاجتماعية

يتجلى الهدف من هذه الدراسة في التعريف بمنظومة الحماية الاجتماعية القائمة حاليا بالمغرب، مع إبراز نقاط قوتها ومزاياها ونقاط ضعفها. كما تسعى الدراسة إلى اقتراح توصيات من أجل بلورة رؤية متجددة ومُحيَّنة ودينامية للحماية الاجتماعية في المغرب بوصفها حقا أساسيا من حقوق الإنسان ومسؤولية جماعية ومشتركة (الدولة، الجهات، المقاولات، الأفراد،) ورافعة لتحسين الرفاه الاجتماعي والنمو والتنمية الاقتصادية.

5. الاقتصاد الأزرق

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الاشتغال على هذا الموضوع في إطار إحالة ذاتية، من أجل اقتراح خارطة طريق وطنية مندمجة غايتها الدفع بقيام اقتصاد أزرق مستدام، قادر على الصمود ومُدمِجٍ، يرمي إلى تحويل المغرب إلى قطب بحري مرتبط بالعالم وجذوره ممتدة في إفريقيا. وسيتم التعاطي مع هذا الموضوع وفق مقاربة استباقية تنسحب على المدى الطويل (في أفق سنة 2030 على الأقل)، وذلك من أجل جعل هذا القطاع أحد ركائز النموذج التنموي الجديد للمغرب، ومحركا لخلق الثروة وفرص الشغل، ورافعة لتعزيز تنافسية البلاد على الصعيد الدولي.

6. المضامين الثقافية والإعلام

ستنكب هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الثقافة والإعلام، في سياق مطبوع بالتطور المتسارع للتكنولوجيات داخل مجتمع يشهد تحولات مستمرة. ويسعى هذا العمل إلى اقتراح جملة من التوصيات الكفيلة بالمساعدة على إقامة علاقة قوامها الانسجام والتناغم بين الثقافة والإعلام، بما يعود بالنفع على مغرب اليوم.

7. القراءة والمعرفة

يشهد المجتمع المغربي وضعا خاصا يتّسم بتراجع القراءة والأنشطة التي تساعد المواطن على تعزيز معارفه وإغنائها. وسينكب هذا التقرير على تحليل الأسباب الكامنة وراء ضعف فعل القراءة واكتساب المعارف بالمغرب، مع العمل على دراسة التغيّرات الناجمة في هذا المجال عن التكنولوجيات الرقمية، والفرص والوسائل التي تتيحها، والكفيلة بالنهوض بالقراءة. ويسعى المجلس من خلال هذا العمل إلى اقتراح جملة من التوصيات، غايتها اعتماد سياسة عمومية تشجع على قيام مجتمع المعرفة، جاعلة من مسألة القراءة والمعرفة أولويتين وطنيتين.

8. السياسة السكنية بالوسط القروي

تتمثل الغاية من هذه الدراسة في معالجة إشكالية السكن في الوسط القروي، من خلال تحليل وتشخيص وضعية السكن في هذه المناطق، والوقوف عند الصعوبات المطروحة والتحديات الواجب رفعها في مجال السكن بالعالم القروي، ثم اقتراح حلول بهدف إعداد سياسة عمومية خاصة بالسكن في الوسط القروي.

من جهة أخرى، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد منَ الجودة على أعماله، يعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2018 القيام بالتدابير التالية:

1. النهوض بإنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية مضامينها للتطبيق. ومن المزمع القيام في هذا الصدد بما يلي :

- إنجاز تقارير وآراء ودراسات ذات قيمة مضافة عالية لبلادنا عبر اختيار مواضيع تعالِج قضايا وطنية هامة في إطار الإحالات الذاتية؛
- اقتراح نموذج موحد لإنجاز وثيقة «الورقة التأطيرية» الخاصة بكل تقرير، على أن يُمكن هذا النموذج من الإحاطة بشكل أفضل بالإشكاليات المطروحة للمعالجة وفق منهجية متوافق بشأنها من طرف اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموكول لها إعداد هذه الورقات التأطيرية، معزَّزة بملاحظات ومساهمات واقتراحات باقي أجهزة المجلس، مع استثمار أفضل لجميع كفاءات أعضاء المجلس؛
- ضرورة المصادقة على الورقة التأطيرية من طرف مكتب المجلس قبل البدء في معالجة المواضيع المبرمجة؛
- تنظيم جلسات الإنصات وفق منهجية تحضير مضبوطة تقوم على رسم الأهداف وتحديد الحاجيات مع استهداف الفاعلين المعنيين والقضايا والأسئلة الواجب طرحها؛
- الحرص على احترام آجال إعداد التقارير طبقا لدليل مساطر المجلس (6 أشهر)؛
- الحرص على احترام حجم تقارير وآراء المجلس الذي يجب ألاّ يتجاوز 60 صفحة على الأكثر بالنسبة للتقارير وعَشْرَ صفحات بالنسبة للآراء، طبقا لدليل مساطر المجلس. أما بالنسبة للتقرير السنوي فينبغي ألاّ يتجاوز 100 صفحة؛
- وضع مؤشرات واضحة ومحددة لتتبع حجم إنتاجات المجلس ونجاعتها مع تحديد أهداف دقيقة وقياس مدى تحقيقها سنويا؛
- وضع آلية لحماية إنتاجات المجلس من السرقة الأدبية (plagiat)؛
- الحرص على جودة ترجمة الإنتاجات التي يعدها المجلس؛

- تسريع إحداث الخلية الخاصة المكلفة بتتبع مآل آراء وتوصيات المجلس مع القيام بدراسات حول تأثير إنتاجات المجلس على محيطه.

2. توطيد العلاقات الخارجية للمجلس من خلال ضمان حضور أقوى في المحافل الدولية، مع التفكير في خلق مجموعات الصداقة على الصعيد الثنائي خصوصا مع الدول الإفريقية

3. تعزيز التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ودعم الاستراتيجية التواصلية الخارجية للمجلس، من خلال:

- إعداد استراتيجية للتواصل الخارجي؛
- تعزيز حضور المجلس في وسائل الإعلام عن طريق تنظيم ندوات صحفية منتظمة؛
- تنظيم لقاءات تواصليّة مع الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم من أجل تقديم الآراء التي أنجزها المجلس؛
- تقييم اللقاءات الإشعاعية التي تم تنظيمها على مستوى الجهات حتى يتم العمل على أن تستجيب أكثر في المستقبل لتطلعات المواطنين؛
- مواصلة تنظيم لقاءات إشعاعية على مستوى الجهات من أجل التعريف بآراء وتقارير المجلس وتقديم مضامينها؛
- توطيد العلاقات مع الحكومة وغرفتي البرلمان؛
- تقوية إشعاع المجلس على الصعيد الدولي، من خلال تعزيز حضوره في مختلف الملتقيات بصفته فاعلا أساسيا في الديبلوماسية المدنية؛
- تمكين عضوات وأعضاء المجلس، الذين يمثلون المجلس في الأنشطة الوطنية والدولية من كل الوثائق والمعطيات اللازمة لتيسير مهامهم وتعميق معارفهم حول المواضيع المعالجة في تلك الأنشطة، مع الحرص ما أمكن على اقتراح العضوات والأعضاء الذين سبق وأن اشتغلوا على الموضوع المطروح.
- سن إلزامية إنجاز محاضر وتقارير حول المهام التي يُمثل فيها الأعضاء المجلسَ في الأنشطة الوطنية والدولية؛
- اقتراح أشكال جديدة للتعاون مع مراكز الأبحاث والجامعات الوطنية؛
- مواصلة المبادرة القائمة على إرسال إنتاجات المجلس إلى كافة المؤسسات الوطنية بما في ذلك المؤسسات والمنظمات المنتمية إليها فئات المجلس، فضلا عن الجامعات ومراكز البحث.

4. النهوض باستراتيجية التواصل الداخلي للمجلس:

- تحسين شبكة التواصل الداخلي Intranet ؛
- تنظيم اجتماعات التنسيق مع الفئات كل ستة أشهر.

5. تحسين سير العمل بالمجلس من أجل الرفع من فعاليته العامة، عبر:

- البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بضمان حضور ومساهمة عضوات وأعضاء المجلس في مختلف أشغال أجهزته بما في ذلك الأنشطة الداخلية الوطنية والإقليمية والدولية التي ينظمها؛
- الاعتماد بالأساس على الخبرة الداخلية في إنجاز تقارير وآراء ودراسات المجلس وترشيد اللجوء إلى الخبرة الخارجية؛
- الإسراع بإحداث خلية مكلفة بالتدقيق الداخلي؛
- تحيين ميثاق شرف المجلس؛
- وضع ميثاق شرف خاص بالخبراء الخارجيين يدرج ضمن بنود العقود المبرمة معهم؛
- استثمار أفضل لكفاءات أعضاء المجلس في إنجاز التقارير؛
- تقديم حصيلة المجلس بالموازاة مع برنامج العمل السابق عند تقييم أنشطة المجلس؛
- دراسة إمكانية تمكين المجلس من مقر جديد يليق بالمكانة المؤسساتية الاعتبارية داخل الصرح المؤسساتي الوطني، وذلك انسجاما مع الإجماع المعبر عنه بهذا الشأن من طرف كافة عضوات وأعضاء المجلس.

6. تفعيل اليقظة الاستراتيجية والمعلوماتية

- تعزيز حضور المجلس في مواقع التواصل الاجتماعي مع وضع مؤشرات وأهداف لتحقيق ذلك.

مراجع بيبليوغرافية

تقارير دولية ووطنية:

- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، (2013)؛
- البنك الدولي، مؤشر الأداء اللوجستي (Logistic Performance Index)، 2016؛
- البنك الدولي، المذكرة الاقتصادية : المغرب في أفق 2040– الاستثمار في الرأسمال اللامادي من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي، (2018)؛
- البنك الدولي، تقرير– المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة، (2018)؛
- البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business)، (2017/2018)؛
- مكتب العمل الدولي، «تقييم تطور ريادة الأعمال النسوية في المغرب»، (2017)؛
- مكتب العمل الدولي، تقرير حول أشكال التوظيف غير المعيارية، (2015)؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ‹»تقرير الأنشطة برسم سنة 2016 : النظام العام والوحدات الطبية، (2017)؛
- اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، مخطط العمل برسم الفترة 2017/2018؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 2017\1، «تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق»، (2017)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 2012\8، «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية»، (2012)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرأي رقم 2015\15، حول مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، (2015)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرأي رقم 2016\28، حول وَضْعُ وديناميّة الحياة الجمعويّة، (2016)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، (2016)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 2017\30، «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، (2017)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، «الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 الرّأسمال غيْر المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف»، (دجنبر 2016)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 2018\..، «الحماية الاجتماعية في المغرب»، (2018)؛

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 19\2015، «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمِج»، (2015)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة رقم 04\2013، «الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمّم»، (2013)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي حول مشروع القانون رقم 81.12، المتعلق بالساحل، (2014)؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة»، (2013)؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية، (2017)؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2030-2015»، (2015)؛
- دستور المملكة المغربية، (2011)؛
- جامعة كورنيي (Cornell)، كلية إنسياد (INSEAD)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي، (2017)؛
- المجلس الأعلى للحسابات، التقريران السنويان برسم 2013 و2015؛
- المجلس الأعلى للحسابات، المذكرة الاستعجالية للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول ظروف تهييئ وسير الدخول المدرسي لموسم 2017-2016، (2017)؛
- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018؛
- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير حول التنافسية العالمية، (2017/2018)؛
- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير «الاستعداد لمستقبل الإنتاج»، (2018)؛
- جامعة هارفارد- مركز التنمية الدولية، أطلس التشعُّب الاقتصادي، (2016)؛
- المندوبية السامية للتخطيط، «الأعمال الخطيرة لدى الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و17 سنة بالمغرب»، (2018)؛
- المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استعمال الزمن، (2014)؛
- المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول تصور الأسر لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، (2016)؛
- المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، تقرير حول «الفقر والرخاء المشترك في مغرب الألفية الثالثة بين سنتي 2001 و2014»، (2017)؛
- المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات الوطنية، 2017؛
- المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الإعاقة، (2014)؛

- المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول القطاع غير المهيكَل بالمغرب، (معطيات 2013)، الذي نُشِر في 2016؛
- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، (2014)؛
- المندوبية السامية للتخطيط، نتائج البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2013/2014، (2016)؛
- المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل، 2017؛
- Islamic Corporation for Private Sector Development (ICD), IIFM Sukuk Report, 6ème Edition, « Realising Africa's Sukuk Potential", (2017);
- Lynch School of Education, Progress in International Reading Literacy Study 2016 (PIRLS), (2017);
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة\ مديرية إعداد التراب الوطني والتعمير، التقرير التركيبي حول «الديناميات والتفاوتات المجالية»، (يناير 2018)؛
- وزارة الصحة، إطار التعاون بين المغرب ومنظمة الصحة العالمية، 2017؛
- وزارة الصحة، الخريطة الصحية، 2017؛
- وزارة الصحة، النتائج الأولية للمسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، (2018)؛
- وزارة الصحة، الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، (2012)؛
- وزارة الاقتصاد والمالية، نفقات وموارد الخزينة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية، قوانين المالية للسنوات 2009، 2010، 2016، 2017 و2018؛
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، (2017)؛
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول الإضرابات في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة (معطيات 2017)؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، دراسة متعلقة بتقييم برنامج السكن ذي القيمة العقارية المنخفضة (140.000 درهم)، (2018)؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، دراسة متعلقة بتقييم برنامج السكن الاجتماعي (250.000 درهم)، (2018)؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، نتائج البحث الوطني حول الطلب في مجال السكن، (2016)؛
- المغرب، أول مساهمة محددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، (2015)؛
- المرصد الوطني للتنمية المستدامة، تقرير حول تقييم نظام المساعدة الطبية (راميد)، (2017)؛
- مكتب الصرف، الإحصائيات الخاصة بالمبادلات الخارجية، 2017؛

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رؤى حول التعليم، (2014) (Regards sur l'Education؛
- مجموعة أوكسفورد للأعمال (Oxford Business Group)، تقرير حول المغرب، 2016؛
- رئاسة النيابة العامة، التقرير السنوي حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة، (2017)؛
- كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة، حصيلة سنة 2017؛
- كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة، مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 : التقرير الختامي، (يونيو 2017)؛
- كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني، الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2015-2021، (2015)؛
- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مُدْرَكَاتِ الفساد (2017، (Indice de perception de la corruption؛
- معهد الموارد العالمية (World Resources Institute)، دراسة حول أكثر الدول المعرضة لنضوب موارد المياه بحلول سنة 2040، (2015)؛

دراسات وبحوث :

- BSI-Economics, « La finance islamique en Afrique : état des lieux et perspectives », (2018) ;
- Coface, «Maroc : allongement des délais de paiement, un trou d'air ?», (2017) ;
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, Enseignement traditionnel au Maroc, (2007) ;
- Hausmann, Ricardo and Dani Rodrik. «Economic Development As Self-Discovery,» Journal of Development Economics, (2003) ;
- OCP Policy Center et Ministère de l'Economie et des Finances, Egalité de genre, politiques publiques et croissance économique au Maroc, 2017 ;
- Oxford Business Group, « Startups au Maroc : une industrie en pleine évolution», (2016) ;
- Robert Mundell, « The Monetary Dynamics of International Adjustement under Fixed and Flexible Exchange Rates », Quarterly Journal of Economics, vol 74, (1960).

مواقع إلكترونية وقواعد بيانات على شبكة الأنترنت :

- Bank Al-Maghrib, séries des statistiques monétaires en ligne (www.bkam.ma)
- Bank Al-Maghrib, Tableau de bord du système bancaire, juin 2017 (www.bkam.ma)

- Banque Mondiale, Base de données World Development Indicators (www. databank. banquemondiale.org)
- Banque Mondiale, Base de données World Integrated Trade Solution (WITS) (www.wits. worldbank.org)
- Banque Mondiale, Pink Sheet, Mai 2018 (www.worldbank.org)
- Bureau International du Travail, Base de données ILOSTAT (www.ilo.org)
- Caisse Nationale de la Sécurité Sociale (CNSS), Chiffres clés, 2017 (www.cnss.ma)
- Chambre des Conseillers - Parlement du Royaume du Maroc (www.chambredesconseillers. ma)
- Chambre des Représentants - Parlement du Royaume du Maroc (www. chambredesrepresentants.ma)
- Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Base de données Trade Analysis Information System (TRAINS) (www. trains.unctad.org)
- Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Base de données UNCTADStat (www.unctadstat.unctad.org)
- Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion (www.dgapr.gov.ma)
- Global Entrepreneurship Monitor, Base de données en ligne (https://www.gemconsortium. org)
- Groupe MASEN, (www.masen.ma)
- Haut-Commissariat au Plan, Intervention de Monsieur Ahmed LAHLIMI, Haut-Commissaire au Plan à la conférence de presse sur la situation de l'économie nationale en 2017 et ses perspectives en 2018 (www.hcp.ma)
- Haut-Commissariat au Plan, Statistiques des comptes nationaux en ligne (www.hcp.ma)
- Maghreb Agence Press (www.map.ma)
- Ministère chargé des Relations avec le parlement et la société civile (www.mcrp.gov.ma)
- Ministère de la Famille, de la Solidarité, de l'Egalité et du Développement Social (www. social.gov.ma)
- Ministère de la Santé, Carte Sanitaire 2017 (www.sante.gov.ma)
- Ministère de l'Economie et des Finances, Base de données MANAR (www.finances.gov.ma)
- Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle, de l'Enseignement

Supérieur et de la Recherche Scientifique, Bulletins Statistiques Annuels (www.men.gov.ma)

- Ministre de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville (www.muat.gov.ma)
- Office des Changes, Base de données en ligne (www.oc.gov.ma)
- Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale (OMPIC), Baromètre de la création des entreprises (www.ompic.org.ma)
- Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture, UNESCO, Base de données en ligne (uis.unesco.org)
- Organisation des pays exportateurs de pétrole, (www.opec.org)
- Organisation Mondiale de la Santé, Statistiques Sanitaires Mondiales, 2014 (www.who.int)
- The World Values Survey Association, Base de données en ligne World Values Survey Association, (2010 - 2014) (www.worldvaluessurvey.org)

الـفـهـرس

كلمة تقديمية 11

تمهيد 25

القسم الأول: تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2017 27

I. أهم التطورات 29

1.1. المحور الاقتصادي 29

1.1.1. المحيط الدولي والإقليمي 29

2.1.1. الاقتصاد الوطني 32

الدينامية الاقتصادية وخلق الثروة 32

قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات 52

الإدماج الاقتصادي 62

2.1. البعد الاجتماعي 69

1.2.1. القطاعات الاجتماعية الرئيسية 69

قطاع التربية والتعليم : استمرار أوجه العجز البنيوي وتدابير تصحيحية خلافية 69

التكوين المهني: المراجعة الضرورية لمنظومة التكوين المهني من أجل تحسين قابلية تشغيل خريجي هذا التكوين 74

الصحة والحماية الاجتماعية : إحراز تقدم في مجال تعميم التغطية الصحية، لكن مع عرض علاجات غير كاف 75

السكن الاجتماعي : ضرورة جعْل السكن رافعة للإدماج الاجتماعي 78

2.2.1. المساواة بين الجنسين والمناصفة: الفقر، عاملٌ يُفَاقِم العنف ضد النساء 79

تمكين المرأة، شرط أساسي لصون كرامتها 80

التحديات الواجب رفعها من أجل التمكين الاقتصادي للنساء 80

مبادرات تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، لكن في غياب سياسات مندمجة ومراعية لخصوصيات المجالات الترابية 81

إحراز تقدم في المجال الاجتماعي، لكنه يبقى غير كافٍ لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة 81

3.2.1 إدماج الفئات الهشة 83

حماية الطفولة: ضرورة تعزيز الآليات الاجتماعية لمحاربة تشغيل الأطفال 83

بطء في تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 84

إدماج المهاجرين: حصيلة إيجابية لكن مع ضرورة التعجيل بتسوية المشاكل الإنسانية المرتبطة بالمهاجرين العابرين 85

الأشخاص المسنون: تغير مجتمعي وانتقال ديموغرافي يتطلبان إرساء سياسة وطنية خاصة 87

محاربة الجريمة وإعادة إدماج السجناء: من أجل إعادة النظر في المقاربة القائمة على الاعتماد الكلي على العقوبات السجنية والعمل على النهوض بالعقوبات البديلة 88

4.2.1 الحوار والمناخ الاجتماعيّان والحوار المدني والديموقراطية التشاركية 90

الحوار الاجتماعي: ضرورة تعزيز ثقافة التشاور والتوافق 90

المناخ الاجتماعي: عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل سبب رئيسي لخوض الإضرابات 91

الحوار المدني والديموقراطية التشاركية: ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني من أجل توطيد أواصر التماسك الاجتماعي 93

3.1 البعد البيئي 94

1.3.1 اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 95

2.3.1 إشكالية الماء: التحديات المستقبلية والتقدم المحرز لإعمال التدابير المعتمدة 97

3.3.1 تقدم مُحرَز يقتضي تَفْعِيلَه في مجال المحافظة على البيئة 100

4.3.1 المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل: مشروع يظل نجاحه رهينا بجودة الحكامة والقدرة على التنسيق بين الفاعلين المعنيين 101

5.3.1 نتائج مُرضية للمشاريع الطاقية، مع تسجيلِ بعض البُطْء على مستوى المحور المتعلق بالنجاعة الطاقية 101

II. نقاط اليقظة والتوصيات 104

1.2 النجاح في رفع تحدي التصنيع 105

2.2 جعل ريادة الأعمال (خلق المقاولة) إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب 107

3.2. جعل توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والحفاظ عليها محوراً ذا أولوية في السياسات العمومية 110

4.2 من أجل الالتزام بفعلية المساواة بين الجنسين 114

5.2. تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة ووضع سياسة وطنية للتنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر) 115

القسم الثاني : الموضوع الخاص : الفوارق الاجتماعية والمجاليّة 117

I. واقع حال الفوارق في المغرب 120

1.1. لفوارق الاقتصاديّة 122

2.1. الفوارق الاجتماعية والفوارق بين النساء والرجال 124

3.1. الفوارق المجاليّة 128

الفوارق المجاليّة ذات الطابع الاقتصادي 129

الفوارق المجالية على الصعيد الاجتماعي 130

عوائق مؤسساتية وعمليّة كبيرة يتعيّن رفعُها للحدّ من الفوارق المجالية 131

II. مجالات التدخل ذات الأولويّة والتوصيات المقترحة من أجل الحدّ من الفوارق 133

2.1. تعزيز الحكامة من أجل اسْتعادة ثقة المواطن في قدرة المؤسّسات والسياسات العموميّة على الحدّ من حجم الفوارق 133

2.2. إعطاء نَفَسٍ جديدٍ للارتقاء الاجتماعي عن طريق تعليم حديث، ذي جودة ومتاح للجميع 134

2.3. نحو منظومة أكثر إنصافا وأكثر تضامنا لإعادة التوزيع والحماية الاجتماعيّة 134

2.4. المُساواة بين الرّجل والمرأة: نحو مشارَكَة فعْليّة للمرأة في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسية والثقافيّة 135

2.5. تقليص الفوارق المجاليّة عبْر تحسين الحكامة والديمقراطية المحلّيتيْن، وتعزيز التضامن المجالي 136

2.6. تعزيز قدرات المنظومة الإحصائيّة الوطنية في مجال تقييم الفوارق على مستوى الدّخل والثروة 137

القسم الثالث: أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 139

I. حصيلة سنة 2017 146

1.1. مكتب المجلس 146

1.2. اللجان الدائمة 147

1.2.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية 148

1.2.2. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية 151

1.2.3. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن 152

1.2.4. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة 153

1.2.5. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام 155

1.2.6. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية 156

1.2.7. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية 160

1.3. دورات الجمعية العامة 164

1.4. الأنشطة المنظمة 164

1.5. العلاقات العامة والتعاون الدولي 165

1.6. أنظمة الإعلام والتواصل 166

1.7 ميزانية المجلس 167

II. برنامج العمل برسم سنة 2018 168

مراجع بيبليوغرافية 175

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
نزار بركة

الأمين العام
ادريس الكراوي

الأعضاء

فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير
2. أحمد رحو
3. أحمد عبادي
4. ادريس الإيلالي
5. ادريس أوعويشة
6. أرمان هاتشويل
7. ألبير ساسون
8. التهامي عبد الرحماني الغرفي
9. الطاهر بنجلون
10. أمين منيرالعلوي
11. أمينة العمراني
12. حكيمة حميش
13. خليدة عزبان بلقاضي
14. طريق اكيزول
15. عبد الله موقصيط
16. عبد المقصود راشدي
17. فؤاد ابن الصديق
18. لحسن والحاج
19. محمد حراني
20. محمد وكريم
21. محمد البشير الراشدي
22. مصطفى بنحمزة
23. نبيل حكمت عيوش

فئة ممثلي النقابات

24. ابراهيم زيدوح
25. أحمد بهنيس
26. أحمد بابا عبان
27. بوشتى بوخالفة
28. جامع المعتصم
29. خليل بنسامي
30. عبد الرحمان قنديلة
31. عبد الرحيم لعبايد
32. عبد العزيز إوي
33. علال بنلعربي
34. علي بوزعشان
35. لحسن حنصالي
36. لطيفة بنواكريم
37. محمد بوجيدة
38. محمد بنصغير
39. محمد علوي
40. محمد دحماني
41. محمد عبد الصادق السعيدي
42. مصطفى اخلافة
43. مينة الرشاطي
44. نجاة سيمو
45. نورالدين شهبوني

فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

46. أحمد أبوه
47. أحمد أعياش
48. ادريس بلفاضلة
49. العربي بلعربي
50. أمين برادة سني
51. عبد الحي بسة
52. عبد الكريم فوطاط
53. عبد الكريم بنشرقي
54. عبد الله متقي
55. عبد الله دكيك
56. علي غنام
57. كمال الدين فاهر
58. محمد بولحسن
59. محمد بنجلون
60. محمد فيكرات
61. محمد رياض
62. محمد حسن بنصالح
63. مريم بنصالح شقرون
64. منصف الزياني
65. منصف كتاني
66. سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

67. الزهرة زاوي
68. جواد شعيب
69. حكيمة ناجي
70. سيدي محمد كاوزي
71. طارق السجلماسي
72. عبد الحميد الجمري
73. عبد الرحمان الزاهي
74. عبد الرحيم كسيري
75. عبد المولى عبد المومني
76. كريمة مكيكة
77. للا نزهة العلوي
78. ليلى بربيش
79. محمد بن شعبون
80. محمد موستغفر
81. محمد بنقدور
82. محمد الخاديري

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

83. أحمد التجاني الحليمي العلمي
84. العربي بن الشيخ
85. ادريس اليزمي
86. خالد الشدادي
87. رشيد بن المختار بن عبد الله
88. سعيد أحميدوش
89. عبد العزيز بنزاكور
90. عبد العزيز عدنان
91. عبد اللطيف الجواهري
92. عثمان بنجلون
93. عمر عزيمان
94. لطفي بوجندار
95. رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج
96. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
97. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
98. رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط

الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma